الخليل بن أحمد الفراهيدي
ونظريته المعجمية (مشروع قراءة)

بقلم : محمد رشاد الحمزاوي

«من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد.» (1)

-1- القضية :

إن الذهنية اللغوية السائدة تنظر إلى المعجم وما وراءه من مفردات ونصوص نظرة استهلاكية بَحْتًا، وتعتبره في غالب الوجوه كتاب لغة ومجرد ديوان تجمع فيه مفردات متنوعة، له غايات نفعية ومعرفية وتربوية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار منزلة واضعه ورؤاه، وبالخصوص نظريته أو نظرياته وما وراءها من أبعاد علمية وفكرية وحضارية، ومنها السعي إلى الإحاطة بالخطاب الإنساني في وحدته وتنوعه، وفي قراره واستنفاره، وفي ثباته وتحوله دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار.

ولقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي العُمَانِي (100-175هـ) (2) من أول من بادر في تاريخ الثقافة الإنسانية العامة إلى اقتحام مصاعب تلك المغامرة الرامية إلى سبر كنه الخطاب الإنساني من منطلق عربي، سخرت فيه العربية لتكون مثالا به يقاس، وعلى شواهدها يقنن وينتظم في نطاق نظرية معجمية عربية دولية شاملة (3). فلقد قال فيه

(1) مهدي المخزومي : الخليل بن أحمد الفراهيدي - بغداد 196 ص 42.

(2) تتفق الروايات على مولده وتختلف في شأن وفاته،

(3) محمد رشاد الحمزاوي : النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى الإحاطة بالفكر العربي - بكتابنا المعجم العربي : إشكالات ومقاربات - تونس 1991 ص 215 - 245.

الصفدي في الوافي بالوفيات «ومن تأسيسه بناء كتاب «العين» الذي يحصر فيه لغة كلّ أمة من الأمم قاطبة» (4). مما يعني أنه كان يرمي إلى وضع معجم مثالي عربي دولي مقياس لايحد رصيده حد. وذلك ما يؤيده الصفدي بقوله «وأظهر فيه حكمة لم تقع مثلها للحكماء من اليونان (5). . فزعم أن مبلغ أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع في الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرير ينساق إلى إثني عشر ألف ألف وثلاث مائة ألف وخمسة آلاف وأربع مائة واثني عشر*» (6)، مما يفيد أن معجم العربية المنتظر مهيأ لأن يشمل أكثر من اثني عشر مليون كلمة ستجعل من الخطاب العربي خطابا مجنحا صاروخيا علينا أن نتحمل مسؤولية تحقيقه وما وراءها من حضارات رائعة وعجيبة.

فمن هو هذا الرجل الذي تجاوز بفكره الثاقب زمانه ومكانه، واستشرف زمن الحضارة العربية في المستقبل البعيد ؟

-2- الخليل بن أحمد، أصله ومدرسته :

إنه رجل من ذهب ومسك لا يحتاج إلى من يدافع عن علمه وورعه، وتقاه وتواضعه، عاش في خصّ وخصاصة، جاء من عمان وعاش بالبصرة وكانت «واسطة الأرض وغوصة البحر، ومفيض الأقطار وقلب الدنيا . . . وخير بلاد الله للجائع والغريب والمفلس. .» (7). وهو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي أو الفرهودي اليحمدي الأزدي، مما يشهد بأصله العُمَاني باعتبار نسبه الى أَزْدِ

---

(4) الصفدي : الوافي بالوفيات : القاهرة 1411 هـ / 1991م - ج13/ 366.

(5) يرى بعضهم أن الخليل تأثر في وضع معجمه باليونان، أو الهنود. والملاحظ أن أحدا لم يفكر في أن الخليل الرياضي قد وضع معجمه دون الاعتماد على الغير. انظر: Rundgren (F.): La lexicographie arabe, in *Studies on semitic lexicography*, Quaderni di Semitica N:2 FIRENZA 1973.p. 148-152.

(6) الصفدي - الوافي بالوفيات ص 387.

* في نصّ الكتاب «واثني عشر ألفا»، وهو خطأ.

(7) مهدي المخزومي السابق ص 5.

عُمَان (8) الذين لهم صلة وثيقة بأزدسَرَاة.

وينقسم أزد عمان إلى ثلاثة فروع كبرى :

1- بطون هناء وفراهيد وجهاضم ونَوَى وقرادس والجرأميز . . . ويعود نسبهم إلى مالك بن فهم.

2- بطون يحمد وحُدَّان والمعاويل . . . ويعود نسبهم إلى نصر بن زهران.

3- بطون العتيق والخضر بن عمران . . . ويعود نسبهم إلى عمران بن عمرو مُزَيقِياء.

وكانت قبيلة يحمد تقيم في أول الأمر على الساحل، والمعاويل بصحار، وهميم بنزوى والعتيق بدبا. وكانت نِزْوى مركز الإمامة الاباضية وكان جل أعضائها من بطن يحمد (9). ويروى الصفدي أن رجلا قال للخليل : «من أي العرب أنت ؟ فقال : فراهيدي - وسأله آخر فقال فرهودي. قال المبرد : فراهيدي أنتسب إلى فراهيد بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن مضر بن الأزد (10) - وهو يحمدي على مايبدو بصلة الرحم والزواج، وإن كان الصفدي يورد رواية غريبة عن حمزة الأصبهاني في كتابه «التنبيه على حدوث التصحيف» تفيد أن الأزد والخليل فرس. فلقد قال «الخليل بن أحمد الفرهودي ومن الفرس كان أصله لأنه من فراهيد اليمن، وكانوا من بقايا أولاد الفرس الذين فتحوا بلاد اليمن لكسرى. وكان جد الخليل من أولائك. فمن أجل أنّ الخليل كان من الفرس صارت لنا مشاركة في مفاخر العرب بما أثله الخليل لهم» (11). وذلك شأن سيبويه وغيره.

وتوحي إلينا هذه الرواية بجدل الشعوبية ومعاركها لأنها أغفلت أن تفيدنا أن جزءا من أزد عمان قد هَاجرُوا قبل الإسلام إلى الجزر بالخليج العربي وإلى كرمان وفي مقدمتهم قبيلة سليمة بن مالك بن فهم.

---

(8) دائرة المعارف الإسلامية بالانكيزية - مدخل الأزد.

(9) نفس المصدر ص 813.

(10) الصفدي : الوافي ص 388.

(11) نفس المصدر.

ولقد هاجر عدد كبير من أزد عمان إلى البصرة سنة. 60-61هـ/ 679-680م ولعبوا دورا أساسيا سياسيا وعسكريا في الخلافتين الأموية والعباسية. وشهد الخليل على دورهم العلمي المتميز. ويرى الزبيدي أنه ولد بعمان ونشأ وترعرع في البصرة (12). فإن أقررنا أنه توفي سنة 175هـ عن عُمُرٍ يُقارب 75 سنة، فإن ذلك يعني أنه ولد سنة 100 للهجرة. وذلك ما يؤيده ابن خلكان في وفيات الأعيان : «وكانت ولادته سنة مائة للهجرة. وتوفي سنة سبعين وقيل خمس وسبعين، وقيل عاش أربعا وسبعين . . . (وقيل) إنه توفي سنة ثلاثين ومائة، وهذا غلط قطعًا»(13).

وهو من مشاهير مدرسة البصرة وأساطينها. أخذ العلم والمعرفة عن مشاهير منهم عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء. ومن تلاميذه مشاهير منهم سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل (14) وهارون بن موسى النحوي ووهب بن جرير وعلي بن نصر الجهضمي. ولقد نسيَت أغلب المصادر تلميذه الليث بن المظفر (15) الوارد ذكره في مقدمة العين بالخصوص : ويهمنا من الخليل أنه كان موسيقيا يشهد بذلك علم العروض، وكان رياضيا مما سيشهد به كما سنرى معجم العين. ولقد روى عنه الصفدي أنه قال «أريد أن أعمل نوعا من الحساب تمضي به الجارية إلى القامِيّ، فلا يمكنه أن يظلمها» (16).

---

(12) ويرى الزركلي في الأعلام ج 1 ص 34 أنه ولد وتوفي بالبصرة. ويرى بعض الباحثين أنه من منطقة أدم بسلطنة عمان.

(13) ابن خلكان: وفيات الأعيان - القاهرة 1969 - ج 248/2.

(14) ويرى ابن خلكان في وفيات الأعيان، ج 2/ 245 ان «أكثر العلماء العارفين باللّغة يقولون إنّ كتاب العين في اللغة المنسوب إلى الخليل بن أحمد ليس تصنيفه، وإنما كان قد شرع فيه ورتب أوائله وسماه بالعين، ثم مات فأكمله تلامذته النضر بن شميل ومن في طبقته» - وذلك مالا يؤيده الزركلي في الاعلام. وينسب ابن فارس والقالي العين للخليل فيما روياه عنه من اللغة.

(15) كل القرائن تدل على أنه أهم من أسهم في وضع كتاب العين. وليس ذلك بغريب في التقاليد العلمية إذ إنّ الفضل يعود لتلاميذ دي سوسير اللساني السويسري المشهور، في ترتيب دروسه في علم اللغة العام «Cours de linguistique générale» ونشرها.

(16) الصفدي : الوافي بالوفيات ص 386.

إن هذا اللغوي، الموسيقي، الرياضي المعجمي، الأزدي العماني قد ترك لنا معجما يعتبر مصدر المعاجم العربية. وقد ركزه على ما نسميه بنظرية المعجم المثالي، فما يعني بذلك ؟

-3- نظرية المعجم المثالي :

إن النظرية المعجمية الخليلية تعتبر نقلة نوعية في ميدانها. فهي أم الرؤى المعجمية العربية لأنها أولاها على الإطلاق، ولإنها نشأت وتطورت من ميدان الرسائل المفردة (17) والغريب المصنف (18) إلى ميدان المعجم (19) المكتمل نظريًا وتطبيقيًا، فتحولت بالمعجمية العربية من الرواية والسماع إلى تركيزها على معايير لغوية لسانية موثقة مبررة، تنطلق من الوصف الصوتي والبنيوي والمقارنة والمقابلة بين اللغات إلى الاستقراء والإحصاء الرياضي، وغايتها أساساً الإحاطة بالخطاب العربي ومدى قدرة اللغة على التعبير عن معالم المجتمع ومآثره في الماضي والحاضر والمستقبل.

فهي مؤهلة كما سنرى لتكون نظرية لسانية معجمية كلية (20) غايتها الخطاب الإنساني والمعجم الكوني وخصائصه الثقافية والحضارية. ولقد طبقت على العربية نصًا

---

(17) حسين نصار : المعجم العربي : نشأته وتطوره - القاهرة 1988 ج 1/ 31- 170، حيث يعرف الرسائل المفردة ويضرب لها أمثلة كثيرة في ميادين وعلوم عدة. والرسائل المفردة هي أساس المعجم العربي، إلا أنها كثيرة السلبيات لم تسلم من التكرار والإهمال والإسقاط في جمع المادة المعجمية وترتيبها من أجل المعرفة أو التربية والتلقين.

(18) نفس المرجع ص 33-54.

(19) محمد رشاد الحمزاوي : معجم مصطلحات المعجم، مجلة المعجمية عدد 2، 1986، ص 9-13 حيث تعريف المعجم لغويا ومصطلحيا ووظائفيا.

(20) يستغرب كثير من الباحثين من بروز هذه النظرية المكتملة فجأة، من دون أن يمهد لها مسبقا بمحاولات وتجارب خاطئة أو مصيبة، لا سيما وأن الرسائل المفردة ظلت مستبدة في أيام الخليل وبعده. والملاحظ أن هذه الظاهرة ليست غريبة في العلوم اللغوية العربية، ويشهد بذلك كتاب سيبويه تلميذ الخليل، وقد ظهر كاملا مكتملا دون أن تمهد له في الواقع مؤلفات سابقة له حسب معلوماتنا الحاليّة.

ومدونة (21). والملاحظ في هذا الشأن أنها اعتمدت، في سعيها العربي أو الكوني، على مقاربات منهجية ومفاهيم لسانية متلازمة مترابطة لبناء هيكلها أو نظامها حسب تعبير المحدثين اليوم. وذلك ما يهمنا منها.

فكيف كان ذلك ؟

عرض الخليل لنظريته المعجمية في مقدمة كتاب العين التي اعتمدناها في بحثنا هذا، ووردت في شأن هذا الكتاب آراء كثيرة تتعلق بنسبته للخليل (22). ولقد تخيرنا منها ثلاث رؤى تحيط حسب رأينا بالعناصر الأساسية لتلك النظرية التي كثيراً ما تتمازج فيها المقاربات المنهجية بالمفاهيم المعجمية المتصلة بها. ورأينا من المفيد أن نستخرج، أولا وبالانتقاء، تلك العناصر من الرؤى الثلاث المذكورة، وأن نسعى ثانيا إلى تصور النظرية في كليها.

فالرؤية الأولى تعتمد على ثلاث مقاربات منهجية وثلاثة مفاهيم : تنطلق المقاربة الأولى - خلافا للرسائل المفردة- من موضوع عام وشامل، وهو اللغة عموماً واللغة العربية خصوصاً، باعتبارها مثالا مطبقا للغة. وهي تضبط بالتالي القضية المطروحة زمانا ومكانا وشمولية وخصوصية، مما يستوجب التقييد بذلك، حتى لا يخرج عن موضوعه الأساسي بالإفراط أو التفريط فقال : «قال الليث : قال الخليل : كلام العربي مبني على أربعة أصناف».

ويوحي باللغة مفهوم الكلام (23) الذي جاء صريحا في القول الخليلي السابق،

---

(21) محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا : دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986 ص، 139-147 حيث يتحدث عن مفهوم «المدونة» عند ابن منظور. وهذا المفهوم أساسي في العلوم عموما وفي علم اللغة خصوصا، ويطلق عليه في اللسانيات الغربية الحديثة لفظة «Corpus».

(22) جلال الدين السيوطي : المزهر ج 1/76 - 89 حيث يعرض لهذه القضية.

(23) تركزت نظرية اللساني السويسري فردناد دي سوسير «De Saussure» على التمييز بين هذين المفهومين : اللغة والكلام باعتبار أن اللغة رصيد كلّ المتكلمين والمخزون الجماعي، وأن الكلام مظهرها المستعمل في مستوى الفرد. والعنصران متفاعلان متلازمان. ولاشك أن هذه النظرية نظرية أم في اللسانيات الغربية الحديثة.

فضلا عما توحي به منها المصطلحات العامة الواردة في المقدمة، مثل «العرب، الأسماء، الأفعال، البناء، الألسن الخ» وهي من مميزات اللغة عموما.

فمفهوم الكلام يؤكد أن الخليل قد أدرك الصلة بين اللغة والكلام. وهو يعتبرهما محور قضيته. وغايته منها في مرحلة أولى وضع معجم مستعمل، أساسه كلام العرب الموجود بالفعل. فهو مهتم بالكلام أي بالأداء (24) الفعلي للغة. ونحن لا نجازف إن قلنا إنه كان على وعي بالصلة القائمة بين اللغة والكلام، مما سيتأكد في الرؤية الثالثة بالخصوص، عندما سيسعى إلى الإحاطة برصيد اللغة الكامل وما فيه من مستعمل ومهمل.

المقاربة الثانية تنطلق من الوصف لواقع الكلام العربي لتقدم لنا مفهوما لسانيا آخر هو مفهوم البنية الكمية في كلام العرب برمته. فلقد قسم تلك البنية الى : بنية دنيا (ثنائية) وبنية وسطى (ثلاثية) وبنية قصوى (رباعية وخماسية). فالكلام العربي يستحيل أن يخرج عنها، وإلا استحال تصور رصيده النّظريّ الأقصى أو المهمل ويعني به الموجود بالقوة كما سنبين ذلك. ولقد ضرب لكل بنية بأمثلة منها : قَدْ -ضرب - عقرب- سفرجل. وقال : «وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف».

اعتمد الخليل الوصف مقاربة ثالثة ليستخرج من البنية مفهوم الكلمة. وقد عبر عنها بالاسم والفعل مع ذكرها صراحة بغية تبيان عناصرها وهي : الابتداء والحشو والوقف، باعتبار أن الكلمة المعجمية (المدخل) ثلاثية أساسا، مما سيوضحه الصاحب بن عباد، وهو من أتباع مدرسة الخليل في معجمه المحيط. فلقد قال الخليل في هذا الشأن : «الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه». وقال «وحشيت الكلمة بالميم». فالخليل قد استخرج لنا التعريف المعجمي البحت للكلمة. وهو مفهومها البنيوي الأساسي المركزي الذي يتفرع عنه كلّ شيء بالزيادة والنقصان. وهي نظرية بصرية تدعمها التجربة الإحصائية المطبقة على العربية، ويؤيدها سيبويه تلميذ الخليل بقوله في الكتاب «الثلاثي متمكن في العربيّة». فالقرآن الكريم مثلا لا

---

(24) وتعبر عنه اللسانيات الحديثة التوليدية ب Performance.

يحتوي إلا على 15 كلمة ثنائية. وستؤول هذه البنية عند ابن فارس في المقاييس إلى اعتبار أن كلّ ما زاد على الثلاثي ليس أصلا بل هو منحوت (25) مما عساه أن يؤجج جذوة الخلاف بين الكوفة والبصرة - وابن فارس كوفي المنزع - في شأن هذه القضية.

نستخلص من هذه الرؤية الأولى أن الخليل زودنا بأربعة مفاهيم تستحق العناية وهي : اللغة والكلام، والبنية والكلمة. وهي مترابطة حسب تسلس كمي وكيفي، مما يوحي بأنها تكون في ذهن الخليل أساسيات نظريته ومفاتيح لسانية معجمية. والملاحظ أنه سيعتمدها فيما سيأتي ليتوسط بها إلى مفاهيم جديدة تتكون منها جميعها عناصر نظرية ومعجمية.

في الرؤية الثانية من مقدمة العين يزودنا الخليل كذلك بمقاربتين منهجيتين ومفهومين لسانيين أساسيين قوامهما اللغة والكلام والبنية والكلمة السابقة الذكر.

فلقد اعتمد على علم الفسيولوجيا في مقارنته الأولى، وبالتالي على الجهاز الصوتي الإنساني ليبرز لنا مفهوم الصوت اللغوي أو الصوتم (26) ووظيفته بالنسبة للمفاهيم السابقة الملتحمة به الشاملة له، وذلك بالتطبيق طبعا على العربية. فالأصوات اللغوية العربية لها مثلها مثل أصوات اللغات الأخرى وظيفة تمييزية دلالية ضمن الكلمة والكلام، تفرضها مخارجها وأوصافها، وإن كان لم يضرب لنا أمثلة على ذلك في مستوى الكلام العربي الفصيح ليقربنا من عملية التعويض (27) البنيوي اللساني الذي يجعلنا نميز بين هُزِلَ وهَزَلَ وشَرْقٌ وبَرْقٌ وَوَعْدٌ وَوَفْدٌ ... الخ، وندرك دور هذا المفهوم في المعجم، وفي ضبط دلالته باعتبار هذا التمايز الصوتي الدلالي، وذلك ما سيتداركه باعتماد الصوت اللغوي في التمييز بين العربي والأعجمي. وهذا يدل على أن الخليل لم يحدثنا عن ذلك عفوا، بل للتركيز على دور الأصوات اللغوية في ضبط دلالة الكلمة المعجمية أو المدخل، وفي

---

(25) محمد رشاد الحمزاوي : المعجم العربي (نظرية النحت العربية المغبونة)، ص 247-264.

(26) ويعني به في اللسانيات الغربية الحديثة مصطلح «Phonème».

(27) يظهر ذلك في تعويض صوت لغوي بآخر لإدراك ماترتكز عليه الأصوات من وظائف في تمييز الدلالات والمعاني في اللغة عموما وفي المعجم بالخصوص. والملاحظ أن الخليل اعتمد ذلك في مقدمة العين للتمييز بين الكلمة العربية الفصيحة والكلمة المبتدعة المحدثة والأعجمية.

التمييز بين لغة وأخرى، كما عبر عن ذلك ابن جني لاحقا حسب نظرة لسانية عامة وقانون لساني كوني، إذ قال : «إن اللغة أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم» (28).

وتأتي المقاربة الثانية معتمدة هذه المرة على المقارنة والمقابلة الصوتية لتؤكد ما سبق وتدعمه بالمثال، ولتطرح مفهوم التمايز بين كلام العرب وكلام غيرهم من الأمم التي صبت بحارها كلها في محيط الحضارة العربية الإسلامية. ويبدو أن الخليل قد استقرأ ذلك من محيط البصرة الصاخب -. فقال : «إنك لست واجدا من يسمع في كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية (29) واحد أو اثنان أو أكثر». من هذا المفهوم الاساسي يستدرجنا الخليل إلى مفاهيم أخرى منها مفهوم الكلمة المحدثة المبتدعة (30) أي غير العربية، ويحتمل أن تكون المولدة (31) كذلك. وهي الخالية من الحروف الذولقية والشفوية أو المصدرة ب «نر» فيقول «فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة». ويؤكد على الخصائص الصوتية للكلمة الأعجمية بأن تساءل : «فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشيء من هذه الحروف؟» حتى يمكن له إقرار مبدأ لساني عام مقارن يطلق على العربية وعلى غيرها من الألسن فيقول : «وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية ولا من لسان إلا التنور فيه تنور»، وإن كان في هذا نظر.

نستخلص من هذه الرؤية الثانية من مقدمة «العين» أنها تمثل الخطوة الثانية لنظرية الخليل المعتمدة على الخطوة الأولى من الرؤية الأولى ومفاهيمها. فلقد زودنا بغنيمة جديدة وافرة تؤكد على المعطيات التالية :

---

(28) ابن جني : الخصائص 1/ 33 طبعة 1371هـ/ 1952، تحقيق محمد علي النجار.

(29) وتتلخص في الأصوات الذولقية والشفوية الواردة في جملة «فرمن لب»

(30) أطلق الخليل على الكلمة غير العربية مواصفات عدة، وهي مواصفات لسانية منها المحدثة نسبة لحداثتها بالنسبة للعربية والمبتدعة نسبة إلى جدتها.

(31) إن مفهوم «المولد» يحتاج إلى نظر. فهو مفهوم غامض ومضطرب ومطاطي يشمل العربي وغير العربي، ومازال موضوع جدال وجدل لم تحط به إلى الآن دراسة معجمية جدية لضبط حقله في المعجم، أنظر محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي - بيروت 1988 ص 184: 265 - 269، 337 - 338، 516 - 517.

1- دور الأصوات ووظيفتها التمييزية الدلالية في الكلمة والكلام، والمعجم وبالتالي في اللغة.

2- التمييز بين الفصاحة العربية والعجمة في الكلام والمعجم بالاعتماد على الوصف والمقارنة.

3- إقرار مبدأ التداخل اللغوي (32) في كلّ حضارة رائدة باعتبار المثاقفة (33) وأبعادها اللغوية والأنتروبولوجية والثقافية. فيكون من طبيعة كلّ لغة - ومن طبيعة كلّ معجم كذلك - أن تعطي وتأخذ بنسب متغيرة، أي أن تكون لغة مصدراً أو لغة هدفًا(34) حسب تعبير المحدثين. وذلك مادعا الخليل إلى إقرار مبدأ لساني أعم من كلّ ما سبق يتلخص في إقرار علم اللغة المقارن أساسا من أسس المعجم ولا سيما المعجم التاريخي مما يدعونا إلى أن نعتبر أن الخليل كان من رواد علم اللغة المقارن انطلاقا من مقارباته اللغوية واللسانية المتميزة والمتعلقة بكلّ «الالسن» كما جاء ذلك بصريح عبارته.

الرؤية الثالثة من مقدمة العين مربوطة ربطا عضويا بسابقتيها. وليس ذلك غريبا لأن الخليل وضع نصا واحدا يشمل مقدمته كلها. ولقد قسمناها إلى ثلاثة أجزاء لندرج فيها ما يستلزمه مشروع قراءتنا من مفاهيم لسانية حديثة. فما هي مقارباته المنهجيه المعتمدة والمفاهيم التي يريد أن يصل إليها؟

---

(32) ونعني به ما سمي قديما بالمعرّب. إلا أن مصطلح «التداخل اللغوي» مصطلح لساني أشمل لأنه مفهوم يطلق على كلّ لغة تأخذ من غيرها أو تعطيها. والمعرب لا يطلق إلا على ما تأخذه العربية من غيرها. وهو بالتالي جزء من التداخل اللغوي.

(33) ونعني بها تداخل ثقافتين إحداهما غالبة والثانية مستهدفة ويطلق عليها بالفرنسية مصطلح «Acculturation» . وهو يعتبر قانونا لسانيا عاما إذ لا تسلم منه لغة واحدة سواء بالأخذ أو بالعطاء.

(34) في المثاقفة اللغوية تسمى اللغة الرائدة التي تعطي لغيرها اللغة المصدر (ل.م) وتسمي اللغة الآخذة اللغة الهدف (ل.هـ) ويطلق المصطلحان كذلك على اللغة المترجم منها وعلى اللغة المترجم إليها.

لقد سعى إلى أن يتصور مفاتيح المعجم الأساسية من خلال نظمنة (35) كمية ورياضية متعمدة عناصرها مترابطة. فلقد ركز بالخصوص على:

أ - ضبط أصوات العربية ضبطا كميا «فهذه تسعة وعشرون حرفا منها أبنية كلام العرب»، لتميزها عن غيرها، وبالتالي ضبط البنى، أي المداخل المعجمية التي تستخرج منها.

ب - تصريفات تلك البنى تصريفا رياضيا لتصور قدرة استيعاب معجمه، حيث قال «اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف... والكلمة الثلاثيّة تتصرف... والكلمة الرباعية تتصرف... والكلمة الخماسية تتصرف...».

ج - تعين الحقلين المعجميين اللذين تجمع منهما اللغة المدروسة، وهما حقلا «الواضح والغريب».

حيث قال «حتى يستوعب كلام العرب الواضح والغريب»، من دون تفضيل ولا تمييز بين الفصيح وغيره. إن هذه المعطيات الثابتة والمطردة التي فصل فيها الخليل في مقدمة كتاب العين، ستمكنه من استخلاص مفاهيم وتطبيقات معجمية تتمثل في :

1 - استنباط نظام صوتي معجمي لكتاب العين من النظام الصوتي اللغوي العربي العام بالاعتماد على الجهاز الصوتي البشري الثابت، وعلى وجهة صوتية مبررة تعتمد مخرج الصوت من الحلق إلى الشفتين. وكان يمكن له أن يعكس ذلك. وعلى هذا الأساس ابتدأ بالعين وسمى كتابه العين تأييدا لذلك. وبحسب هذا النظام ضمن أن ترتب مداخل المعجم ترتيبا عاما موحداً مهما كانت بنية المدخل المعتمد.

2 - التأكيد على مفهوم البنى الثنائية والثلاثيّة الرباعاية والخماسية، يقر مفهوم البنى العميقة المعجمية التي تعتمد عليها مداخل المعجم العربي.

3 - استقراء مفهوم البنى السطحية التي تنشأ من تصريفات البني العميقة وتحويلاتها، وذلك بالاعتماد على عملية التقليب (التحويلية) الرياضية والتي يمثل لها في المستوى التطبيقي بالتحويلات اللغوية التالية :

---

(35) وهي ترجمة لـ «Systematisation» بالفرنسية وSystematization الانجليزية. وغايتها اعتماد نظام محكم مبرر لاستيعاب المعارف والمعلومات وتبليغها تبليغا وافيا.

(1) و1 و2 - و3 = ضرب　　　(4) و2 - و3 - و1 = ربض

(2) و1 و3 - و2 = ضبر.　　　(5) و3 - و1 - و2 = بضر

(3) و 2 - و1 - و3 = رضب　　　(6) و3 - و2 - و1 = برض

إن عملية التقليب التحويلية من «ضرب» الثلاثي قد ولّدت 6 دلالات جديدة بفعل تحويل مراكز الأصوات.

ويمكن أن نمثل لهذه العملية رياضيا في الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي بما يلـــي:

ن! = ن x ن - 1 1

ومنها نطبق على البنى الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية وحتى السداسية. فنحصل على التحويلات التوليدية لكلّ بنية :

2! = 1 x (2-1) = 1x2=2 (انظر/قد/في نص الخليل)

3! = 3 x (3-1) x (3-2) = 1x2x3 = 6 (انظر مثال /ضرب/في نص الخليل).

4! = 4 x (4-1) x (4-2) x (4-3) = 2x3x4= 24 (أنظر مثال/عقرب/ في نص الخليل).

5! = 5 x (5-1) x (5-2) x (5-3) x (5-4) = 2x3x4x5 = 120 (انظر مثال/ سفرجل/ في نص الخليل).

6! = 6x(6-1)x(6-2)x(6-3)x(6-4)x(6-5) = 1x6x2x3x4x5=720

4- استنباط مفهوم المعجم اللغوي المكتمل المثالي الذي يستوعب اللغة كلها والذي تتفرعُ مداخله إلى مفهومين جوهريين : المهمل والمستعمل. فالأول يعني الموجود بالقوة من المداخل والثاني الموجود بالفعل منها.

5- إقرار مفهوم المعجم الوصفي التطوري الذي يستقرىء من اللغة صحيحها وغريبها. وهما يحيطان بكلّ مستويات اللغة المدروسة.

فهو ليس معجما معياريا تعليميا بل هو مشروع مفتوحٌ مثل اللغة التي لا تستقرّ على حال.

وبالتالي تضافرت آليات النظام الصوتي مع آليات البنية وآليات التقليب (36) لتوفر لنا معجما تبلغ مداخله أكثر من 12 مليون كلمة بين مستعمل ومهمل، يحيط باللغة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، بدون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار، لأنّ عملية التقليب تمسح كلّ الإمكانات والاحتمالات، ولا تفلت منها واردة ولا شاردة. فهو في نهاية الأمر معجم مثالي (37) موضوع لمتكلّم مثالي، (38) فيمكن للمعاجم الأخرى أن تقيس عليه، وأن تسعى إلى أنْ تدرك نصيبا منه حسب منهجيات معينة وما تجمعه من رصيد للالتحاق برصيده الأعظم. ويبدو أن لسان العرب وتاج العروس لم يبلغا من رصيده المثالي إلا النزر القليل.

ونستخلص من الرؤية الثالثة الخليلية أن كلّ ما سبق صالح لأن يطبق على كلّ معجم من كلّ لغة مع توظيفات جزئية، لأن مقارباته ترتكز على قواعد لسانية عامة تصلح

---

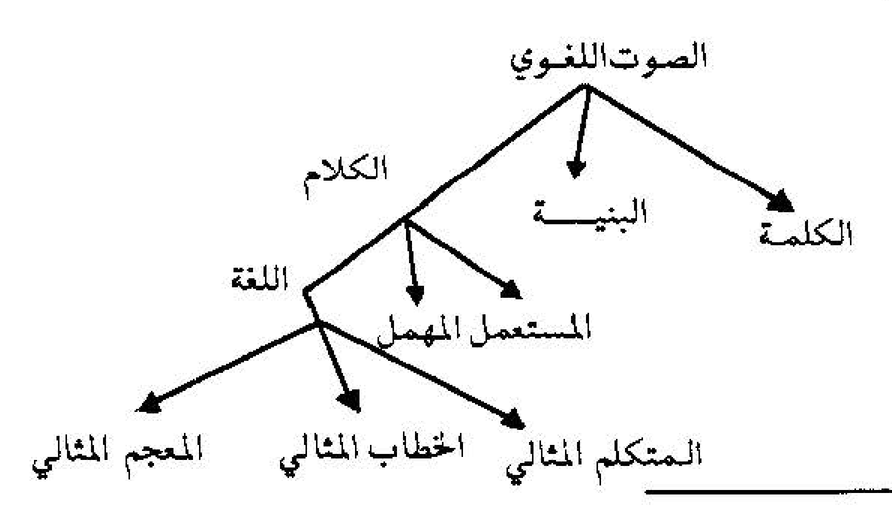
(36) التقليب مصطلح لساني معجمي خليلي وقد فسر في النص النظري المعروض هنا، ويعني به تقليب الكلمة حسب وجوهها المختلفة حسب عدد حروفها المكونة لها. فالثنائي «شد» يقلب الى «دش» والثلاثي «ضرب» يقلب الى ستة أوجه . . . الخ.

(37) الخليل لم يطلق هذا المصطلح صراحة بل هو وارد ضمنيا في مفهومي المستعمل والمهمل. ويعني به المعجم النظري الذي يحيط، في إطار نظرية رياضية، باللغة كلها بدون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار، ويشمل الماضي والحاضر والمستقبل، فهو معجم مفتوح. ونجد صدى لهذه الأراء عند الفرنسي مرتني صاحب النظرية الوظيفية في حديثه عن مفهوم «Lexemes» وعند الأمريكي شومسكي في «Competence». انظر في هذا الشأن محمد صلاح الدين الشريف : المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق، مجلة المعجمية عدد 2/ 1986 ص 15-30.

(38) المتكلم المثالي تصور نظري لمتكلم يحيط باللغة كلها. وقد تصوره الشافعي نبيا كذلك ابن فارس، وأوحى به الخليل رياضيا من خلال عملية التقليب، واعتبره الأمريكي شومسكي - وهو مهندس رياضي كذلك - الإنسان القادر على نظم عدد لا يحصى من الجمل وفهمها. وهو تصور منهجي تقاس به قدرته اللغوية القصوى النظرية مقارنة بالنصيب الذي يمكن أن يؤديه منها في الاستعمال والواقع. وبعبارة أخرى يتميز كلّ متكلم بقدرتين : قدرة الاستيعاب ويمكن أن تكون مثالية نظريا لا يحدها حد، وقدرة الأداء وهي عملية نسبية مقارنة بالقدرة الأولى. وتختلف هذه القدرة الثانية من إنسان الى آخر بحسب معلوماته وثقافته وتخصصه الخ. وبالتالي يتكيف معجمه حسب القدرتين المذكورتين، فلسان العرب لم يبلغ من الـ12 مليون كلمة (أو مدخل) المقصودة في معجم الخليل الا 90 ألف مدخل. أما تاج العروس فانه لم يبلغ منها الا 120 ألف مدخل.

لكل لغة، وبالاحرى اللغة العربية لغة التنظير والتطبيق والمعجم. ويجوز لنا في هذا الشأن أن نسعى مثلا في مستوى مفهومي المستعمل والمهمل إلى أن نقارنهما بما جد اليوم في اللسانيات الحديثة التي اعتمد فيها الألماني Humboldt والأمريكي Chomsky مفهومين متقاربين منهما، وهما مفهوما القدرة والأداء سواء في المعجم أو في النحو. وذلك ميدان خصب لمواصلة هذا المشروع من القراءة الذي طبقنا له على عينة سابقة (39).

ولقد نتج عن المنهجيات والمفاهيم الخليلية (40) نظرية الخليل المعجمية ومصادراتها الجوهرية التي سبق لنا أن أبرزناها في مكان آخر من مؤلفاتنا (41) والتي تبين من خلال النصوص المدروسة نظرية متكاملة منهجا ومفهوما وتطبيقًا، لانها شملت عناصر الجمع والوضع القصوى في حدودها ووظائفها وتفاعلها في بناء المعجم النموذج، ولأنها أعتمدت على ثوابت ومطردات : فالمقاربة تقر المفهوم النظري أو التطبيقي والمفاهيم تتواصل سلاليا فوقية أو تحتية وتؤسس بنيانا مهيكلا متكونًامن عشرة عناصر أساسية تظهر في الرسم التالي :



(٣٩) محمد رشاد الحمزاوي : «قدرة الاستيعاب في المعجم» في المعجم العربي اشكالات ومقاربات ص 297 - 308.

(40) بينا ثراء تلك الآليات المفهومية المتعددة التي تكون نظرية المعجم المثالي الخليلي، وذلك من خلال المفاهيم والمناهج المعروضة هنا، وهي تستحق أن يوضع لها معجم خاص يدل على حداثتها ودقتها.

(41) محمد رشاد الحمزاوي : النظريات المعجمية العربية، انظر المعجم العربي أشكلات ومقاربات، ص 215 وما بعدها.

فالصوت اللغوي أصل الكلمة والبنية اللتين تؤسسان الكلام المستعمل والمهمل الذي يؤول بجزئيه إلى اللغة. واللغة يحيط بها متكلم مثالي يستوعب لغته وكلامه معجم مثالي، يحيط بالخطاب الشامل. ويكون هذا المعجم مثالا لكلّ معجم في كلّ اللغات. ويطمح إلى أن يكون - حسب الخليل - أداة تستوعب الخطاب الإنساني إطلاقا، والخطاب العربي خصوصا، ومآثره الفكرية والثقافية والحضارية ماضيا وحاضرا ومستقبلا فالعلم لغة محكمة البناء (42) ، ونحن نقول اللغة معجم محكم البناء مثل معجم الخليل الذي لم يدّع الكمال.

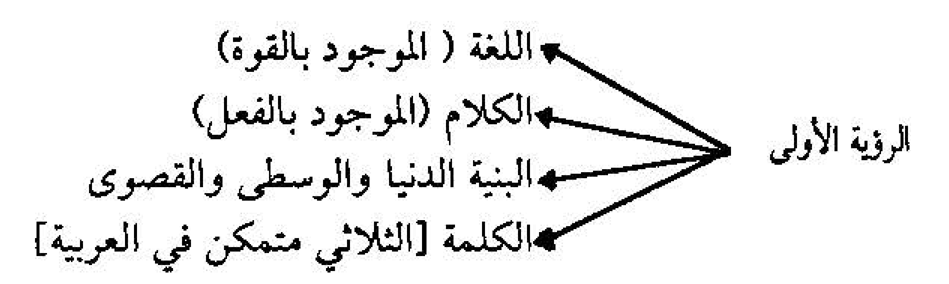
فمن خصائص النظريات أن تكون كلية وطموحة ومفتوحة تولد الرؤى والمفاهيم في مراحلها المختلفة مهما كانت سلبياتها. ولاشك أن لنظرية الخليل سلبيات عملية قد ذكرناها في مؤلف سابق ((43). وليس من الضروري للنظرية، مهما كانت، أن تحيط بالصواب المطلق كله، بل المهم ان تنفرد برؤية مبررة تستكشف من القضية المطروحة زاوية معينة، تستوجب أن تقاس منزلتها من الصواب. والعلم تقدم وسيتقدم بما يتوفر له من عناصر مختلفة ومتكاملة لبناء المعرفة القويمة مثلما فعل الخليل.

---

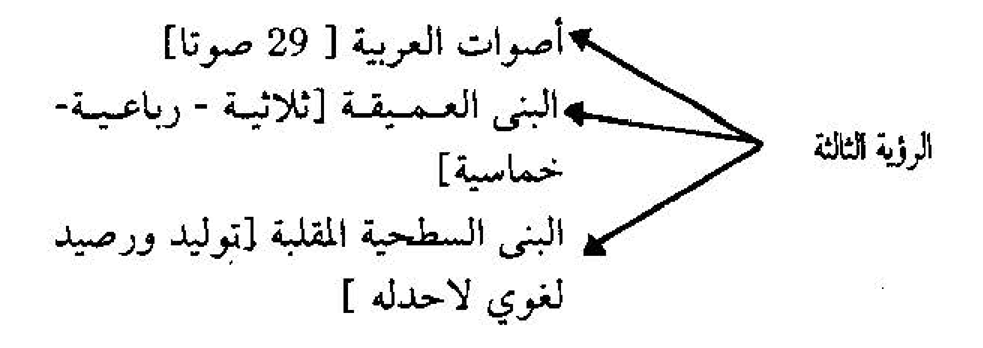
(42) قولة تنسب إلى الفيلسوف الفرنسي TAINE.

(43) محمد رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة دارالغرب الاسلامي، بيروت 1986 ص 161-164.

مفاتيح النظرية الخليلية







* لـ م = لغة مصدر، لـ هـ = لغة هدف.

التقليب من العميق إلى السطحي المولد

ض - ر - ب

أ - ضرب = 3-2-1

ب - ضبر = 2-3-1

ج - رضب = 3-1-2

د - ربض = 1-3-2

هـ - بضر = 2-1-3

و - برض = 1-2-3

القاعدة الرّياضية العامّة

ن ! = ن x ن - 1 1

الثنائي : 2! = 1 x (1-2) = 2 x 1 = 2 (انظر : قد - دق)

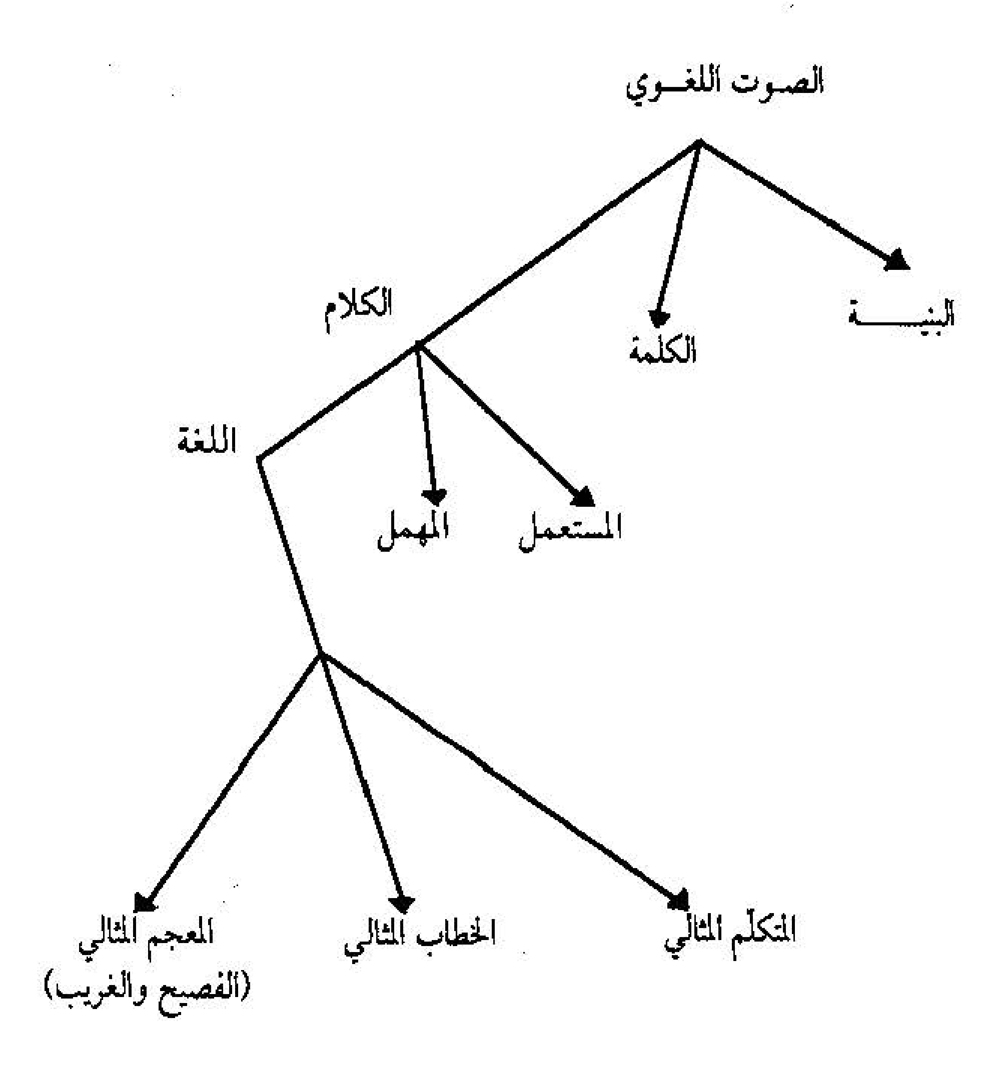
الثلاثي : 3! = 3 x (1-3) x (2-3) = 1x2x3 = 6 (انظر : ضرب)

الرباعي : 4! = 4 x (1-4) x (2-4) x (3-4) = 1x3x2x4=24 (انظر : عقرب)

الخماسي ، 5!x(1-5)x(2-5)x(3-5)x(4-5) = 1x4x3x2x5=120 (انظر : يفرجل)

السداسي ، 6! x(1-6)x(2-6)x(3-6)x(4-6)x(5-6)=1x6x4x3x2x6=720

ملخّص النظريّة



محتوى المعجم المثالي :

«اثنا عشر ألف ألف وثلاث مائة ألف وخمسة آلاف وأربع مائة واثني عشر».

محمد رشاد الحمزاوي

جامعة السلطان قابوس كلية الآداب عمان

مقدّمة لنظرية المعجم (*)

بقلم : إبراهيم بن مراد

1 - مدخل :

1- 1. لمصطلح "معجم" في اللسانيات الحديثة مفهومان (1) : الأوّل عامّ، وهو مجموع الوحدات المعجميّة التي تكوّن لغة جماعة لغويّة مّا تتكلّم لغة طبيعيّة واحدة، أي إنه مجموع المفردات المكوّنة للّغة مّا من اللغات، والقابلة للاستعمال بين أفراد الجماعة اللغويّة ليعبّروا بها عن أغراضهم. وإذن فإنّ المعجم بهذا المفهوم الأوّل هو رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللغويّة المشتمل على ما تحصّل لها من تجربتها في الكون من مفردات دالّة، إمّا بذاتها وإمّا مقترنة بغيرها منتظمة في سياق مّا. وهو بهذا المفهوم معبّر عمّا يسمّى «مقدرة» (Compétence) الجماعة اللغويّة، وهو يقابل المصطلح الفرنسيّ «Lexique» والمصطلح الانغليزي «Lexicon».

ومفهوم المصطلح الثاني خاصّ، وهو أنّه مُدَوّنة (Corpus) المفردات المعجميّة في كتاب، مرتّبة ومعرّفة بنوع مّا من الترتيب والتعريف. وقد تكون المفردات المدوّنة مفردات مؤلّف من المؤلّفين (مثل معجم الجاحظ، أو معجم ابن خلدون)، أو مفردات اللّغة في

(*) تقدّم في الصفحات التالية مدخلا وفصلين من بحث لنا في ستّة فصول، هو نصّ موسّع لدرس عامّ كنا قدمناه أمام طلبة المرحلة الثالثة (شهادة الدراسات المعمقة) من قسم العربية بكلية الآداب بمنوبة (جامعة تونس الأولى)، خلال السنة الجامعية 1994-1995.

(1) تنظر بعض التفاصيل حول المفهومين اللذين سنذكر في :
Dubois (J.), et al. : Dictionnaire de linguistique, pp. 282-284.

فترة من فترات حياتها (مثل معجم عربيّة القرن الثالث الهجري)، أو مصطلحات علم من العلوم (مثل معجم الطب)، أو فنّ من الفنون (مثل معجم البناء). وقد يكون الكتاب ذا منحى استيعابي يراد به جمع ما استطاع المؤلّف جمعه من مفردات اللغة التي عرفت في الاستعمال (مثل لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز ابادي)، ويطلق البعض على المعجم بهذا المفهوم مصطلح "القاموس"، ويقابله في الفرنسية مصطلح Dictionnaire، وفي الانغليزية مصطلح Dictionary.

ويرتبط المفهوم الأوّل بالمعجميّة النظريّة (Lexicologie)، وموضوعها البحث في الوحدات المعجميّة من حيث مكوّناتها وأصولها وتوليدها ودلالاتها، ويرتبط المفهوم الثاني بالمعجميّة التطبيقية (Lexicographie) وموضوعها البحث في الوحدات المعجميّة من حيث هي مداخل معجميّة (Entrées lexicales) تجمع من مصادر ومن مستويات لغوية مّا، ومن حيث هي مادّة كتاب قد ألّف بحسب منهج في الترتيب والتعريف معيّن (2). والمفهومان وثيقا الصلة ببعضهما، لأن المدوّنة التي تجمع في كتاب ليست إلا جزءا - مهما يكن كبيرا أو صغيرا - من الرصيد العام الذي يكوّن اللّغة.

1-2. ويتبيّن من تعريف المعجم - بمفهوميه - أن المفردات أو الوحدات المعجميّة هي المكوّنة له، مثلما أن الأصوات هي المكوّنة لعلم الأصوات، والأبنية هي المكوّنة لعلم الصرف (3)، والجمل هي المكوّنة لعلم النحو. على أنّ بين الوحدات المعجميّة والوحدات التي يقوم عليها علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو فرقا جوهريّا : فإن من أهمّ سمات الوحدات اللغوية غير المعجمية الاستقرار أو التحوّل البطيء، ومجالات البحث الأساسيّة التي يقوم عليها علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو هي العلاقات بين الرموز اللغوية ذاتها، وهذه العلاقات مستقرّة، أو هي تتحوّل تحوّلا بطيئا. أمّا الوحدات المعجميّة فـ «مواضعات» حسب اصطلاح أبي عبد الله الخوارزمي

(2) يشترك في ما قلناه المعجم اللغوي العام والمعجم المختصّ، فانّ مادّة كليهما «المفردات»، ينظر في ذلك : ابراهيم بن مراد : المصطلحية وعلم المعجم، ص ص 6-7.

(3) نعني بعلم الصرف القسم الذي يُعنى بصوغ الكلمة واشتقاقها، فهو يقابل المصطلح الفرنسي «Morphologie dérivationnelle» وسنرى أنّه ينتمي إلى علم المعجم، أمّا القسم الذي يُعنى بتحويل صيغة كلمة ما الى صيغة أخرى تحويلا ذا وظيفة نحويّة فنسمّيه علم التصريف، ويقابله المصطلح الفرنسي «Morphologie fexionnelle».

الكاتب (4) أو هي «موضوعات» حسب اصطلاح ابن خلدون (5)، أو هي «أدلّة» (Signes) حسب اللسانيات الحديثة، وهي بدون شكل أدلّة «موضوعة» قد «تواضع» عليها أفراد الجماعة اللّغوية ليستعملوها في كلامهم للتعبير عما يبتغون التعبير عنه من مظاهر تجربتهم في الكون وعناصرها. وهذه الأدلّة تنتشر بين أفراد الجماعة اللغوية بالعادة والاكتساب، إذ تتوارثها الأجيال وتتناقلها بعد اكتساب الأفراد لها من خلال تجاربهم في الكون. وهذه الخاصية الاجتماعية في اكتساب الوحدات المعجمية وفي استعمالها تكسب المعجم خاصيّة التطوّر. فإن الوحدات التي تكوّنه - وهي الأدلّة - تتأسّس على ركنين : هما - الدّال (Signifiant) والمدلول (Signifié). والدّال - وهو رمز لغوي محض - لا يتحقّق إلا من خلال صلته بالمدلول من حيث هو مُرجعٌ إلى الموجود الواقعي أو من حيث هو مُرجعٌ إلى مفهوم. وليس من صفة الدّوالّ والمدلولات الاستقرار لأنّها قد تنقل من «مواضعها المعجميّة»، وذلك إمّا بأن تبلى دوالّ ومدلولات نتيجة انعدام الحاجة إليها بسبب تطوّر تجربة الجماعة اللغوية في الكون، فتسقط من الاستعمال، وإمّا بأن تحوّل دوالّ عن مدلولاتها وتسند إلى غيرها. ويرافق الحالة الأولى ظهور أدلّة جديدة في اللغة، ويرافق الحالة الثانية ظهور مدلولات جديدة تسند إليها دوال محوّلة عن مدلولاتها التي تكون إمّا مستعملة لكنّها أقلّ ظهورا في الاستعمال من المدلولات الجديدة، وإمّا مضمحلّة نتيجة بلى المراجع (Référents) التي ترتبط بها، وتحويل الدّوالّ والمدلولات عن مواضعها وبلاها مؤدّيان إلى تولّد وحدات معجميّة جديدة.

وإذن فإنّ الوحدات المعجميّة دوالّ من اللّغة إلى موجودات من خارج اللغة. ولذلك كان من أهمّ مجالات المعجم البحث في العلاقات بين الرموز اللغويّة والموجودات. وإذ إن من خصائص الموجودات التحوّل والتغيّر صارت العلاقات التي يبحث فيها المعجم غير ظاهرة الاستقرار. وهذه السمة التحوليّة في المعجم هي المدخل الأساسي الى اعتباره في اللسانيات الحديثة صعب الإخضاع للنظام.

---

(4) أبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي الكاتب : مفاتيح العلوم، ص 2، 3.

(5) عبد الرحمان بن خلدون : المقدّمة، ص 1059.

2 - الانتظام في المعجم في نظر اللسانيّين المحدثين :

2 - 1. إن المعجم، رغم خاصيّة التحوّل فيه، جزء من اللغة، ولا تؤثّر خاصيّته تلك في بنية اللغة وفي نظامها. ومهما يكبر عدد الأدلّة التي تبلى فتسقط من الاستعمال، وعدد الأدلّة الجديدة التي تولّد فتضاف إلى الأدلّة المستعملة، فإنّ ما يبْلى لا ينقص من بنية اللغة ومن نظامها شيئا، وما يولّد لا يخرج عن بنية اللغة وعن نظامها، بل هو يولّد داخلها وحسب قواعد التوليد التي يسمحان بها (6). وإذ إنّ الأدلّة اللغويّة - وهي المكوّنة للمعجم - جزء من بنية اللغة ومكوّن أساسي من مكوّنات نظامها، فإن المعجم نفسه لا يخرج عن بنية اللغة وعن نظامها. فإنّ له هو أيضا - مثل غيره من مكوّنات اللغة - بنيته ونظامه ضمن بنية اللغة ونظامها.

وتلك حقيقة كان من اليسير تبيّنها لوسلكت اللسانيات الحديثة في درسها لمكوّنات اللغة طريقا غير الطريق الذي سلكته. فإن الذي غلب على مختلف اتجاهاتها - وخاصّة على المدرستين البنيويّة والتوليدية - الانطلاق من الجملة - أي من التركيب - باعتبارها الوحدة اللغويّة الأساسيّة، إلى المفردة أو الوحدة المعجميّة. فنُزّلَ النحو لذلك في اللسانيات الحديثة المنزلة العليا، ونزّل المعجم المنزلة الدّنيا ونسب ما بينهما - أي المكوّن الصوتيّ والمكوّن الصرفيّ - إلى النحو، بل نسب المعجم نفسه الى النحو وعدّ مكونا من مكوّناته، فهو تابع له، وكأنّ النحو هو اللغة كلّها !

وسننظر فيما يلي في أثر التصوّر الذي ذكرنا في نظرية المعجم عند اللسانيّين المحدثين.

2 - 2. لقد ذهب جلّ اللسانيين المحدثين - حتى أواسط السّنوات الثمانين على الأقل - إلى اعتبار المعجم - مقارنة ببقيّة نظم اللغة - ممثلا للشذوذ (Irrégularité) والاستعمالات الخاصّة (Idiosyncrasies) في اللغة. وأوّل من ذهب هذا المذهب فيما يبدو وكان ذا أثر عميق في من بعده هو اللساني الأمريكي ليونار بلومفلد (Leonard

(6) ينظر حول هذه المسألة - مثلا - : Hjelmslev (Louis) : Le Langage, pp. 55-69 (La Structure et l'usage de la langue) ، تنظر خاصّة ص 61 و ص 63.

(Bloomfield) في كتابه «اللغة» (Language) الصادر سنة 1933. فقد تحدّث (7) عمّا هو قياسي (Regular) وما هو شاذّ (Irregular) من صيغ لغة مّا. والقياسي هو ما استطاع متكلّم اللغة أن يستعمله أو أن يعرفه دون أن يكون قد سمعه من قبل (مثل صيغ اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر من الأفعال المزيدة في العربيّة)، والشاذّ هو ما لم يستطع متكلم اللغة نفسه أن يستعمله أو أن يعرفه إلا إذا سمعه من غيره من متكلّمي اللغة ذاتها. فالقياسيّ إذن هو ما خضع للقاعدة وأمكن للمتكلّم استعماله قياسا على غيره من مكوّنات الجدول الذي ينتمي إليه، وهذه خاصيّة غالبة في تكوين الصيغ الصرفيّة والتراكيب النحويّة ؛ والشاذّ هو ما لم يخضع للقاعدة ولا يمكن للمتكلّم أن يستعمله قياسا على نظائره لأنّه لا نظير له أو لأنّه ذو نظائر قليلة تشذ عن القاعدة العامّة، وهذه خاصيّة المفردات أو وحدات المعجم (8) عند بلومفلد. فقد قال : «وإذن فانّ كلّ وحدة معجميّة شذوذ، إذ لا يستطيع المتكلّم أن يستعملها إلا بعد أن يكون قد سمعها مستعملة، وإن الناظر في وصف لغة مّا لا يستطيع أن يعلم بوجودها فيها إلا إذا سجلت له. والمعجم في الواقع ذيل للنحو (An appendix of the grammar)، وقائمة من الشواذّ الأساسيّة (A list of basic irregularities). وهذا يتّضح أكثر إذا اعتبرنا دلالات الوحدات المعجمية، إذ إن لكلّ منها دلالة قد أسندت إليها بحكم عرف اعتباطي (An arbitrary tradition)» (9).

وأهمّ الاستنتاجات التي نخرج بها من تعريف بلومفلد للمعجم اثنان : 1 - أن المعجم «ذيل للنحو»، فهو إذن تابع للنحو، ليس بذي استقلال وليس بذي بنية أو نظام خاصين به داخل بنية اللغة أو نظامها ؛ و2 - أن المعجم «قائمة من الشواذ الأساسيّة»، أي إنّه مجموعة من «الاستعمالات الخاصّة» لأن الدلالات التي تفيدها عناصر «القائمة» أي الوحدات المكوّنة لها، قد أسندت إليها بحكم العرف الاعتباطي، فإنّ صيغة العنصر - أو شكله - ليست بذات علاقة منطقيّة بمحتواه، بل إنّ العلاقة بينهما اعتباطيّة لأن «الدّال» - وهو الوجه الممثل للشكل أو للصيغة في الدليل اللغوي - مجرّد رمز لغوي يرجع إلى ما

---

(7) Bloomfield : Language, pp. 273-277 (تنظر فيه الفقرتان 6 و 7 من الفصل 16).

(8) يسمّى الوحدة المعجمية «وحدة صرفيّة» (Morpheme).

(9) Bloomfield : Language, p. 274.

يوجد خارج اللّغة (10). وقد وجد مذهب بلومفلد هذا صدى كبيرا وأثرا واسعا في كتابات اللسانيين المحدثين. ونورد من هؤلاء - على سبيل التمثيل وليس على سبيل الحصر - ثلاثة، ليسوا بمتساوين في القيمة وفي التأثير.

2 - 3. الأوّل هو اللّساني الأمريكي هنري آلن غليسن (Henry Allen Gleason) في كتابه «مقدمة للسانيات الوصفيّة» (Introduction to Descriptive Linguistics) الصّادر سنة 1955 (11). فقد قسّم في هذا الكتاب مكوّنات اللغة إلى ثلاثة (12)، الأوّل هو «التعبير» (Expression)، أي «شكل» الرّسالة (Message) من حيث مكوّناتها اللغوية أو الكتابيّة، والمكوّن الثاني هو «المحتوى» (Content = Contenu) أي مضمون الرّسالة من حيث مكوّناتها الدلاليّة، والمكوّن الثالث هو «المعجم» (Lexicon = Lexique)، وهو يشتمل على «الألفاظ» (Words = mots) ومعانيها، أي على كلّ العلاقات الخصوصيّة بين التعبير والمحتوى. وقد عدّ غليسن التعبير والمحتوى نظامين، وأقرّ لكلّ منهما بنية (Structure)، أمّا المعجم فقد قال عنه : «المعجم متأرجح، وهو - من مكوّنات اللّغة الثلاثة - أقلّها استقرارا، بل هو أقلّها تميّزا» (13). فإنّه «عنصر اللغة المتقلّب» بحقّ (14)، وهو لذلك لا يكتسب في نظره خاصيّة النّظام، ولا تستقرّ له بنية.

ومن الواضح من فصل غليسن بين «المحتوى» والمعجم في تحليله، اعتباره المعْجم «قائمة» من المداخل المعجميّة ذات دلالات، وليس غير ذلك. وهذا الفصْلُ لا يخلُو من التّعسُّف، لأن الحديثَ عن المحتوى كما سنرى مرتبط في الأصْل بالحديث عن

(10) يلاحظ في مذهب بلومفلد الى أن إسناد الدلالة إلى الوحدة المعجمية يكون بحكم عرف اعتباطي، أثر مذهب ف. دي سوسير (F. de Saussure) في «اعتباطية الدليل اللغوي» (Arbitraire du signe) التي تكثر في المعجم وتقل في النحو (ينظر له : Cours de linguistique générale, p. 183). لكن دي سوسير يخرج المعجمية عن النحو ويرى أنّ النحو يتكوّن أساسا من علم التركيب (Syntaxe) وعلم الصّرف (Morphologie)، ينظر المرجع نفسه، ص 185، وإن كان يرى أنّ بين التركيب والصّرف والمعجميّة تداخلا (نفسه، ص ص 186-188).

(11) للكتاب ترجمة فرنسيّة (تنظر قائمة المراجع)، هي التي اعتمدناها.

(12) Gleason : Introduction à la linguistique., pp. 7-15، وخاصّة ص ص 10-11.

(13) المرجع نفسه، ص 10.

(14) المرجع نفسه، ص 11.

المعجم. فإنّ محتوى الرسالة - أي ما تشتمل عليْه أو تتضمّنه من دلالات - إنّما تكوّنه الوحدات المعجميّة بنوعيْها : الوحدات الصرفيّة المعجميّة (Morphèmes lexicaux) والوحدات الصرفيّة النحويّة (Morphèmes grammaticaux) إذا استُعمِلَتْ في الكلام واكتسبَتْ خصائصَ علاقيّة.

2 - 4. واللّسانيّ الثّاني الذي تأثر بنظريّة بلومفلد في المعجم هو الأمريكي نوام تشومسكي (Noam Chomsky). ونظرية هذا اللسانيّ في المعجم غير واضحة في الحقيقة تمام الوضوح وغير مستقرّة. فقد كانت منطلقاته اللسانية الأولى خلال السّنوات الخمسين وبدايات السنوات الستين منطلقات نحويّة صرفًا. فحاول بناءَ نظريّة نحويّة مستقلّة عن الدلالة وسعى إلى دحض النظرة التي تجعل من الدلالة معياراً للنحويّة (Grammaticalité)، فكان النحو الذي ارتآه شكليّا (Grammaire formelle) صرفا (15).

وقد تدرّج في الاهتمام بالمعجم بداية من سنة 1965، سنة صدور كتابه «مظاهر النظريّة التركيبية» (Aspects of the Theory of Syntax) (16). وقد ردّد في هذا الكتاب نظرية بلومفلد فأقرّ خاصيتي «القائميّة» و «الشذوذ» في المعجم. «فهو ببساطة قائمةٌ غير منظمة من كلّ المشكّلات المعجميّة (Formants lexicaux). وإذا دقّقنا القول أكثر قلنا إنّه مجموعة من المداخِل المعجميّة» (17)، أيْ من «المداخل المعجميّة غير المنظّمة» التي «تكوّن مجموع الشواذّ التّامّ في اللغة» (18).

ثم تطوّرت نظرة تشومسكي إلى المعجم فأقرّ سنة 1972 في كتابه «دراسات في الدلالة في النحو التوليدي» (Studies on Semantics in Generative Grammar) (19) في

---

(15) ينظر له مثلا كتابه التّأسيسيّ «بُنَى تركيبيّة» (Syntactic Structures) الذي أصدره سنة 1957 - تنظر الترجمة الفرنسية: N. Chomsky : Structures Syntaxiques, chap. 1-7, pp.15-95

(16) للكتاب ترجمة فرنسية عنوانها «Aspects de la Théorie Syntaxique» هي التي سنعتمدها (تنظر قائمة المراجع).

(17) N. Chomsky : Aspects de la Théorie Syntaxique, p. 120

(18) المرجع نفسه، ص 194.

(19) له ترجمة فرنسيّة بعنوان «Questions de Sémantique» هي التي اعتمدناها (تنظر قائمة المراجع).

بحث عنوانه «حول بعض المناقشات الاختبارية» بأنّ للمعجم بنيّة داخلية خاصّة به : «لا أشكّ في أنّ للمعجم أيضًا بنيته الداخليّة الخاصّة به» (20). ثم قوي هذا الاعتقاد بعد ذلك فأصبح للمعجم في نظره - مع المكوّن المقولي (Le composant catégoriel) - دورٌ مركزيّ في علم التركيب (21). لكنّ المعجم قد ظلّ عنده تابعا لعلم التركيب منضويا تحته لأنّه في جوهره «مجموعة من المداخل المعجميّة، كل مدخل منها محدَّد من حيث مقولتُه ومن حيث بنية المفاعيل التي يتطلّبها، مع بعض الاستعمالات الخاصّة الأخرى» (22). وقد عبّر بوضوح عن عدم رغبته في النظر في بنية المُعجم الداخليّة لأن إهمال البحث فيها ليس بذي نتائج خطيرة على المسائل التي تعنيه : «لا أنظر هنا في بنية المعجم الداخليّة. وهذا القرار ليس بذي نتائج خطيرة على المسائل التي اهْتَممْتُ بهَا في العدد المحدود من اللغات التي كانت الدافع للأساسيّ من أبحاثي» (23).

فقد ظلّ المعجم عنده إذن قائمة من المداخل المعْجميّة، وهي مداخل ذات وظائف نحويّة باعتبارها ليست ذات أهميّة خارج السياقات التركيبيّة التي تكون فيها. وإذن فإن المعْجم ذيل للنحو كما يرى بلومفلد، وهو ليس بالعلم ذي البنية الداخلية بقدر ما هو قائمة من المفردات يجد فيها النحويّ المعلومات الأساسيّة التي يحتاج اليها حوْل المفردات التي تنتظم في السياق أي في التركيب النحويّ، وهذا التصوّر لا يخرج المعجم عن كونْه «مدوّنة» من المداخل المعجميّة، فهو معجم مدوّن (Dictionnaire). وقد أثّر هذا المذهبُ الذي لا يخلو من التذَبْذُب في تصوّر المعجم في جماعة من اللسانيّين المحدثين الذين اتّبعوا النظريّة اللسانية التشومسكية مذهبا، ونخصّ منهم بالذكر ثلاثة :

2 - 4 - 1. الأوّل هو جون لاينز (John Lyons). وقد حاول هذا اللساني في بداياته - في كتابه «مقدمة للسانيات النظرية» (Introduction to theoretical linguistics) الصادر سنة 1968 - التوفيق بين النظرية البنيويّة والنظريّة التوليديّة، وهو ينطلق من مبدإ عامّ

(20) N. Chomskey : Questions de Sémantique, p. 220

(21) ورد ذلك في كتاب «قراءات في العمل والربط» (Lectures on Government and Binding) الصادر سنة 1981، وللكتاب ترجمة فرنسيّة عنوانها «Théorie du Gouvernement et du Liage» هي التي اعتمدناها - تنظر فيها ص 166.

(22) N. Chomsky : Théorie du Gouvernement et du Liage, p. 166

(23) المرجع نفسه، ص 250 (التعليق 80).

هو أن «كلّ نحو يقتضي معجما (أي معجما مدوّنا) تصنّف فيه المفردات بحسب انتمائها إلى الأقسام التوزيعيّة الموجودة في القواعد النحويّة» (24). والأقسام التي يتحدّث عنها هي أقسام الكلام العاديّة - وهي عنده أقسام نحويّة - أي الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة، وهي التي نسمّيها «المقولات المعجميّة». وهذه الأقسام أو المقولات رموز تستعمل في القواعد النحويّة (مثل س = اسم، ف = فعل... الخ). وهذه الرموز تستبدل حسب قاعدة «الاستبدال المعجمي» (Substitution lexicale)، وذلك بأن يؤخذ أيّ عنصر من القسم المراد الوارد في المعْجم ويوضع مكان رمز القسم النحوي (أي المقولة المعْجمية) في وصف الجملة البنيويّ. وقد وضع لاينز قاعدة عامّة في الاستبدال المعجميّ هذا نصّها (25):

$$X \longrightarrow x \mid \varepsilon\ X$$

وتأويل هذه القاعدة هو أن «تعاد كتابة x باعتباره متغيّرا له من القيَم كلّ الأقسام النحويّة المذكورة في النظام التّوليديّ (مثل أ = أداة، س = اسم، ف = فعل) في شكل x، باعتبار x عضواً مّا في القسم X» (26).

وإذن فإن مفردات المعجم تنتمي إلى أقسام هي المقولات المعجميّة، وهي قابلة للانتظام تحت المقولات التي تنتمي إليها باعتبارها عناصر مكوّنة لها، وهي إذن «مُبْنِيَة تحت هذه المقولات بنية تجعل استبدال بعضها ببعض داخل النظام النحويّ أمراً يسيراً»، وهذا الصنف من الانتظام في المعْجم قائم كما يلاحظ على بنيته الشكليّة المستمدّة من تصنيف المفردات المقوليّ. على أن لاينز يرى في المعجم صنفا ثانيا من الانتظام قائما على بنية محتواه. فإنّ «نظام المفردات المكوّنة لرصيد لغة مّا ذو بنية دلاليّة تتكوّن من شبكة علاقات دلاليّة تربط بين مفردات النظام» (27). ويلاحظ هنا التلازم بين «النظام» و«العلاقة» إذ النظام يتأسّس على شبكة العلاقات. ويلاحظ في هذا الصنف من التنظيم أثر النظريّة البنيويّة. أمّا الصنف الأول - أي بحسب البنية الشكليّة - فيلاحظ فيه أثر النظريّة التوليديّة. ومهما تكن

(24) تنظر ترجمة الكتاب الفرنسية : J. Lyons : Linguistique générale, p. 121
(25) المرجع نفسه، ص 124.
(26) المرجع نفسه، ص 124.
(27) المرجع نفسه، ص 47.

أهميّة هذين الصنفين من التنظيم فإن مذهب لاينز عامّة في هذا الكتاب لا يخرج عن اعتبار المعْجم من مكوّنات النحو، وهو مجرّد رصيد (فهو معجم مدوّن) للمفردات التي يمكن أن تنتظم إمّا بحسب انتمائها المقولي وإمّا بحسب شبكات العلاقات الدلاليّة التي تربط بينها.

لكن لاينز قد تخلّى في كتاب له ثان صادر سنة 1978 بعنوان «علم الدلالة 2» (Semantics II) عن هذه النظريّة «المعتدلة» القائمة على تصوّر المعجم ذا بنية ونظام في شكله وفي محتواه. فقد تغيّر اتجاهه اللساني النظريّ في هذا الكتاب فأصبح توليديّا صرفا بعد أن كان في كتابه السّابق «مقدّمة للسانيات النظريّة» يحاول التوفيق بين النظرية البنيويّة والنظريّة التوليديّة، وقد صاحب هذا التغيّر تغيّرٌ في النظرة إلى المعجم أيضًا. فقد أصبح «مجموعًا غير منظم من الوحدات المعجميّة» (28)، وقد ألحّ على عدم الانتظام : «ينبغي اعتبار المعْجم مجموعًا من الوحدات المعجميّة غير منتظم داخليّا» (29). وهذا «المجموع» ليس إلا«ذيلا للنحو يُوفّرُ [للنحوي] كلّ المعلومات الضروريّة عن الوحدات المعجميّة المفردة وعن مختلف الصّيَغ التي ترد فيها» (30). وكون المعجم «ذيلا للنحو» وكونُه «مجموعًا غير منظم من الوحدات المعجميّة» يعنيان أيضا بدون شكّ شذُوذه عن القاعدة، إذ لو خضع لها لما كان «ذيلا للنحو» ومَا كان غير منظم.

على أن تحليل لاينز قائم كلّه على عدم التّفريق بين المعجم المدوّن (Dictionnaire) والمعجم بمفهومه العامّ (Lexique)، أي مجموع مفردات اللغة التي تستعملها جماعة لغويّة مّا. فقد استعمل المصطلحين بمفهوم واحد فكانا عنده مترادفين (31). ولا شكّ أن هذا الجمع بين المفهومين موقعٌ في كثير من التّعسّف لأن القضايا التي تثيرها الوحدة المعجميّة من حيث هي مفردة محض منتمية إلى لغة جماعة لغويّة مّا ليست دائما نفس القضايا التي تثيرها الوحدة المعجميّة من حيث هي مدخل في مُعْجم مدَوّن، أي صُورَة مثال من الوَحْدَة المعجميّة من حيث هي مفردة محْض. وسنرجع الى مناقشة المسألة فيما بعد.

---

(28) تنظر ترجمة الكتاب الفرنسيّة : J. Lyons : Sémantique linguistique, p. 143

(29) المرجع نفسه، ص 147.

(30) المرجع نفسه، ص 146.

(31) المرجع نفسه، ص 145.

2 - 4 - 2. وأمّا اللسانيّان الثاني والثّالث فقد اشتركا في تأليف كتاب يحمل اسميْهما، وهما الأمريكيّان آنا مريا دي شيولو (Anna-Maria Di Sciullo) وادفين وليامز (Edwin Williams) مؤلّفا كتاب «في تعريف الكلمة» (On the Definition of Word) الصّادر سنة 1987.

وقد انطلق المؤلّفان من نظريّة بلومفلد ونظريّة تشومسكي في المعجم باعتباره مجموعة الشواذّ في اللغة، لكنهما بالغا فيها مبالغة شديدة ومن أهمّ منطلقاتهما النظريّة اعتبار الكلمات (Words) - التي سنسمّيها على التعميم «مفردات» - المكوّنات الأساسيّة للصرْف، وللتركيب، وللمعجم. وقد عدّا مكوّنات الصرْف ومكوّنات التركيب «ذرّات» (Atoms) : فإنّ النظريّة الصرفيّة تُعْنَى بمجموعة من الذرّات - هي الوحدات الصرفيّة (Morphemes) - ومن قواعد تكوين المفردات. ولكنّ للتركيب «ذرّاته» أيضًا : «فكما إن للصرْف ذرّات، للتركيب ذراته أيضا» (32). لكنّهما أطلقا على مكوّنات الصرْف «الموادّ الصرفيّة» (Morphological objects)، وخصّا مكوّنات التركيب بـ «الذرات التركيبية» (Syntatic atoms). أمّا مكوّنات المعجم فسمّياها «السانم» (Listemes)، فهْي عناصر أو بنود منتمية إلى «قائمة» (List) من المفردات.

والصنفان الأوّل والثاني تابعان للنّحو. فإنّ الصرف والتركيب في نظرهما هما المكوّنان لعلم النحو. فإنّ «النظريّة النحو تتكوّن من نظريّتين فرعيّتين : هما الصرْف، والتركيب» (33)، وهما يتشابهان في أنّ لكليْهما مجموعة من الذرّات وجملة من قواعد التكوين. والفرق بين الاثنين هو في حقيقته فرق بين الذرّات وفرق بين قواعد تكوينها (34). أمّا مكوّنات المعجم فلا توافق «المواد الصرفيّة» ولا «ذرّات التركيب» لأنّ هذه كلّها «أشكال» (Forms) أو صِيَغٌ منتمية إلى «النحو الشكلي» (Formal Grammar). وإذن فإنّ مكوّنات المعجم خارجة عن النحو. وهما لذلك يخطّئان من يعتقدُ - مثل جاكندوف (Jackendoff) (35) - أن تكون بين الصرف والمعجم صلة وأن تكونَ «قواعد الصّرف» -

(32) A.- M. Di Sciullo and E. Williams : On the Definition of Word, p. 1

(33) المرجع نفسه، ص 4.

(34) المرجع نفسه، ص 1.

(35) ينظر : R. Jackendoff : Régularités Morphologiques et Sémantiques dans le Lexique, pp.. 76-106

أي قواعد تكوين المفردة - «نظريّة معجميّة» (36).

فالمعجمُ إذنْ لا يهمّ النّحويّ، بل يهمّ عالم النفس لأنّه في جوهره «معجم نفسي» (Psychological lexicon) (37). وهذا منطلق نظريّ آخر يحيل إلى نظريّة «المعجم الذّهنيّ» (Mental lexicon) الذي يمثّل قدرة المتكلّم أو ملكته اللغويّة الباطنيّة، وهو الجهاز الذهنيّ الذي يعبّر به عن تلك الملكة (38). وإذن فإنّ المفردات المكوّنة للمعجم لا تنظمها في نظرهما مبادئ النحو الشكليّ، وهي لذلك عديمة الفائدة بالنّسبة إلى النحوي، بل إلى الدرس اللّسانيّ عامّة.

وقد أدّت بهما المغالاةُ في النظر إلى «شذوذ» مكوّنات المعجم إلى تشبيه المعجم ذاته بالسّجن، وتشبيه المفردات التي يشتمل عليها بالخارجين عن القانون، أي بالمساجين ! فهو - باعتباره «مجموعة من اللسانم» (Set of listemes) - «يشتمل على موادّ (Objects) ليست من نمط واحد مخصّص (فإن فيه المفردات (Words)، وأشباه الجمل الفعليّة (Verb phrases)، والوحدات الصرفيّة (Morphemes)، وقد يشتمل على أنماط التنغيم (Intonation patterns) أيضا، إلى آخره). وهذه الموادّ توجدُ فيه لأنّها لا تخضعُ لقوانين ذات أهميّة. فإنّ المعجم كالسجْن، لا يحتوي إلاّ على الخارجين عن القانون، والخاصية الوحيدة التي يشترك فيها المقيمون فيه هي الفوضى وانعدام النّظام (Lawlessness)» (39).

وإذا كان المعجم على الحالة التي وصفا، فلا ينتظر منه أن يكون ذا بنية. وهما لا ينفيان عن مفردات اللغة البِنْيَة (Structuration)، إلا أنّ هذه المفردات ليْسَت مكوّنات للمعجم بل هي «مواد صرفيّة» و«ذرّات تركيبيّة»، أمّا مكوّنات المعجم فأنماط من الشواذّ

---

(36) Di Schiullo and Williams : On the Definition of Word, p. 4, 21

(37) المرجع نفسه، ص ص 15-21.

(38) ينظر حول مبحث «المعجم الذهنيّ» : Emmorey (K. D.) and Fromkim (V. A.) : The mental lexicon, pp. 124-149 ، وهذا المبحث يدرس اليوم ضمن «اللسانيات النفسيّة» (Psycholinguistics) و«اللسانيات العصبيّة» (Neurolinguistics) - ينظر : Cardebat (D.), Démont (J.-F.), Puel (M.) : Les Troubles du sens des mots, pp. 798-802.

(39) Di Sciullo and Williams : On the Definition of Word, p. 3

الخارجة عن القانون، والشذوذ مخالف للقياسيّة والانتظام اللذين تقتضيهما البنية. وقد نفى المؤلّفان عن المعجم البنية نفيا صريحا: «توجد رؤية أخرى مرفوضة في نظرنا، وهي القول بأن للمعجم بنية، فإن المعجم كما ذكرنا مجرّد مجموعة من الشواذ، ولا توجد - ولا يمكن أن توجد - نظريّة مرتبطة بها ارتباطا مباشرا. وهو لا يُتَصَوَّرُ إلا في حدود ما لم يخضعْ لهُ من القوانين. وهذا لا يعني أنّ الفضاءَ الذي تشغله المفردات في لغة مّا ليس مُبَنْيَنًا. فإنّ فضاءَ المفردات لهُ في الواقع بنية غنيّة توجبها (1) قواعد تكوين المفردة، و(2) الصلات الجدولية الرّحميّة التي تربط المفردات بعضها ببعض (...)، على ان المعجم لا يشتمل إلا على قليل من المفردات التي تنتظم تحت هذه البنية (...) وأمّا ما لا ينتظم تحت البنية فإن فيه منها الكثير. وفي الجملة فإننا نلغي أن تكون اللستمة (Listedness) - أي قابليّة الانتظام في قائمة - خصيصة نحويّة. فإنّ المعجم مجموعة من «أشباه الموادّ النحويّة» (Semigrammatical objects)، بعضها مفردات، وبعضها أشباه جمل. ومجموعة البنود المعجميّة القابلة للّستَمَة ليست بذات بنية. وخصيصة الانتماء إلى هذه المجموعة ليست بالنسبة إلى طبيعة المفردات بأكثر أهميّة ممّا هي بالنسبة إلى طبيعة أشباه الجمل» (40).

ولم نجد عند أي من المحدثين مثل هذا الموقف المتطرّف الذي وقفه من المعجم مؤلّفا «في تعريف الكلمة» (41)، وقد أوقعهما هذا الموقف في كثير من التعسّف. ومن أهم مظاهر التعسّف في ما ذهبا إليه:

(1) إخراج الصّرف - وهو ما يُسمّى بـ (Morphologie dévivationnelle) من المعجم، واعتبار قواعد تكوين المفردات والمفردات المولّدة بتلك القواعد خارجة عن النظريّة المعجميّة. وسنرجع إلى مناقشة هذه المسألة عند حديثنا عن علاقة المعجم بالصرف.

(2) الحكم على مكوّنات المعجم بالشذوذ ونفي البنية - نتيجة لذلك - عن المعجم، لأن كثيرا منها «أشباه جمل». وهذا التهويل في النظر إلى «أشباه الجمل» ناتج بدون شك عن التصوّر الغامض المشوّش للعلاقة بين النحو والمعجم، ولا شكّ أنّ من

---

(40) المرجع نفسه، ص 4.

(41) هو رأي تشومسكي فيهما أيضا، ينظر: Chomsky (N.) : Linguistics and Cognitive Science : Poblems and Mysteries, p. 27

أهم دواعي الغموض والتشويش ما نبّهنا إليه قبلُ من تغليب اللسانيين المحدثين الانطلاق من النحو إلى المعْجم، أي من الجملة باعتبارها الوحدة اللغويّة الأساسيّة في نظرهم، إلى المفردة، وهذا المذهب كما سنبيّن عند حديثنا عن العلاقة بين المعجم والنحو قائم على تناقض. فإن البحث الاختباري يقتضي «اعتبار النحو خزينة معجميّة واسعة» (42) وليس اعتبار المعجم خزينة نحويّة واسعة. وهذا يعني أن المعجم هو المنطلق إلى التركيب، وليس العكس. وسنرى أنّ «الأفراد اللّغويّة» - وهي «المقولات المعجميّة»، أي الاسم (=س)، والفعل (= ف)، والصّفة (= ص)، والظرف (= ظ)، والأداة (= أ) - هي التي تدخل بالضرورة في التراكيب النحويّة لتكوّن الجمل، وأنّ التراكيب التي تتكوّن منها صنفان : تراكيب تامّة وهي الجمل المفيدة سواء كانت بسيطة أو كانت مركّبة، وتراكيب غير تامّة وهي «تراكيب جزئيّة» أو «مركّبات» (Syntagmes) قابلة للدخول في تراكيب تامّة لتحقيق الإفادة، وهذه التراكيب الجزئيّة هي التي ينبغي أن تسمّى «أشباه جمل»، أي «Phrases»بالانغليزية، و«Groupes de mots» بالفرنسية، ومن أكثر التراكيب الجزئيّة أهميّة ما تكوّن من فعل لازم وأداة : [ف ل + أ]، أو من فعل لازم وظرف [ف ل + ظ]. ومن أمثلة الأوّل في العربيّة قولنا «رَغِبَ في» و «رغبَ عَنْ» و «قضَى علَى» و «قَضَى بـ»، ومن أمثلة الثاني قولنا «قضَى بينَ» و «صعد فَوْقَ» و «وَصَلَ بعْدَ» و و «وَقَفَ أمَامَ»، وهذا النوع من التراكيب الجزئية هو المسمّى بـ «شبه الجملة الفعلية» (Phrasal verb)، وهو كما يُلاحظ تَرْكيب نحويّ مَنْقُوصٌ ولَيْسَ وحدة مُعْجميّة، ومن التّعسّف أن ننسبه إلى المعجم وأنْ نعدّ وجُودَه فيه من دلائل الفوْضى وانعدام النظام.

على أن هذا النوع يخلَطُ بنوْع آخر من التراكيب، ينتمي إلى الصنف الأوّل، أي إلى التراكيب التّامّة، وهو نوع التراكيب المسمّاة «تعابير» (Locutions). وهذه التعابيرُ «تجميعات تركيبيّة» (Assemblages syntaxiques)، مفيدة، فهي إذن جُمَلٌ ولَيْست تراكيبَ جُزئيّة. وهذا هو الفَرْق الأساسي في نظرنا بين «أشباه الجُمل» و «التعابير». فكلما كان التركيب جزئيًا وقصّر عن تأدية وظيفة نحويّة تامّة، كان «شبه جُملة»، وكلّما كان التركيب مشتملا على العناصر الأساسيّة لتكوين الجملة - ولو بالتقدير - كان «تعبيرًا»،

(42) Harlow (S.) and Vincent (N.) : Generative linguistics : an overview, p. 6

ومن أهمّ الفروق بين التعبير والجملة العادية (1) أنّ التعبير - بخلاف الجملة - «تجميعٌ تركيبيّ جاهزٌ»، أي إنّه قد تواتر في استعمال الجماعة اللغوية عبر الأجيال حتّى استقرّ وثبت وتلازمتْ عناصرُه، و(2) أنّ التعبير - بخلاف الجملة العاديّة أيْضا - يُقامُ دائما على المجاز، فهو يعبّر عن خصوصيّة منْ خُصُوصيّات تجربة الجماعة اللغويّة في الكوْن. وهو إمّا «تعبيرٌ تحليلي» (Locution analytique) (43)، وإمّا «تعبير اصطلاحي» (Idiotisme). والفرق بين الأول والثاني أن المجاز في الثاني غير قابل للترجمة الحرفيّة إلى لغة ثانية (44). وما يهمّنا من الحديث عن «التعابير» الآن هو تأكيد خاصيّتها النحويّة، فهي تراكيب نحويّة مفيدة، شاء النحاة ذلك أو لمْ يشاؤوا. وليست هي مكوّنات مُعْجميّة إلاّ من حيث دلالتها على «معان معجميّة مُعَقّدة». وليست خاصيّة الثبات والاستقرار فيها بسبب كاف لاخراجها من النحو إلى المعجم، ونرى أن مؤلفي «في تعريف الكلمة» قد تعسّفا أوّلا إذ عدّا التعابير من «أشباه الجمل» (45)، وتعسّفا ثانيا إذ نسباها إلى المعجم، واعتبراها مظهراً من مظاهر الفوضَى فيه، ومَدْعاةً إلى نفي البنية عنْهُ (46).

2 - 5. واللغويّ الثالث الذي نريد ذكر موقفه من المعجم لأن فيه صدًى لنظرية بلومفلد - وإن لم يذكر مصادره - هو المصريّ تمام حسّان، وخاصّة في كتابه «اللغة العربيّة معناها ومبناها»، الصادر سنة 1973. وقد قسّم المؤلّف كتابه إلى ثمانية فصول - بعد مقدمة مطوّلة في بعض المسائل العامّة - أوّلها «اللغة والكلام»، وثانيها «الأصوات» والثالث في

(43) ينظر : Lerot (J.) : Précis de linguistique générale, pp. 369-371، وقد ذكر تفاصيل للتعابير عامّة، قابلة للنقاش، ومن أمثلة «التعابير التحليلية» في العربيّة قولنا «يمشي القهقرى» و«اقتفى الأثر» و«ضرب في الأرض»، ومن أمثلتها في الفرنسية قولهم «Mettre en ordre» و«Prendre connaissance» و «Donner l'alarme».

(44) من أمثلة «التعابير الاصطلاحية» في العربية قولنا «ضرب النوم على أذنه» أي غلبه، و«لبّى داعي ربّه» أي مات، و«حنكته التجارب» أي أحكمته. ومن أمثلتها في الفرنسية قولهم «Se fourrer le doigt dans l'œil» بمعنى انخدع، و«Casser sa pipe» بمعنى مات، و «Mettre les pieds dans le plat» بمعنى اخترق العُرف.

(45) Di Sciullo and Williams : On the Definition of Word, pp. 5-6

(46) تنظر مناقشة ستيفن اندرسن لهما في : Anderson (S.) : A - Morphous Morphology, pp. 306-309 ، وله نظرية في المعجم قد انطلق منها في النقاش.

«النظام الصوتي»، والرابع في «النظام الصرفيّ»، والخامس في «النظام النحويّ»، والسّادس في «الظواهر السياقيّة»، والسابع في «المعجم»، والثامن في «الدلالة». وقد عدّ إذَنْ الأصوات والصرْفَ والنحو أنظمة، ونفى عن المعجم النظام. وقد نفى عنه النظام لأن أمُورًا ثلاثة تتوفّر في كلّ نظام لُغويّ رأى أنها لا تتوفّر في المعجم : الأوّل سمّاه «العلاقات العُضوية والقيم الخلافيّة بين المكوّنات» ؛ والثاني سمّاهُ «الصلاحيّة للجدْولة» ؛ والثالث سمّاه «عدم إمكان الاستعارة بين لغة وأخرى» (47).

وقد بيّن أن العلاقات العُضويّة والقيم الخلافية لا تتحقّق في المعجم «لأن العلاقة العضويّة لأيّة وحدة من وحدات النظام تدخلها في علاقة خلافية مع بقيّة الوحدات جميعا أيّا كان موضعها في النظام» (48)، ومثّل لذلك بالاختلاف بين أقسام الكلام، أي المقولات المعجميّة، وتَنَزُّلِ كلّ منها منزلته الخاصّة به في النظام الصرفيّ. فالاسم يختلف عن الفعل وعن الصفة وعن الظرف وعن الأداة؛ وشبيه بالاختلاف بين أقسام الكلام الاختلاف بين ما سماه «المعاني التصريفيّة» كالتكلّم أو الخطاب والغيبة، أو الإفراد والتثنية والجمع، أو التذكير والتأنيث. فإن لكلّ معنى من هذه المعاني «مكانَه في النظام لا يتركه ولا يطغَى على أماكن المعاني الأخرى» (49). أمّا المعجم فقوامُه «الكلمات»، وليس بين هذه «الكلمات» أيّ علاقة عضويّة إلاّ ما قد يلاحظ من علاقة اشتقاقيّة بين كلّ طائفة من هذه الكلمات لاشتراكها في أصول المادّة، أيّ في الجذر. وإذن فإن المعجم «تنتفي عن كلماته سمة العلاقات العضويّة فلا يكون نظاما» (50).

ثم بيّن في نقاش «الصلاحيّة للجدولة» أن «المعجم لا يمكن أن يوضع في صورة جدْول لأنّه تنقصه العلاقات العضويّة بين مكوّناته» (51). وتلك العلاقات شرط أساسيّ لوضع أيّ جدْول. فالمعجم إذن يختلف عن الأصوات والصرف والنّحو لأنها نظم أمكنَ وضْعُها «في صورة جداول ذات أبعاد رأسية وأخرى أفقية تتشابك فيها العلاقات

---

(47) تمام حسّان : اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 312.

(48) المرجع نفسه، ص 313.

(49) المرجع نفسه، ص 313.

(50) المرجع نفسه، ص 313.

(51) المرجع نفسه، ص 313.

وتقوم القيم الخلافية في كل جدول حارساً أمينا لأمن اللبس في النظام والسياق معا» (52). «وإذا كان المعجم غير صالح للجدولة فلا يمكن أن يكون نظاما لغويا» (53).

وثالث ما تتميّز به الأنظمة اللغويّة من الخصائص صعوبة الاقتراض - وقد سمّاه «الاستعارة» - بالنسبة إلى وحداتها من لغة إلى أخرى، «فلا تستعار أداة ولا رتبة ولا صيغة ولا باب نحويّ من لغة إلى أخرى» (54). وهو يرى أن العربيّة مثلا لم تستعر من اللغات الأعجمية التي اتصلت بها «قاعدة ولا طريقة من طرق التركيب ولا أداة ولا جُزْءاً آخر من أجزاء أنظمتها» (55). أمّا مجال الاقتراض الحقيقي فهو المعجم لأن ما تتقارضه اللغات هي الكلمات المفردة وهي مكوّنات المعجم. وهذا دليل آخر في نظره على أن المعجم لا يمكن أن يوصَف بالنظام (56). وقد علل حدوث الاقتراض في المعجم بلزومه وضرورته لأن للغة عامّة وظيفة اجتماعية، وكلّ جماعة لغويّة تضع لتجاربها الاجتماعية تسميات، وتدل على أفعالها بأفعال وتعبّر عن العلاقات بين الأسماء والأفعال باستعمال أدوات تربط بينها في السّياق. وهذا الذي تضَعُه الجماعة اللغويّة إنما تضعه بحسب العرف المحلّي. وبما أن البيئات تختلف عن بعضها فإن الجماعة اللغوية الواحدة تصف بكلامها تجربتها الاجتماعية الخاصّة بها، وإذ إن تجربتها محلية فلا يمكن لها أن تحيط بتجارب الجماعات الأخرى. و هذا مؤدّ إلى إيجاد النقص في مختلف التجارب، وإحداث الخانات الفارغة في اللغات المستعملة. وذاك النقص وتلك الخانات يسدّها الاقتراض. ولا توجد تلك الخانات في الأصوات والصرف والنحو، بل يختصّ بها المعجم.

فالمعْجم إذَن في نظر تمام حسّان لا تتوفّر فيه مقوّماتُ النظام، وهو في نظره «قائمة» من الكلمات «تشتمل على جميع ما يستعمله المجْتمع اللغويّ من مفردات» (57). وإذ إن «القائمة» ضخمة فإن الفردَ الواحد في الجماعة اللغوية لا يمكن له أن يُحيطَ بتلك «القائمة»

---

(52) المرجع نفسه، ص 313.

(53) المرجع نفسه، ص 313.

(54) المرجع نفسه، ص ص 313-314

(55) المرجع نفسه، ص 314.

(56) المرجع نفسه، ص 314.

(57) المرجع نفسه، ص 314 و ص 39، و ص 40.

مهما «بلغ حرْصُهُ على استقصائهـا، لأنّ ظاهرتي الارتجال والتوليد - وهما مسْتَمرّتان - لا بدّ أن تقفـا به دون الإحاطة بالكلمات المرتجلة والمولّدة التي هي في طريقـها إلـى الشيـوع العُرفي» (58). ولذلك فإن تدوين المعجم - أي تقييد «القائمة» - يصبح ضَرُورَةً لغويّةً (59). ولذا فإن المعجَم في جـوْهره حسب تمام حسّان قائمة من المفـردات تدوّن في كتاب. وهو بذلك يحْصُرُ المعـجم في المعْجم المدوّن (Dictionnaire)، أي الكتاب المشتـمل على جملة من مفردات اللغة (60).

والاعتراضات الثلاثة التي قدّمها تمام حسّان لنَفْي النظام عن المعجم قابلة للدّحْض. فـإن الاعتـراض الاوّل - وهو خلوّ المعْجم من العـلاقات العـضويّة والقـيم الخلافـيّة بين مكوّناته، أي «الكلمات» - قـد يُقبل لوْ صحّ التّحديدُ الذي وضـعه للمكوّن الأسَاسيّ في المعجم، أي «الكلمة». فـهي في نظره شكل صامت، أو صورة صوتيّة صامتـة مفردة في ذهن مجتمع، أو صورة كتابيّة مقيّدة بين جلدتي كتاب، أي المعجم المدوّن، وهي «صامتة في كلتا الحـالتيْن» (61). وهي تختلف عن «اللفظ» إذ اللفظ هـو الصورة النطقية الحسيّة، لأن المتكلّم حينمـا يتلفظ بالكلمة يحوّلهـا من الصّورة الصامتـة إلى الحقيقـة الحسيّة (سمـعيّا

(58) المرجع نفسه، ص 315.

(59) المرجع نفسه، ص 315.

(60) على أنّ هذا الحصـر لم يمنعه من تصوّر «علم» خـاصّ بالمعجم سمّاه «علم المـعجم» وربطه بعلم البيان، وهو فرع من علم البلاغة. فإن عـلم البيان في نظره يصلح أساسا نظريّا لبناء علم خاصّ بدراسـة المعْجـم نظريّا وعـمليّا يسـمّى «علم المعـجم» (تـنظر ص ص 39-40، و ص ص 319-320)، وقد رأى أن مـجال البـحث النظريّ هو شـرح كيفـيّة وضْع الكلمات (أي وسـائل التوليد)، وشرح القيمة العرفية لدلالة الكلمة، وشرح طبيعة المعْنى المعجميّ في تعدّده واحتماله، وشرح المقصود بالكلمة، وشـرح الدلالات الاستعماليّة ما بين الحقيـقة والمجاز، ويتناول مباحث نظريّة أخرى لاغناء للمعجم عنها؛ أمّا عمليّا فيشرح لنا أفضل منهج لوضع المعاجم، بذكر الغاية من وضع المعجم، ثم الـصلة بين المعجم والصوتيـات، والمعجم ونظام الإمـلاء، والمعجم وعلم الصّرف، والصلة بين شواهده وعلم النحو، ثم يذكر أمثل طريقة لشرح الكلمة، وفيه الاستشهاد، ويلمّح إلى تطوّر الـبنيـة، (ويعني بذلك التـأصيـل Etymologie)، وتطوّر الدلالة بالنسـبة إلى بعض الكلمات. وغـير خفي ما في هذه الأسس الـنظرية والتطبيقيـة من خلط وتداخل، فإن ممّا عدّه نظريا هو في جـوهره «عمَني» وممّا عدّه عـمليّا هو في حقيقـته نظَريّ، وقد غلب عليـه أيضا حصر الأسس في الجوانب «المعنويّة» للمفردات نتيجة ربطه علم المعجم بعلم البيان.

(61) تمام حسّان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 317.

وبصريّا)، وخاصيّة الكلمة الإفرادُ، وأمّا خاصيّة اللفظ فالانتظام في السياق. «ففرق ما بين الكلمة واللفظ هو فرق ما بين اللغة والكلام. فاللغة (والكلمة وحدة من وحداتها) صامتة، والكلام (واللفظ جزءٌ من نسقه) محسُوس» (62)، وإذن فإن مكوّنات المعجم - وهي الكلمات - صور صامتة مفردة. وصمتُها يقْطعُ عنها بدون شك الصلة بنظم اللّغة الأخرى، وخاصّة بالصوت اللغوي إذ لا يُتَصورُّ لها - وهي صامتة - تأليف صوتيّ وظيفي، وبالبنية الصرفيّة إذ لا تتصوّرُ لها - وهي في صمتها - بنية صرفيّة ذات شكل صيغيّ مرتبط بدلالة مّا.

والتحديد الذي قدّم للكلمة ليس في نظرنا بمستقيم، فلو كانت الكلمة مجرّد «صورة صامتة» لما كان بين مختلف «مُركّبات حُرُوف المعْجم» (63) في العربيّة مثلا، حسب النظرية الخليلية - وهي «المركّبات الصوتيّة» التي يُنْهِي إليها نظام التقليب الصوتيّ - فرق، إلا في عدد الصوامت المكوّنة لها، فإن كلّ «المركبات الصوتيّة» التي يُظهرها نظام التقليب صُوَر مجرّدة صامتة مُتمثّلة بالذهْن. إلاّ أنها حسب النظريّة الخليلية مصنّفة صنفين مُتمايزَيْن : الأوّل هو «المستعْمل»، وهو صنف «المركّبات» التي تخرج من حيّز الصّور المجرّدة الصامتة الصّرف إلى اللّغة إذ إنها ذات امتداد في استعمال النّاس اللغويّ، فهي إذن من اللّغة، والثاني هو «المهمل»، وهو صنفُ «المركّبات» التي تبقى «صامتة» لأنها تبقى خارج اللغة إذ لا يكون لها امتداد في الاستعمال. وتكون «مركّبات» هذا الصنف مهْملة إمّا لأن قانون التأليف الصوتيّ في اللغة لا يجيز ائتلافها لعلّة مّا، وخاصّة للتقارب في مخارج الأصوات المكوّنة لها، ومن ذلك عدم ائتلاف «العيْن والحَاء» و «الحاء والخاء»، و «الهَاء والحاء» و «القاف والخاء»، و«القاف والكاف»، و «القاف والغيْن» . . . إلخ، فلا تدخُل اللغة مُركّباتٌ مثل [- ع ح ب] و [- ح خ ت] و [- هـ ح ث] و [- ق خ ج] و[-ق كـ ح] و [- ق غ خ) ؛ وإمّا لأنها ممّا يجوز ائتلافُهُ لكنّها لم تدخل اللغة ولم يكن لها فيها امتداد. وهذا شأن «وجُوه» كثيرة من التقليبات، أي من «المركّبات

(62) المرجع نفسه، ص 317.

(63) المصطلح لابن خلدون، فقد استعمله في المقدمة (ص 1059) أثناء حديثه عن طريقة الخليل بن أحمد في حصر «موضوعات اللغة» العربية.

الصوتيّة الفروع» الناشئة عن تقليب «المركّبات الأصُول»، فإن مركّبا أصْليًا مثل «القاف والتاء والميم» (64) لا يدْخل صنف «المستعمل» منه إلاّ مُركّبان هما [+ ق ت م] و[+ م ق ت] و تهمل من مركباته أربعة هي [- ق م ت] و [- ت ق م]، و[- ت م ق] و [- م ت ق].

ومركّبات الصنف الثاني - أي المهملة - هي «الصامتة» بحقّ لأنها مُعطّلة عن الإنتاج. أمّا مركّبات الصنف الأول فهي «جذورٌ» لغويّة. والجذر في العربيّة «دليل أوّل» أو هو «دليل رئيسي» متكوّن من «وحدة شكليّة دُنيا» هي الصوامت التي تكوّنه بعددها وسماتها، و«وحدة دلاليّة عليا» أو رئيسيّة هي الدلالة العامّة التي تقترن به. وهذا الدليل الرئيسي بوجهيه الشكلي والدلالي يمتد في اللغة وتتفرّع منه فيها جذوع إمّا بإضافة الحركات إليْه فيتولّد عندئذ مّا نسميّه «الجذعَ» الرئيسيّ، وإمّا بالاشتقاق من هذا الجذع الرّئيسي المولّد. وإذن فإنّ الجذر تضاف إليه الحركات فيتولّد عنه الجذع الرئيسيّ، وهذا الجذع نفسه يكون أصْلاً لجذع آخر أوْ أكثر، وكلّ جذْع يولد يكُون متضمّنا للوحدة الشكلية الدنيا التي كوّنت الجذر ولبعض من الوحدة الدلاليّة العُليا التي اقترنت به. وهكذا فإنّ الجذع يتولّد بعمليّة تحويل داخلي (Transformation interne) يُنتقلُ بها من مرحلة «المركّب الصوتيّ الصامت» إلى مرحلة «الجذر» ثم إلى مرحلة «الجذع»، والجذوع هي «الكلمات» أو «الوحدات المعْجميّة»، أي المفْردات. وهذه الوحدات المعجميّة لا تتحقّق إلاّ إذا توفّرت فيها خصائص تمييزيّة ضروريّة واجبة الوجود تحقق لها «ماهيّتها» التي تمكّنها من اكتساب خاصيّة التفرّد. وتلك الخصائص أربع هي (1) الانتماء المقوليّ؛ (2) التأليف الصوتيّ؛ (3) البنية الصرفيّة؛ (4) الدلالة. وسنرجع إلى الحديث عن هذه الخصائص في موْضع آخر من هذا البحث، ونكتفي هنا بالاشارة إلى أنّ الوحدة المعجميّة لو لم تكُن لها هذه الخصائص لما وُجدَ فرق بين المركبات الصوتيّة غير الدالّة والمركّبات الصوتيّة الدّالّة لأن الصنفين صُورٌ صامتة أو أشكال صوتيّة صامتة؛ ثم إن هذه الخصائص هي التي تُتيحُ للوحدات المعجميّة أن تتمايزَ فيما بيْنَها حسب أنْساق مُعيّنة من العلاقات الاختلافيّة، وهذه العلاقات - كما سنبيّن في فصل آخر - تكُون مقوليّةً (Catégorielle) وفُنيميّة (Phonémique) وصرْفيّة (Morphologique) ودلاليّة (Sémantique) (65).

(64) الخليل بن أحمد : كتاب العين، 5/ 132.

(65) ويُنظر عن هذه الخصائص : إبراهيم بن مراد : المصطلحية وعلم المعجم، ص ص 11-12.

وأمّا الاعتراض الثاني - وهو عدَم صلاحيّة المعجم للجدولة - فإن الردّ عليْه ينطلق من نتائج الرد على الاعتراض الأوّل. فإن القول بعدم صلاحيّة المعجم للجدولة أي عدم صلاحيّة مكوّناته - وهي الوحدات المعجميّة - لأن تصنّف في إطار مّا حسب علاقات جدوليّة أو استبداليّة، قولٌ قائم على تصوّر انعدام خاصيّة النظام في المعجم لخلوّه من العلاقات العُضويّة والقيم الخلافيّة بين مكوّناته التي نظَر إليها تمام حسّان على أنها مجرّد صُوَر صوتيّة صامتة، وقد رأينا أنّ الوحدات المعجميّة ليْست مجرّد صُور صامتة بل هي أفرادٌ لغويّة لها خصائصها التمييزيّة التي تكسبها ماهيات تمكّنها من الانتظام في أنساق من العلاقات الاختلافيّة. ولا يمكن لها أن تنتظم في تلك الأنساق إلا إذا انتمتْ إلى بنًى أو هياكلَ (Structures) تكوّنها شبكات من العلاقات تربط المفردات فيما بينها داخل نظام عامّ، ويمكن أن نتصوّر للمعجم ثلاث بُنًى تتكوّن كلّ منها من شبكات علاقات : هي البنية الذهنيّة (Structure mentale) والبنية الدّلاليّة (Structure sémantique) والبنية الشكليّة (Structure formelle)، وهذه تقوم على الأبنية الصّرفيّة خاصّة، أي على صيغ الوحدات المعجميّة الشكليّة التي تستمدّ قواعدها من علم الفنولوجيا وعلم الصرف (Morphologie dérivationnelle). وسنرجع الى هذه البُنَى الثلاث وإلى العلاقات الجدوليّة التي تنظمُها بالتحليل في فصل آخر.

وأمّا الاعتراض الثالث - وهو قبول المعجم للاقتراض بخلاف أنظمة الأصْوات والصرْف والنحو - فليس ممّا يؤخذ به لأن حقيقة الاتصال بين اللّغات تدلّ على خطئه. فإن الاقتراض في اللّغة اقتراض لغويّ عامّ وليس اقتراضا مُعجميّا فحسب، فليس الاقتراض المعجمي إلا مظهراً من مظاهر الاقتراض اللّغوي عامّة، وقد بيّن اللّسانيون المحدثون ذلك (66)، ونزيدهُ فيما يلي تأكيداً وتوضيحًا (67) :

(66) يُنظر مثلا : Sapir (E.) : Le Langage, pp. 195-199، وقد اهتمّ بالاقتراض في الأصوات والصّرف ؛ Deroy (L.) : L'Emprunt linguistique, pp. 72-110، وقد اهتمّ بالاقتراض في الأصوات والصّرف والنحو ؛ Garmadi (J.) : La Sociolinguistique, pp. 156-163، وقد اهتمّت بالاقتراض في الأصوات والنحو.

(67) النماذج التي سنُوردها مأخوذة من مقدّمة بحث لنا عنوانه «الاقتراض المعجمي»، وهو درْس عامّ قدمْناه خلال السنتين الجامعيّتين 1993-1994 و 1994-1995، أمام طلبة شهادة علوم اللغة بكليّة الآداب بمنوبة وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

فإنّ النظام الصوتيّ في كلّ اللّغات هو أشدّ الأنظمة محافظة، وقد نبّه اللّغويّون العرب منذ القديم إلى أنّ إبْدالَ ما لا يُوجَدُ في اللّغة من الأصْوات لازِم حتى لا تُدْخِلَ الجماعةُ اللغويّة في لغتها ما ليس منها. فقد قال أبو منصور الجواليقي في ذلك : «اعلَم أنّهم كثيراً ما يَجْتَرِئُونَ على تغيير الأسماء الأعجميّة إذا استعْملوها، فيبدلون الحرُوف التي ليْست من حروفهم إلى أقربها مخرجا، وربّما أبْدلوا ما بعُدَ مخرجُه أيضا، والإبدال لازِم، لئلا يدخلوا في كلامهم مَا ليس من حُروفهم» (68).

لكن هذا اللّزُوم ليس له من الثبات في كلّ اللّغات ما يمنع دخُولَ بعْض الأصوات فيها من لغاتٍ أخرى، واستقرارَها فيها واتخاذها أحْيازًا في نظامها الصوتيّ. ومن أمثلة ذلك : (I) دُخول الصائت (Y) والصّامت (Z) اللغة اللاتينيّة من اليونانيّة في أواخر القرن الأوّل قبل الميلاد في المقترضات اللاتينيّة من اليونانيّة، ليُعَبِّرَ بالأوّل عن الصائت اليوناني (U) أي [y]، وليُعبّر بالثاني عن الصامت المزجي اليوناني (Z) أي [z d]؛ (2) دخول ثمانية أصْواتِ الفارسيّة في مرحلتها الحديثة - وهي المرحلة الإسلاميّة - من اللغة العربيّة، وهي «الثاء»، وتنطلق نطقا قريبا من السّين، و «الحاء»، وتنطق كما تنطق الهاء، و«الصّاد»، وتنطق مرققة، كالسين ؛ و«الضاد»، وهي تشبه الزاي ؛ و «الطاء»، وتنطق مرققة، كالتّاء ؛ و« الظاء»، ونطقها قريب من نطق الزاي؛ و«العين»، وتنطق همزة ؛ و«القاف»، ونطقها قريب من نطق الغين. وقد غلبت هذه الأصواتُ في المقترضات الفارسيّة من العربيّة، ثم أصبحت من حروف الهجاء الفارسيّة بعد أن اتّخذ الفُرْسُ الحروفَ العربيّةَ رمُوزًا خطيّةً لأصوات لغتهم ؛ (3) دخول (W) الفرنسيّة في القرون الوسْطى من اللغات الجرمانيّة ليُعبّر به في أوائل المقترضات الفرنسيّة من اللغات الانغليزيّة والألمانيّة وبعض اللغات السلافيّة عن الصامت الشفويّ الأسْنانيّ [v] أحيانا في مثل (wagon) وعن شبه الصامت الشفوي [w] أحيانا أخرى في مثل (Watt)، فهو إذن صوْتٌ قد استقرّ رمْزُه الخطّيّ في الفرنسيّة ولم يستقرّ التصويت به فيها.

وأمّا الأبنية الصرفيّة فإنّها أقلّ من نظام الأصوات محافظة، وهي في اللغات الهنديّة الأوروبيّة أقلّ محافظة ممّا هي عليه في اللغات الساميّة، بحكم طبيعة البنية الصرفية في

---

(68) الجواليقي : المعرّب من الكلام الأعجمي، ص 54.

العائلتين اللغويّتين، فهي في الأولى غير مقيّدة لقبولها الزيادة في أوائل الجذوع وفي آخرها قبولا غير مقيّد بحدود صارمة، فإن البنية فيها بنية سلسليّة لأن الكلمة فيها تتكوّن من حلقة نواة تزاد إليها حلقات أخرى هي السّوابق في الأوائل واللواحق في الأواخر فتتكوّن السّلسلة. وأمّا اللغات السّامية فذات بنية مقيّدة لا تقبل السلسليّة إلاّ بعُسْر لأنّ نظام الزيادة فيها مقيّد بقوانين صارمة، فإن الاشتقاق فيها عمليّة تحويل داخليّ، بخلاف اللغات الهنديّة الأوروبيّة التي يكون الاشتقاق فيها عمليّة تحويل خارجي لأنه نوع من «التركيب» (Composition). ورغم محافظة البنية الصّرفيّة في العربيّة فإن العربيّة القديمة قد عُرفت فيها ظاهرة اقتراض اللواحق الأعجميّة، ومثالها اللاحقة «ût» من الأراميّة «ûtho» للدلالة على المبالغة في مثل «طَاغُوت» (طاغ + اوت) وهو الطاغي المعتدي، و «جَبَرُوت» (جبر + اوت) وهو القهر، و «مَلَكُوت» (ملك + اوت) وهو العظمة والسلطان. وأمّا العربيّة الحديثة فقد اقترضت فيها لواحق أعجميّة كثيرة في المصطلحات العلميّة والفنّية خاصّة. ومن أمثلتها :

ine : نَوَاتِين (نواة + ine) = Nucléine.

بَقْلِين (بقل + ine) = Légumine.

oïde : قلَوِيد (قلي + oïde) = Alcaloïde.

نشوِيد (نشا + oïde) = Amyloïde.

yle : فحْمِيل (فحم + yle) = Carbonyle.

حمضيل (حمض + yle) = Acyle.

ème : صرْفم (صرف + ème) = Morphème.

صوتم (صوت + ème) = Phonème.

وظاهرة اقتراض السّوابق واللواحق في اللغات الهندية الأوروبيّة - وخاصّة في العصر الحديث - اقوى بكثير ممّا هي عليه في اللغة العربيّة.

وشبيه بالنظام الصوتي في قبول الاقتراض نظامُ التراكيب النحويّة أيضا. على أنّ التراكيب لا تُقْتَرَضُ فيها العناصر الأجنبيّة الصرف بأشكالها الأصول بل تقترض الهياكل والأبنية. وقد أثّرت اللغة اليونانية قديما في اللغة اللاتينية تأثيرا عميقا فدَخَلَها منها الكثير ممّا

يُسمّى «خصوصيات تركيبيّة يونانية» (Hellénismes syntaxiques) (69). ولا شكّ أن العربيّة في القديم قد تأثّرت هي أيضا باللغات المجاورة لها مثل الفارسيّة واليونانيّة. ونحن نجد فيها بعض التراكيب اللاّحنة التي لا تتّفق والقواعد المتبعة فيها، ولم يذكر علماءُ اللغة أنّها كانتْ ممّا يسمّونه «لُغات»، أي استعمالات تختصّ بها بعْض القبائل، ومن أمثلة تلك التّراكيب إضافة مضافين إلى مضاف إليه واحد، أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضي الاضافة هو أيضًا، وقد أشار إليه سيبويه في الكتاب (70) وأورد منه نموذجًا في بيت من شعر الأعشى ونموذجًا آخر في بيت من شعر الفرزدق، وقد عدّ النموذَجيْن ممّا يجوز لـلشاعر في الضرورة. وما يُجوّز للشعراء من الاستعمالات الشاذّة هو من باب التوسيع عليهم وليس من باب القاعدة التي يقاس عليها. وقد وجدنا من هذا التركيب كثيرًا من النماذج في النصوص العلمية المترجمة من اليونانية أو المؤلّفة في العلُوم الأعجمية التي كانت الثقافة العلميّة اليونانيّة مصدراً لها. ومن أشهر الكتب المترجمة التي كان لها في المؤلفات العلمية العربيّة في الأدوية المفردة تأثير عميق كتاب «المقالات الخمْس» لديوسقريديس العين زربي، وقد بيّنت لنا مقارنة النص العربي بالأصل اليوناني أنّ مترجمَيْه - حنين بن إسحاق واصطفن بن بسيل - قد نقلا من هذا التركيب نماذج نقلا حرفيًا من اليونانيّة إلى العربيّة (71).

على أنّ تتبّعَ أثر «النسْخ التركيبي» في العربيّة الحديثة أيسرُ من تتبّعه في العربيّة القديمة لأنّ الأنماط التركيبيّة الأعجمية المؤثّرة في النظام التركيبي العربي الحديث أنماط تنتمي إلى لغاتٍ

(69) ينظر : Deroy (L.) : L'Emprunt linguistique, pp. 103-106

(70) سيبويه : الكتاب، 1/ 179-130.

(71) من ذلك قولُهما عن النبات المسمّى «انثليس» : «ومنهُ صنفٌ آخر له ورق وقضبان شبيهان بورق وقضبان النبات المسمّى كمافيطوس» (المقالات الخمس، ص 299، الفقرة 3-130)، وقولهما عن النبات المسمّى «طراغين» : «وله ورق وقضبان وثمر شبيه بورق وقضبان وثمر النبات الذي يقال له سخينس» (نفسه، ص 326، ف 4-42 في المطبوع، ووجه الورقة 86 في المخطوط)، وقولهما عن النبات المسمّى «كرمة بريّة» : وقوّة ورق هذا الكرم وخيوطه وقضبانه شبيهة بقوّة ورق وخيوط وقضبان الكرم الذي يعتصر منه الشراب» (نفسه، ص 374، ف 5-2 في المطبوع، وتنظر 107 ظ في المخطوط) - وتُراجع هذه الشواهد تباعا في نص «المقالات» اليُوناني : Dioscuridis : De Materia Medica, 2/145 (III, 136); 2/205 (IV, 49); 3/2 (V, 2).

حيّة قريبة معلومة، ومن النماذج التركيبيّة اللاّحنة الحديثة نموذج قد اشتهر وأقرّه مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وهو استعمال «مادام» متصدّرة جملتها وترتيبُها مع جملتها ترتيب أداة الشرط مع جملة الشرط والجواب (72)، وهذا مخالف للاستعمال الفصيح الذي تتقيّد فيه «مادام» بجملة تسبقها وتكون مصدريّة ظرفيّة دالّة على المدّة، ومثالها الفصيحُ الآية القرآنيّة «وأوْصَاني بالصّلاة والزكاة ما دمتُ حيّا» (مريم، 31)، فإنّ «مادام» فيها ظرفيّة تحدّد طول مدّة ما قبلها بطول مدّة ما بعدها، فهي إذن لا تدلّ على الجزاء، لكنّ المحدثين يستعملون اليوم بكثرة «مادام» متصدّرة جملتين تعاملان مُعاملة جملة الشرط وجملة جواب الشرط، ولذلك ترد الجملة الثانية مقترنة بالفاء، ومن أمثلة هذا الاستعمال الحديث قولهم «مادام القاضي عادلاً فإنّ حكمه مقبول»، وقولهم «مادام الطقس جميلا، فإن النزهة تروق». وهذا التركيب مولد بالترجمة الحرفيّة من الفرنسيّة. فإننا نجد له نظيرا في الجملة الفرنسيّة المبدوءة بـ «Puisque». فإن «مادام» في التراكيب العربيّة اللاحنة تقوم مقام «Puisque» للدلالة على ارتباط الحدث في الجملتين اللتين تتصدرهما ارتباطا سببيّا، حتى كأنّ حدوث الثاني مشروط بحدوث الأوّل، أي إن الحدث في الجملة الأولى شرط للحدث في الجملة الثانية. ومثاله في الفرنسيّة الجملة التالية : «Puisque vous désirez vous entretenir avec moi, nous serons mieux dans mon cabinet de travail» (73). وهذا مخالف للاستعمال الفصيح القديم الذي ترتبط فيه الجملة التي تسبق «مادام» والجملة التي ترد بعدها ارتباطا ظرفيا زمانيّا (74).

---

(72) ينظر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة : في أصول اللغة، 3/ 138-143.

(73) ترجمة هذه الجملة الحرفيّة هي : «مادمْتَ تريد أن تتحدّث معي، فإنّنا نكون أفضل في مكتب عملي».

(74) ومن أمثلة التراكيب اللاّحنة أيضا الجملة الظرفيّة التي تتكرّر مع جملة جوابها الأداة «كلّما»، فيقال : «كلّما . . . كلّما . . .» ترجمة للفرنسية «Plus ... plus ...»، والتراكيب التي يُعدّى فيها الفعل بحرف جرّ بينما هو متعدٍّ بنفسه، مثل تعدية «أكّد» بحرف الجرّ «على» ترجمة للفرنسية «Insister sur»، أو تعدية الفعل بنفسه بينما هو متعدٍّ بالحرف، مثل تعدية «صرّح» في مثل «صرّح أنّ» ترجمة للفرنسية «Déclarer que»، أو تعدية الفعل المتعدّي بالحرف بغير الحرف الذي يتعدّى به، مثل تعدية «أثّر» بحرف الجرّ «على» عوض «في»، ترجمة للفرنسية «Influer sur»... إلخ.

وما نستخلصُه إذن من نقدنا للاعتراض الثالث على الانتظام في المعجم هو أن الاقتراض في اللغة ليس مقصُوراً على مفْردات المعْجم، بل هو ظاهرة لغويّة عامّة تشمل أنظمة الأصْوات والصّرف والنحو أيضا. ولا شكّ أن العربيّة الفصحى القديمة لا توفّر لنا يُسرِ النماذج الدالة على أنّ الاقتراض فيها ظاهرة لغويّة عامّة، وخاصّة إذا بحثنا عن تلك الظاهرة في النصوص الأدبيّة المشهورة التي كان كتّابها في الغالب يتقيّدون بالعربيّة المعياريّة وقواعدها الدقيقة. وإنّما توفّر لنا تلك النماذج النصوص العلميّة والنصوص الحضاريّة. على أن ضعف الظاهرة في العربيّة القديمة ليس دليلا على ضعفها في اللغات الأخرى، كما إنّ ظهورها واستقرار البعض من عناصرها في العربيّة الحديثة رغم صفويّة أهلها دليل على أهميّتها في مختلف اللّغات الحيّة.

وما يستخلَصُ من مناقشة اعتراضات تمام حسّان الثلاثة على نظاميّة المعجم هو أنّ القول بانتفاء خاصيّة النظام في المعجم للأسباب التي ذكرت قولٌ ضعيف لأنّ قوام المعجم - كما رأينا - هي المفردات الدالّة، وهذه قابلة للانتظام سواء ضمن شبكات من العلاقات الاختلافيّة التي تظهر المفردة مكتسبة لخصائص تمييزيّة تجعلها فرداً بذاتها ذات سمة أو أكثر تخالف بها غيرها من الأفراد، أو ضمن جداول، وانتظامُها ضمن الجداول إنما يتحقق لوجود العلاقات الاختلافيّة بينها.

2 - 6. وتُسْتَنْتَجُ من آراء اللّغويين المحدثين التي قدّمنا ثلاثة مفاهيم أساسيّة للمعجم: (1) أنّه «قائمة»؛ (2) أنّهُ «سجْن»؛ (3) أنّه «ذيل للنحو». ولكل من هذه المفاهيم الثلاثة مَفْهومٌ فَرْعيّ يصله إما بمحتوى المعْجم وإمّا بوظيفته وإمّا بهما معًا: (أ) فالمعجم «القائمة» هو «المعجم المدوّن». والقائمة التي تكوّن المعجم المدوّن هي قائمة من «الكلمات الصامتة» أو «الاستعمالات الخاصّة» أو «الشواذّ» أو «اللسائم» (Listemes)؛ (ب) والمعجم «السجْن» هو مأوَى «الخارجين عن القانون» الذين لا تربط بينهم إلاّ «الفوضى» و«الاضطراب» أو «انعدام النظام»، وهذا مرتبط بالمفهوم الفرعي السّابق لأن خاصيتي «الشذوذ» و«خصوصيّة الاستعمال» تعنيان مخالفة «مكوّنات المعجم» لمكوّنات بقيّة أنظمة اللّغة، فإن لهذه قواعد متينة تنبني عليها وقوانين محكمة تنظمها، أمّا تلك فلا قواعد لها تنبني عليها ولا قوانين لها تنظمها، وليس غريبا إذن أن تكون النتيجة الحتميّة لما

يسود هذا الجزء «البدائي المتوحّش» من «عالم اللّغة»، خلوّ المعجم من «البنية» و «النظام»؛ (ج) والمعجم «الذيل للنحو» هو «التابع الفظّ» الذي يحاول النحوُ - «سيّد» أنظمة اللغة - السيْطرة على ما فيه من «فوضويّة» و «تمرُّد».

وقد رأينا أنّ الدافع الأساسيّ إلى ظهور هذه المفاهيم الأصول والفروع كان نظريّة بلومفلد في المُعْجَم، وهي نظريّة تتماشى ونظريّته العامّة في اللّغة، أي «النظريّة التوزيعيّة» (Distributionalism) التي تقوم على تحليل المظاهر القياسيّة المنظّمة في مدوّنة من «المقالات» (Enoncés) المجمّعة من استعمالات متكلّمي اللّغة في فترة ما. والأسّ الذي يقُوم عليه التحليل هو ما يسمّى بـ «المكوّنات المباشرة» (Immediate constituants)، أي مكوّنات المقالات باعتبارها «تراكيب» (Constructions). وتحليل المكوّنات المباشرة لا يشمل من مُكَوّنَيْ «الرّسالة» إلاّ الشكْل، أمّا المحتوى فلا أهميّة له ولا اعتبار. ولذلك غُلّبتْ في التحليل الشكلنة المحض وأهملت الدلالة لما يعنيه قبول «المعنى» (Meaning) في التحليل الشكليّ من خروج عن الخطاب العلمي (Scientific discourse) في التحليل (75). فالمفردات إذن متكوّنة من مكوّنات مباشرة أصغر منها، وهي ذاتها مكوّنات مُباشرة لوحدات شكليّة أكبر منها في التراكيب، ومن هنا كان منشأ «ذيْليّة» المعجم للنحو باعتبار المعجم «قائمة» من المفردات التي تصْلح من حيث هي وحدات شكليّة للانتظام في وحدات أكبر منها هي الجمل، ولكنها لا تصلحُ من حيث هي وحدات دالة من أهمّ خاصياتها الشذوذ وخصوصيّة الاستعمال، للشكلنة.

ولم تخرج «النظرية التوليديّة» - وخاصّة في مرحلتها الأولى، أي حتى أوائل السنوات الستين - عن الأسّين النظريّين التوزيعيّين اللذين ذكرنا، أيْ مظهر اللغة الشكليّ، وإهمال الدلالة. وقد أدّى تغليب مظهر اللغة الشكلي في هذه النظريّة أيضا إلى تنزيل الجملة ضمن الوحدات اللغويّة المنزلة الأولى في النظام اللغوي، فعُدّت الوحدة الأساسيّة، حتى إن القواعد الأساسيّة التي قامت عليها النظريّة العامّة هي قواعد تهمّ توليد «الجمل». أمّا المفردات فلا تصلح إلاّ للاستعمال في توليد تلك الوحدات الأساسيّة. ومن هنا أيضًا نشأت تبعيّة المعجم للنّحو. وحتّى عندما طُوّرت النظريّة التوليديّة فتوسّعت

(75) ينظر : Bloomfield : Language, p. 266.

لتشمل المكوّن الدلالي ثم المعجَم، لم تتخلّص من تغليب الجملة على المفردة، وتغليب التركيب النحوي (Syntaxe) على المعْجم.

فإن من أهمّ مظاهر التطوّر في النظرية اللسانيّة التشومسكيّة أنْ عدَّ صاحبُها سنة 1981 (76) «النحو العالمي» (Universal Grammar) نظامًا من القواعد مشتملا على «نُظيْمات» هي قوامُ مكوّناته الفرْعيّة. ومكوّنات النّظام الفرعيّة أرْبعة، هي : (1) المعْجم ؛ (2) التركيب، ويشمل (أ) مكوّنا مقوليًا، و(ب) مكوّنا تحويليًا؛ (3) التأليف الصوتيّ؛ (4) الصيغة المنطقيّة. وقد أُسْندَ إلى المعجم في هذا التفريع دور إعطاء كلّ بنْد مُعْجَميّ (Lexical item) بنيته الصرفيّة الفنولوجيّة المجرّدة، وسماته التركيبيّة، ومنها السمات المقوليّة والسمات السّياقية.

ثم أدْخل على هذا النّموذج بعض التعديل سنة 1982 (77) فأصبح نظام القواعد يتألّف من ثلاثة أجْزاء رئيسيّة هي : (أ) المعجم؛ (ب) التركيب، ويشمل (1) المكوّن الأساسي، و(2) المكوّن التحويلي؛ (ج) المكوّنين التأويليّين، وهما (1) مكوّن التأليفات الصوتيّة، و(2) مكوّن الصيغ المنطقيّة. وقد أسْند إلى المعجم دورُ تحديد خصائص البنود المعجميّة الذاتيّة، وخاصّة تحديد خصائص «الوسم المحوريّ» (Marquage thématique) التي تكون لها إذا كانت رُؤوسًا في جُمل، أي وحدات معجميّة رئيسيّة مركزيّة في الجمل التي تشتمل عليها؛ كما يحدّد المعجم الخصائص الصوتيّة والخصائص الدلاليّة التي لا تتبع قاعدة خاصّة.

وآخر ما نعرفه من تطوّر في النموذج التشومسكي قد ظهر سنة 1991 (78)، وفيه

(76) Chomsky (N.) : Théorie du Gouvernement et du Liage, p. 23، وقد عدّ «المعجم» و«المكوّن المقوليّ» من التركيب - أي (1) و (2.أ) - مؤلّفين للمكوّن الأساسيّ (Base composent)، وهذا المكوّن هو الذي يولّد الأنماط الأساسيّة لجمل لغة من اللغات - ينظر المرجع نفسه، ص ص 166-179.

(77) Chomsky (N.) : Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding, the MIT Press, 1982، وللكتاب ترجمة فرنسية هي التي اعتمدناها - ينظر : Chomsky (N.) : La Nouvelle Syntaxe, p. 80، وتنظر فيه أيضا : ص 84، وتنظر في مقدمة المعنّق على الكتاب ص ص 43-45.

(78) Chomsky (N.) : Linguistics and Cognitive Science : Problems and Mysteries, p. 28.

يقرّ تشومسكي إقراراً واضحاً بأن للمعجم بنية، لكنّهُ لا يفصلها عن نظام التركيب النّحويّ: «إن المفاهيم المسْنَدَة إلى العلامات أثناء اكتساب [مفردات] المعجم لا تكوّن مجرّد قائمة، بل هي تكوّن نظاما مُبْنيًا (Structured system) مؤسّسًا على خصائص مثل العلاقات المحوريّة المحليّة (Locational thematic relations) والمصدر (Source) والمفعول المنقول (Object moved) . . . إلخ، المؤوّلة أحيانًا بطرق تجريديّة محض، وعلى فِكَرٍ مثل العامل (Agent) والمعمول فيه (Patient) والوسيلة (Instrument)، أو مثل السبب (Cause) والقصد (Intention) والحدث (Event)، وهلُم جرّا. وهذه البنْية المعجميّة تقتضي روابط أو علاقات دلاليّة (Semantic connections) بين العبارات المعجميّة والجمل التي تظهر فيها ؛ وهي علاقات تحدّدها الملكة اللغويّة ذاتها (. . .). فإذا كان ذلك فإنّ العلاقات الدلاليّة التي تصاحب البنية المعْجميّة ينبغي أن تكون لها أوْضاع شبيهة بالأوضاع التي تعكسُها العلاقات الصوتيّة في بنية السّمات [الفنولوجيّة]. ومن العلاقات الدلاليّة ما يصاحبُ الخصائص التركيبيّة، ومن المعقول أن تنسب هي أيضا إلى ملكة اللغة ذاتها».

ويلاحظ إذن بيُسر أنّ النظريّة التوليديّة - كما تصورّها منشئها - لم تخرج رغم التطوّر الكبير الحاصل فيها عن الأسس النظريّة الأولى التي انطلقت منها العلاقة بين المعجم والنحو، وأهمّها اعتبار المعجم جُزْءاً من النحو، واعتبار المفردة مجرّد مكوّن من مكوّنات الجملة، واعتبار الجملة الوحدة اللغويّة الأساسيّة، بل إن «البنية المعجميّة» نفسها المدْخلة في النموذج إنما هي بنية متصوّرة بحسب ما يتصوّر للمعجم من وظيفة نحويّة. ويلاحظ ذلك من نوع المقولات التي تشترك في تأليف بنية المعجم، فإن مقولات الهدف والمصدر والمفعول المنقول والعامل والمعمول فيه والوسيلة والسبب والقصْد والحدث وما شابهها، كلّها مقولات تركيبيّة نحويّة، وليست هي مقولات دلاليّة معجميّة صرفًا.

ولا شك أن هذا الربط بين بنية المعجم والنظام النحويّ إنما يرجع إلى اعتبار المعجم إذا استقل عن النحو غير قابل للمعالجة اللسانيّة الشكليّة، وإلى الرغبة في إدراج المعجم في النموذج التظريّ الأساسي، لأن إسقاطه منه يعد نقْصًا كبيراً فيه. على أنّ نتائج القوْل بتبعيّة المعْجم للنحو وبعدم قابليّة المعْجم للشكلنة لغلبة الشذوذ عليه، كانت المفاهيمَ الثلاثةَ التي قدّمناها في أوّل هذه الفقرة للمعجم : أي (1) المعجم «قائمة»، و (2) المعجم

«سجن»، و (3) المعجم «ذيل للنحو». وهذه النتائج شديدة الإضرار في نظرنا بالدرس اللساني الحديث لأنها دالّة على عدم خلوّه من «الانطباعيّات» - ومن أهمّها تشبيه المعجم بالسجن - وعلى ميل البعض إلى الافتراضات لمجرّد الرغبة في الافتراض، مع ما ينتج عن ذلك من منطلقات افتراضيّة ما قبليّة، قد تكون أسسُها مغلوطة تماما، ولكن الرغبة في التفرّد تؤدّي إلى الايمان بصحّتها النظريّة والاختباريّة.

وقد رأينا أنّ من أهمّ الأسس الافتراضيّة المغلوطة التي أدّت إلى ظهور مفاهيم المعجم (1) و (2) و (3) الاعتقاد بأن ليس للمفردة أو الوحدة المعجميّة إلا صنف واحد من الخصائص، هو صنف الخصائص العلاقيّة (Propriétés relationnelles)، وأنها لا تستمدّ قيمتها في اللغة إلا من خلال السياق الذي ترد فيه، أي من خلال علاقاتها بغيرها من المفردات التي ترد معها في التركيب، أو في ما يسمّى بالمحيط السّياقيّ. وهذا ما يؤهّل الجملة لتكون الوحدة اللغويّة الأساسيّة، ويجعل المفردة تابعة لها لأنها مجرّد مكوّن من مكوّناتها. وقد نبهنا في الصفحات السّابقة إلى ضعف هذا الافتراض وتهافت نظريّة تبعيّة المفردة للجملة وتبعيّة المعجم للنحو. وسنرجع في الصفحات التالية إلى هذه المسألة بالنقاش انطلاقا من افتراض آخر هو اكتساب الوحدة المعجميّة لخصيصة التفرّد التي تؤهّلها لتكون فرداً لغويّا مستقلاّ، تتأسّس عليه نظريّة المعْجم وبنيته ونظامه. وسنحاول التمهيد لذلك في الفصل التالي الذي خصّصناهُ لمكوّنات النظريّة المعجميّة من خلال صلات المعجم بغيره من أنظمة اللغة، وسنتوسّع فيه في الفصل الرابع المخصّص لأسس المعْجم النّظريّة.

3 - المكوّنات المباشرة لنظريّة المعْجم :

3 - 1. من الحقائق المسلّم بها لدى اللسانيين المحدثين جميعا هو أن قوام المعجم المفردات، سواء كان معجما مدوّنا أو كان رصيداً عاما مشتركا من المفردات التي تستعملها جماعة لغويّة مّا. ومن أهمّ ما يترتّب على هذه المسلّمة هو أن نظريّة المعْجم هي نظريّة المفردات، ليس باعتبارها «السّاتم» في «قائمة» أو «كلمات صامتة» دفينة في ذاكرة جماعة لغويّة أو بين دفّتي كتاب، بل باعتبارها «أفراداً» لغويّة. ثم إن من الحقائق التي يسلّم بها اللسانيون جميعا أيضاً قيام اللغة على ثنائيّة المبْنى والمعْنى، أو الشكل (Forme) والمحتوى

(Contenu)، وهذه الثنائية تظهر في المفردة كما تظهر في الجملة، لكنّ ظهورها في الجملة مشروط بظهورها في المفردة إذ لولا المفردات لما تكوّنت الجمل. لكن عناصر الثنائية في الجملة غير عناصرها في المفردة، فإن عناصر الجملة المفردات، ومن خلال اجتماع هذه اجتماعا مخصوصاً يستقيم شكل الجملة ومحتواها، أمّا المفردة فدليل لغويّ تتكوّن ثنائيّته من وجهَيْه : الدّالّ الذي يمثّل الشكل والمدلول الذي يمثل المحتوى، والدّال يتكوّنُ من تأليف صوتي عناصرهُ الأصوات ومن بنية صرفيّة عناصرها الوَحَدات الصرفيّة أو الصّرافم، والمدلول متكوّن من «المعْنى» أو «المفهُوم» الذي يربط الدّال - من خلال علاقة مّا، مُباشِرة أو غير مباشرة - بمرجع مّا خارجَ اللغة. وهذه المكوّنات الثلاثة - الصوتيّ والصرفي والدّلاليّ - أساسيّة في اكتساب المفردة أو الوحدة المعجميّة ما نسميّه «فرديتها» في نظام اللغة، لتصبح «فرداً لُغويّاً».

وإذ إنّ نظريّة المعْجم هي نظريّة المفردات، فإنّ مكوّنات المفردات تصبح من عناصر النظريّة المعْجميّة. وإذ إنّ المفردة أو الوحدة المعْجميّة في جوْهرها أصْوات مع بنية صرْفيّة مع دلالة، فإن علم الأصْوات وعلم الصرْف وعلم الدلالة تصبح من مكوّنات النظريّة المعجميّة.

3 - 2. فإذا نظرنا إلى علم الأصوات من حيث هو علم لغويّ صرْفٌ - أي باعتباره بحثا في الخصائص المميّزة للأصوات الإنسانيّة وبحثا في وظائفها التمييزيّة - وجدناه وثيق الصلة بالمعجم، وخاصّة من ثلاثة أوْجه :

(1) البحث في الكيفيّات المطّردة في إنجاز الأصْوات باعتبارها مُكوّنا أساسيّا من مُكوّنَيْ «الدالّ اللّغويّ»؛ فإن الدليل اللغويّ كما ذكرْنا قبلُ وَحدة معقدة التكوين يتكوّن وجهُها «الدّاليُّ» - أي شكلها - من تأليف صوتيّ قوامُه الوحدات الصوتيّة الْمتمايزَة وبنية صرفيّة قوامُها وحدة صرفيّة أو أكثر، ويتكوّن وجهها «المدْلُولي» - أي محتواها - من معنًى أو من مفْهُوم. وإذن فإن الوحدة الصوتيّة مكوّن واجب الوجود في الوحدة المعجميّة، على أن الوحْدة المعجميّة تعُدّ أساسيّة لإنجاز الوحدات الصوتيّة، وذلك لأنّ هذه الوحدات لا تنجز في اللغة لذاتها بل تنجز لتُؤلّف الوحدات الدّالّة، فإن الوحدة المعجميّة «أسدٌ» قد وُجدَتِ في اللغة لأن التأليف الصوتيّ / أَسَدُنْ / قد اشترك في تكوينها، على أنّ التأليف

الصوتي / أَسَدُنْ / قد وُجد في اللغة أيضًا لأن الجماعة اللغويّة قد ألفتْ بين وحداته الصوتيّة لتستعملَه في الوحدة المعجميّة «أسدٌ» الدّالة على «حيوان مفترسٍ، من نوع السّباع وجنس النسور والفصيلة السنّورية ورتبة آكلات اللحوم وطائفة الثدْييّات، ذو لبْدَة كثيفة وثوب يميل إلى الصّهبة، ولون يعلوه مواجٌ ينحرفُ نحو الصفرة»، ولو عوّضت الجماعة اللغويّة الوحدة الصوتيّة /ء/ بوحدة أخرى مثل /م/ لكان التأليف الصوتي غير التأليف والوحدة المعجميّة غير الوحدة المعجمية والدلالة غير الدلالة. وإذن فإن الوحدات الصوتيّة إنما تنجز لتستعمل في تأليف الوحدات الدالّة، والبحث في كيفيّات إنجازها ذو صلة وثيقة بالنظرية المعجمية لصلته الوثيقة بنظرية الوحدات المعجميّة.

(2) البحث في القوانين المطّردة في التأليف بين الوحدات الصوتيّة لتكوين الوحدات الدّالة، سواء كانت قوانين تحدّد نظام تتابعها من حيث الجواز والامتناع، أو كانت قوانين في توليد الوحدات المعجميّة الجديدة اعتمادًا على التغييرات الصوتيّة التي يحدثها التعامل بين الوحدات الصوتيّة في الوحدات المعجمية. فإن من قواعد تولّد الوحدات المعجميّة الجديدة قواعد صوتيّة محْضًا، مثل الإبدال (Mutation) والقلب المكانيّ (Métathèse) والتماثل (Assimilation) والتباين (Dissimilation) والاقحام (Intrusion)، وهو إدخال صوت غير أصليّ في تأليف الوحدة المعجميّة الصوتي، سواء في أولها فيكون الإقحام بدْئيًا (Prothèse) أو في وسطها فيكون الاقحام وسطيا (Epenthèse)، أو في آخرها فيكون الاقحام آخريًا (Paragoge) (1). على أنّ الوحدات المعجميّة المولّدة بالابدال والقلب المكاني والتماثل والتباين غالبا ما تتبعُ في الدلالة الوحدات المعْجميّة الأصول التي تولّدت عنها، وأمّا الوحدات المعجميّة المولّدة بالإقحام فغالبا ما تكون ذات دلالات جديدة، وذلك ما يلاحظ في النماذج التي تقدّمها العربيّة على الأقل.

والصنفان اللذان ذكرْنا من القوانين - أي القوانين المحدّدة لنظام تتابع الوحدات الصوتيّة، وقوانين تولّد الوحدات المعجميّة الصوتيّ - يُعدّان من مكوّنات النظريّة المعجميّة، وليست قوانين الصنف الثاني بالقليلة الأهميّة أو بالضّعيفة الأثر في النظريّة المعجميّة العامّة، لأنها ليست مجرّد تغييرات صوتيّة لا صلة لها بالنظريّة المعجمية كما قد

(1) تنظر أمثلة تطبيقية لهذه القواعد في: ابن مراد: المصطلحيّة وعلم المعجم، ص ص 13-14.

يظنّ من يتشبّث ببعض النظريات اللسانيّة التقليديّة، بل هي من القوانين المهمّة التي عُنيَ بها اللسانيون المحدثون (2)، بل إنّها مهّدت في السنوات العشر الماضية لظهور نظريّة جديدة في المعجم تربط النظريّة الفنولوجيّة بالنظريّة المعجميّة، هي «الفنولوجيا المعجميّة» (Lexical phonology)، وليست هي بالنظريّة البسيطة (3).

(3) البحث في سمات الوحدات الصوتيّة التمييزيّة بالنظر في العلاقات التقابليّة بينها ودورها في التفريق أو التمييز بين الوحدات المعجميّة. فإنّ من أهمّ ما قامت عليه النظريّةُ العامّة الفُنولوجيّة الحديثة (4) هو التمييز بين الوحدات المعجميّة. وإن السمة الفنولوجيّة التمييزيّة، مهما يكن نوعها، تكون إفادتها دائما واحدة : فهي تفيد أن المفردة التي تنتمي إليها ليست نفس المفردة التي تشتمل على سمة أخرى في المكان الموافق لها منها (5). وهذه الخاصيّة الفنولوجيّة كما يلاحظ خاصيّة معجميّة، لأن نتيجتها الأساسيّة هي إكتساب الوحدة المعجميّة في تأليفها الصوتي خصيصة تتميّز بها عن غيرها من الوحدات المعجميّة.

ويستنتج إذن من الأوْجه الثلاثة التي قدّمنا أهمية علم الأصوات من حيث هو علم لساني محْضٌ في تكوين النظريّة المعْجميّة، وليس هو مكوّنا من مكوّنات النحو، وليس هو بذي صلة بعلم التركيب، فهو مكوّن من مكوّنات الوحدة المعجميّة التي تدْخل - بعد أن تتحقّق فيها خصائص معيّنة، منها الخصيصة الصوتيّة - في تكوين الجملة.

3 - 3. فإذا نظرنا في علم الصرف وجدناه وثيق الصّلة هو أيضا بعلم المُعجم.

---

(2) ينظر مثلا : Hjelmslev (L.) : Le Langage, pp. 72-77; Jakobson (R.) : Essais de linguistique générale, 1/172-173; Guilbert (L.) : La Créativité lexicale, pp. 63-64; Kiparsky (P.) : Phonological change, pp. 376-389; Lien (C.) : Lexical Diffusion, pp. 2141-2142

(3) منشئها هو بول كيبارسكي - ينظر له المرجع المذكور في التعليق السابق : ص ص 396-404، وقائمة مراجعه، ص ص 405-415.

(4) ينظر مثلا : Troubetzkoy (N.S.) : Principes de phonologie, p. 33; Jakobson (R.) : Essais de linguistique générale, 1/164-175, 2/137-166; Jakobson et Halle : Phonologie et phonétique, 1/103-149; Cantineau (J.) : Etudes de linguistique arabe, pp. 150-164, 165-204.

(5) ينظر : Jakobson et Halle : Phonologie et phonétique, p. 111؛ وينظر : Milner (J.-C) : Introduction à une science du langage, pp. 329-330.

على أن هذه الصلة لا تظهر إلا إذا فصّلنا بين مفهومين مختلفين للصّرف، لكنهما متداخلان تداخلاً كبيرا في أذهان كثيرين من الناس، ونعني بهما (1) الصّرف من حيث هو علم الوحدات الصرفيّة المعجميّة (Morphèmes lexicaux)، وهذا هو المسمّى علم الصّرف الاشتقاقي (Morphologie dérivationnelle) أو علم الصّرف المعجمي (Morphologie lexicale)، وهو علم الصّرف على الحقيقة؛ و(2) الصّرف من حيث هو علم تصريف الوحدات الصّرفيّة المعجميّة، وهذا هو علم التصريف (Morphologie flexionnelle).

والأوّل من مكوّنات النظريّة المُعْجَميّة لأن قوامَه الوحدات الصرفيّة المعجميّة باعتبارها وحدات معجميّة سواء كانت تامّة، وهي المنتمية إلى المقولات المعجميّة الأساسيّة، أي الاسم والفعل والصفة والظرف، أو كانت غير تامّة، وهي المنتمية إلى مقولة الأداة، فهي إذن الوحدات الصّرفيّة النحويّة. فعلم الصّرف إذن يبحث :

(أ) في بنية الوحدة المعجميّة من حيث هي بنية صرفٌ، أي باعتبارها وحدة بسيطة قد تكونت من جذر فجذع قد تفرّع منه جذوع : سواءٌ بحسب نظام التحويل الخارجي (Transformation externe) كما يحدث في اللغات ذات البنية الصرفيّة السَّلْسَلِيّة (Structure concaténative) مثل اللغات الهندية الأوروبيّة، أو بحسب نظام التحويل الداخلي (Transformation interne) كما يحدث في اللغات ذات البنية الصرفية غير السَّلْسَلِيّة (Structure non-concaténative)، مثل اللغات السّاميّة، ومنها العربية؛ أو باعتبارها وحدة مُرَكّبة متكوّنة من وحدتَيْن صرفيتَيْن مُعْجَميتَيْن ذاتي بنيتَيْن مستقلتين؛ أو باعتبارها وحدة معقّدة، أي تتكوّن من أكثر من وحدتين صرفيتين معجميتين.

(ب) في بنية الوحدة المعجميّة من حيث هي وحدة شكليّة تمييزيّة، وسنرجع إلى هذه المسألة بالتحليل عند حديثنا عن خصائص الوحدة المعجميّة التمييزيّة في الفصل الرابع من هذا البحث، ونكتفي الآن بالإشارة إلى أن الوحدات المعجميّة في اللغة العربية - باعتبارها لغة سامية - تنتظم في جداول صيغيّة تؤلفها أنماط متمايزة، وهي غير التأليفات الصوتيّة وإن كان التأليف الصوتي الواحد يتطابق والبنية الصرفية التي تكون للوحدة المعجمية، فإن الصوامت والصوائت التي تكوّن التأليف الصوتي هي التي تتحكّم في

إلحاق الوحدة المعجميّة بوزن مامن الأوزان الصرفيّةو أي بنمط صيغي معيّن. وإذا كان لكلّ وحدة معجميّة تأليف صوتي يجعلهـا مختلفة عن غيرها من الوحدات، فليس لكلّ وحدة معجـميّة بنية صرفـيّة تختلف بها عن غيـرها من الوَحدات، لأن البنية الصـرفيّة الواحدة لا تستقلّ بذاتها بل تنتمي إلى جدْوَل يمثّل نمطها الصيغيّ. ولذلك فإن / كاتِبٌ / و / كَاذِبٌ/ تختلفـان من حيثُ التأليف الصـوتي لأن /ب/ في الأولى تختلف عن /ذ/ في الثـانية، لكن «كـاتِبٌ» و «كَاذِبٌ» لا تختلفـان من حيـث البنية الـصرفـيّة لأنهمـا تنتـميـان إلى النمط الصيغيّ «فَاعِلٌ»، وهما تختلفـان عن «كَاتَبَ» و «كَاذَبَ» لأن هاتين تنتميان إلى نمط صيغيّ آخر هو «فَاعَلَ».

(ج) في قواعد توليد الوحدة المعـجميّة الجديدة توليداً صَرْفيًا (6). وأهمّ قواعد هذا الصنْف من التوليـد ثلاث : (1) الاشتقـاق : أي صوغ وحدة معـجميّة جـديدة ذات بنية صرفيّة مستقلّة، بسيطة، دالّة بنفسها، من أصل مّا، والتـوليد بالاشتقاق ضروب كثيرة منها اشتقاق فعل من فعل، واسم من فعل، وصفة من فعـل، واسـم من اسـم، وفـعل من اسم، وصفـة من اسم، وصفة من صـفة . . . الخ؛ (2) النحت : وهو صـوْغ وحدة معجميّة جديدة بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين؛ (3) التركيب: ويكون بالجمع أو المَزْج بين وحدتين أو أكثر لتوليد وحدة معجـميّة مركبة إمّا تركيـبا إضافيًا، وإمّا تركيـبا مزجيًا وإمّا تركيبا إسناديًا، على أن التركـيب الإضافي والتركـيب الإسناديّ قد تولّد بهمـا وحدات معجميّة معقّدة.

وإذن فإنّ قـوامَ مبـاحث الصرْف الثلاثة الوحـدة المعْجمـيّة باعتبـارها وحدة صـرفيّة معجميّة ذات بنية داخليّة، وصيغة شكليّة ذات قـيمة تمييزيّة، ودالاًّ يتوليد بـحسب قواعد تحويليّة صرفيّة، ولذلك كلّه كان علم الصرف مكوّنا من مكوّنات النظريّة المعجميّة.

وأمّا علم التـصـريف فـمن مكوّنات النظريّة النحـويّة لأنّه من توابع علم التـركـيب

---

(6) ينظر خـاصّة : Anderson (S.) : A - Morphous Morphology, pp. 180-197. وينظر أيضـا : Guilbert (L.) : La Créativité lexicale, pp. 105-274. على أن من الخطإ في نظرنا إرجـاع المفـردة إلـى الجـملة في جل حـالات تولدها، كـمـا يـذهب إلى ذلك أصـحـاب «الافتراض المُعْجمي» (L'Hypothèse Lexicaliste)، ومنهم غلبـار (Guilbert) في المرجع السابق، وعبد القادر الفاسي الفهري في البناء الموازي، ص ص 38-92.

النحويّ، فهو يتناول الوحدة المعجميّة في حال تصريفها وهي مستعملة في الجملة، وتزاد إليها في حال تصريفها زوائدُ تختلف عن الزّوائد التي تزاد إليها إذا عُولجت صرفيّا، فإن الزّيادة في الصرف تقوم على الزاوئد الاشتقاقيّة (Affixes dérivationnels) التي تضاف إلى الجذور لتوليد الجذوع، وإلى الجذوع لتوليد جذوع أخرى مشتقّة من الأولى. وما يتولّد عن هذا الصنف من الزّيادة إذن إنما هي المقولات المعجميّة (Catégories lexicales) التامّة، أي الأسماء والأفعال والصّفات والظروف، فهي إذن زيادة ذات وظيفة مُعْجميّة. ومن أمثلة الزوائد الاشتقاقيّة في العربيّة [أ] في «أكرم» و [م] في «مكتَب»، و [ـان] في «رَحْمَان»، و[ـيّة] في «كمّيّة»؛ ومن أمثلتها في الفرنسيّة [-re] في «refaire»، و[-able] في «capable»، و[-ment] في «lentement»، و[-isme] في «dirigisme».

وأما الزيادة في التّصريف فتقوم على الزوائد التصريفيّة (Affixes flexionnels) التي تُضاف إلى الجذوع القائمة في الاستعمال اللغوي للدّلالة على المقولات التصريفيّة (Catégories flexionnelles)، وهي في حقيقتها مقولات نحويّة، مثل مقولة الجنس وتشمل المذكر والمؤنّث والمحايد (Neutre)، ومقولة العدد، وتشمل المفرد والمثنّى والجمع، ومقولة «الشخص» وتشمل التكلّم والخطاب والغيبة، ومقولة الزمن وتشمل الماضي والمضارع والمستقبل، والحالة الإعرابيّة وتشمل الرفع والنّصب والجرّ... الخ، وقد تستعمل الزائدة التصريفيّة الواحدة - في العربيّة مثلا - للتعبير عن مقولة واحدة أو اثنتين أو أكثر، وقد تستعمل الزائدة الواحدة في تصريف الأفعال وفي تصريف الأسماء. وإذا نظرنا في تصريف الأفعال في العربية وجدنا السابقة [ي] تدلّ على الغيبة من مقولة الشخص، والسابقة [ن] تدلّ على الجمع من مقولة العدد، وعلى التكلّم من مقولة الشخص، على أن السابقتين تدلان على المضارع من مقولة الزمن؛ وإذا نظرنا في تصريف الأسماء وجدنا اللاحقة [ـات] تدلّ على المؤنث من مقولة الجنس، وعلى الجمع من مقولة العدد، واللاحقة [ـُون] تدلّ على المذكر من مقولة الجنس، والجمع من مقولة العدد، والرفع من مقولة الحالة الاعرابية، على أن هذه اللاحقة مشتركة في دلالتها على التذكير والجمع والرفع بين تصريف الأسماء وتصريف الأفعال.

ويُلاحظ إذن أنّ وظيفة الزّيادة التّصريفيّة وظيفة نحويّة، والصّيغ المصرّفة المنتجة في

الكلام باستعمالها صيَغٌ قابلة للتحليل التركيبيّ، وهي لذلك خارجة في نظرنا عن المعجم لأنّ الوحدة المعجميّة لا تقبل في حدّ ذاتها التحليل التركيبي. فكلّ ما يقبل التحليل التركيبي خارج عن المعجم ومندرج في النحو. ولذلك وجب ألاّ تقبَل الوحْدة المعجميّة المتفرّدَة التحليل التركيبي. ويبدو أنّ هذا الخلط بين هذين المستويَيْن من التحليل - أي عدم التفريق الدقيق بين ما هو صرفي في مقابل ما هو تصريفي، وما هو معجمي في مقابل ما هو تركيبي نحويّ - قد أوقع البعض في الخطإ والتعسّف. فإن من التعسّف مثلا أن تُعدّ العناصر المتوالية في «سيَضْرِبُونَه» أو في «فَسَيَكْفِيكَهُمْ» مكوّنةً لـ «كلمة سليمة» من «وجهة نظر الصرف» (7). فإن كلا من ضربي العناصر المتتالية يكوّن جُملة تامّة قد تألّفت من عناصر صرفيّة وعناصر تصريفيّة. والعناصر الصرفيّة وحدات صرفيّة مُعْجميّة قد استعملت في التركيب واكتسبت من خلاله خصائص علاقيّة (Propriétés relationnelles)، والعناصر التصريفيّة هي زوائد تصريفيّة قد أُدْخلت في التركيب لتدل على مقولات تصريفيّة. فإذا نظرنا في «سيضربُونه» وجدناها متكوّنة من خمسة عناصر هي كما يلي :

(1) [س] ؛ (2) [ي] ؛ (3) [ضرب] ؛ (4) [ـُون] ؛ (5) [ه].

فإنّ (1) و (5) أداتان، والأداة وحدة صرفيّة مُعْجميّة غير تامّة ؛ و(2) و (4) زائدتان تصريفيتان، وليستا هما زائدتين صرفيتين؛ و(3) فعل.

وشبيه بهذه العناصر العناصر المكوّنة للجُملة الثانية، أي «فسيَكْفِيكَهُمْ»، فهي ستّة عناصر موزّعة كما يلي :

(1) [ف] ؛ (2) [س] ؛ (3) [ي] ؛ (4) [كفيـ] ؛ (5) [كـ] ؛ (6) [هم].

فإنّ (1) و (2) و (5) و (6) تنتمي إلى المقولة المعجميّة المسمّاة «أداة»، فهي «أدوات» قد اكتسبت من خلال التركيب خصائص علاقيّة، و (3) زائدة تصريفيّة، و (4) فعل. وليست العناصر (1) و (5) في الجملة الأولى و (1) و (2) و (5) و (6) في الجملة الثانية «زوائد صرفيّة» (Affixes dérivationnels) لأن للزوائد الصرفيّة كما ذكرنا قبلُ

---

(7) ينظر : عبد القادر الفاسي الفهري : البناء الموازي، ص 43، وغير بعيد عنه غليسن (ينظر : Gleason : Introduction à la linguistique, p. 51) الذي عدّ حرف الجرّ «بـ» في الجارّ والمجرور في شبه الجملة العبريّ «بِبَيْت» سابقة (Préfixe) أي زائدة (Affixe)، بينما هي أداة.

وظيفة معجميّة لأنها تدخل في توليد المقولات المعجميّة. أمّا العناصر التي ذكرنا فهي ذاتُها وحداتٌ معجميّة.

3 - 4. وأمّا الدلالة فترتبط وخذها بأحد وجهَيْ الدليل اللغوي، أي بالمحتوى أو بالمضمُون : فإن الغاية الأساسيّة من استعمال اللغة هي الابلاغ، ولا يتمّ الابلاغ إلا إذا حُمّل الدليل اللغويّ المستعمل دلالة مّا، ومن هذه الخاصيّة الابلاغيّة تولدت في الدليل اللغوي ثنائيّة لا ينفصل مكوّناها : وهما (1) الشكل الذي تحصره اللسانيات الغربية في «الصوْت» (Son) - لأن «البنية» الصرفيّة في مادّة درسها غير ظاهرة ظهورها في العربيّة مثلا - و(2) المحتوى الذي يوافقه عادةً «المعنى» (Sens). فالصوْت والمعْنى هما المكوّنان لوجهَيْ الدليل : أي الدّال والمدلُول اللذيْن كانا منطلق اللسانيات الحديثة الأساسيّ.

والبحث في مدلُول الدليل اللغوي إذن هو البحث في المعْنى. والدليل اللغوي فيما نرى هو الوحدة الصرفيّة المعجميّة الدالّة، أي المفردة، أو الوحدة المعجميّة، وهي التي نعتبرها الوحدة اللغويّة الأساسيّة. والمعنى الذي يرتبط بهذا الدليل هو الأساس الذي يقوم عليه علم الدلالة. على أن علم الدلالة عند المحدثين يتفرّع فرعين، (1) «الدلالة المعجميّة» ومجال بحثها معَاني الأدلة اللغويّة بالمفهوم الذي قدّمنا، أي الوحدات المعْجميّة ؛ و(2) «الدلالة النحويّة» (Sémantique syntaxique»، ومجال بحثها معاني التراكيب النحويّة، أي الجمل، سواء بالنظر في معانيها القائمة التي تحصل من العلاقات بين الوحدات المعجميّة فيها، أو بالنظر في معانيها النحويّة التي تستفادُ من الوظائف النحويّة للوحدات المعجميّة فيها. وقد تطوّر هذا المبحث الثاني في نطاق النظريّة النحويّة التوليديّة التي اتخذت من الجملة أساسا لها. على أنّ عدّ «المعاني العامّة» التي تحصل من العلاقات بين الوحدات المعجميّة في الجمل من مبحث الدلالة النحويّة لا يخلو في نظرنا من التعسّف. فإنّ المعاني العامّة معانٍ سياقيّة تستفاد من خصائص الوحدات المعجميّة العلاقيّة، باعتبارها وحدات في المعْجم، أي أدلّة لغويّة ذات مداليل مرتبطة بمراجع من خارج اللغة، ولذلك فإنّ المعاني السياقيّة ليست معاني نحويّة بل هي معانٍ مُعْجميّة. وأمّا المعاني النحويّة الحقيقيّة فهي المعاني التي تؤدّيها الوحدات المعجميّة في الجملة إذا كانت «ذرّات تركيبيّة» (Atomes syntaxiques) فيها، ذات وظائف نحويّة مرتبطة بمفاهيم من داخل اللّغة. ومن أمثلة هذه

المعاني النحويّة التعدية واللزوم والفاعليّة والمفعوليّة والابتداء والخبريّة والشرطيّة والظرفيّة، ومنها أيضا الهدف والمصدر والمفعول المنقول والعامل والمعمول فيه والوسيلة والسبب والقصد والحدث... إلخ، وقد ذكرناها من قبل في (2-6) وعددناها مقولات تركيبيّة. ونعتقد أنّ التفريق بين الصنفين من المعاني المنسوبة إلى «الدلالة النحوية» أمرٌ ضروريّ حتى لا ينسب إلى النحو ما هو من المعجم، ولا ينسب إلى المعجم ما هو من النحو.

وإذن فإن الدلالة المعجميّة (Sémantique lexicale) هي مبحث المعاني المعجميّة التي تستفاد من الوحدات المعجميّة في حالة تفرّدها وفي حالة انتظامها في السياق، أي إذا كانت مفردة، وإذا كانت مرتبطة بوحدة معجميّة أخرى، أو أكثر، بعلاقة معجميّة مّا. ويمكن أن نتصوّر - انطلاقا من التحديد الذي قدّمنا - ثلاثة مستويات للدلالة المعجميّة :

(1) دلالة المفردة بذاتها، خارج السياق ؛

(2) دلالة المفردة في الجملة، أي من خلال السياق ؛

(3) دلالة الجملة كُلّها، أي السياق كلّه.

ونمثل للمستويات الثلاثة بالنماذج التالية :

(أ) قتل ؛

(ب) أسَد ؛

(ج) عليّ أسَدٌ ؛

(د) قتلَ أسَدٌ عليًّا ؛

(هـ) قتل عليّ أسَدًا.

وهذه النماذج - كما يلاحظ - مشتملة على ثلاث وحدات معجميّة هي «قتل» و«أسد» و «عليّ»، ولكلّ منها المستوى (1) من الدلالة : أي إن كلاًّ منها فرد لغوي يستقل بدلالة معجميّة يختصّ بها، فإن «قتل» تعني «أمَاتَ»، و«أسَد» تدلّ على ما ذكرناه لها من دلالة في (3-2.) أي على «حيوان مفترس من نوع السِّباع وجنس السِّنَّوْر والفصيلة السنورية ورتبة آكلات اللحوم وطائفة الثدييّات، ذُو لِبْدَة كثيفة وثوْب يميل إلى الصُّهْبَة ولوْنٍ يعلوه مَوَاجٌ يَنْحرِف نحوَ الصّفرة» ؛ و«عليّ» اسم عَلَم من أعلام

الأشخاص، أي إنّه دالّ على فرد من مقولة «الإنسان» المنتمية إلى الطائفة الثديّة من رتبة المقدّمات وفصيلة البشريات وجنس البشر. فـ «أسد» و «عليّ» إذن ترجعان إلى نوعين من الحيوان، لكنّ «أسد» ذات مرجعيّة مباشرة غير معيّنة، و«عليّ» ذات مرجعيّة مباشرة معيّنة (8). والمعاني التي حملتها الوحدات الثلاث وأمكن لها أن تستقلّ بها عن السياق تعدّ «معانم» (Sémèmes)، وكلّ معنم يحمل حزمة من «المعينمات» (Sèmes) التي تطابق ما يسمّى بـ «السّمات الدلاليّة» (Traits sémantiques). على أنّ «المعينمات» - وكذا «السّمات الدلاليّة» - ليست فيما نرى الوحدات الدلاليّة الدنيا التي لا تقبل التجزئة، بلْ هي تقبل التجزئة حتّى تنتهي إلى ما يمكن أن يسمّى «الذرّة الدلاليّة» (Atome sémantique)، ولذلك يجوز أن تعدّ أيّ وحدة معجميّة تامّة «معنما رئيسًا» (Archisémème) (9).

والمستوى (2) يقدّمه لنا النموذج الثالث (ج)، فإنّ مكوّنيه مجتمعين (أي عليّ +أسَد) يؤدّيان معًا ما لا يؤدّيه كلّ منهما منفردًا. ذلك أنّ اجتماعهما يحوّل «أسَدٌ» من مقولة الاسم إلى مقولة الصّفة ويجعلها صفة لعَليّ حاملة لجملة من معانمها ومُعيّناتها التي لها في المستوى (1) لتكوّن معنًى جديدا يوصف به عليّ هو «الشجاعة». وهذا المعنى نفسه يكوّن معْنمًا رئيسًا قابلا للتجزئة إلى معانم ومعيْنمات تتألّف ممّا يشارك فيه عليّ الأسد وممّا يختص به «الحيوان» المسمّى عليّا - وهو «عاقل» و «مُفكّر» مثلا - عن «الحيوان» المسمّى أسَدًا. وهذا المعنى كما يلاحظ غير المعْنى المستفاد من المستوى (1). فإنّ هذا

(8) ينظر حول اسم العَلَم ومشاكله الدلاليّة: Issacharoff (M.) et Madrid (L.) : De la pensée au langage, pp. 25-43.

(9) لو أخذنا «قتل» مثلا لوجدناها قابلة للتجزئة إلى معانم فرعية هي «ذبح» و «اغتال» و «شنق» و«أعْدَم» و «أباد»... وكل معنم قابل بدوره للتجزئة إلى ما يقبل بدوره التجزئة. وينبغي الا يخلط هنا بين معاني «قتل» المجازية (التي يظهرها المستوى (2) من الدلالة) ومعانمها. فإن لكلّ معنى من معانيها المجازية معانمه مثل «قتل جوعَه» بمعنى أزاله، و «قتل غليلَه» بمعنى شفاه، و«قتل الخمر» بمعنى كسر حدّتها بخلطها بالماء، فمعاني «قتل» هذه معان تأليفيّة، وهي غير «ذبح» و «اغتال» مثلا. وهذا المستوى من التحليل يودّي إلى التساؤل عن «قيمة السّمات الدلاليّة الذريّة» (Valeur atomique des traits sémantiques). فإن سمات مثل [+ حيّ] و [+ جامد] و[+بشري] و [+معدود] و [+مادّي] و [+ مجرّد]... الخ قابلة للتجزئة وليست مُعينمات دنْيا.

«مُفرد» لأنه معنى حقيقي حاصل من تحديد المفهوم من الوحدة المعجميّة وهي مفردة، أي بالنظر إلى علاقتها بالمرجع الذي ترتبط به وليس إلى علاقاتها بغيرها من الوحدات التي ترتبط بها في السياقات المختلفة. وأمّا المعنى المستفاد من المستوى (2) فنسمّيه معنى تأليفيّا (Compositionnel) لأنّه حاصلٌ من تحويل المفهوم المعْطى للوحدة العجميّة «أسد» تحويلا جزئيّا إلى الوحدة المعجميّة «عليّ»، وفي هذا التحويل تجوّز، لذلك يسمّى هذا المعنى التأليفيّ معْنى مجازيّا لأنّ وصْف عليّ بالأسَد من باب المجاز.

والمستوى (3) يقدّمه لنا النموذجان (د) و (هـ)، وهما قابلان للتحليل حسب منْحيَين : الأوّل باعتبار مكونات التركيب فيهما وحدات مُعْجميّة أو جُزَيْئات معجميّة (Molécules lexicales) لكل منها خصائصها الذاتيّة التي تنفرّد بها، وهي خصائص مطلقة وخصائص علاقيّة يظهرها ارتباطها بالوحدتيْن الأخريَيْن لكن باعتبار الوحدات الثلاث وحدات مُعْجميّة، أي بالنظر إلى ما هي فيه من «محيط معجميّ» (Lexical environment) حسب اصطلاح غروبر (Gruber) (10) أو بالنظر إلى ما لها في التركيب من «بعد معجمي» (Dimension lexicale) حسب اصطلاح ملنار (Milner) (11)، وهذه الخصائص بصنفيْها هي المكوّنة لما يسمّى «طبيعة» (Nature) الوحدة المعجميّة في التركيب. وينتج عن هذا المنحى من التحليل أن مكوّنات النموذجين (د) و (هـ) قابلة للتحليل حسب المستوى (1)، وأن العلاقات بينها في النموذج (د) غير العلاقات بينها في النموذج (هـ)، رغم أن المكوّنات في النموذجين هي هي لم تتغيّر. فإن العلاقات ونتائجها بين مكوّنات (د) كما يبرزها الجدول التالي هي :

د (1) قتل + أسد ⟵ الأسد قاتل.

د (2) قتل + عليّ ⟵ عليّ مقتول.

د (3) أسد + عليّ ⟵ القاتل (قوي) والمقتول (ضعيف).

والعلاقات ونتائجها بين مكوّنات (هـ) كما يبرزها الجدول التالي هي :

هـ (1) قتل + علي ⟵ علي قاتل.

هـ (2) قتل + أسد ⟵ الأسد مقتول.

---

(10) Gruber (J.S.) : Lexical structures in syntax and semantics, p. 213.

(11) Milner (J.-C.) : Introduction à une science du langage, p. 288.

هـ (3) علي + أسد ←— القاتل (ضعيف) والمقتول (قوي).

والناتج عن «طبيعة» التركيب في النموذج (د) «قتلُ الأسد عليّا»، أي «موتُ عليّ»، والناتج عن «طبيعة» التركيب في النموذج (هـ) هو «قتل عليّ الأسد»، أي «موتُ الأسد»، وليس المعنيان الناتجان من النموذجين (د) و (هـ) بالمعنيّين النحويّين، بل هما معنيان حاصلان من «المحيط المعجمي» الذي وجدت فيه المكوّنات، أو «البعد المعجمي» الذي لها في التركيب. وهذه كما يلاحظ دلالة معجميّة خالصة، لكن المعنى الذي أفاده كلّ من النموذجين في هذا المستوى الثالث ليس المعنى الذي أفاده كلّ من النموذجين (أ) و(ب) الممثلين للمستوى (1)، والمعنى الذي أفاده النموذج (ج) الممثل للمستوى (2). فإن المعنى الذي أفاده المستوى (1) معنى مُفرد، والمعنى الذي أفاده المستوى (2) معنى تأليفي، أمّا المعنى الذي أفاده المستوى (3) فنسمّيه «معنى مُعَقَّدًا».

والمنحى الثاني من تحليل النموذجين (د) و (هـ) نعتبر فيه المكوّنات فيهما «ذرات تركيبية» (Atomes syntaxiques) تشغل محلاّت (Positions) إعْرابيّة. والمحلاّت في النموذجين خصائص تركيبيّة مستقلّة عن المفردات التي تشغلها باعتبارها وحدات معجميّة. وإذَن فإنّ هذه المحلاّت لا صلة لها بطبيعة المكوّنات، بل هي متصلة بوظائفها النحوية، لأنّ الوظائف (Fonctions) هي العلاقات بين المكوّنات - باعتبارها ذرّات تركيبيّة - ومحلاتها الإعرابيّة، ويلاحظ أنّ العلاقات المحليّة (Relations positionnelles) التي تختصّ بها الذرّات التركيبيّة في (د) لا تختلف عن العلاقات المحليّة التي تختصّ بها الذرّات التركيبيّة في (هـ)، وذلك رغم الاختلاف الواضح بين موقعي (12) المكونين [أسد] و[عليّ] في النموذج (د) وموقعيهما في النموذج (هـ)، من حيث هما وحدتان معجميّتان. فقد اختلفت العلاقات الشُّغْليّة (Relations d'occupation) بين المكوّنات

(12) نعني بالموقع «Site»، وقد أخذنا مصطلحي «Position» و «Site» من ملنار (Milner)، لكنّنا خالفناه بعض المخالفة في التطبيق، فإن المحلّ (Position) عنده مرادف لـ «Site»، وقد استعملنا «Site» في معنى المكان الذي تشغله الوحدة المعجميّة، فالوحدة المعجميّة إذن تشغل «موقعا معجميّا»، واستعملنا «Position» في معنى الدور الوظيفي الذي يسند إلى الذرة التركيبيّة وتقوم به في الجملة، باعتبار ما لها من «رتبة» في فضائها، وما لها من صلة بـ «العمل» فيها. ومنطلقنا هذا يدخل بعض الاختلاف عن استعمال ملنار للعلاقات المحلية والعلاقات الشغليّة.

ومواقعها في النموذجين، ولم تختلف العلاقاتُ المحليّة. والعلاقات بين الذرّات التركيبيّة ومحلاتها، ونتائجُها، في النموذج (د)، يبرزها الجدول التالي :

د (1) [قتل] ← فِعْل ⇐ الفعْليّة.

د (2) [أسد] ← فاعل ⇐ الفاعليّة.

د (3) [عليًا] ← مفعول به ⇐ المفعُوليّة.

والعلاقات بين الذرّات التركيبيّة ومحلاتها، ونتائجها، في النموذج (هـ)، يبرزها الجدول التالي :

هـ (1) [قتل] ← فِعْل ⇐ الفعلية

هـ (2) [علي] ← فاعل ⇐ الفاعليّة.

هـ (3) [أسدًا] ← مفعول به ⇐ المفعُوليّة.

والجدولان يظهران النتائج المقارنيّة التالية :

د (1) = هـ (1)

د (2) = هـ (2)

د (3) = هـ (3)

ويلاحظ إذن أنّ النتائج التي أدّى إليها المنحى الثاني من تحليل المستوى الثالث غير النتائج التي أنهى إليها المنحى الأوّل من تحليله : فقد رأينا الاختلاف الواضح بين دلالات د (1) و هـ (1)، و د (2) و هـ (2)، و د (3) و هـ (3)، لأن المنحى الأوّل قد نُظر فيه إلى العلاقات بين المكوّنات في النموذجين (د) و (هـ) باعتبارها علاقات بين وحدات معجميّة محض، تشغل مواقع معجمية، أمّا المنحى الثاني فقد نظر فيه إلى العلاقات بين مكوّنات (د) و (هـ) ومحلاّتها باعتبار المكوّنات ذرّات تركيبيّة محضًا تشغل محلاّت إعرابيّة، ولذلك لم تختلف دلالة د (1) عن دلالة هـ (1)، ودلالة د(2) عن دلالة هـ (2)، ودلالة د (3) عن دلالة هـ (3)، فكانت الفعليّة للزوج الأوّل، والفاعليّة للزوج الثاني، والمفعوليّة للزوج الثالث.

والمعاني الحاصلة من المنحى الثاني في تحليل المستوى الثالث تختلف إذن اختلافا جوهريًا عن المعنيْن الحاصلين من التحليل بحسب المنحى الأوّل. فإن ما أنهى إليه المنحى

الأوّل معنيان ينتميان الى الدلالة المعجميّة، والمعاني التي أدّى إليها التحليل بحسب المنحى الثاني معان تركيبيّة صرف، أي إنها معان نحويّة تولدت عن العلاقات المحليّة بين الذرّات التركيبيّة في النموذجين (د) و (هـ). وهذا الفرق الجوهريّ بين دلالة المنحى الأوّل ودلالة المنحى الثاني هو الفرق الأساسي بين ما نسميه دلالة التركيب المعجميّة، ودلالته النحويّة. فإن العلاقات بين الوحدات المعجميّة تنتج دلالة معجميّة صرفا، والعلاقات بين الذرّات التركيبيّة تنتج دلالة نحويّة صرفا، وينبغي ألا يخلط بين الصنفين.

ويستنتج ممّا تقدّم من قول في مستويات الدلالة الثلاثة أن المعاني أربعة أصناف أساسيّة : الأوّل أنتجه المستوى (1) وقد سمّيناه «معنى مُفْرداً»، لكن لا بدّ من التنبية إلى أنّ تحليلنا قد قام على الوحدات المعجميّة العامّة دون الوحدات المعجميّة المخصّصة أي المصطلحات، فإن للمصطلحات «مفاهيم مُفْردة» تستفاد من الوحدات المعجميّة البسيطة والمركبة والمعقّدة ؛ والصنف الثاني أنتجه المستوى (2)، وقد سميناه «معنى تأليفيًا»، وارتباط هذا الصنف بالمجاز وبالخاصيّة الايحائية في الوحدات المعجميّة العامّة يجعله باللغة العامّة ألصَق ؛ والصنف الثالث قد أنتجه المنحى الأوّل من تحليل المستوى (3)، ونسمّيه «معنى معقّداً» لتداخل أكثر من مكوّنين فيه؛ والصنف الرابع قد أنتجه المنحى الثاني من تحليل المستوى (3)، وهو المسمّى «مَعْنًى نحويًا» على الحقيقة. والأصناف الثلاثة الأولى تنتمي جميعا إلى «الدلالة المعجميّة»، والصنف الرابع وحده يمثل ما يسمّى بـ«الدلالة النحويّة». ونعتقد نتيجة لهذا أنّ من الحيف والتعسّف فصل علم الدلالة عن المعجم، أو جعل المعجم جُزْءاً من علم الدلالة كما يحلو للبعض أن يفْعل، أو عدّ الدلالة كلّها جزءاً من النحو، فليست الدلالة المعجميّة من مكوّنات النحو، وليس المعجم جزءاً من الدلالة، وليست الدلالة بمستقلّة عن المعجم، بل هي مكوّن أساسيّ من مكوّنات النظريّة المعجميّة.

3 - 5. نعتقد أنّه قد أصبح من اليسر الآن تبيّن الصلة الحقيقيّة بين المعجم والنحو. وهي صلة لا تخلو بدون شك من التعقيد والغموض، النّاتجين عمّا نسمّيه «نزعة نحوانيّة» (Tendance grammaticaliste) قد غلبت على كتابات اللسانيين المحدثين الذين كادُوا يحشرون علوم اللسان كلّها تحت اسم «النحو». ويوجدُ لهذا المنزع إلى التعميم

في اللسانيات الغربيّة مبرّران : الأوّل تاريخي يرجع إلى مفهوم النحو في التراث اليوناني، فإن مصطلح «Grammatikê» في اليونانيّة يعني «علم القراءة والكتابة، وفنّهما»، فكأنّ كلّ ما يقرأ وكلّ ما يكتب مندرج في علم النحو، وقد تطوّر هذا المفهوم في الأدبيات اللغويّة الغربيّة عبر القرون حتّى عمّت دلالتُه دراسة اللغة كلّها، ولذلك فإنّ «تاريخ النظريّة اللسانيّة الغربيّة إلى وقت قريب هو في جوهره تاريخ ما كان المربّون في مختلف العُصُور يعتبرونه من مجال النحو بمفهومه الواسع» (13).

وقد دعم هذا الميْل إلى توسيع دلالة النحو لتشمل دراسة اللغة كلّها غياب الاهتمام بالمعجم، علمًا وتأليفا. فإن القدماء من اليونانيّين واللاتينيّين لم يؤلّفوا معاجم لغويّة، ولم يَظْهَر الاهتمام بالتأليف المعجميّ في الثقافات الأوروبيّة إلاّ في القرن السّابع عشر، فألّفت معاجم لغويّة عامّة في ايطاليا وإسبانيا وفرنسا (14). فليس الاهتمام بالمعجم إذن - نظريّة وتطبيقا - بذي محلّ في التفكير اللغوي الغربي، إلى وقت قريب. وهذا يعني أن الاهتمام بـ «نظرية المفردات» - وهي نظرية المعجم - كان ضعيفا، بينما الاهتمام بنظرية التركيب - وخاصّة في جوانبه المعياريّة القواعديّة - كان قويّا. وقد تطوّرت نظرة الغربيّين إلى «التركيب» فتخلص من آثار المعياريّة والقواعديّة وغلب فيه الاستقراء والوصف والتحليل النّظري، أمّا النظرة إلى المعجم فلم تزدد إلا تخلّفا، ومن دلائل ذلك ما رأيناه من مواقف تكاد لا تخرج عن التصوّر الذي كان للمعجم في أوروبا في القرن السابع عشر، أي إنه قائمة من مفردات اللغة، توضع بين دفتي كتاب، بحسب منهج ما في الترتيب، وفي التعريف.

وثاني المبرّرَيْن يقدّمه نموذج «النحو التوليديّ»، وخاصّة في مراحله «الانتقاليّة». فإنّ النموذج كما تصوّرَهُ منشئه تشومسكي كان في منطلقاته الأولى نحويّا شكليّا قائما على التركيب النحويّ (Syntaxe) ومستقلاّ استقلالا كلّيّا عن الدلالة، لأن الاعتماد على الدلالة في وصْف بنية اللغة مُوقِعٌ في الخطإ : «من الواضح وُجُود مطابقات لا تنكَرُ - علَى ما فيها من نقص - بين سمات اللغة الشكليّة وسماتها الدلاليّة. إلا أن عدم الدقّة في

(13) Lyons (J.) : Linguistique générale, p. 103.

(14) ينظر Rey (A.) : La lexicologie, p. 20-21.

هذه المطابقات يُنبئ بأنّ المعنى لا يمكن أن يتّخذَ قاعدة للوصف النحوي، وهذا ما يؤيّده التحليل الدقيق لأيّ نظريّة تقترح الاعتماد على الدلالة، فإنّه يثبت أنّ اتّباع مؤشّرات دلاليّة غامضة يؤدّي إلى إهمال إجماليّات (Aperçus) وتعميمات(Généralisations) مهمّة تتعلّق ببنية اللغة» (15)، ولذلك فإنّ «أيّ بحث عن تعريف للنحويّة (Grammaticalité) قائم على الدلالة، بَحْثٌ «غير مُجْدٍ» (16)، و «أحْسن تعريف للنحو هو : الدراسة المستقلّة بذاتها عن الدلالة» (17).

فقد كان النموذج التوليدي في منطلقاته النظرية الأصليّة تركيبيًا صرفًا، وقد عدّ التركيب أساس علم النحو. فقد سمّي النموذج «نحواً توليديّاً» (Grammaire générative) لكن الأمثلة التحليليّة المعتمدة فيه أمثلة تركيبيّة (18). وهذا ما قوّى الصلة بين علم النحو وعلم التركيب حتى أصبحا مترادفين. وهذا المنطلق النظريّ كان منطقيًا جدًا لأنّه أرجع النحو إلى مفهومه الحقيقيّ وهو العلم الذي يتّخذُ من الجمْلة وحْدته الأساسيّة وموْضُوعَ بحثه؛ ثمّ إنّ النزوع إلى شكْلنة النحو ومعالجة قضاياهُ معالجة مستقلّة عن الدلالة كان منطلقا نظريًا منطقيًا أيضا. وإن كان المبرّر النظريّ المعتمد - وهو غموض المؤشرات الدلاليّة واللاجَدْوَى من الدلالة في وصْف بنية اللغة - ليس منطقيًا.

لكن النقُود التي أثارها النّموذج جعلته يتوسّع ويمرّ بمراحل من التطوّر أهمّها مرحلة «النظريّة النموذجيّة» (Standard Theory) ومرحلة «النظريّة النموذجيّة الموسّعة» (Extended Standard theory) ومرحلة «النظريّة النموذجيّة الموسّعة المعدّلة» (Revised Extended Standard Theory). وقد نتج عن هذا التوسّع أن أصبح مصطلح «النحو» شاملا لمختلف نظم اللغة، وقد رأينا أنّ المعجم نفسه وَجَد مكانه فيه، بل إنّ مصطلح النحو استرجع شموليّته التي كانت له في العصور القديمة، اليونانيّة واللاتينيّة، فكاد يصبح مرادفا

(15) Chomsky (N.) : Structures Syntaxiques, p. 115.

(16) المرجع نفسه، ص 18.

(17) المرجع نفسه، ص 121.

(18) وليس غريبا أن يكون كتابا تشومسكي التأسيسيّان في التركيب، وهما «Syntactic Structures» (Structures Syntaxiques) الصادر سن 1957، و«Aspects of the Theory of Syntax» (Aspects de la Théorie Syntaxique) الصادر سنة 1965.

لعلم اللغة. وقد انتقل هذا التعميم إلى أدبيّاتنا اللسانيّة العربيّة فأخذ به لغويّونا وأخضعوا العربيّة له ونظروا إليها من خلاله.

ولم نجد في المبرّرين اللذين ذكرنا ما يقنعنا بالأخذ بمبدإ التعميم. فإننا نؤثرُ على التصوّر التعميمي الغربيّ في التراث اللغوي اليوناني اللاتيني التصوّر العربي الذي قام على مبدإ التفريق بين النحو والمعجم. فقد صاحبت عناية العرب بالنحو عنايتهم بالمعجم، وليس أدلّ على ذلك من عمل الخليل بن أحمد (ت. 175 هـ / 790م)، المؤسّس الحقيقيّ للدرس اللسانيّ العربيّ. فقد كان الخليل ذا رؤية لسانيّة شاملة لنظم اللغة العربيّة : أصواتًا وصرفًا ونحوًا ومُعْجَمًا. وقد أخذ عنه تلميذه سيبويه (ت. 177 هـ/792م) ما تعلّق بالأصوات والصّرف والنحو فأدْرَجه في «الكتاب». وخصّ هو المعْجم بكتاب مستقلّ هو «كتاب العيْن». ويستفاد من مقدّمة كتاب العين ومن الكتاب لسيبويه أنّ الخليل كان يميّز بيْن المفردة إذا كانت مكوّنا معجميًا والمفردة إذا كانت مكوّنا نحويًا، وهي إذا كانت مكوّنا معجميًا كان الصوْتُ والبنية الصرفيّة والدلالة من توابعها (19)، وإذا كانت مكوّنا نحويًا كانت مكوّنا تركيبيًا له محلّ ووظيفة وحالة إعرابيّة.

وقد نتج عن هذا الاهتمام المبكّر بالمعجم عند العرب إذن عدم خلطهم بين علوم اللسان : ففرقوا بين «علم اللغة» - وهو المعجم - وعلم النحو الذي اختصّ عندهم بمفهوم التركيب الذي يكوّنه علم الإعراب وعلم التصْريف، أي تصريف الأفعال والأسماء (20)، ولم يختصّ بهذا التقسيم الثنائي - القائم على علم المعجم وقوامه المفردات وعلم النحو وقوامه الجُمل - اللغويّون منهم، بل نجده عند فلاسفتهم أيضا، وأوْضَحُهم في

(19) ينظر : ابن مراد : في النظرية المعجميّة العربيّة، ص ص 6-10.

(20) قد عُني سيبويه في أبواب «الكتاب» بعلم الإعْراب وموضوعهُ أواخر الكلم من حيْث الإعراب والبناء، وعلم التصريف وموضوعهُ علم الصرْف بما فيه من تصريف واشتقاق، والتغيرات الصوتيّة التي تطرأ على المفردات. ويلاحظ أن من الأبواب ما يُعنى بالمفردة في حال تفرّدها، ومنها ما يعنى بها في حال انتظامها في الجملة. ويبدو لنا أن «الكتاب» امتداد لمشروع الخليل النظريّ في اللغة، ولهذا جمع بين علم الإعراب وعلم الصرف وعلم الأصوات. فهو ليس كتابا في «النحو» بقدر ما هو كتاب في «علوم اللسان» مستثنًى منها «علم اللغة» أي المعجم، وقد انفصل الصرْف - ومعه علم الأصوات الذي عدّ جزءا منه - في أعمال اللغويّين اللاحقين وأصبح النحو مقصوراً على علم التركيب وقوانينه.

ذلك أبو نصر الفارابي (ت. 339 هـ/ 950م) الذي قسّم في «إحْصاء العلوم» علم اللسان إلى «سبعة أجزاء عُظمى» تهمّنا منها أربعة هي «علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركّبة، وعلم قوانين الألفاظ عند ما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عند ما تركّب» (21). والعلمان الثاني والرابع، أي «علم الألفاظ المركّبة» و«علم قوانين الألفاظ عند ما تركّب»، يكوّنان مادّة النحو لأنهما يدرسان الألفاظ وهي في التراكيب، وخاصّة «قوانين أطراف الأسماء والكلم (22) عند ما تركّب أو ترتّب» (23) و«قوانين أحوال التركيب والترتيب نفسه كيف هي» (24) ؛ وأمّا العلمان الأوّل والثالث، أي «علم الألفاظ المفردة» و «علم قوانين الألفاظ عند ما تكون مفردة» ، فيكوّنان مادّة المعْجم ؛ فإنّ الأوّل «يحتوي على علم ما تدلّ عليه لفظة لفظة من الألفاظ المفردة الدّالة على أجناس الأشياء وأنواعها، وحفظها وروايتها كلّها، الخاصّ بذلك اللسان والدخيل فيه والغريب عنهُ والمشهور عند جميعهم» (25)، وهذا العلم الأوّل إذن هو علم معرفة المفردات المكوّنة لمعجم الجماعة اللغوية، ومعرفة معانيها ؛ والعلم الآخر - أي «قوانين الألفاظ المفردة» - فيشتمل على قوانين التأليف الصوتي في المفردات وقوانين البنية الصرفيّة وخاصّة من حيث الاشتقاق (26)، وإذن فإن «قوانين الألفاظ المفردة» تبحث في «الأصوات» و «الصرف» من حيث هما مكوّنان من مكوّنات «علم الألفاظ المفردة»، أي علم المعجم (27). فليس المعجم في النظريّة اللغوية العربيّة إذن جزءاً من النحو، وليس

(21) أبو نصر الفارابي : إحصاء العلوم، ص ص 46-47.

(22) «الكلم» في اصطلاح الفلاسفة هي «الأفعال».

(23) الفارابي : إحصاء العلوم، ص 49.

(24) المرجع نفسه، ص 49.

(25) المرجع نفسه، ص 47.

(26) المرجع نفسه، ص ص 47-48، ولم يفرّق الفارابي بين الصرف والتصريف.

(27) نجد هذا المنحى إلى التفريق بين «الألفاظ المفردة» و «الألفاظ المركبة» ظاهراً أيضا عند علماء البيان، فإنّهم في حديثهم عن «الفصاحة» قد ميّزوا بين «فصاحة اللفظ المفرد» و «فصاحة اللفظ المركّب»، والأولى تظهر في مكوّنات اللفظ المفرد الثلاثة : أي في تأليفه الصوتيّ فيخلو من تنافر الحروف، وفي بنيته الصرفيّة فلا يشذ عن القياس الصرفيّ، وفي دلالته فلا يكون من الوحشي الغريب الذي لا يظهر معناه، وأمّا فصاحة اللفظ المركّب - وتسمّى أيضا «فصاحة الكلام» - ، فتكون بخلوص التركيب من ضعف التأليف وتنافر الكلمات، والتعقيد - ينظر : إبراهيم بن مراد) : الفصاحة والتطوّر اللغويّ، (الباب الأوّل).

النحو فيها العلم الشامل لعُلُوم اللسان، وهذان وجهان من وجوه الطرافة في النظريّة اللغويّة العربيّة لم يلقيا حظهما بعد من الدراسة والتحليل.

فإذا نظرنا بعد هذا في المبرّر الثاني الذي تُقدّمُه النظريّة النحويّة التوليديّة لم نجد فيه ما يفي بأغراض بحثنا في المعجم، وقد بيّنا فيما سبق آراء بعض أعْلام هذه النّظريّة فيه، وهي آراء تتراوح بين اعتباره «ذَيْلاً للنحو» واعتباره «سجْنا» يؤوي كل خارج عن القانون. ثم إن المنحى الذي نحته هذه النظريّة في البحث ليس بالمنحى المعرفي اليقيني الذي لا يطرأ عليْه الخطأ. ذلك أن من أهم ما قامت عليْه جملةً من «المبادئ الكليّة» المستمدة من افتراضات دَحُوض (Hypothèses falsifiables) منها ما يخضع اللغة لعوامل وظواهر خارجة عنها. وقد بيّنت النقود التي وجّهت اليها والتحوّلات التي عرفتها والنظريات الفرعيّة التي خرج بها اتباعها عنها،أوجه النقص فيها. ووجه النقص الأساسي الذي يعنينا هو إدْرَاجُ المعْجم - وقوامُه المفردات، ونظريته نظريتها - في النموذج، وهو نموذج تركيبيٌ قوامه الجملة، توليدًا وبحثًا.

ومنطلقُنا في هذا البحث إذَنْ هو التفريق بين النظريّة النحويّة والنظريّة المعجميّة، واعتبار الأولى نظريّة تركيبيّة قوامها الجمل التي تكوّنها المفردات من حيث هيّ ذرّات تركيبيّة لها محلاّتها ووظائفها وحالاتها الإعرابيّة، واعتبار الثانية نظريّة المفردات من حيث هي وحدات معجميّة ذات خصائص ذاتيّة وعلاَقيّة مستقلّة عن المحلاّت التي تشغلها في الجمل، فهي «أفرادٌ لغويّة» وليست «عناصر تركيبيّة». وليس منطلقنا هذا ممّا يتعارض واللغة (Langue) في المفهوم السوسيري في مقابل «الكلام» (Parole)، و «القدرة» (Compétence) في المفهوم التوليدي التشومسكي في مقابل «الإنجاز» (Performance). فإن المفردات من حيث هي أفراد لغويّة ممثّلة لكيانات معقدة مجرّدة (Entités complexes et abstraites) لا يظهر الكلام المنجز خاصيّتي التعقيد والتجريد فيها، لأنهما خاصيّتان لغويّتان، ولذلك فإن المعجم لا ينتمي إلى «الكلام» بل ينتمي إلى «اللّغة».

ونعتقد أن من أهمّ ما تؤدّي إليه مقاربتنا هو مراجعة العلاقة بين النحو والمعجم وخاصّة من حيث أسبقيّة الأوّل للثاني وتقديمه عليْه واعتبار النحو المنطلق إلى المعْجم واعتبار الجملة الوحدة اللغويّة الأساسيّة التي تكون منطلقا إلى المفردة. فإذا قبلنا مبدأ «الكيان المعقّد المجرّد» الذي تشتمل عليه المفردة من حيث هي فردٌ لغويّ قبلنا أيضًا مبدأ أسبقيّة

وجود المفردة في المعجم لوجودها في الجملة، أي في التركيب، ثم في النحو، لأنها لا تصلح لأن تكون عنصراً تامّاً في التركيب، أي ذرّة تركيبيّة أساسيّة، إلاّ إذا استقامت «كيانا معقّدا مجرّدا» خارج النحو، أي فرْداً معجميّاً ذا خصائص ذاتيّة مستقلّة عن النحو. وإذن فإن ما ينبغي الأخذ به هو اعتبار النحو «خزينة معجميّة واسعة» (28) لأنه يأخذ عناصره التركيبيّة من المعْجم بتحوّل الوحدات المعجميّة فيه إلى ذرّات تركيبيّة ذات محلاّت (Positions) ووظائف وحالات إعْرابيّة هي التي تكْسبُها خصائصها النحويّة، ولا يجوز اعتبار المعْجم «خزينة نحويّة واسعة» لأن المعجم كما رأينا هو المنطلق إلى التركيب.

3 - 6. المعجم إذن قوامه المفردات، ونظريّته هي نظريّة المفردات، وهذه كما رأينا «كيانات معقّدة مجرّدة»، فالمفردة إذن «جُزَيْء معجمي» (Molécule lexicale) لأنها دليل لغويّ تشترك في تكوينه عناصر ضروريّة الوجود مستمدّة من الأصوات والبنية الصرفيّة والدلالة. ووجود هذه العناصر الضروريّة يجعل المفردة تكتسب خصيصة الانتماء المقولي فتكون اسمًا أو فعْلا أو صفة أو ظرفا أو أداة، ولا يمكن أن تكون ذات انتماء مقولي إلا إذا تحقّق ما سميناه «كيانا معقّداً مجرّداً» فيكون لها بذلك تأليفها الصوتيّ وبنيتها الصرفيّة ودلالتها. وقد أدّانا هذا المستوى من التحليل إلى اعتبار ما يهمّ نظريّة المفردات في اللغة يهمّ نظريّة المعْجم، واعتبار الأصوات - من حيث هي علم لساني صرف - والصرف والدلالة المعجميّة مكوّنات أساسيّة ضروريّة من مكوّنات النظريّة المعْجميّة. وهذا كلّه يعني أنّ للمفردة حالتين من الوجود لا ثالثة لهما : الأولى إذا كانت فرداً لغويّا، أي وحدة معجميّة ذات موقع في معْجم اللغة العامّ وحيّز بين مداخل المعجم المدوّن، والثانية إذا كانت ذرّة تركيبيّة صالحة للانتظام في التراكيب وحمل الخصائص النحويّة، وهي في حالتها الأولى تنتمي إلى المعجم، وفي حالتها الثانية تنتمي إلى النحو، فالمعجم والنحو إذن هما المكوّنان الأساسيّان لعلم اللغة.

ابراهيم بن مراد
كليّة الاداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

---

(28) «... a grammar as one vast lexical store» - ينظر : Harlow (S.) and Vincent (N.) : Generative linguistics : an overview, p. 6.

البنية النحتية العربية ودورها
في التوليد اللغوي :
مقاربة قديمة حديثة لأصولها

بقلم : محمد رشاد الحمزاوي

1 - 1 لم النظر من جديد في النحت وقد قتل بحثا واتخذ فيه مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارًا يعتبره وسيلة من وسائل الوضع القياسية (1) ؟ لأن النحت قضية قائمة لا تقتصر على اللغة فحسب، بل لها أبعاد ثقافية وحضارية مطروحة تشغل البال. فهي ما زالت تستدعي اهتمام الدارسين الذين ما انفكوا ينظرون إليها من زوايا مختلفة طمعًا في تأسيسها على مزيد من النصوص والمقاييس (2). وعلى هذا الأساس رأينا من المفيد أن نسهم في إشكالية تعريب العلوم وحلولها الممكنة بالانطلاق من رؤية ابن فارس في النحت لأننا لم نعثر على دراسة تشفي الغليل وتحيط بآرائه كلها دون حكم مسبق، وتقدر ما خصصه للنحت من نصوص مكتملة لم تتصفحها كثير من الدراسات العربية القديمة والحديثة (3)، التي وقفت منها مواقف ثلاثة متأثرة برؤية البصرة البنيوية السيبويهية (4) القائلة

(1) محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 329-335؛ 447-483 ومصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية، ص 204 حيث يعرضان للقضية في المجمع.

(2) شوقي ضيف : مجمع اللغة العربية في عيده الخمسين ص 128 ؛ وعدنان الخطيب : العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص 307؛342-344 حيث تعرضا للقرارين المتعلقين بالنحت (جوازه عند الضرورة وقياسيته).

(3) وجيه السمان : النحت - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج 57 ص 97 و 348 - 364. وهو بحث أحاط فيه - رحمه الله رحمة واسعة - بأهم جوانب القضية قديما وحديثا مطبقا لها على العلوم المعاصرة.

(4) محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي : «التراث العربي الإسلامي . . . إسهام في تاريخ اللسنيات». ص 179 - 199 حيث تعرض لرأي المستشرق الاسترالي G. Carter في هذا الشأن.

بأن الثّلاثيّ متمكن في العربية (5).

فلقد تجاهلها الموقف الأول وغبنها (6)، وأجازها الموقف الثاني وقلل من شأنها واعتبرها شاذة ومتعسّفة (7). أمّا الموقف الثالث منها فقد آزر مبادئها دون أن يستند إلى آرائها وحججها (8) التي تستحق أن نعود إليها لتحليلها واستقراء خصائصها بغية توظيفها توظيفا جديداً لأن ابن فارس قد وفر لنا من النصوص والمعلومات والمناهج ما يؤهلنا لاعتماد آرائه لمقاربة مشاكلنا الحديثة ولتأييد ما قرره مجمع القاهرة في شأن قياسية النحت العربي.

2-1 فلقد تهيأ لنا أن ابن فارس كان وما زال اللغوي العربي الإسلامي الوحيد الذي سعى إلى أن يحيط بقضية النحت إحاطة شاملة وأن يركزها على حجج ثابتة وأن يسن لها قوانين لسانية عامة مبررة ومطردة استخرجناها من نصوصه. ويمكن أن نفيد منها بالقياس والمقارنة، وذلك بعد أن نكون قد بلغنا مبادئها تبليغًا شافيًا، وأدركنا كيف جمعها وخرجها وفي أي قالب صاغها وقننها. ويظهر كلّ ذلك من عنايته المكثفة بالقضيّة التي لم يساوه في طرقها أحد. فلقد عالجها في كتبه الثلاثة : مقاييس اللغة، والصاحبي في فقه اللغة، ومجمل اللغة، وقد أوردناها مرتبة ترتيبا تاريخيا لأنه أشار إلى النحت في الصاحبي قائلا : «وقد أوردناه بوجوهه في كتاب مقاييس اللغة» (9). أمّا المجمل فهو تلخيص للمقاييس. وقد قال في مقدمته : «أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب يقل لفظه وتكثر فوائدة ويبلغ بك طرفًا أنت ملتمسه وسميته مجمل اللغة لأني أجملت فيه إجمالا،

---

(5) سيبويه : الكتاب ج 2/ 62.

(6) غبنه أصحاب المعاجم من أمثال الجوهري وابن منظور، والزّبيدي - الذين لم يهتموا بمفهوم النحت وتعريفه بالرغم من أنهم اعتمدوا في مَداخل معاجمهم ما أقرة ابن فارس من المنحوتات.

(7) نزلها ابن جني، وابن يعيش، وابن عصفور منزلة الإضافة والنسب واعتبرت عندهم شاذاً لايقاس عليه. وحذا حذوهم المحدثون من الدارسين - انظر : وجيه السمان السابق الذكر.

(8) رمسيس جرجس : النحت في العربية، مجلة مجمع القاهرة ج 13/ 61 - 78. وقد اعتمد في بحثه 12 مصدراً (انظر من 76) ليس فيها لابن فارس ذكر ولا لنصوصه الأساسية التي أخذتها عنه المصادر المعنية.

(9) ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة، ص 227.

ولم أكثره بالشواهد والتصاريف إرادة الايجاز» (10).

ويهمنا من هذه الكتب الثلاثة مقاصدها الأساسية التي تفيد أن المقاييس يَحتل المكانة الأولى ويُكوّن النص الأساسَ المعولَ عليه في الموضوع المطروح وفي كلّ دراسة تروم النحت العربي وقضاياه ونظرية الدلالة بأصولها وفروعها التي يمكن ربطها لأكثر من سبب بالنظريات الدلالية الحديثة. ويعتبر النصان الآخران ملازمين له ومؤيدين لغايات نظرية وأدبية وتربوية. والمقصود من هذه الكتب جميعها التعبير عن تعلق ابن فارس بالقضية وعن مكانتها في ذهنه وتفكيره مما جعله يثلث الدعوة إليها، فضلا عما حشد لها من معلومات وحجج ومنهجيات لدعمها. فلقد خصص للنحت عن قصد أبوابا لاحقة بكلّ حرف من حروف المعجم المختلفة باستثناء الألف واللام والميم والواو . . . وعنون لها بعنوان عامّ موحد «باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله. . .» (11)، وأيدها مثلما أيد أبواب الثلاثي بأسانيد لغوية استمدها من خمسة مصادر أمهات : معجمان عامان وهما كتاب العين للخليل والجمهرة لابن دريد، وثلاثة معاجم مختصة وهي إصلاح المنطق لابن السكيت، وغريب الحديث والغريب المصنف لأبي عبيد. ومراده منها دعم حجته في الموضوع وإقرار بنية النحت في العربية أساسا، واعتبار مقاييس اللغة وثيقة علميه تشمله وتحيط به في نطاق ما وصل إليه من اللغة وما كان مدونا أو مستعملا منها في زمانه. فلقد قال في هذا الشأن «فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطنا من مقاييس اللغة. وما بعد هذه الكتب محمول عليها وراجع إليها» (12). وتبدو هذه الجرأة غريبة من رجل قال بالتوقيف في اللغة حسبما روي عنه. ولعل ذلك التوقيف كان اتقاء !

ولقد وفر لنا أكبر وأوسع مجموعة عربية من المنحوتات التي روتها عنه المعاجم الكبرى من دون ذكر اسمه في غالب الأحيان وأخذتها عنه مغسولة من الصنعة. إن

---

(10) ابن فارس : مجمل اللغة، المقدمة، ج 1/ 75. والملاحظ : أن محقق المقاييس عبد السلام هارون، وحسين نصار في «المعجم العربي، نشأته وتطوره»، يقران أن مجمل اللغة سابق للمقاييس وفي ذلك نظر (انظر المقاييس - المقدمة 1/ 8)

(11) ابن فارس : مقاييس اللغة. ج 3/ 357.

(12) نفس المصدر.

إحصاءاتنا أفادتنا أنه زودنا بـ. 620 مـدخلا رباعيـا وخماسـيا (13) منهـا 402 مدخلا منـحوتا أيدها ما أمكن بشواهد من أشـعار الفحول من أمثال امرىء الـقيس، والأعشى وذي الرمة والعجاج، والكميت (14) . . . . الخ والملاحظ في هذا الشـأن أن منحوتات ابن فـارس قد تجاوزت كمًا وكيـفًا وبصفة مطلقة الأمثلة المنحـوتة الخليلية التقليدية القليلة مثل «عـبشمي، وعبـدري وحيـعل» التي ظلت مـسيطرة على جل الدّارسين وبالخـصوص المحـدثين منهم رغم تطور القـضية مـصطلحا ومـفهـوما وممارسـة. ويبدو لنا أنه اسـتمـد أمثلتـه من دراسة وصفـية لنصوصـه بمراجعه الخـمسة المذكـورة سابقًا. فكيف عالج الـنحت والمنحوتات ؟ وبعبـارة أخرى كـيف قدم لرؤيتـه وكيف بَنى نظريتـه التي لم تخلفهـا إلى اليوم نظرية عـربية صريحة مكتملة ومنافسة؟

1 - 3 لا يمكن أن نقطع بتمـيزه بمقاربة تخضع لنظـمنة معينه بل يكفينا أن نشـير إلى أنه طرح القضـية انطلاقا من نظرة وصـفية متدرجة مـعتمـدة على التجربة والممـارسة، لا تخلو من نفحـة لسانية حديثة. فلقـد عرض لجميع وجوه النحـت من وجهة نظره وذلك في تسعة حروف من حروف المعـجم وهي الباء والميم والحاء والخاء والدال والزاء والسين والصـاد والطاء. فهـو أول من تنبـه بعد الخليل إلى النحت والمنحوتات باعـتمـاد الوصف والمشاهدة والاطراد. فـقال «اعلم أن للرباعي والخـماسي مـذهبًا في القياس يسـتنبطه النظر الدقـيق وذلك أن أكثـر ما تراه منحـوت» (15). وتخلص إلى النحت مـصطلحًا ومـفهـومًا وتعريفـا فقال : «ومـعنى النحت أن تؤخذ كلمتـان وتنحت منهمـا كلمة تكون آخذة منهـما جميعا بحظ. والأصل فيما ذكره الخليل» (16).

وعرف النـحت ثانية بالمقـابلة وذلك بتمـييـزه عن شبيهه «المـوضوع» في الرباعـيات والخمسايات فيعلق «فنقول إن ذلك على ضربين أحدهما المنحوت الذي ذكرناه» (17).

(13) محمد رشاد الحمزاوي : النحت في مـقاييس ابن فارس والمعاجم العربية ص 13. انظر الملحق رقم 1 حيث نعرض الكلمات «المنحوتة» و«الموضوعة» التي سيأتي ذكرها.

(14) نفس المصدر ص 17. ولقد اعتمدهم في مداخل «خرعب» و «حرزق» و «عبهر» و «حنضولة» و و«حفاريث» و «حلبس» . . . الخ.

(15) ابن فارس : المقاييس ج 1/ 323.

(16) نفـس المصدر ص 328-329.

(17) نفس المصدر ص 329.

والملاحظ أن الخليل وأغلب الدّارسين اللاحقين به من القدامى والمحدثين لم يفرقوا بين «المنحوت» و «الموضوع» ولم يشيروا الى العملية النحتية باعتبار ما يبقى من المنحوتين وما يسقط منهما من حروف. وبعبارة أخرى لم يوصخوا لنا صورة المنحوت الجديد الكمية والكيفية. وقرروا أنها بنية سماعية اعتباطية لا تخضع لقياس كما عبر عن ذلك ابن يعيش في شرح المفصل نيابة عن الدّارسين العرب للنحت باستثناء ابن فارس، فقال «وذلك ليس بقياس، وإنما يُسْمع ولا يقاس عليه» (18) ولقد خرج عن هذا الرأي ابن مالك في تسهيل المقاصد والسيوطي في المزهر أعتماداً على ابن مالك.

أمّا ابن فارس فلقد أشار إلى أن الكلمة المنحوتة «تأخذ بحظ» من الكلمتين المنحوت منهما. وأفادنا من خلال المداخل المستعملة المطبقة المأخوذة من كلام العرب أن المنحوت نوعان :

أ - منحوت من كلمتين لم يعين مقولتيهما الغالبتين. وقد تبين لنا من خلال الأمثلة المضروبة أنهما تعتمدان على فعلين أو اسمين أو فعل واسم مثل بحتر من بتروحتر، وبرجد من آلبجاد والبرد، وبحثر من بحث والبثر.

ب - منحوت بزيادة حرف في الأول أو الوسط أو الآخر على الثلاثي. والحرف المزيد كثيراً ما يفيد المبالغة. وأمثلة ذلك : بردس بزيادة الباء في الأول وزلعب بزيادة اللام في الوسط، وزرقم بزيادة الميم في الآخر. ويقول في هذا الشأن «وذلك على أضرب، فمنه ما نحت من كلمتين صحيحتي المعني مطردتي القياس، ومنه ما أصله كلمة واحدة. وقد ألحق بالرباعي والخماسي بزيادة تدخله، ومنه ما يوضع كذا وضعا» (19).

وهو يورد النوعين من النحت متداخلين في نصوصه المعجمية إلا أنه يُرْدِفُهُمَا بانتظام بما يسميه «الموضوع» الذي يفسر معناه من دون تبرير بنيَته فيقول فيه : «يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضوعه، والله أعلم» (20). ولقد زاد في التوضيح والتعريف فسمّى المنحوت من كلمتين فأكثر بالنحت القياسي، وسمى المنحوت بالزيادة في الأول أو

---

(18) السيوطي : المزهر، ج 1/ 485.

(19) ابن فارس : المقاييس، 1/ 505.

(20) نفس المصدر ، ج 2/ 146.

الوسط أو الأخر بالنحت المشتق، ويتكون الأول من 137 منحوتا مدخلا من مجموع 402 منحوتا في المقاييس ويتكون الثاني من 265 منحوتا حسبما جاء في إحصاءاتنا. فقال «وسبيل ما مضى ذكره فبعضه مشتقّ ظاهر الاشتقاق، وبعضه منحوت بادي النحت وبعضه موضوع وضعا على عادة العرب» (21)، فمن المشتق «الدلص والدملص : البراق. فالميم زائدة. وهو من الشيء الدليص وهو البراق. وقد مضى» (22).

ولا شك في أن ابن فارس لم يتحدث عن أنواع النحت الآخرى لأنها أنواع محدودة غير مطردة. وهي تنسب إلى الاختصار (23)، وفيه نظر. ولقد ربط المعجمُ الوسيطُ النحتَ بهذا النوع الأخير فضرب له أمثلة من مثال بسمل وحوقل (24)، ولم يتعرض للمفهومين السابقين الواردين عند ابن فارس. ولنا أن نعتبر التعريفين السابقين قانونين لسانيين عامين لانهما واردَانِ عموما في أسرتين لغويتين هامتين : الأسرة السامية والاسرة الهند وأروبية من اللغات القديمة والحديثة مع الفارق.

1-4 ولقد اقتصر في «الصاحبي في فقه اللغة» على تعريف النحت وربطه بالاختصار عموما. وعرف النحت لغويا وأهمله مصطلحا لغويا في «مجمل اللغة» حيث قال : «نحت : النحت : نحت النجار الخشب، والنحاتة ما يسقط من المنحوت . . .» (25). وأعرض عن تحليل المداخل إلى منحوت ومنحوت منه وحذف الشواهد الشعرية والنثرية واقتصر على تفسير المداخل التي ألحقت، كما هو الشأن في المقاييس، بأبواب خاصة بعد أبواب الثلاثي. والملاحظ أن هذه المفاهيم والتعريفات النظرية تشير إلى محطات رؤية ابن فارس الأساسية التي تقر بصريح عبارتها ومصطلحها أن النحت :

(21) نفس المصدر، ج2/ 237.

(22) نفس المصدر . وتستعمل الكلمة في الجمع «دلامص» في اللهجة التونسية للظلمة الحالكة تفاؤلا كما يقال للصحراء مفازة وللضرير بصيرا.

(23) إن هذه الجمل المختصرة أو «المنحوتة» القليلة العدد تحتاج إلى دراسة وصفية وإحصائية تحليلية للإفادة منها. وهي من نوع الاختصار الارادي المقصود المعبر عنه بـ Abbreviation، وواردة كثيراً في اللغات الأوربية ويمكن أن تعتمد في العربية إن خضعت لنظام مدروس موحد. وهي تختلف عن الاسقاط الإرادي المعبر عنه بـ Haplologie

(24) المعجم الوسيط : مدخل نحت.

(25) ابن فارس : مجمل اللغة، ج 3/ 160.

1 - جزء من العربية، موجود في الفاظها وفي كلام العرب الفصيح.

2 - ينقسم إلى قسمين رئيسين غالبين :

أ- النحت المشتق ويولدّ بزيادة حرف في الأول أو الوسط أو الآخر على الثلاثيّ.

ب- النحت القياسي ويُولّد من كلمتين صحيحتي المعنى مطردتي القياس.

3 - نوع من الاختصار.

4 - يختلف عن «الموضوع» الذي يمكن أن يخرج تخريجا ينتسب إلى النحت

ونحن نعتقد أن ابن فارس لم يوفق إلى التعبير عن كلّ خصائص رؤيته التي عرضنا لها بالتفصيل في مكان آخر (26)، والواردة في طيات النصوص والأمثلة والاستعمالات المعتمدة في مداخل معجم المقاييس وتعريفاتها الدلالية بالخصوص. وذلك مادعانا إلى دعمها بقراءة مساندة للاجابة أولا عن قضايا أهملها ابن فارس وتعتبر من بعض هناته وسلبياته (27)، ولا ستكمال عناصر تلك الرؤية وبنائها على نظام منتظم ومبرر. فكيف كان ذلك ؟

2-1 اعتمدنا تحليل الوحدات الأساسية من مداخل المعجم المتكونة من المنحوتات المشتقة والمنحوتات القياسية الواردة في المقاييس وقربناها إحصائيا وبنيويا ورسمناها في لوحات بيانية (*) زودتنا بمعلومات أثرت أسس رؤية ابن فارس السابقة الذكر ودعمتها بأبعاد جديدة. فلقد لاحظنا أن صاحبنا قد جاهد وثابر للاحاطة بأكبر عدد ممكن من العناصر ليرسم لنا سمات النحت ويقرّ قواعده وقوانينه، لكنه سكت عن معالجة مسائل أساسية لابد منها، وإلا فقدت رؤيته مصداقيتها، وأصبحت سماعيّة لا يقاس عليها. ومن تلك المسائل نذكر :

---

(26) محمد رشاد الحمزاوي : النحت في مقاييس ابن فارس، ص 32-50.

(27) نفس المصدر.

(*) اطلبها في ملاحق هذا البحث لأنها تساعد على معرفة دقة رؤية ابن فارس وانتظامها لأن صاحبها لم يستعمل تحليلنا البنيوي لابراز اطراد آرائه وقيامها على قوانين تستحق الاشارة إليها والتأكيد عليها (انظر بالخصوص الملحق رقم1).

1 - الحرف الزائد على الثلاثي : ماهو نوعه ورتبته وتداخله في المنحوت المدعو بالمشتق ؟ (28).

2 - المنحوت من كلمتين فأكثر : ماهي المقولات اللغوية التي يتكون منها ؟ وما هي العناصر التي تسقط والتي تبقى في هذا النوع من النحت المدعو بالقياسي ؟

3 - ماهي الصيغة الغالبة في المنحوت الجديد من الصنفين ؟

4 - ما الداعي إلى اعتبار «الموضوع» غير قابل للتحليل، خاليا من القياس ؟

ولقد اقتصرنا للإجابة عن كلّ ما سبق على تقديم لمحة موجزة عما توصلنا إليه من نتائجَ تفاصيلُها في دراستنا المطولة للموضوع. ومفاد ذلك أن استقراءاتنا بينت أن النحت المشتق يعتمد على قوانين عامة منها أن :

1 - حرف الزيادة - يلحق 24 حرفا من حروف المعجم التي تستثنى منها الألف والذال والظاء، والميم، والواو (29).

2 - الزيادة بحرف واحد على الثلاثي ثابتة وغالبة بنسبة 99 في المائة وذلك ما تدل عليه عينات من مدخل العين (30).

3 - الزيادة بحرف في الوسط غالبة بمعدل 174 زيادة شملت 22 حرفا من حروف المعجم وتليها الزيادة في الآخر بمعدل 65 زيادة شملت 15 حرفا من حروف المعجم.

4 - الحروف المزيدة الغالبة هي الحروف الشفوية والذولقية (فر من لب). وهي عند الخليل في كتاب العين حروف تميز في مستوى الالفاظ الرباعية والخماسية الكلمات العربية الفصيحة من الكلمات الأعجمية، والفصاحة من العجمة. ومعنى هذا أن منحوتات ابن فارس عربية فصيحة، وأنها منحوتة نحتا عربيا بحتا وأنها أساس الاشتقاق

(28) لم نتعرض هنا إلى حرف الزيادة ومعناه الدلالي. وهو عند ابن فارس يفيد المبالغة مثل الميم في زرقم. انظر شأنه في دراستنا المفصلة ص 42-43.

(29) انظر الملحق رقم 2 للتأكد من ذلك .

(30) انظر الملحق رقم 3، ولقد استأثر حرف العين النموذج هنا بأكبر عدد من المداخل المنحوتة في المقاييس، وعددها 58 زيادة. ولا بد من ملاحظة الدقة والانتظام اللذين اعتمدهما ابن فارس للاحاطة بموقع كلّ حرف دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار. وذلك ما بيّنه ووضحته لوحتنا التحليلية المتعلقة بحرف العين وغيره من الحروف.

(31) الخليل بن أحمد : كتاب العين، ص 61.

ومنبعه. فالصيغ الصرفية العربية الفعلية منها والاسمية التي يعتمد عليها الاشتقاق الصغير من قبيل هذا النمط من النحت. فالأفعال المشتقة والمزيدة مثلا تنهل من هذا المعين (افعَلّ، فاعل، أفعل... الخ). ولقد قال ابن جني في هذا الصدد: «فالصغير في أيدى الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقراه للجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه وذلك كتركيب (س. ل. م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم، ويسلم وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم... وعلى ذلك بقية الباب».(32) والملاحظ أن لاصلة للنحت بالأشتقاق الكُبّار مثلما أشار إلى ذلك بعضهم.

5 - الصيغة الغالبة التي وردت على وزنها مداخل معجم المقاييس المدروسة هي صيغة فعلل ومزيدها تفعلل ويمكن أن تلحق بها صيغ أخرى قليلة (33).

فهل نحن في حاجة إلى مزيد من المبررات لتأييد عروبة هذا النحت وقياسيّته ؟

2 - 2 أمّا فيما يتعلق بالنحت «القياسي» فهو كذلك متمكّن في العربية. وهو عنصر أصل من عناصرها الكثيرة لأن الاشتقاق الصغير غير مستبد بها. وذلك ما أيده ابن جنى حيث قال: «واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة» (34). وذلك ما دعا ابن فارس إلى طرح قضية النحت القياسي الذي اعتبره العنصر الثاني من البنية العربية الأساسية. وهو قياسي حقا وفعلا باعتبار ما وفرته لنا مقاربتنا البنيوية الاحصائية التي مكتنا من استخلاص القوانين التالية:

1 - النحت القياسي يُوَلَّدُ باطّراد من كلمتين ثلاثيّتين مجرّدتين متكَوِنتيْن من فعلين مثل بَحْتَر من بتروحتر أو من اسمين مثل البرجد من البجاد والبرد، أو من اسم وفعل مثل بحثر من بحث والبثر.

2 - المنحوت من هذا الصنف يأتي في الغالب على وزن فَعْلَل وتَفَعْلَلَ وعلى أوزان أخري مثل افعَنْلَل (ابلندج) وافعَلَلّ (اصمقَرّ) وعلى أوزان عديدة أخرى مثل محدرج، وهبلَع، وخيتعور... الخ.

(32) ابن جنى : الخصائص، ج 2/ 134.

(33) من ذلك ما جاء على : بلذم، برقع، برعم، بلقع، الخ.

(34) ابن جني : الخصائص، ج 2/ 138.

3 - التلاحم بين البنيتين المنحوت منهما يخضع لقانون مطرد صارم مفاده أن الفعلين المنحوتين مثلا يحتفظان بالعنصرين المختلفين منهما ويسقطان عنصراً من العنصرين المشتركين فيهما. فإن أخذنا بَحْتَرَ منحوت «بتر» و «حتر» نلاحظ أنه متكوّن من /بـ/ و/حـ/ المختلفين في الفعلين ومن /تر/المكرّر منهما. فتكون البنية المنحوتة من مقطع طويل مغلق / بَحْـ/ ومن مقطعين مفتوحين قصيرين / تَرَ/. وبالتالي نحصل على الوحدة الدلالية الجديدة :

/بحتر/

وهذا المثال مطّرد غالب كما تدلّ على ذلك الاحصاءات وبنى كلّ الأفعال والأسماء المستقرأة من المقاييس لأبن فارس (35) في لوحاتنا التحليلية.

4 - العبرة من هذا النحت لا تكمن في كثرة التوليد بل في نوعيّة التوليد الدلالي باعتبار أنه توسّع ينشيء خارج السياق وحدة دلالية جديدة إرادية من اللغة نفسها من دون اللجوء إلى خلق وحدة خارجية اعتباطية متولدة من صورة ذهنية والواقع المعيش المعبر عنه. ولذلك تبدو لأول وهلة شاذة غير مستساغة لإنها لم تنطلق من شاهد على غائب معروف إشارة أو ثقافة.

2 - 3 والجدير بالذكر أن ابن فارس لم يعرض لأنواع النحت الأخرى المعروفة علما منه بأنها لا تعتمد على قوانين مطردة مثل الصنفين من النحتين السابقين. فلم يعالج أمثلةً من نوع طلبق (أطال الله بقاءك) ودمعز (أدام الله عزك) وإن كان قد أشار الى أن النحت يهدف عموما الى الاختصار في جميع انواعه.

أمّا «الموضوع» من الألفاظ الرباعية والخماسية فهو يمثل 218 مدخلا من مجموع 620 مدخلا بالمقاييس. فما الداعي الى عدم معالجتها وإلحاقها بالنحت ؟ يبدو أن ذلك يعود إلى عنصر رئيسي يتمثل في أن كثيرا منها معربات دخيلات خشي أن يبت في أمرها. فلقد اعترف بأعجمية البعض منها مثل الخندريس التي قال فيها «فيقال إنها بالرومية ولذلك لم نعرض لاشتقاقها» (36) وكذلك التبهرج التي عالجها منحوتة ودخيلة في آن واحد. وغاب

---

(35) انظر الملحق رقم 4 حيث يظهر اطراد هذا القانون الذي يكاد يكون رياضيا من حيث دقتُه وانتظامُه، مما تشهد به حروف السين والشين والصاد والضاد والطاء والعين.

(36) نفس المصدر ج252/2.

عنه الآخر مثل هركولة وطرموسة (37) وغيرها. والطريف في موقفه هذا هو أنه أقر، عند حديثه عن «الموضوع»، قانونا لغويا أساسيا ضمنيا مفاده أن التوليد اللغوي لا ينشأ من الثلاثي أو من أنواع النحت السابقة بل من الارتجال الذي غلقت بابه الدراسات المعيارية العربية واعتبرته مرحلة بدائية من اللغة مثلما أشار إلى ذلك الشيخ أحمد الاسكندري وإبراهيم أنيس (38). فالأمثلة الحية التي قدمها ابن فارس والتي تولدها يوميا العربية العصرية على صفحات الجرائد وإعلاناتها، وتنشئها اللهجات العربية الحديثة، دليل على ذلك، وتستوجب دراسة تحيط بها، ومعجما مختصا يجمعها، عسانا نضيف نصيبا متواضعا إلى رؤية ابن فارس التي يمكن حصرها في مبادىء أساسية محددة وفي مُشَجّرٍ (*) يوضحها، ويحيط بأصول النحت العربي عموما. فمن ذلك أن :

1 - النحت أصل من أصول اللغة العربية تربطه صلة وثيقة بالاشتقاق الصغير.

2 - النحت صنفان : نحت مشتق بزيادة حرف في الأول أو الوسط أو الآخر ؛ ونحت قياسي من كلمتين ثلاثيّتين قياسيتين صحيحتي المعنى.

3 - المنحوت من كلمتين يبنى غالبا من المقطعين المختلفين في الكلمتين الأصليتين ومن أحد الاثنين من المقطعين المتشابهين المكررين من نفس الكلمتين. ولا تخضع الكلمة المنحوتة الجديدة لقاعدة ثابتة عند تلاحم ما تبقى منها من الحروف. وتمثل الكلمتان المنحوت منهما الأصل أو البنية العميقة. أمّا الكلمة المنحوتة الجديدة فهي تمثل الفرع أو البنية السطحية.

4 - النحت بالزيادة يكون بحرف من حروف المعجم على الثلاثي مع غلبة الحروف الشفوية والذولقية (فر من لب).

5 - الزيادة تكون غالبا في الوسط، وتدخله كلّ حروف المعجم مع غلبة الحروف الشفوية والذولقية.

(37) وهي من هركول (Hercules) البطل الاسطوري اليوناني وطرموس Thermos الحرارة. ولقد غاب عنه كذلك معربات اخرى مثل الزعرور والدمقس والسفسير والعمروس الواردة في المقاييس. وهي معربات في «المعرب» للجواليقي.

(38) محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع القاهرة، ص 168-176. وتلك دعوة إلى نوع من التوقيف اللغوي.

(*) انظر الملحق رقم 5.

6 - النحت بالزيادة يفيد المبالغة وغيرها ويشمل حقولا دلالية متنوعة (الإنسان، الحيوان، الطبيعة، والمصنوعات).

7 - النحت من الصنفين يولد أفعالا وأسماء كثيرا ما تكون رباعية على وزن فعلل وخماسية على وزن تفعلل كما يأتي على أوزان اشتقاقيه متنوعة.

8- النحت العربي «الداخلي» (39) مثله مثل النحت الأوربي «الخارجي» (40) يقوم، في المشتق منه، على الصدور والأحشاء واللواحق (الابتداء والحشو والوقف عند الخليل) وعلى تمازج (41) بنيتيه العميقتين لتوليد بنية سطحية جديدة المراد منها التوسع (42) في الدلالة والسهولة والاقتصاد في النطق والاستعمال.

9 - النحت العربي الداخليّ قياسيّ يمكن الاعتداد به والقياس عليه بالمؤالفة والتوظيف المرن لوضع المصطلحات العلمية والتقنية المنحوتة في اللغات الرائدة. فكيف السبيل إلى ذلك ؟

2 - 4 السبيل تبدو صعبة لأن غايتنا الرئيسية من هذا البحث تهدف إلى تأصيل النحت في العربية، والتأسيس له نظريا في ألفاظها وتراكيبها من خلال مقاييس ابن فارس، بقطع النظر عن ملاءمة نحتنا العربي الداخلي للنحت الأوربي الخارجي وعن التوفق في نقله إلى العربية باعتبار أن ذلك هو شغلنا الشاغل اليوم. وتزداد الصعوبة عندما يعترض علينا بأننا قبلنا فرضية ابن فارس بأن الرباعي والخماسي منحوتان بزيادة أو بمزج ثلاثيّين افترضهما افتراضا، ويمكن لغيره أن يفترض غير ذلك من الأفعال ومعانيها. فكيف يحق أن نطبق ذلك على المنحوتات الأوربية الحديثة والقضية مازالت موضوع آخذ ورد في العربية ؟

---

(39) سميناه بالداخلي لأنه نابع من نصوص العربية بالمقاييس ولسنا في حاجة إلى الاحتجاج له بمقابلته بالنحت الهند وأوروبي.

(40) سميناه «خارجي» باعتبار سعينا إلى إدراجه في قالب عربي. والغالب على النحت الاوربي الخارجي التركيب الاضافي لاستقلال مكوناته بمعانيها سواء مفردة أو ملحقة مثل para/chute أي المظلة وهي تتركب من para التي تعني «الحامي من» و chute التي تعني «السقوط» وذلك مالا تعبر عنه «المظلة» العربية ومن هذا القبيل - philosophie.

(41) المراد من النحت التوسع الدلالي في المعنى وتوليد معنى جديد لا الاختصار.

(42) من مبادىء علم اللسان الحديث أن المتكلم يميل غالبا إلى الجهد الأدنى في الكلام. وهذا هو معنى الاختصار العربي.

إن الإجابة عن هذه القضايا كلها ممكنة لأسباب عدة منها أن :

أ - دراستنا الإحصائية والبنيوية الاشتقاقية ولوحاتنا التحليلية قد أيدت بالمثال والرقم رؤية ابن فارس فيما يتعلق بالنحت المشتق. وهي تؤيد افتراض ابن فارس المتعلق بالنحت القياسي، في انتظار نظرية أخرى تخالف ذلك، شريطة أن تعتمد على نصوص حجة، وعلى نظام منتظم دقيق وكلي مثل نظامه الذي فسر الظاهرة تفسيرا يحيط بالمطرد منها. فلا يكفي استنكار رأي ابن فارس بل يجب اقتراح نظام بديل له يقنع أهل الذكر. وفي انتظار ذلك فإنّ رؤيته سليمة قائمة.

ب - المقصود من الاعتماد على نظرية ابن فارس ليس التعويل على صحتها المطلقة لأن فيها سلبيات وهنات أشرنا إليها وإنما في نوعية المنهج، وعلمية المنحى ودقة النصوص، مما وفر لنا معلومات ونتائج تعتبر دليلا على مصداقيتها التي يمكن الاعتداد بها في العصور الحديثة، دون الارتباط ضرورة بتفاصيلها.

جـ - التوظيف لها بالقياس والمؤالفة باعتماد مبادئها العامة، ولا شك في أن ذلك صعب لأن الأمر يحتاج إلى دراسة ميدانية، انطلاقا من أكثر من 750 صدرا ولا حقة يونانية لا تينية أوروبية (43)، ومما وضع لها الدارسون العرب من أيام النهضة إلى يومنا هذا من مقابلات تستحق التصنيف والتحليل والمقارنة، مما يستدعي وضع مقاييس لغة عربية حديثة. وفي انتظار ذلك يمكن أن نلمح إلى بعض المقاربات التي تدل على أن توظيف رؤية ابن فارس ممكنة الاستعمال، مثلما تدل عليه بعض العينات الغالبة في أعمال العلميين والمصطلحين العرب المحدثين (44). فلقد لاحظنا أنهم نحتوا نحتا قياسيا من كلمتين بأخذ الحرفين الأولين منهما ومثال ذلك: حراري نووي ←— حر نوي : Thermonuclear،

(43) محمد رشاد الحمزاوي : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها حيث يعرض لتلك الصدور ولواحقها وترجمتها إلى العربية. ولقد وضع مجمع القاهرة ما يقرب من 17 قرارًا في شأنها.

(44) وجيه السمان السابق الذكر، ص 364.

أوبأخذ الحروف الثلاثة الأولى منهما. ومثال ذلك كهربية راكدة --ا كهراكدة Electrostatic أو بصياغة اسمين ومزجهما. ومثال ثذلك صياغة تحليل بالتيار الكربائي ← تحليل كهربائي ← حلكهربة Electrolyse. أمّا فيما يتعلق بالنحت المشتق فأمثلته كثيرة نقتصر منها على نوع جاء على مثال زرقم وضيفن عند ابن فارس فنقول

تَحلوُنٌ ⟵ Glycémie

تَصَفهرُنٌ ⟵ Cholémie

تَحَمْضُنٌ ⟵ Acidose

إن هذه الأمثلة تدعونا إلى توظيف رؤية ابن فارس ومؤالفتها، وذلك من عمل المترجم والمصطلحي والإصطلاحي والمقيّسّ(45)، مع اعتماد الاختصار لنقل المصطلحات التكنولوجية الطويلة وأسماء المؤسسات والهيئات والمنظمات مثلUnesco و Isesco . . . الخ. ولا شك في أن هذه المسائل تمثل موضوعا آخر خارجا عن نطاق بحثنا هذا (46). فهل أصبنا في مغامرتنا هذه ؟ نرجو ذلك، ولا لوم على من اجتهد على كلّ حال وأخطأ. فله أجر واحد مضمون. وذلك جزاء عادل آملين أننا بلغنا رؤية ابن فارس ونزلناها حق قدرها ولو جزئيا، لأننا مازلنا نطمع في التعمق فيها والاستفادة منها في العصور الحديثة حسب الإمكان.

---

(45) المصطلحيه الحديثة أصبحت من اختصاص من يعرف بـ Terminologue و Normalist وTerminograph، فضلا عن المترجم واللغوي واللساني.

(46) وجيه السمان، السابق الذكر، حيث يعرض لأهم وجوهها التي تحتاج الى دراسة تاريخيّة وصفيه شاملة، طمعا في وضع قوانين موحدة لها. وذلك ممكن الآن باعتبار ما توفر لنا من نصوص كافيه للقيام بدراسة مجدية وواعدة.

الملحـــــق رقـــــم 1

«المنحوتات» و «الموضـوعات» (47) حسب حروف المعجم في الأجزاء السـتة من المقاييس (48) رتبت حسب كلّ حرف .

الحرف المدخل	عدد الألفاظ المداخل	الحرف المدخل	عدد الألفاظ المداخل
الألف	0	الطاء	21
الباء	42	الضاء	0
التاء	9	العين	76
الثاء	4	الغين	14
الجيم	50	الفاء	19
الحاء	45	القاف	31
الخاء	44	الكاف	20
الدال	48	اللام	2
الذال	1	الميم	0
الراء	3	النون	2
الزاء	28	الهاء	36
السين	55	الواو	0
الشين	16	الياء	5
الصاد	27		
الضاد	19	المجموع	620

(47) نعني «بالمنحوتات» والموضـوعات ما جاء منها منحوتـا من كلمتين، أو بزيادة حرف في الأول أو الوسط أو الآخر، أو موضوعًا وضعًا لا يمكن تبريره. وسنفصل فيها جميعها.

(48) المقـاييس حيث المنحـوتات تحت كلّ حـرف مـوزعـة على كلّ أجـزاء المقـاييس الستّة : البـاء ج1/ 328-336 ؛ التاء : ج 1/ 364-365؛ الثاء : 1/ 403-404 ؛ الجيم : 1/ 505-513 ؛ الحاء: ج 2/ 143-148 ؛ الخـــاء : ج 2/ 248-254: الدال : ج2/ 337-342؛ الـذال : ج2/ 371 ؛ الـراء: 2/ 509-510؛ الـزاء : ج 3/ 56-55 ؛ الـسـين : ج 3/ 157-163 ؛ الـشـين : ج 3/ 272-274 ؛ الـصـــاد : ج 3/ 349-353 ؛ الضـــاد : ج 3/ 401-403 ؛ الطـاء : ج 3/ 457-459؛ الظاء : ج3/ 476 ؛ الـعين : ج4/ 357-373 ؛ الغين : ج3/ 430-432؛ الفـاء : ج4/ 513-515 ؛ القـاف : ج5/ 116-119؛ الـكاف : ج 5/ 193-195 ؛ اللام : ج 5/ 265 ؛ الميم : ج 5/ 352 ؛ النون :ج 5/ 483-484 ؛ الهاء : ج 6/ 71-73 ؛ الياء : ج 6/ 160.

الملحـــــق رقـــم 2

النحـــت المشتـــقّ

الحرف المعجم المدخل	عددالمداخل الثلاثية المزيدة بحرف أو أكثر	الحرف المعجم المدخل	عددالمداخل الثلاثية المزيدة بحرف أو أكثر
الألف	0	الطاء	10
الباء	15	الظّاء	0
التاء	3	العين	58
الثاء	1	الغين	4
الجيم	17	الفاء	5
الحاء	12	القاف	17
الخاء	15	الكاف	6
الدال	23	اللام	2
الذال	0	الميم	0
الراء	2	النون	2
الزاء	11	الهاء	10
السين	12	الواو	0
الشين	12	الياء	5
الصاد	16		
الضاد	10		

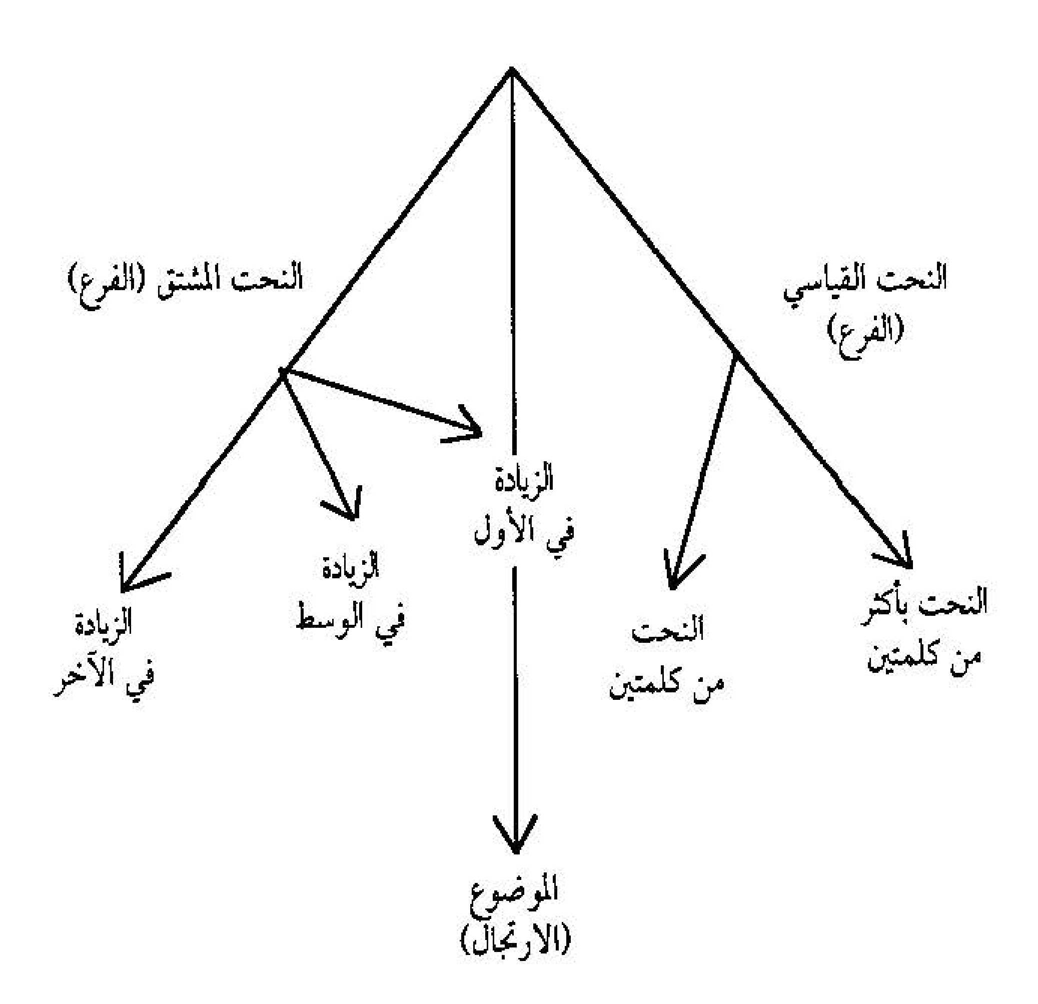
الملحـــــق رقـــــم 3

حـــرف العـــين - النحـــت المشتـــــق

المدخل	الزيادة	في الأول	في الوسط	في الآخر
علجوم	م			X
عطبول	ط		X	
عمرس	ع	X		
عتريس	ت		X	
عنتر	ن		X	
عنبس	ن		X	
عملس	ل		X	
عرمس	م		X	
عربس	ب		X	
عبسورة	س		X	
عمروس	م		X	
عملص	ع	X		
عصفور	ع	X		
عرصاف	ع	X		
عرصم	م			X
عنصر	ن		X	
عنفص	ن		X	
عميثل	م		X	
عرندد	ن		X	
يعفور	ي	X		
عمرط	م		X	
عقنبأة	ن/ا/ة		X	X
عنقفير	ف/ي/ر		X	X

الملحـــق رقـــم 5

هيكـل البنيـة النحتيّـة العربيّـة فـي المقاييـس



محمد رشاد الحمزاوي
جامعة السلطان قابوس- عمان

الملحق رقم 4

النحوت القياسي

المدخل المعجمي	الكلمة المنحوتة	المكونات الاساسية في المقاييس	المكونات المختلفة	الكلمة المنحوتة	مواطن الاسقاط
س -	(72) سحبل	سحل + سبل = 6	ح + ب	سل + سل	سل
	(73) سرحوب	سرح + سرب = 6	ح + ب	سر + سر	سر
	(74) آسمهد	مهد + سهد = 6	م + س	هد + هد	هد
ش	(75) شميذر	شمذ + شمر = 6	ذ + ر	شم + شم	شم
	(76) شناعيف	شعف + نعف = 6	ش + ن	هف + عف	عف
ص	(77) آصمقر	صقر + مقر = 6	ص + م	قر + قر	قر
	(78) صلقم	صلق + لقم = 6	ص + م	لق + لق	لق
	(79) صهصلق	صهل + صلق = 6	هـ + ق	صل + صل	صل
	(80) صمعري	صمر + معر = 6	ص + ع	مر + مر	مر
	(81) صلدمة	صلد + صدم = 6	ل + د	صد + صد	صد
	(82) صعقب	صقب + صعب = 6	ق + ع	صب + صب	صب
ض	(83) ضرغام	ضغم + ضرم = 6	غ + ر	ضم + ضم	ضم
	(84) ضبطر	ضبط + ضطر = 6	بـ + ر	ضط + ضط	ضط
ط	(85) طملس	طلس + طمس = 6	ل + م	طس + طس	طس
ع	(86) عسلق	عسق + سلق = 6	ع + ل	سق + سق	سق
	(87) عشنق	عنق + شنق = 6	ع + ش	نق + نق	نق
	(88) عفلق	عفق + فلق = 6	ع + ل	فق + فق	فق
	(89) عركس	عكس + عرك = 6	س + ر	عك + عك	عك

المصـــادر المعتمــدة
باعتبــار تتابعهـــا في البحـــث

1 - محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومـعجما - دار الغـرب الاسلامي - بيروت 1988 - 637 صفحة.

2 - مصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث - ط.2 دمشق 1965.

3 - شوقي ضيف : مجمع اللغة العربية في عيده الخمسين 1934-1984 القاهرة 1984- 211 صفحة.

4 - عدنان الخطيب : العـيد الذهبي لمجمع اللغة العربـية - دار الفكر دمشق 1986 - 365 صفحة.

5 - محـمد رشـاد الحمـزاوي : من قضـايا المعجم العـربي قديما وحـديثا - بـيروت - دار الغرب الاسلامي 1986 - 207 صفحة.

6 - سيبويه - الكتاب - 5 أجزاء تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة.

7 - رمسيس جرجس : النحت في اللغة العـربية، مجلة مجـمع اللغة العربيـة بالقاهرة - جزء 13 ص 61-78.

8 - ابن فارس (أحمد) : الصاحبي في فقه اللغة ، المكتبة السلفية 1910.

9 - ابن فارس (أحـمد) مـجمل للغة - تحـقيق زهيـر عبد المحـسن سلطان ؛ مؤسـسة الرسالة بيروت 1984- 3 أجزاء. .

10 - ابن فارس (أحـمد) : مقاييـس اللغة تحقيق عـبد السلام هارون ؛ 6 أجـزاء القاهرة 1979.

11 - محـمد رشـاد الحمـزاوي : النحت في مقـاييس ابن فارس والمعـاجم العربيـة بحث مرقون ينتظر الطبع ؛ 250 صفحة.

12 - جلال الديون السـيوطي : المزهر في علوم اللغـة وأنواعها تحقـيق محمـد جاد المولى وآخرين (د. ت) جزءان - القاهرة.

13 - مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط - القاهرة - جرءان 1961.

14 - الخليل بن أحمد : كتاب العين - تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي - 8 أجزاء - بيروت 1988.

15 - ابن جنى : الخصائص تحقيق محمد علي النجار - 3 أجزاء - بيروت.

16 - محمد رشاد الحمزاوي : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها - بيروت، 1986 - دار الغرب الاسلامي ؛ 129 صفحة.

المعجم العربي
بين المدارسيّة والنظرياتيّة

بقلم : حلام الجيلالي

لقي المعجم العربي في العصر الحديث اهتماما كبيرا من الباحثين والدارسين. فظهرت عدّة مقاربات جادّة تناولت قضاياه العامة محاولة للوقوف على جوانب غناه أو قصوره، لتسهل في ظلّها إعادة بناء المعجم العربي المنشود.

وبتتبّع أهمّ الدراسات التي ظهرت ابتداء من الخمسينيات وحتى السبعينيات - كما سيتّضح - وبتحليل أبعادها المنهجية، تبدو وكأنّها انطلقت من زاوية أحادية النظرة مكرّرة ؛ إذ إنّها غالبا ما اتخذت التقسيم المدارسي أساسا لها، فصنّفت المعاجم الى مدارس، محاولة إيجاد صلة ربط بين مجموعة من المعاجم لادراجها في مدرسة واحدة. غير أنه كثيرا ما كانت سمة المدرسة عند هؤلاء الدارسين لا تتجاوز الجانب الوصفي المتجسّد في الترتيب الشكلي لمداخل المعجم، ولم تكد تصل الى العمق النظري للمعجم وما ينجرّ عنه في المجال التطبيقي، وصلة ذلك بنظرة المعاجميّ إلى اللغة، وعلاقة ذلك بجمع المادة وترتيب المداخل وتعريفها وضبط دلالاتها (1).

ولعلّ هذا ما جعل دراساتهم - في أغلبها - تقليدية لا تستند الى نظريات علم اللسان الحديث الذي يؤكد الربط بين النظرية والتطبيق، وصلة انبثاق النظرية المعجمية بالبعد الفكري والاجتماعي للمعاجميّ؛ لأن المفردات اللغوية - كما يقول جورج ماطوري (G. Matoré) - «ليست مجموعة من الكلمات فحسب. بل إنها تؤدي أفكارا

(1) انظر : الجيلالي، حلام : المعجمية العربية الحديثة : دراسة في المعجم الوسيط. رسالة ماجستير مخطوطة، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة وهران، ص 8.

وعـواطف، وتعبّر عن وجـود أحداث مـلموسـة وعن أشيـاء» (2)، وهذا يؤكـد أن لكلّ معاجـمي خلفيات فكرية واتجاهات مذهبية ومـعارفية تشكّل لـديه بعدا نظريا يكون له الأثر المباشر في بنية معجمه من حيث الجمع والترتيب والتعريف والدلالة.

أوّلا - التقسيم المدارسي :

وهو تقسـيم وصفيّ قـديم في الدراسات العـربية، يتّخـذ ترتيب المداخل المعجـميّة أساسا له، وقد أخذ به جلّ الدارسين في العـصر الحديث، فذهب حسين نصّار في اطاره إلى تقسيم المعاجم العربية الى أربع مدارس هي (3) :

أ - مدرسة الترتيب المخرجي : ويضع فيها : كتاب العين للخليل إبن أحمد (175 هـ)، والبـارع لأبي علي القالي (356 هـ)، وتهـذيب اللغة للأزهري (370 هـ)، والمحـيط للصاحب ابن عبّاد (385 هـ)، والمحكَم لابن سيده (458 هـ).

ب - مدرسة الترتيب الألفبائي على أوّل الكلمة، ويدرج تحتها كلاّ من : جمهرة اللغة لان دريد (321 هـ)، وكتابي مقاييس اللغة والمجمل لأحمد بن فارس (395 هـ).

جـ - مـدرسة التـرتيب الألفبـائي على آخر الكلمـة، ويدرج ضمنـها : الصـحاح للجوهري (حـوالـي 400 هـ)، والعـبـاب للصـغـاني (650 هـ)، ولـسـان الـعـرب لابن منظـور (711 هـ)، والـقامـوس المحيـط للفيـروز أبـادي (817 هـ)، وتاج العـروس للزّبيدي (1205 هـ).

د - مدرسة الترتيب الألفبائي بدون تقليب، ويدرج تحتها كلا من : أساس البلاغة للزمـخشـري (538 هـ)، ومعـاجم اليسـوعيين كـالمنجـد في اللغة والاعـلام للأب لويس مـعلوف (1946 م)، وأقـرب الموارد للشرتـوني (1919 م) وغيـرهمـا، ومعـاجم المجـمع اللغوي في القاهرة كالمعجم الوسيط والمعجم الكبير.

---

(2) مـحمـد رشـاد الحمزاوي : مـن قضـايا المعجم العربي قـديما وحـديثا، بيـروت، دار الغـرب الاسلامي، 1986، ص 52.

(3) انظر : حسين نصار : المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة ط 2، 1968، 2/762.

ويثبت عدنان الخطيب التقسيم المدارسي السابق نفسه تقريبا مع إضافة كتاب الحروف للشيباني (206 هـ)، والمصباح المنير للفيومي (770 هـ) الى زمرة معاجم مدرسة الترتيب الألفبائي بدون تقليب. كما أضاف ديوان الأدب للفارابي (350 هـ) الى مدرسة الترتيب الألفبائي على آخر الكلمة (4).

ويضع أحمد مختار عمر المعاجم العربية ضمن ثلاث مدارس فقط، وهي (5) :

أ - مدرسة الترتيب المخرجي، ويدرج فيها كلا من : العين، والبارع، وتهذيب اللغة، والمحيط، ومختصر العين للزّبيدي (379 هـ).

ب - مدرسة الترتيب الألفبائي على أول الكلمة، ويعدّ ضمنها كلاً من : الجمهرة، ومقاييس اللغة، وأساس البلاغة.

جـ - مدرسة الترتيب الألفبائي على آخر الكلمة، ويضع فيها : الصحاح والعباب، ولسان العرب، وتاج العروس.

والملاحظ أنّ هذا التقسيم أقرب الى ما اتّبعه أحمد عبد الغفور العطّار (6)، كما يشاركه فيه كلّ من عزالدين اسماعيل (7) مع إضافة المحكم الى المدرسة الأولى، والمجمل الى المدرسة الثانية، والقاموس المحيط الى المدرسة الثالثة. وكذلك عبد اللطيف الصوفي (8) مع إضافة المحكم إلى المدرسة الأولى والقاموس المحيط إلى المدرسة الثالثة، وفصل المعاجم الحديثة عن المعاجم القديمة. (انظر : جدول 1).

ويتّضح من التقسيم المدارسي عند الباحثين في الجدول المرفق، أنّه يقوم على أساس شكلي لا يتجاوز النظر الى ترتيب مداخل المعجم، ولا يستند الى أية نظرية علمية

---

(4) انظر : عدنان الخطيب : المعجم العربي، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، 40/ 1، (1965)، ص 208.

(5) انظر : أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثّر، القاهرة، عالم الكتب، ط 4، 1982، ص 160.

(6) أحمد عبد الغفور العطار : مقدمة الصحاح، دار الكتاب العربي بمصر، 1956، ص 95.

(7) انظر : عزّالدين اسماعيل : المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، بيروت، دار النهضة العربية، 1976، ص 299 وما بعدها.

(8) عبد اللطيف الصوفي : اللغة ومعاجمها، المكتبة العربية، دمشق، دار طلاس 1986، ص 20.

أو اتجاه فكري يتصل بنظرة المعجميّ الى اللغة من حيث الجمع أو التعريف أو الدلالة.

فحسين نصّار يضع (تهذيب اللغة) ضمن مدرسة العين، ويضع (مقاييس اللغة) الى جانب (الجمهرة)، و(أساس البلاغة) مع المعجم الوسيط. وباستقراء نقط الاشتراك بين كلّ ثنائية من هذه المعاجم، نكاد لا نتبيّن الأسس النظرية بل وحتّى التطبيقية التي يمكن أن تجمع بين معاجم المدرسة الواحدة، فنظرة الخليل بن أحمد إلى اللغة، المنبثقة عن المحاكاة - كما سنرى -، ونظريته في جمع المادة، وهي تقوم على أساس حصر ما يمكن تأليفه من الحروف العربية من كلمات وألفاظ (9)، لا تتّفق مع نظرة الأزهري التوقيفيّة التي تعتمد تأكيد الصحيح من اللغة، كما جاء في مقدّمة تهذيبه: «ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي سماعا منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة، اقترنت إليها معرفتي..» (10). كما إنّ منهج صاحب جمهرة اللغة الداعي إلى جمع الشائع الموسوم بجمهور اللغة (11) والاكتفاء به، لا يتّفق مع منهج صاحب مقاييس اللغة الذي يهدف الى تطبيق نظرية التأصيل وتحقيق المعجم الاشتقاقي (12).

وأما الصلة النظرية التي تجمع بين أساس البلاغة والمعجم الوسيط وغيره من المعاجم الحديثة في مدرسة واحدة فتكاد تكون منعدمة؛ لأنّ الأول معجم دلالي يترصّد المجاز اللغوي ولا يهدف الى جمع مفردات اللغة عامة؛ فالهدف الأول عند الزمخشري دلالي، بينما يهدف المعجم الوسيط الى جمع الرصيد اللغوي الوظيفي عامة، فسعى الأول إلى تخيّر العبارات البلاغية وإفراد الحقيقة عن المجاز (13)، وذهب الثاني إلى إثبات ما وضع المولّدون والمحدثون، وإهمال ما هجره الاستعمال (14).

---

(9) الخليل بن أحمد : كتاب العين (الجزء الأول)، تحقيق : عبد الله درويش، بغداد، مطبعة العاني، 1967، ص 52.

(10) الأزهري : تهذيب اللغة، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964، 1/40.

(11) ابن دريد : جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت 1/4.

(12) أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 2، 1969، 1/3.

(13) الزمخشري : أساس البلاغة، دار بيروت للطباعة والنشر، 1965، ص 6.

(14) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، مطابع دار المعارف بمصر، ط 2، 72-1973، (المقدمة) ص 11-12.

وإذن فليس هناك أيّ رباط فكري أو نظري يربط بين المعاجم التي ينسبها حسين نصّار إلى مدرسة واحدة؛ لأن الترتيب الشكلي للمداخل يظلّ تابعا للتأسيس النظري للمعجم وليس العكس، وهذا يجعل الترتيب الشكلي ذاته في حاجة الى تبرير في بعض المعاجم التي وضعها في مدرسة واحدة كالجمهرة ومقاييس اللغة مثلا.

والملاحظة نفسها تقال على تقسيمات كل من : عدنان الخطيب وأحمد مختار عمر وعبد الغفور العطّار، وعزالدين اسماعيل، وعبد اللطيف الصوفي. والمقياس (انظر : جدول 1) الوحيد الذي اعتمد عليه هؤلاء الدارسون، وبنوا عليه تقسيماتهم للمعاجم إلى مدارس هو طريقة ترتيب المداخل. ولا شكّ في أنّ ذلك لا يرقى - من حيث التأسيس النظري - إلى أن يكوّن مدرسة حقيقية، لأن المدرسة في تعريفها تطلق : «على جماعة من الباحثين تعتنق مذهبا، أو تأخذ على الأقلّ بقدر من الآراء المشتركة بين أصحابها، كمدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة» (15)، فالمدرسة - حسب هذا التعريف - تعتبر مذهبا، والمذهب في تعريفه : «مجموعة مبادئ وآراء متصلة ومنسقة لمفكر أو مدرسة» (16)، وبذلك تكون المدرسة وليدة فكرة متأصلة تنمو وتتشعّب وتؤثر وتتأثر إلى أن تصبح رأيا مشتركا يقول به عدد من الأشخاص في زمن معيّن أو أزمنة متلاحقة، ومن هنا عرّف روبير (Robert) المدرسة بأنها : «مجموعة أو أتباع من الباحثين أو الفنانين ينتمون الى العلم نفسه ويعتنقون المذهب نفسه» (17).

وعلى هذا يبدو أنّ التأسيس العلمي للمدرسة في مجال المعجميّة أقرب الى النظرية التي هي : «فرض علمي يربط عدّة قوانين بعضها ببعض ويردّها إلى مبدإ واحد يمكن أن نستنبط منه حتما أحكاما وقواعد» (18)، وذلك على اعتبار أنّ المعجم كلّ متكامل من العناصر التي ترتبط بالأحكام والقواعد.

---

(15) مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، 1983، ص 173.

(16) نفسه، ص 174.

(17) P. Robert : Dictionnaire Alphabétique et Analytique de la Langue Française, Paris, Le Robert, 1986, p. 599.

(18) مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفي، ص 202.

جدول 1

التقسيم المدارسي للمعاجم (1)

المدارس / الباحث	حسين نصار	عدنان الخطيب	مختار عمر	عزّ الدين اسماعيل	عبد اللطيف الصوفي
الترتيب المخرجي (الصوتي)	العين .... البارع التهذيب المحيط المحكم	العين .... البارع التهذيب المحيط المحكم	العين مختصر العين البارع التهذيب المحيط	العين .... البارع التهذيب المحيط المحكم	العين .... البارع التهذيب المحيط المحكم
الترتيب الألفبائي على أول الكلمة مع التقليب	الجمهرة المقاييس المجمل	الجمهرة المقاييس المجمل	الجمهرة مقاييس اللغة أساس البلاغة	الجمهرة مقاييس اللغة المجمل	الجمهرة مقاييس اللغة أساس البلاغة
الترتيب الألفبائي على آخر الكلمة دون تقليب	.... الصحاح العباب اللسان القاموس التاج	ديوان الأدب الصحاح العباب لسان العرب القاموس تاج العروس	.... الصحاح .... لسان العرب .... تاج العروس	.... الصحاح .... لسان العرب القاموس تاج العروس	.... الصحاح .... لسان العرب القاموس تاج العروس
الترتيب الألفبائي على أول الكلمة دون تلقيب	.... الأساس المنجد (2) الوسيط الكبير	الحروف أساس البلاغة			.... المنجد (2) الوسيط الكبير

1 - تتبّعنا التقسيم المدارسي الخاص بمعاجم الألفاظ دون معاجم المعاني، لأنها واحدة عند الجميع.

2 - يدرج كل من نصّار والصوفي مع معجم المنجد : محيط المحيط، وأقرب الموارد، والبستان، ومتن اللغة.

ونستنتج من هذه التعاريف، أن المدرسة تتشكّل نتيجة عدة عوامل من أهمها :

أ - اتجاه فكري أو مذهبي في علم واحد يؤمن به أصحاب هذه المدرسة أو تلك.

ب - عمق نظريّ يتباين مع نظريات أخرى مغايرة، ويؤدي إلى استنباط أحكام وقواعد.

جـ - مواكبة زمانية ومكانية، تطول أو تقصر، تتسع أو تضيق، حسب عمر هذه الأفكار، وحسب الضرورة الاجتماعية الداعية الى تلبية حاجات النّاس.

وإذن، فإنّ التقسيم المدارسي المذكور، ليس في وسعه أن يقدّم للمعجميّة العربية خدمة، سواء من حيث التأسيس النظري، أو من حيث البناء التطبيقي، لأنّه - على ما اعتقد - يفتقر الى تفسير التأسيس النظري للمعجم من زاويتين :

1 - إغفال نظرة المعجميّ إلى اللغة وإلى أهم عناصر المعجم كالجمع ومستويات الرصيد اللغوي، والتعريف والدلالة، والشواهد المقيدة، وصلة المعجم بالنظام اللساني عامة.

2 - عدم تأكيد الهدف من تأليف المعجم، والعلاقة النظرية الموجودة بين الجمع والترتيب، كنظرية (العين) الصوتية للخليل بن أحمد، أو نظرية جمهرة اللغة عند ابن دريد، والصحاح عند الجوهري والتأصيل عند ابن فارس. ومثل هذه الأبعاد النظرية والتطبيقية في المعجمية تجعل التقسيم السابق لا يكاد يرقى إلى المفهوم الحقيقي للمدرسة، ناهيك عن النظرية المعجمية المتكاملة، وبالتالي يصبح العمل على إعادة تشكيل المعاجم العربية تشكيلا جديدا مستندا إلى معطيات علم اللسان الحديث، ويعتمد التأسيس النظري لعناصر المعجم مطلبا ضروريا.

ثانيا : التقسيم النظريّاتيّ :

إنّ محاولة استكناه العمق النظري للمعجميّة العربية والتميز بين أهم المعاجم وفق النظريات الموظّفة عبر المسار التطوّري للمعجم، تجعلنا نهتمّ بأهمّ مرحلة من مراحل المعجمية العربية، وهي «مرحلة المعاجم الابتكاريّة». وتعدّ معاجم هذه المرحلة المرجع الأساسي للسان العربي الفصيح، حتى قبيل نهاية القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي).

وقد سار الرصيد اللغوي لهذه المرحلة سيرا طبيعيا، وخضع لسنّة التطوّر والنموّ منذ العصر الجاهلي، إذ استجاب لأكثر مستجدّات العصر الإسلامي في الألفاظ والدلالات المولّدة غالبا (19). كما تميّزت هذه المرحلة باكتمال أهمّ النظريات المعجميّة المبتكرة. ويظهر من خلال التحليل ومتابعة التأسيس النظري لمعاجم هذه المرحلة، أنّ هناك نظريات معجميّة طريفة وجليلة الشأن نتتبّعها فيما يلي :

1 - نظريّة العين الصوتيّة : وهي نظرية شمولية تترصّد الظاهرة اللغوية، وتحاول حصر الطاقة التوليدية للغة، وذلك برصد ما يمكن تشكيله من ألفاظ وكلمات في حدود الحروف الهجائية العربية رياضيا، ثمّ تمييز المستعمل من المهمل والفصيح من الدخيل عن طريق الصوت قبل السماع أو الرواية في الغالب.

ولعلّ الخليل بن أحمد يعتبر أوّل مبتدع لهذه النظرية المعجميّة. ويظهر أن هناك عدّة عوامل عملية أدّت بالخليل الى استنباط هذه النظرية. ونرى أنّ من أهم هذه العوامل اعتقاده بنظرية المحاكاة في نشأة اللغة، وهي نظرية تكاد تتّفق وميوله العلميّة. وعلى الرغم من أنّنا لم نعثر على نصّ صريح للخليل في هذا الشأن، فإنّ تعليلاته وتعليقاته على كثير من الألفاظ في العين، تؤكد ذلك. ومن ذلك قوله في مقدّمة "العين" : «صَرَّ الجُنْدُبُ، وصَرْصَرَ الأخْطَبُ صرصرةً، فكأنّهم توهّموا في صوت الجندب مدّاً وفي صوت الأخطب ترجيعًا» (20)؛ ومن ذلك اهتمام الخليل بفكرة الحصر والإحصاء؛ فهو «أوّل من جمع حروف المعجم في بيت واحد هو :

صِفْ خَلْقَ هُودٍ كَمِثْلِ الشَّمْسِ إذْ بَزَغَتْ

يَحْظَى الضَّجِيعُ بهَا نَجْلاءُ معطارُ (21)

كما إنّه «رَمّ أصناف النغم وحصر أنواع اللحون في الموسيقى» (22)، وقد تجسّد اهتمامه هذا

---

(19) انظر : أحمد بن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشّويمي، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1963، ص 57.

(20) الخليل بن أحمد : العين، ص 63.

(21) السيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، بيروت، دار المعرفة، (بدون تاريخ)، ص 244.

(22) حسين نصّار : المعجم العربي، 1/ 218.

في علم العروض ؛ حيث «استخرج العروض وحصر أشعار العرب بها» (23).

ولا شكّ في أنّ مثل هذا التفكير كان يلازمه ليرشده أخيرا إلى فكرة حصر ما يمكن أن يأتلف من الحروف الهجائية وما لا يأتلف منها في ألفاظ أو كلمات. ومثل هذا العمل لا يمكن أن يتمّ الا بتكامل عدد من العلوم والمعارف : صوتيّة، ولغويّة، ورياضيّة(24)، ويبدو لنا أنّ هذه النظريّة تكوّن في جوهرها من عنصرين أساسين، أحدهما رياضي والآخر صوتي.

(1) - العنصر الرياضي : وهو عنصر يرتبط - بدون شكّ - بذهن رياضي مبتكر، أدّى بصاحبه الى استنباط فكرة التحليل التوفيقي في الرياضيات، لحساب ما يمكن أن يتشكّل من ألفاظ مستعملة أو مهملة في حدود الحروف الهجائية العربية، وتوصّل في ضوئها الى أن مبلغ «عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرير : اثنا عشر ألف ألف وثلاثمائة ألف وخمسة عشر (25) ألفا وأربع مائة واثنا عشر» (26).

وقد تمّ للخليل حصر هذا العدد من الجذور وفق نظرية التحليل التوفيقي في الرياضيات، حسب مفهومي (العاملي) و(والترتيبة) وهي كالتالي :

$$\text{ع} = \text{ر}^{1-}_{28} + \text{ر}^{2-}_{28} + \text{ر}^{3-}_{28} + \text{ر}^{4-}_{28} + \text{ر}^{5-}_{28}$$

[حيث (ع) هو العدد المطلوب و (ر) هو رتبة الجذر المتناقص توفيقيا : -1، ثمّ -2، ثمّ -3 . . . وهكذا]. وبذلك يتمّ إحصاء جذور الألفاظ الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية التي يمكن تشكيلها في حدود الحروف الهجائية العربية من دون تكرير نظريا كما يلي :

---

(23) السيوطي : بغية الوعاة، ص 243.

(24) هناك أكثر من دليل على أنّ الخليل بن أحمد كان ذا فكر رياضيّ، منها أنّه حاول أن يبتكر : «نوعا من الحساب تمضي به الجارية الى (القامي) فلا يمكنه أن يظلمها. .» - انظر : السيوطي : في المرجع السّابق، ص 245.

(25) في العدد المذكور خطأ، سنشير اليه بعد قليل.

(26) السيوطي : بغية الوعاة، ص 245.

أ - عـدد الجـذور الثنائيـة : 28 x 27 = 756 جذرا

ب - عدد الجذور الثلاثية : 28 x 27 x 26 = 19656 جذرا.

جـ - عدد الجذور الرباعية : 28 x 27 x 26 x 25 = 491400 جذر.

د - عدد الجذور الخماسية : 28 x 27 x 26 x 25 x 24 = 11793600 جذر.

وبذلك يكون العدد الاجمالي لما يمكن تأليفه من أبنية كلام العرب، المستعمل منها والمهمل: 412 305 12 جذرا.

ويظهر من هذه النتيجة أنّ العدد الذي ذكره السيوطي في البغية يمكن تصحيحه بذكر (وخمسة الاف) عوضا عن (وخمسة عشر ألفا)، وذلك ليوافق ما أسفرت عنه نتيجة التعداد وما ذكره السيوطي نفسه في المزهر على لسان حمزة الأصفهاني وهو : «اثنا عشر ألف ألف وثلاثمائة ألف وخمسة آلاف وأربعمائة واثنا عشر» (27).

ويتّضح من نتائج أعداد الجذور أن أكثر الجذور أبنيـة هي الرباعية والخماسية، ومع ذلك فانّ أبنيـة الكلام العربي تكاد تنحصر في بناء الأصل الثلاثي؛ لأنّ الاسم كما يقول الخليل بن أحمد : «لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه» (28)، ولعلّ هذا ما جعل بعضهم يعتبر الجذور الثنائية في العربية «لم تشكّل سوى مرحلة تاريخية من مراحل تطوّر اللغة العربية» (29)، وفي المقابل اعتبر ابن فارس أغلب ما جاوز الثلاثي منحوتا (30).

والملاحظ أن الكلمة الثنائيـة «تتصرّف على وجهين نحو: قد، دق، وشد، دش» (31) فقط، ولذلك كـان أكثر الثنائيـات في الحـروف وأسمـاء الأصوات، وغالبا ما أضاف اللغويون الى الأسماء منها حرفا ثالثا عن طريق التضعيف ليسهل التعامل معها كما في : «لو، تقول : هـذه (لوّ) مكتوبـة» (32)، أو باعـادة ما حـذف منهـا كما في «يد،

(27) السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار احياء الكتب العربية (بدون تاريخ)، 1/ 74.

(28) الخليل : العين، ص 55.

(29) ريمون طحّان : الألسنية العربية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1972، 1/ 78.

(30) ابن فارس : المقاييس، 1/ 505.

(31) الخليل : العين، ص 66.

(32) نفسه، ص 55.

ودم» (33). بينما تتصرّف الكلمة الثلاثية على : «ستة أوجه، وتسمّى : مسدوسة وهي نحو : ضرب، ضبر، برض، بضر، ربض، رضب» (34). أمّا الأصول الرباعية فتتصرّف الى أربعة وعشرين وجها أكثرها مهمل. وأقل الجذور استعمالا الخماسية على الرغم من أنّها تتصرّف الى مائة وعشرين وجها.

وبالرجوع الى إحصاءات جذور المعاجم العربية، نجد نسبة الجذور الثلاثية تمثّل أعلى نسبة، فهي في الصحاح تقدّر بـ 85,37 ٪ من مجموع جذور المعجم البالغة 5639 جذرا، في حين أنّ نسبة الجذور الرباعية لا تمثّل سوى 13,58 ٪ ولا تزيد نسبة الجذور الخماسية على 0,67 ٪، ونسبة الجذور الثنائية 0,37 ٪ (35).

(2) - العنصر الصوتي : إنّ إحصاء جذور كلام العرب لا يمكن أن يحقّق وحده نظرية العين الصوتية التي قصد الخليل من ورائها إلى تمييز المستعمل من المهمل. ومن هنا عمد إلى الجانب الصوتي، ولتحقيق الغرض من هذا العنصر وجد نفسه مضطرّا إلى استنباط ترتيب جديد للحروف الهجائية يخدم غرضه ويتّفق مع طريقة الحصر، لأنّ الترتيب العادي للحروف الهجائية غير منطقي ولا يتدرّج وفق نظام معيّن، سواء في ذلك الترتيب الألفبائي (أ، ب، ت، ث، ج ... الخ)، أو الترتيب الأبجدي (أ، ب، جـ، د ... الخ)، فانتهى به التفكير الى إبداع الترتيب المخرجي مبتدئا بالأبعد مخرجا في أقصى الحلق كالعين، ومنتهيا بالأدنى مخرجا من الشفتين كالفاء والميم، فاستقام له الترتيب التالي :

«ع. ح. هـ. خ. غ. ق. ك. ج. ش. ض. ص. س. ز. ط. ت. د. ظ. ذ. ث. ر. ل. ن. ف. ب. م + و. ي. ا. ء» (36).

ويبدو إنّ الخليل قد وجد مشكلة قبل الوصول إلى هذا الترتيب؛ إذ يقول ابن كيسان (299 هـ) أنه سمع من يذكر أنّ الخليل قال : «لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص

---

(33) نفسه، ص 56.

(34) نفسه، ص 66.

(35) انظر : محمد صالح بن عمر : دراسة احصائية بالحاسب الألكتروني للجذور الواردة في (الصحاح) و (اللسان) و (التاج)، مجلة المعجمية، 1 (1985)، ص 120.

(36) الخليل : العين، ص 65.

والتغيير والحذف؛ ولا بـالألف، لأنّها لا تكون في ابتداء كلمة ولا اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة؛ ولا بالهاء، لأنها مهموسة خفية لا صوت لها، فنزلت إلى الحيّز الثاني وفيه العين والحاء، فوجدت العين أنصع الحرفين، فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف، وليس العلم بتقدُّم شيء على شيء لأنه كلّه ممّا يُحتَاجُ إلى معرفته ؛ فبأيّ بدأتَ كان حسَنًا، وأولاها بالتقديم أكثرُها تصرّفا» (37). ويبدو هذا التعليل معقولا إذا علمنا أنّ توارد حرف العين في الكلمات العربية يحتلّ الرتبة السادسة بعد كلّ من (الراء واللام والميم والباء والنون)، بينما تأتي الهمزة في الرتبة العشرين (38)، كما إنّ هذا الترتيب في حدّ ذاته أكثر ارتباطا بنظرية العين الصوتية، لأنه يسهّل مهمة تتبّع تدرّج الأصوات في الجهاز الصوتي، لمعرفة ما يأتلف منها وما لا يأتلف، وبذلك يمكن تمييز المستعمل من المهمل والفصيح من الدخيل في أبنية كلام العرب.

ولتحقيق هذا الغرض استعان الخليل بعدة قواعد صوتية لعلّ من أهمّها :

(أ) - أكثر كلام العرب ثلاثي الجذور، وهو محصور بين الثنائي والخماسي و«ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل واسم، فاعلم أنّها زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة، مثل (قرعبلانة)، إنّما أصل بنائها (قرعبل)، ومثل : (عنكبوت)، إنّما أصل بنائها (عنكب)» (39).

(ب) - كلمات أبنية الرباعي والخماسي العربية يجب أن يكون فيها حرف من حروف الذلاقة أو الشفوية أو أكثر من حرف، «فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق، أو الشفوية (40)، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من

---

(37) السيوطي : المزهر، 1/90.

(38) انظر : محمد صالح بن عمر : دراسة إقصائية. . . ، ص 128.

(39) الخليل : العين، ص 55.

(40) أحرف الذلاقة هي : (الراء واللام والنون والفاء والباء والميم)، الثلاثة الأولى تخرج من ذلق اللسان؛ أي طرفه، والثلاثة الأخرى مخرجها من بين الشفتين.

كلام العرب» (41). وهذا باستثناء بعض الكلمات كـ«العسجد والقسطوس والقداحس والدعشوقة والدهدهة والزهزقة» (42).

(جـ) - ائتلاف الحروف أو عدم ائتلافها، من ذلك : «أنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة، لقرب مخرجيهما الا أن يشتقّ فعل من جمع بين كلمتين مثل : (حيّ على) كقول الشاعر:

ألا رُبَّ طيْفٍ باتَ منك مُعَانِقي   إلى أن دَعَا دَاعِي الفَلاَحِ فَحَيْعَلا

يريد (قال : حيّ على الفلاح) (43).

(د) - عدم اجتماع بعض الحروف في أبنية كلام العرب، فـ«ليس في كلام العرب : دعشوقة، ولا جُلاهق، ولا كلمة صدرها (نر)، وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية، ولا من لسان الآ التنّور فيه تنّور» (44).

فالخليل بهذه المبادئ الصوتيّة - وغيرها - يؤكد أبعاد نظريته، بحيث يمكن أن يتمّ في ضوئها حصر ما تكلمت به العرب ولو بعيدا عن السماع والرواية، سواء فيما يمكن التكلّم به أو ما تكلّمت به العرب فعلا. ويقول في هذا الشأن : «فانظر ما هو من تأليف العرب، وما ليس من تأليفهم، نحو : قعنج، ونعنج، ودعنج، لا ينسب الى العربية، ولو جاء عن ثقة لم ينكر، ولم نسمع به ولكن ألفناه، ليعرف صحيح كلام العرب من الدخيل» (45).

ونستنتج ممّا سبق أنّ الخليل هدف في معجمه إلى إرساء قواعد نظرية مبتكرة كانت الغاية الأولى منها هي حصر الرصيد اللغوي الموجود بالقوّة؛ أي الطاقة التوليدية للغة في حدود ما يمكن تأليفه من الحروف الهجائية العربية من ألفاظ، وبذلك ميّز بين الأرصدة اللغوية الآتية :

1 - رصيد لغوي مستعمل، قد تكلّمت به العرب فعلا، وهو الرصيد العربي

(41) الخليل : العين، ص 58.

(42) نفسه، ص 59.

(43) نفسه، ص 68.

(44) نفسه، ص 59.

(45) نفسه، ص 60.

الفصيح.

2 - رصيد لغوي (لفظي) مهمل، وهو ما يصعب على العربي النطق به لعدم ائتلاف أصوات ألفاظه.

3 - رصيد لغوي (معلّق)، وهو ما يمكن أن يتكلّم به العربي مستقبلا، أو تكلمت به العرب فعلا ولم يحفظه السماع أو لم تسجله الرواية.

ويبدو أنّ كثيرا ممّن جاء بعد الخليل من اللغويين والمعجميين لم يدرك الهدف الذي أراد اليه كما يفهم ذلك من حوار ابن جنّي مع أستاذه أبي عليّ الفارسي، يقول : «وذاكرت به يوما أبا عليّ - رحمه الله - فرأيته منكرا له (للعين). فقلت له : إنّ تصنيفه منساق ومتوجّه، وليس فيه التعسّف الذي في كتاب الجمهرة، فقال : الآن إذا صنّف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيّدا أيؤخذ به في العربية ! أو كلاما هذا نحوه» (46)؛ فيفهم من ردّ أبي عليّ الفارسي، أنّه أنكر على الخليل ذكر تقليبات الجذر كلّها، بما في ذلك المهمل الذي يشبه ألسن الأقوام الأخرى كالتركية وغيرها. كما يفهم أن الخليل ذكر كلّ تقليبات الجذر المحتملة، فنص على المستعمل وعرّفه مدعّما بالشواهد، ممّا جعله «يعنى باللغات (اللهجات) عناية كبيرة، حتى إنّه أشار اليها في نيف وخمسة وثلاثين موضعا من الجزء المطبوع، . . . بل أورد أشياء من لغة المعاصرين له في اقليمه العراق أو بلدته البصرة خاصة» (47)، كما نصّ على المهمل المتروك لعلة صوتية، ونصّ على المهمل المؤتلف أو المعلّق الذي يمكن أن تتكلّم به العرب مستقبلا، أو تكلّمت به ولم يحفظه السماع.

وعلى الرغم من أنّ الضجّة التي أحدثها كتاب العين بين اللغويين والمعجميين كانت كبيرة - بما كتب حوله من استدراكات ومختصرات وانتقادات (48) - فأن نظريّته لم تجد امتدادا بعده، فلم يَقْفُ خطاه أحد من المعجميين، وذلك بالنظر إلى خصوصيّات العين النظرية والتطبيقية وليس إلى الترتيب الشكلي لمداخل المعجم. ولعل أبا بكر الزُّبَيدي (379 هـ) يعتبر الوحيد الذي حاول أن يستنير ببعض معطيات نظرية العين الصوتية في معجمه

(46) ابن جنّي : الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي، 1957، 3/ 288.

(47) حسين نصار : المعجم العربيّ، 1/ 256.

(48) نفسه، 1/ 296.

(مختصر العين)، وان كان يهدف بالدرجة الأولى إلى اختصار الكتاب وتنظيمه وتقويم ما لحقه من خلل (49)، يقول في مقدمته : «هذا كتاب أمر بجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله، وذهب فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي بأن تؤخذ عيونه، ويلخّص لفظه ويحذف حشوه، وتسقط فضول الكلام المتكررة فيه، لتقرب بذلك فائدته، ويسهل حفظه» (50)، ومع ذلك حاول فيه أن يحصر أبنية كلام العرب المستعمل منها والمهمل فكانت كالتالي :

جـــدول 2

الأبنيــة / الجـذور	الأبنية المقترضة	المستعمل منها	المهمـــل
الثنائي	750	489	261
الثلاثي	19,650	4,269	15,381
الرباعي	303,400	820	302,580
الخماسي	6,375,600	42	6,375,558
المجموع	6,659,400	5,620	6,693,780

وبمقارنة ما جاء في (الجدول 2) بما أحصاه الخليل نجد العدد الكلي للأبنية ضعف ما أحصاه الزُّبَيْدِي، وذلك يرجع إلى أنّ الزُّبيدِيّ قد اكتفى حين إحصاء الجذور الرباعية والخماسية بخمسة وعشرين حرفا فقط بعد إهمال حروف العلة، كما قام بحذف ستة أبنية من كلّ من الثنائي والثلاثي. ومن المقارنات الطريفة في هذا الصدد أنّ عدد الأبنية المستعملة التي أثبتها الزبيدي في هذا الاحصاء وهي : 5,620 جذرا، تقارب الى قدر كبير عدد جذور معجم الصحاح للجوهري (400 هـ)، كما أحصاها حلمي موسى، وهي تقدّر بـ 5,639 جذرا (51)؛ بحيث لا يساوي الفرق سوى تسعة عشر جذرا. وهذا يؤكد

(49) انظر : صلاح مهدي الفرطوسي : علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين، مجلة المجمع العلمي العراقي، 1/ 1988، ص 234.

(50) حسين نصار : المعجم العربي، 1/ 307-308.

(51) يراجع التعليق (35).

أنّ صحاح العربية كان شبه محدود حتّى نهاية القرن الرابع الهجري.

2 - نظرية جمهرة اللغة : وهي نظرية تقوم على أساس إثبات الشائع من اللغة، أو ما يعبّر عنه بالآني المستقر أو السنكروني (Synchronique)، مع إبعاد المهجور والحوشي والمستنكر والغريب.

ويبدو أنّ ظهور هذه النظرية كان على يد اللغوي أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (321 هـ) في كتابه (جمهرة اللغة)، حيث يقول في مقدّمة معجمه : «وإنّما أعرناه هذا الاسم لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي والمستنكر» (52). وهذا يعني أنّ ابن دريد كان ينظر إلى اللغة على أنها كائن حيّ تنمو وتتطوّر، ولذلك نجده حين حاول تعليل أسباب تأليفه للمعجم ومخالفته للخليل، يقول : «فأتعب - يعني الخليل - من تصدّى لغايته وعنّى من سما إلى نهايته، فالمنصف له بالغلب معترف والمعاند متكلّف، وكلّ من بعده له تبع، أقرّ بذلك أم جحد، ولكنه - رحمه الله - ألّف كتابه مشكّلا لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدّة أذهان أهل دهره» (53). فابن دريد يعترف صراحة هنا بصعوبة منهج الخليل، ومصدر هذه الصعوبة لا يتأتّى من نظام التقاليب والأبنية، لأن ابن دريد نفسه وظّف ذلك في معجمه، بل يرجع إلى التأسيس النظري الذي اعتمده الخليل.

وباستقراء منهج ابن دريد في جمهرة اللغة من حيث الجمع والترتيب والتعريف نجده يؤسس نظريته المعجمية على المبادئ التالية :

(أ) - تسجيل الرصيد اللغوي الشائع، فهو لا يحاول حصر كلّ ما تكلّمت به العرب كما فعل الخليل، بل يسجّل المشهور منه ولو كان غير صحيح. فقد أثبت الخليل المهجور والغريب وأدخله «في صلب المواد دون تفرقة بينه وبين الواضح، وأفرده ابن دريد ببعض الفصول الملحقة بالكتاب» (54). ومن ذلك أيضا اعتناؤه بالمولّد والمعرّب من الألفاظ، وإباحته للاشتقاق منها، ولذلك اتّهم بالوضع. يقول الأزهري : «وممّن ألّف في عصرنا الكتب، فوسم بافتعال العربية، وتوليد الألفاظ التي ليست لها أصول، وإدخال ما ليس من

(52) ابن دريد : الجمهرة، 1/ 4.

(53) نفسه، 1/ 3.

(54) حسين نصار : المعجم العربيّ، 2/ 405.

كلام العرب في كلامهم، أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجمهرة» (55). ونستنتج من هذا أنّ ابن دريد كان يعتمد في جمع الرصيد اللغوي على الآنيّة ليسجل ما يُوفِّرُه الواقع الاستعمالي من الكلمات الشائعة الاستعمال، سواءٌ كانت من الفصيح أو من المولّد. وهذا الاتجاه في جمع المادة اللغوية يختلف عمّا عناه الخليل في نظرية العين الصوتية، كما يختلف عمّا عناه أصحاب المعاجم الأخرى التي اعتمدت الصحيح من الكلمات وحدها دون المحدثة والمولدة وإن كانت شائعة في الواقع الاستعمالي، كما سنرى ذلك بعد.

(ب) - اتّخاذه الترتيب الألفبائي عوض الترتيب الصوتي، وذلك ليس لصعوبته بل لشهرة الترتيب الألفبائي وشيوعه؛ لأنّه كما يقول : «كان علم العامة بها كعلم الخاصة، وطالبها من هذه الجهة بعيداً عن الحيرة ومشفيا على المراد» (56). والملاحظ أنّ اتباع ابن دريد لنظام التقليب وأبواب الأبنية في جمهرة اللغة، يعتبر تقليدا لا مبرّر له؛ لأنّ «نظام التقليبات لا يحقّق هدفه إلا مقترنا بالترتيب الصوتي الذي يكشف عن خصائص النسج الصوتي لكلمات العربية، ويميّز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة» (57).

(جـ) - عدم تعريفه لأكثر مداخل المعجم المشهورة في عصره، والاكتفاء بالاشارة اليها بكلمة (معروف)، من ذلك : «الفزع معروف» (58)، و«الغزال والغزالة معروفان» (59)، و«غزل يغزل غزلا، والمغزل والمُغزل لغتان فصيحتان» (60)، ومثل هذا يؤكد أنّ قضية (جمهرة اللغة) كانت الهدفَ الأول لديه.

وفي ضوء هذه المبادئ يبدو لي أنّ ابن دريد قد جاء بنظريّة معجميّة في الجمع، تترصّد الرصيد اللغوي الوظيفي، ومن الملاحظ أنّ نظريّة (جمهرة اللغة) لم تجد لها أنصارا في ذلك العصر، فلم يعمل أحد من المعجميّين على تطويرها لأسباب لغوية واجتماعية كانت سائدة في عصره، لعل من أهمها اعتقاد أكثرهم بنظريّة التوقيف، وإغلاق باب الاجتهاد، ورسم الحدود الاحتجاجية زمانيا ومكانيا (61).

(55) الأزهري : تهذيب اللغة، 1/ 31.

(56) ابن دريد : الجمهرة، 1/ 3.

(57) أحمد مختار عمر : البحث اللغوي، ص 264.

(58) و(59) و(60) ابن دريد : الجمهرة، 3/ 5.

(61) انظر : السيوطي : المزهر، 1/ 212.

ويبدو أن نظرية جمهرة اللغة قد وجدت لها تطبيقات في ضوء علم اللغة الحديث الذي يعتبر اللغة كائنا حيّا ينمو ويتطوّر، وبذلك تجسّدت أسس هذه النظرية من جديد في المعجمية العربية الحديثة وبخاصة في معاجم النصف الثاني من القرن العشرين.

3 - نظرية صحاح اللغة : وهي نظرية معجمية تقوم فكرتها على أساس أنّ اللسان العربي قد اكتمل في نموّه وتطوّره (62)، فيجب الالتزام بالصحيح من ألفاظه، وإغلاق باب الوضع والتوليد والاجتهاد. وبذلك رسموا الحدود الاحتجاجية لانتهاء رواية اللغة، فجعلوا «الحدود المكانية شبه جزيرة العرب، والحدود الزمانية آخر المائة الثانية من الهجرة لعرب الأمصار، وآخر المائة الرابعة لعرب البوادي» (63). وقد بدأت بوادر هذه النظرية تظهر مع أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (370هـ) في كتابه تهذيب اللغة، حيث أفصح عن اتجاهه هذا في مقدّمة المعجم حين علّل تسميته بهذا الاسم فقال : «وقد سميت كتابي هذا تهذيب اللغة، لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالتها الأغبياء عن صيغتها وغيّرها الغتم عن سننها، فهذبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب» (64). فيفهم من هذه العبارات أن الأزهري رمى إلى هدفين :

1 - تصحيح اللغة من التصحيف والخطأ.

2 - تنقية اللغة مما دخلها من الألفاظ غير الصحيحة.

وقد أكد ما هدف إليه صراحة في قوله : «ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب الا ما صحّ لي سماعا منهم أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة، اقترنت إليها معرفتي، اللهم إلا حروفا وجدتها لابن دريد وابن المظفّر في كتابيهما فبنيت شكّي فيها وارتيابي بها» (65)؛ فالأزهري بهذا يخالف الخليل بن أحمد ، لأنه لم يحاول حصر

---

(62) انظر : عبد الحميد الشلقاني : رواية اللغة، دار المعارف بمصر، 1971، ص313.

(63) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، المقدمة، ص 11.

(64) الأزهري : تهذيب اللغة، 1/ 54.

(65) نفسه، 1/ 40.

مفردات اللغة مستعملها ومهجورها ومولدها، كما يخالف ابن دريد في نظرية جمهرة اللغة أو الشائع منها وان لم يصحّ عن العرب، وبذلك اقتصر على الصحيح منها، ولم يسجل غيره ولو كان شائعا في الاستعمال اليومي في عصره.

ويظهر من خلال مقارنة مادة (عق) في المعاجم الثلاثة، أن تعريفها لا يتجاوز ثلاث صفحات في العين ولا يذكر لها غير أربعة عشر شاهدا، ولا يحاول الاستشهاد عليها بآراء (66) غيره، كما نجد تعريفها عند ابن دريد لا يعجاوز الصفحة الواحدة، وعدد الشواهد لا يتجاوز الثلاثة (67)، في حين يستغرق تعريفها عند الازهري عدّة صفحات مدعمة بعشرات الشواهد ومعزّزة بآراء اللغويين (68) مع حرص شديد على استقصاء الآراء وفحص الألفاظ للتأكد من صحّتها قبل اثباتها، كما أظهر عناية كبيرة «بالشواهد القرآنية والحديثية.. فاق فيها غيره من اللغويين» (69)، وكأنه بذلك يجعل الشاهد مؤكدا لصحة الكلمة لا مساعدا على تعريفها وضبط دلالتها. ولا شكّ في أن مثل هذا الحرص يتلاءم مع الهدف الذي رمي إليه وهو إثبات الصحيح من اللغة فحسب.

واذا كانت نظرية الصحاح قد ظهرت بوادرها مع الأزهري، فقد اكتملت دعائمها مع الجوهري في أواخر القرن الرابع الهجري (400 هـ) في كتابه (تاج اللغة وصحاح العربية)، الذي هدف فيه قبل كلّ شيء إلى الاكتفاء باثبات الصحيح من مفردات اللغة، حيث صرّح في مقدمته قائلا: «أمّا بعد، فإنّي قد أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة التي شرّف الله منزلتها» (70)، ويذكر السيوطي أنّ «أوّل من التزم الصحيح مقتصرا عليه، الامام أبو نصر اسماعيل بن حمّاد الجوهري، ولهذا سمّي كتابه الصحاح» (71). وهذا يعني أنه أهمل ما ولّد في لغة العرب في عصره، وانّ كان من الألفاظ الحضارية الشائعة.

ويبدو أن هناك عدّة معطيات فكرية ولغوية أدت الى ظهور هذه النظرية في ذلك

(66) الخليل : العين، ص 70 وما بعدها.

(67) انظر : ابن دريد : الجمهرة، 1/ 112.

(68) انظر : الأزهري : تهذيب اللغة، 1/ 40.

(69) حسين نصار : المعجم العربي، 1/ 352.

(70) السيوطي : المزهر : 1/ 49.

(71) نفسه، 1/ 49.

العصر، كنّا قد أشرنا إلى بعضها منذ قليل، لعلّ من أهمها الاقتصار على الصحيح من مفردات اللغة على أساس أن اللغة قد اكتملت ولا يجوز الوضع أو القياس أو التوليد أو الإضافة إلى ما سبق أن تكلمت به العرب قبل القرن الرابع الهجري على أكبر تقدير، وقد عبّر عن ذلك أحمد بن فارس قائلا : «ليس لنا أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان بقائها، ونكتة الباب أنّ اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن» (72) ؛ فنظرية الصحاح في إطار هذه المبادئ تكون قد فوّتت على اللسان العربي كثيرا من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية المولّدة والمقترضة، ممّا جعل المعجمية العربية القديمة في ظلّها تقف باللغة زمانيا ومكانيا وتؤدي إلى جمودها. وقد أدرك الفيروز أبادي (817 هـ) هذا القصور في صحاح الجوهري حين صرّح بأنّه قد «فاته نصف اللغة أو أكثر، إمّا بإهمال المادة، أو بترك المعاني الغريبة النادّة» (73).

ونستنتج ممّا سبق أن المعاجم التي سارت في هذا الاتجاه، قد استطاعت أن تجسّد نظرية معجمية متميّزة، هي (نظرية صحاح اللغة)، وهي نظرية وجدت أنصارا كثيرين خلال مرحلة المعاجم الابتكارية - قبل القرن الخامس الهجري - ووُظّفت في معاجم عديدة كالبارع للقالي (356هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (370 هـ)، والمجمل لابن فارس (395هـ)، والصحاح للجوهري (400 هـ) وغيرها. كما امتدت جذور هذه النظرية إلى ما بعد القرن الرابع الهجري، فلم يستطع أن يتخلّص منها أكثر أصحاب المعاجم التقليدية كابن سيده الأندلسي (458 هـ) في المحكم، وابن منظور (711 هـ) في لسان العرب وغيرهما (74). وقد ادّى بهم التمسك بهذه النظرية الى أن «أهملوا ألفاظ المظاهر الحياتية ومصطلحات العلوم التي ابتكرت وسرت على يد علماء كبار في الطبّ والنبات والرياضيات والفلك والتاريخ والجغرافية» (75)، وكان هذا كافيا ليدفع ببعض علماء ذلك العصر إلى تأليف معاجم خاصّة، كالخوارزمي الكاتب (387 هـ) صاحب (مفاتيح العلوم)

---

(72) ابن فارس : الصاحبي، ص 67.

(73) الفيرو زآبادي : القاموس المحيط، نشرة : نصر الهوريني، بيروت، دار الفكر، 1983، 1/ 3.

(74) تمثّل المعاجم المؤلفة بعد القرن الرابع الهجري وحتى نهاية القرن الثاني عشر مرحلة المعاجم التقليدية.

(75) عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار بوتقال للنشر، 1985، ص 18.

الذي أشار في مقدّمته الى خلوّ المعاجم اللغوية المعاصرة له من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية، ونبّه على الثغرة المعجمية في هذا المجال قائلا : «حتّى أن اللغوي المبرز في الأدب اذا تأمل كتابا من الكتب التي صنّفت في أبواب العلوم والحكمة ولم يكن شَدَا صَدْراً من تلك الصناعة لم يفهم شيئا منه وكان كالأمّي الأغتم عند نظره فيه» (76).

ولا شكّ في أن هذا الاتجاه يتعارض مع معطيات علم اللسان الحديث الذي يترك معايير الاستعمال في اللغة للمتكلّم ذاته في فترة زمانية بعينها، لـ «أنّ اللغة وعاء التجارب ودليل النشاط الانساني ومظهر السلوك اليومي الذي تقوم به الجماعة» (77)، ولكل عصر مستحدثات فكرية وتقنية تستوجب رصيدا لغويا جديدا ومتطوّرا من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية.

4 – نظرية التأصيل : وهي نظرية اشتقاقية تقوم فكرتها على أساس البحث في الأصول المعنوية للكلمات. وقد سبقت الاشارة الى أن المعجم الاشتقاقي (Etymologique) يعالج اللفظ من زاويتين : زاوية تأثيلية وأخرى تأصيلية، أو هو في ذلك نوعان :

(أ) – معجم تأثيلي : ويبحث في أصول أشكال الألفاظ ليردّها الى اللسان الذي انبثقت عنه أوّل مرّة.

(ب) معجم تأصيلي : ويبحث في أصول معاني الكلمات من حيث تشعّب معاني الجذر الواحد وامكان ردّها الى المعنى الأصلي.

ويكاد أحمد بن فارس (395 هـ)، ينفرد بهذه النظرية في معجمه مقاييس اللغة، إذ «لم يسبقه أحد ولم يخلفه أحد» (78) من المعجميين القدماء، فهو بهذا يعتبر أوّل مؤسس للمعجم الاشتقاقي في العربية، وان كان مسبوقا بفكرة الاشقاق (79). ويبدو أنّ ابن فارس قد اكتفى في معجمه بالجانب التأصيلي للمعاني المشتركة التي تدور حولها مشتقات الجذر

(76) الخوارزمي الكاتب : مفاتيح العلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، (دون تاريخ)، ص 2.

(77) تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1980، ص 7.

(78) عبد السلام هارون : مقدمة مقاييس اللغة ، 1/ 23.

(79) انظر أبو حاتم الرازي : كتاب الزينة في الكلمات الاسلامية العربية، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة، دار الكتاب العربي بمصر، ط 2، 1957، 1/ 132.

الواحد، ولم يتجاوزه الى معالجة الجانب التأثيلي ليردّ الكلمات غير العربية الى أصولها الأجنبية.

وقد أطلق ابن فارس على التأصيل الاشتقاقي مصطلح (المقاييس)، وعبّر عن ذلك في مقدمة معجمه قائلا : «ان للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرّع منها فروع» (80). فهو يرى أن مشتقات أي جذر عربي صحيح مهما تشعّبت أو تفرّعت معانيه، يمكن إرجاعها إلى أصل معنوي واحد أو عدد من الأصول المعنوية المشتركة. مثال ذلك ما جاء في تأصيل الجذر (أكل) : «الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه، والأصل كلمة واحدة، ومعناها التنقّص» (81)، وفي جذر (أيم) : «الهمزة والياء والميم : ثلاثة أصول متباينة : الدّخان، والحيّة، والمرأة لا زَوْجَ لها . . .» (82).

وعلى الرغم من أن ابن فارس حاول أن يتتبّع أصول أكثر الكلمات العربية وما تفرّعت إليه من فروع دلالية، فإنّ القياس لم يطّرد له في جميع مواد اللغة، ولذلك اقتصر على الأصول العربية القابلة للتأصيل وأبعد غيرها، وبخاصة الكلمات التي هي في حاجة الى تأثيل أو ترسيس في أصلها غير العربي ؛ فهو «لا يستنبط أصوله الا من المواد العربية الصحيحة الكثيرة الصيغ المشتقة. ولذلك لا يعدّ من الأصناف النابية من المواد المشتركة فيها . . . والمواد المبدلة والمواد المقلوبة والمواد التي تتألف منها كلمة واحدة لا يستطيع أن يعدّها من الابدال أو القلب. وحكاية الأصوات وأسماء النبات والأماكن والأعلام والألقاب والإتباع والمواد المنحوتة والمبهمات» (83)، ومن أمثلة تعليلاته للكلمات التي لم تخضع للمقاييس، قوله في الجذر : (أكف) : «الهمزة والكاف والفاء، ليس أصلا ؛ لأنّ الهمزة مبدلة من واو، يقال : وكاف وأكاف» (84). وفي (أمع) : «الهمزة والميم والعين، ليس بأصل . . . والأصل (مع) والألف زائدة» (85). وفي : (جرثومة) : «فهذا من كلمتين:

(80) ابن فارس : المقاييس، 1/ 3.

(81) نفسه، 1/ 122.

(82) نفسه، 1/ 165.

(83) عمر رضا كحالة : اللغة العربية وعلومها، مكتبة النشر بدمشق، دار العلم العربي، 1971، ص 63.

(84) ابن فارس : المقاييس، 1/ 126.

(85) نفسه، 1/ 139.

من (جرم) و (جثم)، كأنّه اقتطع من الأرض قطعة فجثم فيها» (86). وفي (جه) : «الجيم والهاء ليس أصلا ؛ لأنّه صوت» (87)، وفي (أجص) : «الهمزة والجيم والصاد، ليس أصلا ؛ لأنه لم يجيء عليها الا الأجاص، ويقال أنه ليس عربيا» (88). فقد اقتصر في نظريته التأصيلية على الجذور العربية الأصلية القابلة للاشتقاق، وأما عنايته بالألفاظ المنحوتة والدخيلة وغيرها، فجاءت عرضا حتّى يبيّن أنها تقع خارج دائرة ما هدف إليه.

ومن هنا يتّضح أن ابن فارس لم يكن يهدف في معجمه (مقاييس اللغة) إلى وضع معجم يجمع فيه مفردات اللغة مرتّبة ومعرّفة كما فعل في معجمه المجمل - وان فعلها فقد كرّر نفسه، وهذا غير وارد - وانّما كان همّه محاولة الربط بين معاني مشتقات الأصل الواحد بواسطة أصول عامة تتفرّع عنها فروع مستعينا بفكرة الاشتقاق.

والملاحظ أنّ نظرية التأصيل هذه لم تجد أتباعا من المعجميين القدماء فظلّت راكدة زمنا طويلا حتّى جاء العصر الحديث، ليتجسّد جانب منها في مشروع (المعجم الكبير) لمجمع اللغة العربية في القاهرة ؛ حيث نصّ على استخلاص المعاني العامة المشتركة التي تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة (89).

وبعد تتبّعنا لمعاجم هذه المرحلة من حيث التأسيس النظري، وبخاصة جمع المادة اللغوية وما يترتّب على ذلك من ترتيب وتعريف وضبط للدلالة، نجدها قد أفرزت نظريات معجمية طريفة تتجاوز التقسيم المدارسي المعتاد، وتتمايز من حيث نظرتها إلى اللغة، بحيث يمكن في ظلّها تصنيف الطاقة التوليدية للغة إلى عدّة أرصدة، يمثّل كلّ رصيد نظرية معجمية مستقلة بذاتها. وتلخيصا لذلك نقدّم الرسم التخطيطي التالي :

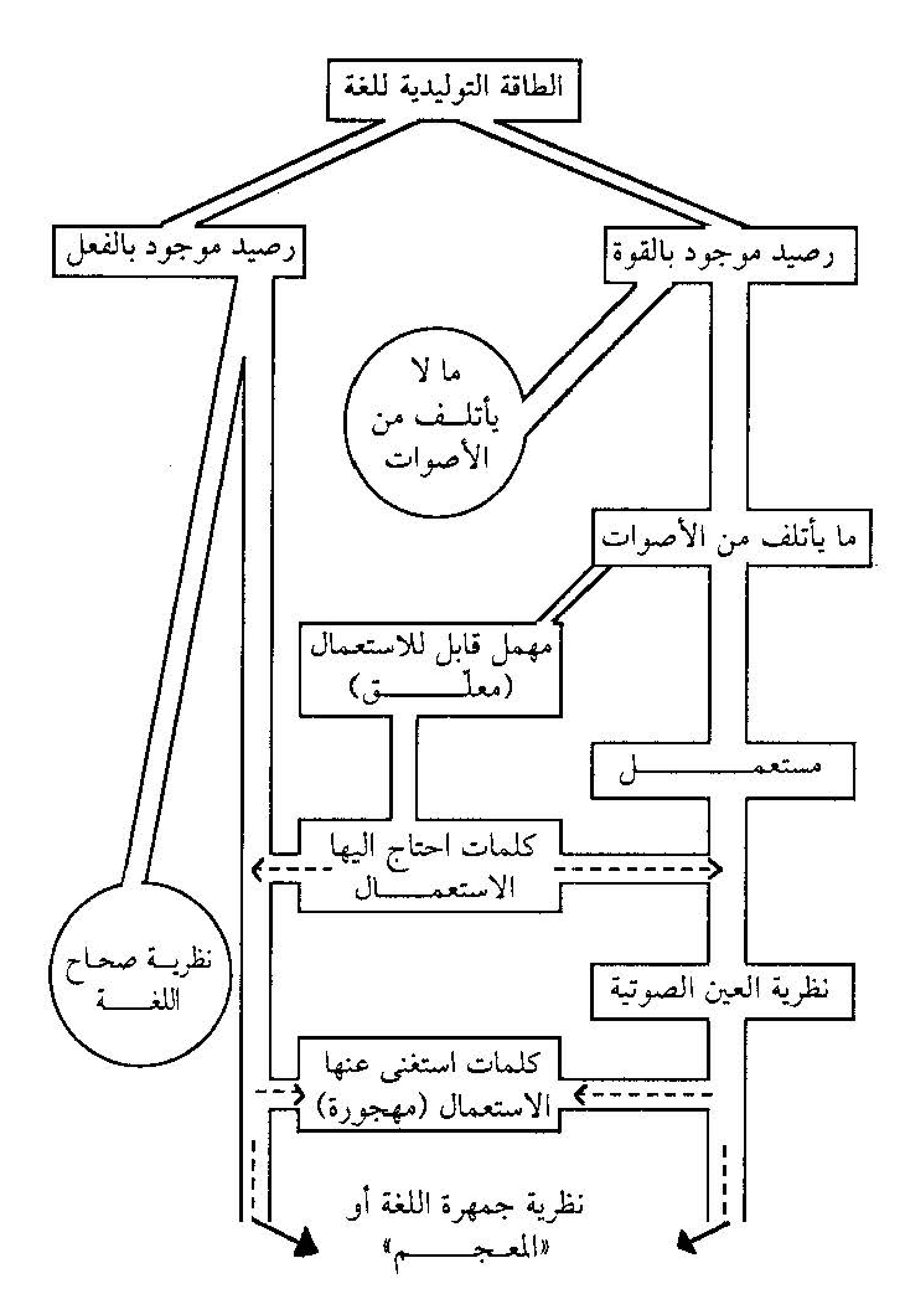
---

(86) نفسه، 1/ 506.

(87) نفسه، 1/ 422.

(88) نفسه، 1/ 64

(89) انظر : حسين نصار : المعجم العربي، 2/ 738.



حلام الجيلالي
جامعة وهران - الجزائر

التواصل المعنوي في القرآن

بعض آيات الأحكام نموذجا (*)

بقلم : ألفة يوسف

إنّ التواصل اللغويّ - شأنه في ذلك شأن كثير من المصطلحات الأخرى - يحمل في ذاته ثنائية معنوية. فهو من جهة يدلّ على حدث (1) التواصل، ومن جهة أخرى يدلّ على أثر (2) التواصل. فأمّا حدث التواصلُ فهو توجيه خطاب لغوي من باثّ إلى متقبّل. وأمّا أثرُ التواصلُ فهو تماثُلُ صورة النّص عند الباثّ وصورته عند المتقبّل.

وللتواصل حدثًا مرحلتان ذهنيتان : مرحلة تقبُّل الدّوال أو التواصلُ الشكليّ ومرحلة تقبّل المداليل أو التواصلُ المعنويّ. والتواصل الشكلي يخصّ خارج النّص ولا يقوم على مفهوم الدّلالة، لذلك لن نهتمّ به في بحث نريده مركّزا على النّص وحدةً لغويّة دالّة. أمّا التواصل المعنوي فموضوعه وغرضُه المعنى ولذلك اخترنا أن يكون مجال اهتمامنا.

وحدث التواصل المعنويّ عملية وصفيّة لا تطرح إشكالا على حين يطرح أثر هذا التواصل إشكالَ مدى تحقُّقه، وهذا منطلق درسنا. فبديهي أن التواصل المعنوي هو المستحيل عينُه. ذلك أن اللغة وإن كانت مُواضَعَةً جماعيّةً من حيث نظامها الدّاخلي وتناسق عناصرها، تظلّ تجربة للذات فيها نصيبٌ وافر من حيث تحديد معانيها، إذ لا يمكن

(*) شاركنا بهذا العمل في ندوة "صناعة المعنى وتأويل النص"، وقد نظمها قسم العربية بكلية الآداب بمنوبة بين يومي 24 و 27 أفريل 1991.

(1) Le fait.

(2) L'effet.

أن تتماثل عند فردين الدّلالات الحافّة (3) للملافيظ أو مفاعيلها الإيجابية (4).

ولذلك فإن اللغة لا يمكن أن تنشئ سوى نوع وحيد من التواصل المعنوي نسمُه بالتواصلُ المفيد يكون حين تحقّق المعنى المفيد من الرّسالة. وهو معنى يختلف باختلاف هدف الرّسالة ووظيفتها. ولئن كان تحديد هذا المعنى المفيد عسيراً في الرسالة الإنشائية إذ يصعب حدّ غرض الجمال، فإنّه أيسرُ في الرسالة الإفهامية. ذلك أن غرض هذه الرّسالة تحويرُ سلوك المتقبّل. والمعنى المفيد حينئذ هو ما يحقّق هذا التحوير.

ويعدّ نصّ آيات الأحكام في القرآن الكريم من أبرز النصوص الإفهامية إذ حظيت الأحكام باهتمام كبير من قبل المفسرين والفقهاء ومن قبل العامة أيضا، فقام الدين قانونا اجتماعيا انطلاقا من فهم معاني النصّ المذكور. وقد حملنا الاهتمام الكبير بنصّ الأحكام على التساؤل عن مدى إمكان تحقق التواصل المعنوي في هذا النص الإفهامي.

إن تحقّق التواصل المعنوي رهين عنصريْن أساسيين هما تأويل الرّمز اللغوي في ذاته من جهة وتأويله في علاقته بالمقام من جهة أخرى. وسنقتصر في هذا الدّرس على بحث العنصر الأوّل مرجئين البحث في العنصر الثاني الشديد الأهمية إلى سياق آخر. أمّا إمكان التشويش (5) في التواصل، فَرَهَينُ عنصر واحد هو تعدّد معاني الرّمز اللغوي، ذلك أن إمكانات اختيار المعنى أو المعاني المقصودة لحصول التواصل تزيد بتعدّد معاني النص. ومعلوم أنّه إذا كثرت الإمكانات (6) قلّت الاحتمالات (7).

لذلك ننتهي إلى أن وحدة قياس التواصل المعنوي هي مدى تعدّد المعنى. وسننظر في هذا التعدد في نصّ أحكام القرآن من خلال استقراء جزئي لبعض الآيات تكون مجرّد أمثلة على مقولات عامّة. إذ غرضنا ليس إثبات تعدّد المعنى بقدر ما هو بيان كيفية تعدّده وأسسه. فقد شاع التسليم بهذا التعدّد ووصفه من خلال ملاحظات عملية دون السعي إلى تفسيره وفق أنساق نظرية.

---

(3) Connotation.

(4) Effets par évocation.

(5) Bruit.

(6) Possibilités.

(7) Probabilités.

ولقد تبيّنا من خلال نظرنا في بعض آيات الأحكام أن تعدّد المعنى فيها منطلقه المفردة والتركيب.

فأمّا تعدّد معنى المفردة، فهو نوعان : تعدّد بالقوّة وتعدّد بالفعل. التعدّد بالقوة هو تعدّد بطبيعة معنى بعض المفردات التي لا يمكن حدّها حدّا جامعا مانعا لسببين : أولهما تدخّل المقام في ضبطها ممّا يجعل معناها نسبيّا متحوّلا. وهذه المفردات لاسمَات (8) مفيدة مغلقة لها وإنّما يحدّد سماتها مستعمل اللغة. وهذا شأن مفردة "زينة" الواردة في سورة النّور : "... ولا يبدين زينتهن إلاّ ما ظهر منها..." (9)، فقد عرّفت في "لسان العرب" بـ "ما يتزيّن به" أو "ما يحصل به الزّين". ومفهوم الزّين غير قابل للضبط الدّقيق باعتباره مختلفا وفق العصور والأشخاص، وتؤكّد ذلك تعاريفه في المعاجم فهي نسبية تحوم حول نفسها : "الزين ضدّ الشين". ولذلك يظلّ معنى مفردة "زينة" غير مدقّق سواء من حيثُ الجنسُ أو من حيث النّوع.

ولفعل "آذى" في آية "واللذان يأتيانها منكم فآذوهما" (10) نفس الميزة المعنوية. ذلك أن حدّه في اللسان بإلحاق الضّرر اليسير لا يمثّل ضمانا له دون تعدّد المعنى. فمقياس الضرر مختلف من فرد إلى آخر ومن مقام إلى غيره. وتنضاف إلى المفردتين المذكورتين مفردة "أسرف" الواردة في آية "يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحبّ المسرفين" (11) إذ أن هذه المفردة قائمة على السمات المعنوية النسبية نفسها.

وواضح أنّ هذه النّسبية غالبا ما تلحق العلامات اللغوية التي تصوّر ما ينعكس في العالم المادي دون أن يكون منه شأن الأحاسيس والمشاعر والمعايير والمتخيّلات، والمتأمّل في هذه العلامات المفردات يتبيّن ضرورة إعادة النظر في مفهوم المرجع عنصرا من عناصر عملية الدّلالة إذ ليس المرجع في مثل هذه المفردات سوى نظير المدلول، ولا يقوم هويّة متميّزة بذاته.

---

(8) Sèmes.

(9) النور، 31.

(10) النساء، 16.

(11) الأعراف، 31.

ولغياب المرجع دور في السبب الثاني لتعدّد معنى المفردة بالقوة، إلا أنّ هذا الغياب هنا ليس غيابا مطلقا لجنس المرجع الخارجي وإنّما هو غياب نسبي لمرجع بعض المفردات في النصّ، ذلك أنّها مفتقرة إلى السياق الداخلي للنصّ، وفي غياب التحديد السياقي يظل معناها مبهما. وهذا شأن العلامات المرجعية وأهمّها الموصولات والضمائر. ففي الآية المذكورة سابقا : "واللذان يأتيانها منكم فآذوهما" (12) لم يحدّد السياق مرجع اسم الموصول فظل مبهما قابلا لمعان كثيرة (13). ويبدو مثل هذا الإبهام نتيجة لغياب مرجع الضمائر في الآية الكريمة "واللاتي يأتينَ الفاحشةَ من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعةً منكم، فإن شهدوا فأمسكوهنّ في البيوت حتى يتوفّاهنّ الموت أو يجعل الله لهنّ سبيلا" (14)، فالخطاب قد يكون موجّها إلى الأزواج أو إلى عموم المسلمين أو إلى ولاة الأمر منهم (15). وقد يذكر النصّ أحيانا مرجعيْن للعلامة المرجعيّة الواحدة دون أن تكون إحداهما أحقّ من الأخرى بالدّلالة على المعنى المراد. فمرجعُ اسم الإشارة "ذلك" في آية : "والوالدات يرضعن أولادهنّ حولين كاملين لمن أراد أن يتمّ الرّضاعة، وعلى المولود له رزقهنّ وكسوتهنّ بالمعروف لا تكلّف نفس إلاّ وسعها لا تضارّ والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك. . ." (16) قد يكون عدم المضارّة وقد يكون الرزقَ والكسوة. وهذه الثنائيّةُ تعدّدٌ لمعنى الآية.

وتعدّد معنى العلامة المرجعيّة هذا يحيلنا على النّوع الثاني من تعدّد معاني المفردات بعد تعدّدها بالقوّة، ونعني تعدّدها بالفعل. ونقصد به تلك المفردات التي لها أكثرُ من معنًى في المعجم فعلا، أي المشترك. ومنه الكثير في نصّ الأحكام القرآنية. ففعل "عال" مثلا له في "لسان العرب" معنى العَوْل أي الميلِ في الحكم إلى الجور، ومعنى كثرة العيال ؛ والسياق لا يثبت أحدَهُما في الآية الكريمة "وإن خفتُمْ ألاّ تُقْسِطُوا في اليتامى فانْكحُوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألاّ تعدلوا فواحدةً أو ما ملكت أيمانكم

(12) النساء، 16.

(13) محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر 1984، مج 3، ج 4، ص 270 (ونشير إليه بالتحرير والتنوير).

(14) النساء، 15.

(15) التحرير والتنوير مج 3، ج 4، ص 272-273.

(16) البقرة، 233.

ذلك أدنى ألاّ تَعُولُوا" (17)، وكلّ واحد من هذين المعنيين يفيد حكما مخالفا للآخر أي مَعْنًى مفيدا مختلفًا للآية. فمعنى الجوْر يجعل عدمَ القدرة على العدل داعيًا إلى تجنُّب تعدُّد الزوجات، أمّا معنى الإعالة فيجْعَلُ عدم القدرة على الإنفاق داعيًا إلى هذا التجنُّب. ومعلوم أن لعلّة الحكم أهميةً كبيرة إذ قيامُها يُثْبِتُ الحكْم وغيابُها قد يُبْطله.

ومن المشترك المفيد في نصّ الأحكام نذكر مفردة "نكح"، إذ لها في لسان العرب معْنَيَا الزّواج والوطء، وكلا المعنيين جائزٌ في آية : "الزاني لا ينْكِحُ إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشركٌ وحرّم ذلك على المؤمنين" (18). فأمّا المعنى الأوّل أي الزواج فيقيمُ الخطابَ إنشائيًا طلبيًا أي حكمًا، وأمّا المعْنَى الثاني أي الجماع فيقيم الخطابَ خَبريًا لا طلب فيه ولا حكم بل موقفٌ وتقييم (19).

ولعلّ قضية الاشتراك تحيل على كيفية صناعة المعنى وفهمه. فالشائع عند التعريف بهذه الخاصيّة اللغويّة اعتبارُ الاشتراك أن يكون لدالّ ما أكثرُ من مدلول (20). وهذا غير متصوّر منطقيًا إذْ ما أن يغدو الدّال دالاً على مدلولَيْن حتى يصبح دالّيْن مختلفين يتّفقان في الصّواتم لكن يختلفان في نوعيّة العلاقة بالمدلول. وإفادةُ هذا الموقف تتمثّل في تأكيد أنّ المداليلَ يجب أن تكون العنصر المحدّد في التصنيفات اللسانيّة، ممّا يفرض الانطلاق منها لتحديد نظام اللغة.

هكذا إذن عرضنا كيفية تعدّد معنى بعض المفردات في نص الأحكام. ولا شك في أن البحث في تعدّد معاني التركيب أعسرُ إذ معنى المفردة بسيط أمّا معنى التركيب فمركّب باعتباره عندنا عمليةَ جمع بين معاني المفردَات المعجميّة والمعاني النحويّة الرابطة بينها. وبذلك فهذا المعنى يقوم على نوعين من العلاقات : علاقات المعاني النحوية بين المفردات وعلاقات معانيها المعجميّة بعضها ببعض. وهويّة المعنى تظهر في نوعي العلاقات هذين.

---

(17) النساء، 3.

(18) النّور، 3.

(19) التحرير والتنوير، مج 9، ج 18، ص 153.

(20) Irène Tamba-Mecz : La sémantique. Col. Que sais-je. Ed. PUF, Paris, 1988, p. 80.

ففي باب العلاقات النحويّة نجد بعض التراكيب التي تخفي بيتُها السطحيةُ الواحدةُ أكثرَ من بنية عميقة. وهذا شأن جملة "لا يحلّ لكم أن ترثوا النساء كَرْهًا" (21)، فعلاقةُ "ورث" بـ "النساء" هي علاقةُ فعْل بمفعول به، إلاّ أن معنى المفعوليّة قد يكون مطلقًا أي إنّ النساءَ هنّ الموروُث، وقد يكون جزئيًا قائمًا على تعدية ضمنيّة بحرف الجرّ "عن" فيغدو المعنى تحريمًا للوراثة عن النّساء كَرْها. وتتجلّى هذه الثنائيّة المعنويّة أيضا في آية "والخيلَ والبغالَ والحميرَ لتركبُوها وزينةً ويخلق ما لا تعلمون" (22)، فلا شك في أن عبارةَ "لتركبُوها" مفعولٌ لأجله يعبّر عن السبب إلاّ أن هذا السبب قد يكون مُلْزمًا للوجود فتغدو العبارةُ محرِّمَةً أكلَ الخيل والبغال والحمير، وقد يكون سببا ممكنا للوجود ممّا يبيحُ أكل الحيوانات المذكورَة.

وفي باب العلاقات المعجميّة بين المفردات في التركيب نجد تعدّدًا للمعنى أيضا مردُّه العدولُ المعنويّ أي الخروجُ عن التشكّل العادي للمعنى، وهو عندنا كلّ تشكّل معنوي يقبله منطقُ اللغة القدرة أو منطقُ الكلام الإنجاز.

ومعنى التركيب صنيعة عمليةُ جمعٍ بين مَعْنَمين (23) على الأقلّ يكون كلّ واحد منهما مجموعة عناصرها السّمات. وبذلك فإنّ هذا المعنى هو جمع بين مجموعات ممّا ينتج منطقيًا ورياضيًا مجموعةً واحدةً تمثّل معنمًا نواةً تنضاف إلى سماته الأصلية سماتُ المعانم الأخرى. فمعنى التركيب حينئذ ليس سوى تحوير لسمات مفردةٍ نواةٍ وفق علاقتها بسمات المفردات الأخرى.

وانطلاقا من هذا التصوّر، فإنّ العدولَ أو الخروج عن التشكّل العادي للمعنى مردّه عدم إمكان انتماء إحدى سمات المفردات في التركيب إلى المعْنم النواةِ، سواء بمقتضى منطق اللغة أو بمقتضى منطق الكلام.

فأمّا الخروج عن منطق الإنجاز فواضح في النص القرآني، مثلا في آية "وآتُوا اليتامَى أموالَهم ولاَ تتبدّلُوا الخبيثَ بالطيب ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالِكُم إنه كان حُوبًا

---

(21) النساء، 19.

(22) النحل، 8.

(23) Sémèmes.

كبيرا" (24). فوفق ما أسلفنا يكون معنى تركيب "وآتُوا اليَتَامَى أموالَهُم" توسيعًا لمعنم "اليتيم" الذي تنضاف إلى سماته الأصلية المكوّنة له سماتٌ أخرى لمعانم "آتُوا" و"أمْوالَهم". ولا تنافر لغويًا بين هذه السمات. فهي ممكنة الانتماء إلى كلمة "يتيم"، غير أنها تتنافر في الكلام إذ معنم "يتيم" في إنجاز معْناه عند المفسّرين خاصّ بمن لم يَبْلُغْ، وهو حينئذ غير صالح للتصرّف في ماله (25) قبل البلوغ إذ ورد في القرآن: "وابتَلُوا اليَتَامَى حتَّى إذا بَلَغُوا النكاح فإن آنسْتُم منهم رُشْدًا فادْفَعُوا إليهم أموالَهم" (26). ولا يمكن أن تنتميَ إلى "اليتيم" سمَاتُ إيتَاء المال اعتباريًا وإن وُجِدَ هذا الانتماء عمليا في الكلام.

وإذا خالف الاعتباريّ العمليّ، وجب منطقيا تحويرُ الثاني ليجانس الأوّل. لذلك تُجيزُ اللغةُ تحويلاً معنويا لمجموع السّمَات غيرِ المجانسة لمعنم نَواة مَا إلى سمات أخرى مجانسة له بشرط إيجاد علاقة بين المحوَّر والمحوَّر إليه. فقد تُحوَّلُ السمة المنافرة للمنعم إلى سمة سمة أو سمة سمة سمة (27) مجانسة له، فيغدو الكلّ دالاً على الجزء. وفي مقامنا قد يكون إيتاء الشيء وهو في اللسان سوْقُه وإعطاؤُه دالاً على إحدى سماته المجانسة للمعنم النواة كالمحافظة على أموال اليتيم (28)، أو قد يكون المال وهو في لسان العرب ما ملكه من جميع الأشياء، دالاً على بعضه أي على مجموعة من الأشياء التي قد يحتاج إليها اليتيم في صغره قبل البلوغ فيُمكَّنُ منها. وقد تحوّل السّمة المنافرة إلى بعض معانمها المجانسة، فيغدو الجزءُ دالاً على الكلّ ويكون الايتاء دالاً على التوريث مثلا (29) والمال دالاً على الحقوق التي يجب أن تعيّن لليتيم أو دالاً على الارث (30). غير أنه لا

(24) النساء، 2.

(25) التحرير والتنوير، مج 3، ج 4، ص 219.

(26) النساء، 6.

(27) إنّ السمة عند اللسانين هي الوحدة المعنوية الدنيا إلاّ أنّها خلافا للصونم ليست دنيا في ذاتها بل فحسب في علاقتها بالمعنم. فهي ليست في المنطق نوعا أدنى espèce inférieure وإنما هي نوع عالٍ أو جنس بعيد، لذلك يمكن أن تَحْمِلَ من حيث هي معنًى أنواعًا أخرى أي سمات سمةٍ، فتكون علاقة التضمّن inclusion في المعنى مفتوحة.

(28) التحرير والتنوير، مج 3، ج 4، ص 220.

(29) نفسه، ص 221.

(30) نفسه، ص 220.

مقياس محدّد للتحويل المعنوي المذكور سوى مجانسة السمة المحولّة للمعنم النّواة. وهذه المجانسة قد تحققها سماتٌ متعدّدة كما ورد في مثالنا وليست إحداها بأولى من الأخرى لتحدّد هي معنى التركيب. ومن هنا نتبين أن العدول عن منطق الإنجاز المعنوي ينشىء تعدّدا للمعنى.

ويتضافر عليه في النص القرآني عدولٌ معنويّ عامّ هو خروج عن منطق تشكّل المعنى في اللغة. ففي آية : "والسّارقُ والسّارقةُ فاقطعوا أيْديَهُمَا جزاءً بما كَسَبَا نكَالاً من الله واللهُ عزيز حكيم" (31) يحوي الخبرُ في الجملة الأولى مفردةً من المشتركِ وهي "قطع" التي تدلّ على الجزّ وهو معنًى ماديّ وعلى الإبطال وهو مفهوم معنويّ. والتركيب بمعنى المفْرَدة الأوّل ليس من باب العدول، غير أنّه بمعناها الثاني عدُولٌ معنوي إذ سمة "يد" لا يمكن أن تنتميَ إلى معنَم الإبطال باعتبارها غيْرَ مجانسة له. وهذا ما يفرض تحويرَها فتكون إمّا دالة على سمة السمة أي القائم بالفعل أو الدّافع إليه، أو دالّة على أحَد معانم "يدّ" أي الذّات مثلا شأنها في آية: "وأنْفقُوا في سبيل الله ولا تُلقُوا بأيْديكُمْ إلى التّهْلُكَة وأحْسنُوا إن الله يحب المحسنين" (32). وتعدّد سمات "يد" المجانسة للإبطال دون إمكان تفضيل إحداها على الأخرى هو مظهر واضح من مظاهر تعدُّد معْنَى التركيب في نصّ الأحكام.

والحقيقة أن نظرنا في صناعة المعنى في التركيب وفي كيفية تعدُّده ليس غايتَنا الوحيدة، فما العدول وأنواعُه كالمجازِ والاستعارة وغيرهما سوى مفاهيمَ قد فطن إليها البلاغيُّون القدماء، وإنما غايتُنا شكْلَنَةُ هذه المسائل والنّفاذُ إلى آليّة تكوُّن المعنى عسانا نتجاوَزُ الإقرارَ بالظاهرة إلى تفسيرها بل قياسها. وهذا ممكن في باب العَدُول المذكور إذا ما ضبطنا عددَ سماتِ السمة غيْرِ المجانسة للمنعم النواةِ أو عدد معانمها، ثم حسبْنَا بنظرية الاحتمالات تلك التي يمكن أنْ تجانس المعنى في التركيب. وبذلك نحصل على توْليفَاتٍ (33) تحدّد لنا درجة العدول. وهذا ما ننشد القيام به في مقام آخر.

ومهما يكن من أمر، فإنّ تعدّد المعنى التركيبيّ المفيد في خطابنا الإفهامي المثال -

---

(31) المائدة، 38.

(32) البقرة، 195.

(33) Combinaisons.

سواء أكان مردّه عدولا معنويًا عن تشكّل المعنى في اللغة أمْ عدولاً معنويا عن تشكّل المعنى في الكلام - يظلّ في الحالتين عدولا فَرَضَهُ النصّ أي إنّه نتيجة اختيار الباثّ لتراكيبَ معيّنة في النصّ، وهو بذلك عدول بالفعل.

بيد أن إجازة اللغة فَضْمَنًا العلاقة الأصلية بين الدّالّ والمدلول في التركيب قد تنشىء عُدُولاً تفرضه طبيعة اللغة ذاتها أي عدولا بالقوّة. ذلك أنّ بعض المفردَات في التركيب يجوز أن تدلّ على بعض سماتها فحسب أو على المعانم التي تنتمي إليها وإن جانست السياق. وحينئذ، فإن مفردَتَيْ "تجارة" و "بيع" في آية : "رجالٌ لا تُلْهيهمْ تجَارَةٌ ولا بيْعٌ عن ذكر الله وإقَام الصلاة وإيتاء الزّكَاة يخَافُونَ يوما تَتَقَلّبُ فيه القُلُوبُ والأبْصَار" (34) قد تدلان على العمل والنشاط عموما أي إنّ سماتهما قد تحوّر رغم إمكان مجانسة السمات الأصلية للتركيب. وكذا شأن مفردتي "الأعمى" و "الأعرج" في الآية الكريمة : "ليْسَ على الأعْمَى حَرَجٌ ولا على الأعْرَج حَرَجٌ ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكُلُوا من بيوتكم. . ." (35)، فهما قد تحملان سمات معنَمهما أي "المعوق" مثلاً رغم إمكان مجانسة سماتهما الأصلية للمقام، وبذلك لا مانع - معنويا ومنطقيا - من أن ينضاف إلى "الأعمى" و "الأعرج" الأخرس أو الأطرش مثلا، ومن هنا فإنّ الطهارة قد تكون دالّة على الطهارة النفسية لا على طقوس ماديّة يقوم بها المرء. وهذه الأمثلة كثيرة تبيّن جميعُها أنّ المداليلَ اللغويةَ بقطْع النظر عن نسبيّة بعضها بالفعل قد تكون نسبيّةً بطبيعتها قابلةً لتأويل مختلفة (36). وهذه النّسبيّةُ بدورها يمكن قياسُها إذ هي

(34) النّور، 37.

(35) النّور، 61.

(36) فإن قيل إنّه لا وجود لعدول بالقوّة في اللغة، إذ كلّ عدول يفرضه السياق، أشرنا إلى اعتقاد بعض الصحابة أن كلمة خيط في الآية 187 من سورة البقرة : "كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود"، دالّة على معناها المادّي، فقد عمد أحدهم إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض جعلهما تحت الوسادة ساعيا إلى أن يستبين له الأبيضُ من الأسود، وعمد آخر إلى خيط أبيض وخيط أسود ربطهما في رجله ولم يَزَلْ يأكل حتى تتبيّن له رؤيتُهما. ومن هنا يبدو لنا أن المعنى الأصلي لكلمة "خيْط" مقبولٌ في السياق إذ سماتُها متماشية والمعانم المجاورةَ لها، غير أنّ هذا المعنى لم يكن المقصود فكان التركيب قائما على عدول بالقوّة لم يتحوّل إلى عدول بالفعل إلاّ حين أنْزلَتْ بعد ذلك بقيةُ الآية أي عبارةُ "من الفجر". انظر التحرير والتنوير، مج 2، ج 2، ص 184.

متفاوتة من مداليل إلى أخرى. ولعلّه يمكننا - مبدئيّا - أن نلاحظ أن أكثرَ أنواع المداليل قابليّةً للتعدد بالقوّة هي أوّلا المتضمّنات (37) لتعدّد متضمَّناتها (38) ومن ثمّ كبُر احتمال مجانسة بعضها للسياق شأن كلمة "الطّهارة" مثلا، ثم نجد المتضمِّنات التي لها خاصيّتان، إمّا أن يعدّد بعضها في السياق دون تخصيص فتصبح دالّة على المتضمِّن شأن مثال الأعمى والأعرج وإمّا أن يحتمل السياق دلالتها على المتضمَّن شأن مثال التجارة الدالّة على متضمّنها العمل الذي قد يدلّ على متضمّنه النشاط مثلا.

أمّا أقلُّ أنواع المداليل قابليةً للتعدّد فهي تلك التي يغيب متضمِّنها باعتباره صنفًا لسانيا ويصبح لها - إن جاز التعبير - متضمِّن مَرْجعيّ لا لغوي هو نوع ماديّ للجنس اللغويّ، شأن كلمة "امرأة" أو "رجل" في قوله تعالى : "... واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلَيْن فرجلٌ وامرَأتان" (39)، ففي هذا المقام، يكاد التعدّد المعنوي بالقوّة يغيب. ولا شكّ في أن هذه الأقسام في حاجة إلى ضبط وتدقيق نسعى إلى القيام به في مقام آخر.

هكذا إذن تبين لنا أن تعدّد المعنى في التركيب قائم على نوعين من العدول : أوّلهما عدول بالفعل يفرضه التركيب وتحتمله اللغة، وثانيهما عدول بالقوّة يحتمله التركيب وتفرضُه اللغة. غير أن كليْهما يشتركان في إثبات إمكان غياب التواصل المعنويّ المفيد في النصّ. وهذا ما سعيْنا إلى إبرازه في هذا الدّرس محاولين تلمُّسَ بعض تفسير لهذا الغياب. واستنادًا إلى موضوع درسنا وإلى منهجه انتهينا إلى نتيجتين :

أولاهما ذاتُ بعد حضاري لها قيمة تفسيريّة للماضي، وأخرى إجرائيّةٌ للمستقبل. فإمكان غياب التواصلِ الناتج عن تعدّد المعنى في نصّ الأحكام قد يفسّر نشأة المذاهبِ الفقهيّة بعواملَ لغويّة إضافة إلى العوامل التاريخية والحضارية المعروفة. فقد اختلف الفقهاء والمفسّرون وعلماء القرآن في قراءة بعْضِ آيات الأحكام، غير أنّ اختلافَهم لم يكن مناسبًا لخصائص النّصّ اللغوية إذ ضُيّقَ وقلّصتْه العواملُ الحضارية التاريخية.

ونظرًا إلى نسبيّة هذه العوامل في مقابل إطلاقِ واقعِ النصّ اللغويّ، فمن

---

(37) Hyperonymes.

(38) Hyponymes.

(39) البقرة، 282.

الضّروريّ - على المستوى الإجرائيّ - إعادةُ فتح باب الاجتهاد وقراءةُ نصّ الأحكام ممّا يغيّب كلّ سلطة مرجعيّة في فهم نصّ حكَمَتْ عليه طبيعتُه اللغويّة بألاّ يكون معناه كمعنى كلّ النصوص سوى هيولى يشكّلها المتقبّل.

أمّا النتيجة الثانية الخاصّة بالمنهج، فهي ذاتُ بعْد لساني عامّ ودلاليّ خاصّ. فقد حملنا التساؤل عن مدى التواصل المعنويّ إلى التساؤل عن كيفيّة تعدّد المعنى، ممّا يفرض التعرُّضَ لأنواع المعْنى وكيفيّة صناعَته. ولا شكّ أن هذه البحوثَ تطرح قضايا نظريّةً دلاليّة هامّة بل مشروعا عمليًا ننشد التعمّق فيه في مقام آخر، فنسعى إلى حدّ المعنى حدّاً جامعا مانعا يقوم على علاقة الإلزام (40) الضروريّة بين خصائصه المفيدة وذاته مبينين في الآن نفسه درجاته المختلفةَ ممّا قد يميّز مدلوليًا بين مصطلحات عدّة تداخلت وتشابكت شأن المعنى والدّلالة والتأويل والمدلول. ولا ريب في أن تأسيسَ علم للمعنى يعسر إذ المعنى مشكل في معانيه الحافة علم النفس والفلسفة والمقام وعلم الاجتماع ومشكل في معناه المفيد معنى الكلام الذي لا يكون اعتبارا إلا إذا كان فعلا.

ولعلّ اعتماد المفاهيم الرّياضيّة بما تقوم عليه من تجريد يتماشى وخصائص المعنى قد يساعدنا في بحوث الدّلالة، ونشير خاصة إلى علم الاحتمالات وبالخصوص إلى سلاسل ماركوف (Markov) التي لم تقرب المعنى إلاّ لماما على حين كان يجب أن يُولّى وَجْهُهَا شَطْرَهُ عسانا ننفذ بسلطانها من حيْرَة التسليم بتعقّد قضايا المعْنى إلى طمأنة التفسير والتقْعيد.

ألفة يوسف

كلية الآداب بمنوبة

جامعة تونس الأولى

(40) Implication.

حول نظاميّة المعجم

بقلم : فرحات الدريسي

إنّ المدخل إلى هذا المبحث اللّغوي جملة من الملاحظات المنهجيّة التي تردّ في الأصل إلى ملاحظة أساسيّة ومبدئيّة هي أنّ الكلام أصوات مسموعة في الإمكان تمثيلها بحروف مكتوبة لتستحيل ألفاظا مفردة من الأسماء والأفعال والأدوات، بوسعها أن تؤلّف جملا مفيدة وإبلاغيّة يسمح تسلسلها ببناء فقرة أو فقرات ينشأ عنها بدورها نصّ أو نصوص.

ولمّا كان منشأ تأليف الكلام وفق الملاحظة السّابقة متدرّجا في التّرابط أو التّسلسل، ومنفتحا ومتناميا باطّراد، من وحدات صوتيّة دنيا - تفتقر وحدها إلى معان مخصوصة ونظريّة - إلى ما يمكن من سلاسل الألفاظ وما يصحبها من المعاني المنتظمة والمفهومة، وما لا يمكن من الكلام المضطرب وغير المفهوم أو اللّغو، وكان حلّ ذلك الكلام النّاشئ جملة أو فقرة أو نصّا إلى مكوّناته الدّنيا أمرا ميسورا في الوقت نفسه، رقي ذلك التّمييز الحاسم بين مكوّنات الكلام الإبلاغي ومن طريق عمليّة التّحليل والتّركيب، إلى ملاحظة قاعدة ثابتة في الكلام هي حال الانتظام الدّالّ على وجود عناصر انسجام بين كافّة مستويات الكلام من جهة علاقاتها بعضها ببعض تبعا لتلازم اللّفظ والمعنى ومطالب تحقيق الإبلاغ أو الإفادة (1).

---

(1) نلاحظ ثبات قاعدة شبيهة بها (قاعدة الكلام العادي) في تأليف فنّ القول المنظوم إذ يتكوّن من بنية عروضيّة نزّاعة إلى التّوازن بين الصّدور والأعجاز، وبنية صوتيّة حاكمة في الإيقاع أو النّغم، وبنية صرفيّة بانية للصّيَغ أو لمعجم القصيدة، وبنية نحويّة موجّهة لتنظيم التّركيب والعبارة ووظائفها، وبنية معجميّة مساعدة على إنجاز المعنى أو الدّلالة.

وإنّ في الحديث عن عناصر الانسجام وعن درجات الانتظام في اللّغة، وعمّا يمكن من القواعد وعمّا لا يمكن منها، وعن التّمييز بين ما هو ضروري أو طبيعي من وحدات النّظام اللّغوي، وما هو ممكن منطقيّا أو صناعيّا، وما هو مستحيل، حديثا عن ضروب معيّنة من العلاقات اللّغويّة، وعن خواصّ بنائيّة محدّدة في تنظيم مستويات الظّاهرة اللّغويّة أصواتا وحروفا وألفاظا وجملا، إذ كلّما كان الانتظام أثبت وكانت درجاته أشمل في تثبيت الخصائص كان التّنظيم أقدر على التّفسير وكانت حدوده أوسع لاستيعاب العلاقات بجهاتها المختلفة والمتعدّدة، وكان النّظام أجدى في الفهم وأشدّ إقناعيّة بعلميّته.

فحينئذ ليس التّنظيم والانتظام باعتبارهما انسجاما في الخصائص وتوسّعا في العلاقات الممكنة سوى مظاهر دالّة على قوانين بانية لنظام مّا. ولا قيمة لنظام إلاّ بمدى إحاطته بالظّاهرة المرصودة وصفا وتفسيرا؛ وإنّ جملة تلك الخصائص والوظائف التي يمكن أن يخبر عنها ذلك النّظام هي التي تسمح لنا بالحديث عن أنّ المعجم حالة نظام محكوم بقوانين لغويّة معيّنة ومختلفة تنجز معارف لغويّة متحقّقة ويتحقّق منها في الوقت نفسه.

ولا يعني المعجم كذلك في هذا المبحث مفهوم القائمة المرتّبة من الألفاظ المفردة، على نحو مّا، وإنّما نعني المفهوم الواسع لكلمة «معجم» باعتبار نظاما عامّا وجامعا (Un système global) لأنظمة صغرى أو دنيا (Des sous-systèmes) ومخبرا عن حالات وعلاقات لغويّة ثابتة عموما، وتتوزّع على أكثر من نظام أصغر أو أدنى وعلى أكثر من مستوى لغويّ.

إنّ حدود مفهوم المعجم في معناه الواسع تشمل حينئذ الظّاهرة اللّغويّة كلّها إذ سترتدّ إلى المعجم كافّة أنظمتها الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة من طريق معجم الأصوات ومعجم الحروف ومعجم الصّرف ومعجم الأسماء ومعجم الأفعال ومعجم الأدوات ومعجم التّراكيب ومعجم السّياقات ومعجم الشّواهد... ويعني ذلك أنّنا سنتحدّث عن نظريّة للمعجم منفتحة ومتنامية تنظّم الظّاهرة اللّغويّة وتتعدّد فيها طرق البناء تحليلا وتركيبا. وليس ذلك سوى زيادة من فرص التّفسير لبنية المعجم، وإضافة لبعض الآراء المتجدّدة، وكشف لمزيد الانتظام في العمل المعجميّ، وبعض الإجابة عن كيفيّة تحكّم المعجم تحكّما

ذاتيّا في أنظمة اللّغة من داخل مستوياتها اللّغويّة نفسها بإحالتها إلى معاجم من جهة أبنيتها، تحليلا وتركيبا (2).

وإذا كان الأمر على نحو ما فهمنا جاز الحديث عن نظام عامّ وشامل (Un système global) أي عن نظام المعجم في معناه الواسع من جهة، وعن أنظمة معجميّة البناء هي أنظمة دنيا أو صغرى (Des sou-système) من جهة ثانية، ونعنى أنظمة معجم الحروف ومعجم الأصوات ومعجم الصّرف ومعجم النّحو أو معجم التّراكيب ومعجم السّياقات فضلا عن معجم المعاني والمفاهيم.. باعتبارها معاجم فرعيّة ينحلّ إليها الكلام ومنها يتركّب، وباعتبار أنّ الظّاهرة اللّغويّة معجم عامّ وشامل، وهو نظام مركزيّ (Un système Central) منه تلتئم المعاجم الصّغرى أي الأنظمة الفرعيّة وإليه تردّ، من جهة فكرة المعجم الّتي تضمن تماسك تلك الأنظمة المتعدّدة، وفكّ ارتباطها به نظريّا ومنهجيّا لا غير.

وإذا كان ذلك كذلك فمن الطّبيعي أن نتساءل عن خصائص تلك الأنظمة الفرعيّة أو الدّنيا أو الصّغرى في حدّ ذاتها ثمّ في علاقاتها بما سواها عامّة وبالنّظام المركزيّ خاصّة، وعن طبيعة تجانسها فيما بينها ثمّ فيما بينها وبين النّظام العامّ أو المركزيّ؛ وعن الحدّ الذي يمكن معه الحديث عن فكرة التّنظيم الذّاتي (L'auto-organisation) الخاصّ بكلّ نظام على حدة فرعيّا كان أو مركزيّا، من جهة البناء المعجميّ، وعن حدود اختصاصه (La spécialisation des systèmes et des sous-systèmes) وطبيعة نماذجه.

وإنّنا نميّز منهجيّا بين مفهومي النّظام (Le système) والنّموذج (Le modèle) على ما بينهما من تلازم، وإن لاحا غير مترابطين ظاهريّا، لأنّ العلاقة بينهما علاقة تمثيل (Une représentation) وتمثيليّة (Une représentativité) وهي علاقة تتحقّق ويتُحقّق منها في الوقت نفسه إذ يسعى النّموذج دوما إلى تمثيل النّظام وتجسيد خصائصه النّظريّة تطبيقيّا كي يحقّق درجة قصوى من تمثيليّة خصائص النّظام الذي كثيرا ما يوسم، نظريّا على الأقلّ، بالاستيفاء أو التّمام أو الكمال، إن لم نقل إنّ النّظام هو الذي ينشئ، في الأصل،

(2) راجع محاولة أولى في منحى التّفسير الأسلوبيّ لبنية النّصّ المعجميّ وخصائصها الشّكليّة في : فرحات الدريسي : في بنية النصّ المعجميّ. مجلّة المعجميّة 7 (1991) ص ص 43-55.

نموذجه أو نماذجه ويكسبها ما يكسبها من عناصر التكوين، ويضبط لها ما يضبط من حدود الاشتغال، دون أن نغفل عن أنّه بوسع النّموذج أن يسهم، من جهة التّمثيل، في تعديل النّظام بعض التّعديل دون أن تتراكم مواطن خرق النّظام المرصود، من داخله أو من خارجه، أو أن تتكاثر الحالات الخاصّة أو الحالات الشّاذّة لأنّها تظلّ علامات دالّة على عجز ذلك النّظام عن التّفسير، فتُفتَقَدُ الثقة به، وتنشأ الحاجة إلى الاستعاضة عنه بنظام آخر ينشئ بدوره نماذجه الخاصّة به (3).

وليس استخدامنا لمفاهيم التّحليل والتّركيب والنّظام والنّموذج، في هذا المبحث اللّغويّ، سوى توجّه منهجيّ، المقصد منه أن نفهم كيفيّة تنظيم الظّاهرة اللّغويّة باعتبارها في خاتمة المطاف معجما موسّعا أو شاملا، ومنتظما، وهو حاصلة معاجم روافد مترابطة وفق أنظمة لغويّة متساندة بدرجات متفاوتة، فضلا عن أنّ تلك الوسائل المنهجيّة تساعدنا، أكثر من غيرها، على أن نرصد الخصائص المنطقيّة والعلاقات الرّياضيّة اللّغويّة التي يتأسّس عليها مفهوم النّظام في الظّاهرة اللّغويّة عموما والمعجميّة خصوصا.

وإنّ تلك العلاقات والخصائص الصّوتيّة الحاكمة في تحليل أصوات اللّفظ وتركيبها وفي تأليف الألفاظ وتوليد صيغها أشياء يدركها الحسّ ويرتّبها العقل في علاقات وقواعد وقوانين هي في الأصل أسس نظريّة لنظام صوتيّ يميّز نظريّا وتطبيقيّا بين الفصيح وغير الفصيح والمعرّب والدّخيل أو المولّد، بتعدّد النّماذج واختلاف طرق تكوينها ومكوّناتها إذ إنّ اللّغة نظام من الأصوات يتمّ بها البلاغ بين مجموعة مّا، لتحقيق التّفاهم. وهو نظام صوتيّ يجسّد بالخطّ كتابة، فيخضع سمعا وبصرا للوصف والمعياريّة أو للتّحقيق والتّحقّق في الوقت نفسه. وليست قواعد تأليف اللّفظ تأليفا صوتيّا سوى شكل من أشكال الفعل المعجميّ الواسع والمحدود بحدود التّعاملات الصّوتيّة، وصفا وترتيبا، حسب ما تسمح به خصائص الأصوات ذاتها، تحليلا وتركيبا. ويعني ذلك أنّ نظام الأصوات نسق معيّن من العلاقات اللّغويّة، له خواصّه البنائيّة والمحدّدة؛ وأنّه يكتسب خواصّ أخرى من جهة

---

(3) ينظر Bernard Walliser : Systèmes et Modèles (Introduction critique à l'analyse des systèmes) Éd. du Seuil, Paris 1979.

Alain Badiou : Le concept de modèle. Maspéro, Paris 1970, (Introduction à une épistémologie matérialiste des mathématiques)

التّعاملات الصّوتيّة، وأنّ بنيـة اللّفظ الصّوتيّة بنية قادرة على الإخبـار عن تلك الخصائص، وعلى استيعاب العلاقات والتّعامل مع الافـتراضات اللّغويّة الصّوتيّة الممكنة والجائزة، مثلما تدلّ التّعـاملات الصّوتيّة على أنّ النّظـام الصّوتي نظام يقبل شيـئا من التّعـديل بتعـدّد طرق البناء؛ وكذلك ترقى البنيـة الصّوتيّة إلى مرتبة النّظام الصّوتيّ، وتصير منطلقا لمباشـرة الفعل المعجـميّ الصّوتيّ، وهو فعل منتظم بالانـتقال من تأليف نموذج صـوتيّ إلى تأليف نموذج صوتي آخر من طريق تحليل الأصوات وتركيبها وفق ما يسمح به ذلك النّظام الصّوتيّ.

ولا نكر - في هذه الحال - أنّ تحليل النّماذج الصّوتيّة وتركـيبها، يسبقـه - أسبقيّة منطقيّة - علم بكيفيّة توزيع تلك الأصوات وبتعاملاتها وبحدود انتظامها، وطرائق الانتقال من تأليف صـوتيّ إلـى تأليف صـوتيّ آخـر. وإنّنا نطلق علـى تَقْدِمَة مـعـرفـة نظام الأبنيـة الصّوتيّة تلك مفهوم الصّناعة المعجميّة الصّوتيّة، وهي صناعة نظريّة وضـروريّة لتوليد نماذج الأبنية الصّوتيّة المختلفة التي بها يشـتغل النّظام الصّوتيّ في ممارسة الكلام أو الظّاهرة اللّغويّة استـعمـالا وبلاغا، حـسب ما يتـوفّر به من عناصر التّجـانس والتّماسك والمنطـقيّة، وهي العناصـر الّتي تجيـز - في حال التّسليم بـهـا - الحـديث عن فكرة النّظام العامّ أو الشـامل أو المركزي وفكرة الأنظمـة الدّنيا أو الصّغرى أو الفرعـيّة، وعمّا بينها من درجات مـجانسة أو مغايرة.

وتســتـوجب فكـرة التّلازم بين نظام المعــجم واللّغــة النّظر في عــلاقـة المعــجم بالأصوات وبالصّرف وبالنّحو مثلما يستدعي القـول بتساند مفهومي النّظام والنّموذج رسم الحدود بينهمـا، وإنْ كان أحدهما يسلم إلى الآخـر ويحيل عليه، وكمـا يستلزم التّرابط بين نهجي التّحليل والتّركيب تحـديد الوحدات اللّغوية الصّغرى في كلّ مستـوى من مستويات اللّغة، وضبـط وظائفها التّمييـزيّة وقواعدها الدّنيا، الثّابـتة والمتغيّرة في الوقت نفـسه، ومدى انتظامها معجميّا.

ولمّا كانـت الظّاهرة اللّغويّة - في فـهمنا - ظاهرة مـعجـميّة المنشـإ، عامّة، ونظـاميّة المنحى، خـاصّة، اعتـبرنا بنيـة اللّفظ الصّوتيّة، على محـدوديّة أبنيـتها وقـوانينها في العـربيّة بمحدوديّة حروفها وتركيـباتها المستعملة والمهملة، ضربا من بنية معجمـيّة، انطلاقا من كيفية تنظيم الأصوات في الـعربيّة، تصنيفـا وتبويبا وترتيـبا بالزّيادة والنّقـصان في أوّل اللّفظ أو في

وسطه أو في آخره، حسب ما بينها من تجانس وتنافر، وتجاور وتباعد، وما تقتضيه التّعاملات الصّوتيّة في حدود المستعمل والمهمل من جهة أو الممكن والجائز والممتنع والمستحيل من جهة ثانية، لأنّ بنية اللفظ الصّوتيّة تنتقل في تحليل الأصوات وتركيبها من مبادئ محدودة إلى توليد صيغ محدّدة وفق قواعد وقوانين لغويّة معلومة هي في الأصل من شروط الفصاحة ومن طريق التّعاملات الصّوتيّة كما حدّدتها الكتب اللّغويّة الكلاسيكيّة (4).

وإنّنا نعتبر أنّ دور تقدمة المعرفة الصّوتيّة تلك، في بناء النّظام الصّوتيّ العربيّ، دور معجميّ نظريّا وعمليّا، أي أنّ البنية الصّوتيّة ليست، في حال الانخراط في عمليّة التّحليل والتّركيب الصّوتيين، بنية حياديّة لأنّها في تلك الحال : حال التّأليف الصّوتيّ، بنية منتظمة أو على الأقلّ قابلة للانتظام، وتحمل بعض المعاني النّظريّة باعتبارها معقولة ومفهومة في حيّز خبرة المتكلّم والسّامع في الوقت نفسه، وتخضع للتّحقيق ولمعيار التّحقّق منها أيضا من جهة مقاييس الفصاحة ومعاييرها الصّوتيّة؛ فتنظم بنماذجها الصّوتيّة معرفة لغويّة، هي في الحقيقة معرفة معجميّة صوتيّة، بسابق معرفة نظريّة في التّعاملات الصّوتيّة عامّة؛ وهي كذلك معرفة متقدّمة على غيرها من المعارف البانية لمستويات لغويّة أخرى، بالذّهن والتّقدير أو بالخبرة والاستعمال والذّوق، أو بشيء من هذا وذاك؛ فضلا عن أنّ تلك النّماذج ساعية إلى تمثيل واقع النّظام الصوتي تمثيلا أوفى وأتمّ، إذ إنّ تقدمة المعرفة بخصائص الأصوات منفردةً أو معزولةً هي معرفة تقديريّة ومجرّدة وأكثر تعميما ممّا هي عليه من تخصيص في حال التّعاملات الصّوتيّة التي ترقى بالبنية الصّوتيّة إلى حدّ البنية المراقبة على منوال نموذج البنية الصّوتيّة الّذي يرقى بالأصوات من حال التّشتّت الحياديّ (L'état de dispersion neutralisé) إلى حال التّشكّل اللّفظيّ المحسوس والمنفتح على

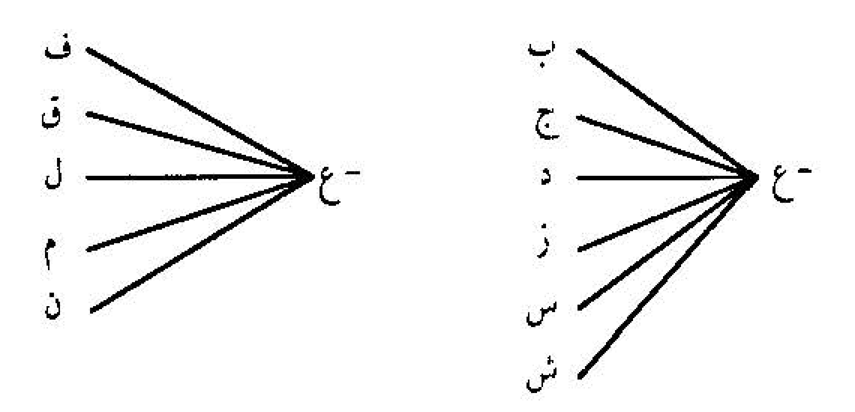
(4) انظر خاصّة : الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب «العين» (الجزء الأول) تحقيق عبد الله درويش، بغداد 1386هـ / 1967م (المقدّمة) ص ص 53-66؛ ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية القاهرة، 1952م - 1956 (3 أجزاء)، انظر الأبواب الآتية : باب في مقاييس العربية، 1/ 109-114؛ وباب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، 1/ 357-369؛ وباب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، 2/ 82-88؛ وباب في زيادة الحروف وحذفها، 2/ 273-284؛ وباب في الجوار. 3/ 218/ 227.

النّظام الصّرفيّ من جهـة، والمحكوم، من طريق التّحليل والتّركيب الصّوتيين بتقـدمة نظريّة في المعارف الصّوتيّة الّتي تدرك وتقاس أو تتحقّق ويُتَحَقّق منها، من جهة ثانية.

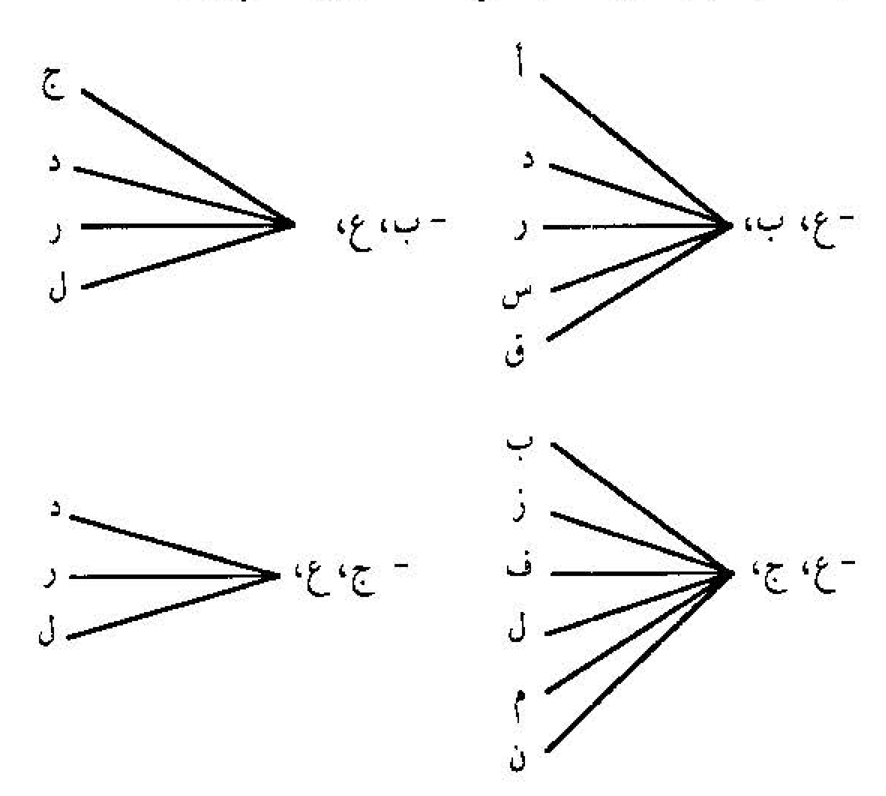
فيتأسّس على ذلك الـنّحو نظام صوتيّ ومبدئيّ، لغة، وهو نظام أوّليّ، معجما، إذ يبدأ تسلسل الأنظمة اللّغـويّة بداية من الوحدات الصّوتيّة الدّنيـا الّتي تولّد بـالتّحليل والتّركيب نماذج أبنيتها الّتي هي في الأصل، بداية في إنجاز معجميّ لوحـدات أو صيغ صرفيّة تولّد نظامها انطلاقـا من تنظيم الأصوات ليرقى إلى نظام الصّيغ وفق نماذج في تقسيم الكلام وطرائق أخرى في توليد الألفاظ، بل يمكن أن ينجم عن تعديل النّظام الصّوتيّ نفسه لبنية لفظ من الألفاظ، تعديلا جزئيّا من جهة نطق صوت من أصواتها، تغيّر آليّ في تحديد المعنى على منوال : عَلَم - عِلْم - شِعْر - شَعَر - غَنَم - غُنْم - . . لأنّ للصّوت وظيفة حاسمة في تحديد معنى الكلمـة وفي إنشاء علاقة معجميّة بين نظام اللّفظة المفردة الصّوتيّ ومـدلولها المعجميّ أو الـلّغويّ؛ وإنّ ذلك راجع إلى أنّ النّظام الصّوتيّ في العربيّة مبنيّ على تقدمه في المعارف الصّوتيّة قـدْ وجّهت بدورها نماذج أبنيته الصّوتيّة توجيها مخصوصا في البناء ومحكوما بقواعد التّجانس والتّنافر والتّقارب والتّباعد والإدغام وفكّه، والقلب، وغيرها. . وهي جملة من القواعد الصّوتيّة الّتي يسّرت انخراط اللّغة عموما بكافّة مستوياتها في المنحى المعجميّ لأنّها تضبط أحوال تعاقب الأصوات وتجاورها وتجانسها وتنافرها وانقلاب بعضها إلى بعض؛ وإنّ في ذلك دلالة على أنّ طبيعة البنية الصّوتيّة - من حيث نظاميتها بالتّحليل والتّركيب، وقابليّة أبنيتها الثنائيّة والثّلاثيّة والرّباعيّة والخماسيّة للانتظام، وفق نظريّة التّقليب الخليليّة بسماتها اللّغويّة والمنطقيّة والرّياضيّة، طبيعة معجميّة البناء والتكوين على غرار المثال الآتي :

ل.ح.ق. ← ل.ح.ق. - ل.ق.ح. - ح.ل.ق. - ح.ق.ل. - ق.ل.ح. - ق.ح.ل. إنّ للتكوينات الصّوتيّة حينئذ وظائف تمييزيّة بين معاني الألفاظ لمتانة الصّلة بين تجاور الأصوات المختلفة وبين المعنى الضّمنيّ إذ إنّ مواقع الحروف وكيفيّة توزيعها في بناء اللّفظ بناء صوتيّا يولّدان عمليّا أو صناعيّا وحدات معجميّة متعدّدة ومحدّدة بالمستعمل وبالمهمل ومختلفة المعاني على منوال طرق البناء الآتي :

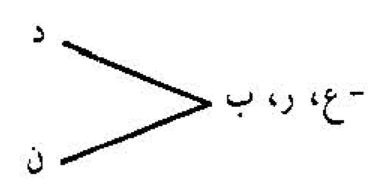
أ - تأليف أبنية صوتية انطلاقا من قاعدة الصّوت الواحد والمشترك:



ب - تأليف أبنية صوتيّة انطلاقا من قاعدة الصّوتين المشتركين :



ج - تأليف أبنية صوتيّة انطلاقا من قاعدة الأصوات الثلاثة المشتركة:



يتّضح حينئذ أنّ البناء الصّوتي بناء معجميّ في أصله وأنّه بناء متقدّم على غيره من الأبنية في تكوين النّظام المعجميّ وفي تحديد المعاني وتثبيتها لغويّا لأنّه بناء على قدر لا بأس به من الوضوح والدقّة في إنجاز المعاني إذ أكسبته تقدمة المعارف الصّوتيّة الّتي سبق الحديث عنها، قدرة على الإخبار عن خصائص بنية اللفظ الصّوتيّة، فكسب صفتي النّظاميّة والنّمذجة اللّتين حدّدتا إلى درجة كبيرة جهات معاني تلك الأبنية الصّوتيّة؛ مثلما تتبيّن من الأمثلة التّطبيقيّة السّابقة أنّ التوسّع في البناء الصّوتيّ مبنيّ على قاعدة الصّوت الأوّل الّذي يبتدأ به، وعلى مدى قابليّته للتوسّع في الجوار الصّوتي وباختبار قدرته على توليد الأبنية الثّنائيّة المفهومة والمعقولة وهي أبنية يستعمل أكثرها ويلغى أقلّها في العربيّة (في حال اجتماع القاف والكاف مثلا أو العين والحاء بدرجة أقلّ إذ يجتمعان في حالة النّحت "مثل لفظ حيعل") بل إنّ لبعض الحروف حظّا أوفر من غيرها في توليد تلك الأبنية إذ «لمّا ذلقت الحروف السّتّة ومذل بهنّ اللّسان وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام..» (5)، كما أنّ بعض الحروف أقدر من غيرها على التّعاملات الصّوتيّة و"أشجع" إذ «العين والقاف لا تدخلان في بناء إلاّ حسّتاه لأنّهما أطلق الحروف وأضخمها جرسا فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حسن البناء لنصاعتهما» (6).

ويتّضح أيضا أنّ قاعدة ذلك التّأليف الصّوتيّ، المعجميّ المنحى، قاعدة متحركة ومتنامية باطّراد قواعد التّحليل والتّركيب، وخاصّة في توليد الأبنية الثّلاثيّة الّتي تستعمل في العربية أكثر من غيرها من الأبنية وأنّ تحديد المعنى موصول، وبدرجات متفاوتة، بالصّوتين الثّاني "الّذي يحشى به" والثّالث "الّذي يوقف عليه" في الغالب (وفي حال البنية الثّلاثيّة المهيمنة على اللّغة العربيّة) رغم أنّ «كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف : على الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ... وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف. فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل واسم فاعلم أنّها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة» (7).

---

(5) الخليل : كتاب العين، (المقدّمة) ص 58.

(6) المرجع السّابق، ص 60.

(7) المرجع السّابق، ص ص 53-55.

إنّ البناء الصّوتيّ حينئذ، بناء معجميّ يساعد إلى حدّ لا بأس به على تحديد المعنى مثلما يضبط بدقّة خصائص بنية اللّفظ المفرد، على قدر الاتّساع في التّكوينات والوجوه الصّوتيّة أو ضيقها وتقييدها، ومدى استيعاب حروف التّكوين الأصليّة للعلاقات الصّوتيّة المبنيّة بناء معجميّا وصفا وترتيبا (8). وهو أمر يجيز أوّلا الحديث عن نظام صوتيّ معقول ومفهوم لأنّه قائم على نماذج صوتيّة متجانسة (Des modèles Homogènes) وبانية لمعجم صوتيّ ذي علاقة عضويّة ببناء نظام المعجم المستعمل عامّة؛ ويجيز ثانيا الحديث عن معجم صوتيّ غير معقول وغير مفهوم لأنّه مبنيّ على نماذج صوتيّة غير متجانسة (Des modèles hétérogènes) لامتناع اجتماع بعض الأصوات كالجيم والقاف أو الصّاد والجيم وما كان شبيها بها من التّكوين الصّوتيّ. وإنّ قيمة قواعد التّكوين الصّوتيّ في القدرة على توليد النّماذج المتعدّدة والمختلفة ما استعمل منها وما أهمل على حدّ السّواء (9).

ويرقى النّظام الصّوتيّ عند ذلك الحدّ من البناء الصّوتيّ المعجميّ إلى درجة النّظام الصّرفيّ ونماذجه في الصّوغ، انطلاقا من تقسيم الألفاظ إلى أسماء وأفعال وأدوات، وتنظيم أنواع الصّيغ بطرق لغويّة شتّى أهمّها الاشتقاق بوجوهه المختلفة، فيتحدّد البناء الصّرفيّ انطلاقا من البناء الصّوتيّ، المتقدّم عليه، بالتّمييز بين الحروف الأصليّة والحروف الزّوائد واللّواحق، وتتأسّس الوحدة المعجميّة الدّنيا والمفيدة والمتكوّنة بدورها - حسب ما تقدّم - من وحدات صوتيّة دنيا ومتجانسة ومميّزة بإسهامها الأوّليّ والمبدئيّ في تحديد المعنى المعجميّ إذ يكفي التّذكير، في هذا السّياق، بأنّ من خواصّ بنية اللّفظ العربي، الرّباعيّ الأصل أو الخماسيّ صوتيّا وصرفيّا - استتباعا واستلزاما - وجوب وجود حرف من حروف الذّلاقة (ر - ل - ن) فضلا عن تواتر بعض الحروف الشّفويّة خاصّة في بنية اللّفظ الصّوتيّة والصّرفيّة معا (ب - ف - م) لأنّها حروف غالبة على قواعد التّكوين الصّوتيّ في العربيّة «فإنْ وردت عليك كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذّلق أو الشّفويّة ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك

---

(8) يحيى عبد الرّؤوف جبر : الصّوت لفظا ومعنى، مجلّة اللّسان العربيّ، العدد 37، سنة 1413هـ/ 1993م، ص ص 34-48.

(9) ابن جنيّ : الخصائص - ينظر فيه : باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب 1/ 357؛ وباب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس 1/ 391-400.

فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب لأنك لست واجدا من يسمع في كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسيّة إلاّ وفيها من حروف الذلَق والشّفويّة واحد أو إثنان أو أكثر» (10).

فليس النّظام الصّرفيّ بهذا المعنى سوى تدرّج في تطبيق معجميّ لنظام الأصوات والحروف على بنية اللّفظ المفرد تطبيقا أكثر تماميّة واستيفاء لأنّه يظلّ محكوما بثبات أبنية اللّفظ في العربيّة : الأبنية الثّنائيّة والثّلاثيّة والرّباعيّة والخماسيّة الخاضعة بدورها لقواعد النّظام الصّوتيّ السّابقة، وإنّ عدّ نموذج البنية الثّلاثيّة نموذجا بنيويّا مركزيّا في النّظام الصّرفيّ العربيّ بالمقارنة إلى ما سواه من النّماذج. ويمكن أن يستدلّ على أنّ النّظام الصّرفيّ في العربيّة نظام معجمي في صميمه من مداخل متعدّدة، منها أنّ تصريف الأفعال في حدّ ذاته مبنيّ على ثوابت معجميّة من داخل مجموعات نموذجيّة من الضّمائر كما يلي : ضمائر المتكلّم (أنا - نحن) وضمائر المخاطب (أنتَ - أنتِ - أنتما - أنتما - أنتم - أنتنّ) وضمائر الغائب (هو - هي - هما - هما - هم - هنّ)؛ فهي مجموعات موجّهة من الدّاخل بمعايير توزيع ثابت ثباتا معجميّا بالانتقال من المفرد إلى المثنّى إلى الجمع، ومن المفرد المذكّر إلى المفرد المؤنّث، ومن المثنّى المذكّر إلى المثنّى المؤنّث، ومن الجمع المذكّر إلى الجمع المؤنّث.

وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى تنظيم الأفعال انطلاقا من المجرّد إلى المزيد بحرف ثمّ بحرفين ثمّ بثلاثة حروف، فضلا عن التّمييز بين الفعل الثّلاثيّ الصّحيح السّالم والفعل الثّلاثيّ المعتلّ، وتفريع الفعل الثّلاثيّ المجرّد إلى صحيح سالم وإلى فعل ثلاثيّ مهموز بأنواعه الثّلاثة : مهموز الفاء ومهموز العين ومهموز اللاّم، وفعل مضعّف، وتفريع الفعل الثّلاثيّ المعتلّ إلى مثال واويّ ومثال يائيّ وأجوف واويّ وأجوف يائي وأجوف مشترك وناقص واويّ وناقص يائيّ ولفيف مفروق ولفيف مقرون... فكوّنت تلك المعايير أسسا لتنظيم صرفيّ عربيّ وجملة من قواعد نهج التّصريف العربيّ العامّة أي نظامه الخارجيّ الذي ضمن نظاميّة معجم الصّرف العربيّ وانتظام نماذجه.

وإذا ما نظرنا في تنظيم ذلك النّظام الصّرفيّ من داخله لاحظنا أنّ نماذج الصّيغ الصّرفيّة، في الماضي أو المضارع بأنواعه أو في الأمر، نماذج نظاميّة البناء ومعجميّة التّوجّه

---

(10) الخليل : العين (المقدّمة)، ص 58.

ومطابقة لقواعد النّظام الخارجيّ السّابقة، وهي في الوقت نفسه نماذج قادرة على الإخبار عن الجنس والعدد والزّمان على الأقلّ، وتضمن ما تضمن من البلاغ أو التّواصل إذ تحمل قرائن شكليّة كافية - على الأقل - للتّمييز بين معان عديدة ومختلفة.

وتزيد قواعد صيغ الفعل المزيد في العربيّة النّظام الصّرفيّ تمكّنا في الفعل المعجميّ لأنّ طرق الزّيادة محدّدة بقواعد وطرق وحروف معلومة بل هي في الحقيقة إثراء للمعجم وتوسّع في مادّته باستنباط صيغ مزيدة وثابتة ومحدودة لكنّها نماذج تخصب ما تخصب من المادّة اللّغويّة من كلّ جذر لغويّ ثلاثيّ يقبل وجها من وجوه الزّيادة لتأدية معنى من المعاني لمتانة العلاقة بين المباني المزيدة والمعاني المتجدّدة.

ويمكن القول إنّ الشأن نفسه بالنّسبة إلى الفعل الرّباعيّ المجرّد أو الخماسيّ في حال الزّيادة، وإن كانت النّماذج محدودة وكانت المادّة اللّغويّة المنجزة معجميّا قليلة الوجوه كذلك من جهة الاستعمال. والثّابت عندنا أنّ تلك النّماذج الصّرفيّة والنّمطيّة نماذج قادرة - على محدوديّتها - على إنجاز معجم صرفيّ قياسيّ أو معياريّ، يتحقّق في واقع الظّاهرة اللّغويّة ويتحقّق منه بطرق بناء الزّيادة المختلفة الّتي هي بدورها دالّة على معجم من المعاني الأوّليّة المضبوطة والمعروفة حتّى من خارج سياقات التّركيب الّذي يزيدها توسيعا وتطويرا لأنّ العلائق بين المباني الصّرفيّة المزيدة والمعاني المصاحبة لها علائق عرفيّة وتعاقديّة في أصل المنشإ وهي أشدّ إقناعا من غيرها من النّماذج بمتانة العلاقة بين اللّفظ المفرد ومدلوله اللّغويّ أو معناه المعجميّ لسابق تقدمة في المعارف الصّوتيّة والصّرفيّة، وبمعاني الزّيادة.

وإنّ في بلوغ النّظام الصّرفيّ العربيّ هذه الدّرجة من التنظيم الخارجيّ والدّاخليّ، ومن النّظاميّة التّقعيديّة، ومن الانتظام الصّناعيّ بطرق التّصريف المختلفة وفي معناه الواسع، ومن التّمييز بين المباني والمعاني تواصلا وتفاصلا، لدلالة على ثبات قواعد ذلك النّظام وعلى قدرة نماذجه على تأدية خصائصه الخارجيّة والدّاخليّة في الوقت نفسه. وليس - في نظرنا - أدلّ على ذلك السّعي من الحرص البيّن على إخضاع نماذج الأبنية الصّوتيّة والصّرفيّة، في الوقت نفسه، الخارجة عن نظاميّ اللّغة العربيّة : النّظام الصّوتيّ والنّظام الصّرفيّ، لمقاييس الفصاحة العربيّة ولأوزان صيغها في أحوال المعرّب الصّوتيّ؛ بل إذا ما استعصى الدّخيل، على القياس على كلام العرب فإنّ الحرص بيّن على تثبيت الخواصّ

المميّزة للّفظ العربيّ عن اللّفظ الأعجميّ (11).

وتتّضح، أكثر، العلاقة بين اللّفظ المفرد والاختصاص بالمعنى، في حال المصطلح العلميّ الّذي يرقى من المعنى المعجميّ أو اللّغويّ إلى المعنى المتخصّص بالمواضعة قبل أن ينقل إلى سياق التّركيب، فيكوّن ذلك المصطلح بمفرده وحدة معجميّة مستقلّة بالمعنى المقيّد في سياق علميّ معيّن، فضلا عن أنّ له ماله من القدرة على اختزان المعنى العلميّ وعلى استرداده في الوقت نفسه. وإنّ في ذلك دلالة واضحة على أنّ المعجم العلميّ المختصّ قائم بذاته ومتضمّن مضامينه العلميّة وخصائص علمه في ذاته ذهنا وتقديرا على الأقلّ، إن لم نقل إنّ الأصل في العلم معجمه أي أنّ المعجم العلميّ الأتمّ والأوفى أدلّ على تماميّة العلم وكما ليته في عصره الفكريّ.

ويكشف ما سبق أن تبينّاه في هذه المحاولة الأوّليّة أنّ قرائن المعنى متضافرة من أنظمة لغويّة دنيا أو صغرى تتعامل نماذجها وتتساند من طريقي النّظام الصّوتيّ والنّظام الصّرفيّ تحليلا وتركيبا لتُرَدَّ في النّهاية إلى نظام أعمّ منها وأشمل هو نظام المعجم الّذي يكسبه النّظام النّحويّ، بتنظيم الكلام في جملة بتطبيق نظام وظائف الإعراب على أبنية الأصوات والحروف والصّيغ الصّرفيّة، علائق تركيبيّة إضافيّة للإحاطة بالمعنى واستتمام دلالاته. ويعني ذلك أنّ الكلمة في اللّغة العربيّة لا يبنى معناها في التّركيب وحده بل إنّها تنخرط في التّركيب أو في النّظام النّحويّ وهي محافظة على أبنية أوّليّة ومقيّدة بخصائص صوتيّة معيّنة ومحدّدة بمبان صرفيّة معلومة ومحمّلة بمعان معجميّة أو لغويّة يزيدها تنظيم الكلام في الجملة تنظيما وظائفيّا دون أن يحوز ذلك التّنظيم النّحويّ مرتبة النّظام الأشمل أو الأعمّ أو المركزيّ، لأنّ بناء الكلمة العربيّة الأساسيّ يبدأ في الالتئام، في الأصل، من التكوين الصّوتيّ فالتّكوين الصّرفيّ وفق تقدّمة في قواعد المعارف الصّوتيّة والصّرفيّة، وهي تقدمة معرفيّة استساغتها اللّغة العربيّة فانحكمت بها أنظمتها ونماذجها بضرب من الأسبقيّة المنطقيّة لا الأسبقيّة الزّمنيّة، ونشأ عن ذلك التّرابط وفي حدود النّظامين الصّوتيّ والصّرفيّ أن بلغ اللّفظ المفرد حدّا لا بأس به من الإخبار عن معان أوّليّة صوتيّا وصرفيّا

---

(11) أبو منصور الجواليقي : المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة 1361هـ.

ومعجميّا.

وإذا ما كانت الظّاهرة اللّغويّة ترابط أنظمة متلازمة ومتساندة في تأدية المعنى (دون أن يعني ذلك تفضيل نظام على نظام) فليس نظام المعجم الّذي يضمّ تلك الأنظمة نظاما صناعيّا أو فنّيّا فحسب وإنّما هو نظريّة لغويّة أعمّ وأشمل، تتوزّع على أنظمة ونماذج صوتيّة وصرفيّة ونحويّة، تسهم، بدرجات متفاوتة وفي مراحل متعاقبة منطقيّا، في تحديد المعاني اللّغويّة المطلقة والمقيّدة أو العامّة والمتخصّصة بتقدمة في المعارف الصّوتيّة والصّرفيّة وبمعارف لاحقة بها في سياقات تركيبيّة تكسبها في حال تنظيم العبارة أبعادا وظائفيّة جديدة تزيد المعنى التئاما وضبطا أو تدقيقا. فتكون تلك الأنظمة، مجتمعة تركيب نظام اللّغة العامّ والشّامل، وهو نظام أنظمة تقبل نظريّا فكّ الارتباط بينها إلى حدّ مثلما يردّ مبدؤها ومنتهاها، بالتّحليل والتّركيب، إلى تنظيم معجميّ المنحى في معناه الواسع وإن كانت في حدّ ذاتها أنظمة لها درجة دنيا من الاستقلاليّة، على الأقلّ، في تحديد مكوّنات المعنى المختلفة.

إنّ للوحدة المعجميّة حينئذ قيمة أساسيّة في حدّ ذاتها، في تحديد المعنى، ومن طريق نظامين على الأقلّ : نظام صوتيّ ونظام صرفيّ، وهي قيمة تزداد بروزا وتثبيتا بالتّوسّع في تحديد المعاني من جهة التّوسّع في تعدّد السّياقات ووظائفها في التّركيب إذ إنّ العلاقة بين تلك الأنظمة اللّغويّة في تحديد المعنى علاقة تضايف وتضامّ بين أنظمة ونماذج تتعدّد فيها وجوه التّنظيم الدّاخلي خاصّة، لا علاقة تبعيّة أو أفضليّة. ولئن ردّت تلك الأنظمة إلى نظام اللّغة عامّة فإنّ نظام اللّغة بدوره ليس سوى تنظيم لغويّ معجميّ متعدّد العلاقات (Un système plurirelationnel) صوتيّا وصرفيّا خصوصا ونحويّا عموما.

فرحات الدريسي
كلية الاداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

المدقّق الإملائيّ العربيّ :
إنجاز قاعدة معلومات إملائيّة عربيّة لتوليد
معجم مدقّق إملائيّ للنّصوص على الحاسوب

بقلم : عبد الرّزّاق بنّور

مــــدخــــــل :

0 - 1. يتنزّل هذا العمل في نطاق اللّسانيّات الإعلاميّة وبصفة أدقّ في الاختصاص المصطلح عليه بـ" الصّناعات اللّغويّة " (les industries de la langue)، في ميدان المعالجة الآليّة للّغة المكتوبة.

0 - 1 - 1. ليس من الغريب أن يكون هذا النّوع من البرامج نادرا في العربيّة إلى حدّ يقارب العدم مع أنّه متوفّر توفّرا ظاهرا في جلّ اللّغات الأوروبيّة، فإنّ لغة الإعلاميّة ليست اللّغة العربيّة، التي تعسر معالجتها الصّوريّة (traitement formel) عسرا شديدا لكثرة طرق اشتقاق الكلمات فيها. وبالفعل فإنّ التعقيد الّذي تتّسم به اللغة العربيّة في الصّياغة الإملائيّة الكتابيّة (orthographique) والتّصريفيّة (flexionnelle) يفسّر بعض الشّيء صعوبة بناء معجم إملائيّ بالمفهوم العامّ (ككتاب على الورق) أو بالمعنى الخاصّ (كمدقّق إملائيّ، أي كبرنامج الكتروني).

0 - 1 - 2. فعلى مستوى اللّغة العربيّة يتطلّب البحث عن كلمة ما في المعجم حدّا أدنى من المعرفة اللّغويّة وحتّى اللّسانيّة في بعض الأحيان (مثل قواعد الاشتقاق، ونوع التكوين، وما إذا كانت الكلمة الّتي يتمّ البحث عنها ذات جذر ثلاثيّ أو جذر رباعيّ ...)، فنحن لا نجد في أيّ من المعاجم العربيّة المرتّبة بحسب الجذور كلمة "مرتجف" مثلا إلاّ بالرّجوع إلى أصل تكوينها واشتقاقها، أي إلى جذرها " ر ج ف "، وهذا ليس

بالأمر الهيّن بالنسبة إلى المستعملين المبتدئين من الأطفال ومن غير النّاطقين باللّغة العربيّة الّذين هم أكثر النّاس حاجة إلى المراجع والمعاجم والتّثبّت الإملائيّ، وهنا تبدو لنا أهميّة المدقّق الإملائيّ في اللّغة العربيّة إذ يمكن لنا مثلا بفضل هذه الوسيلة التّثبّت آنيّا من صحّة كتابة كلمة ما دون الرّجوع إلى أصلها وجذرها الخ..

0 - 1 - 3. وأمّا عمليّا فإنّ جدوى هذا المعجم الإملائيّ - بقطع النظر عمّا له من فائدة في حدّ ذاته باعتباره معينا على الكتابة (على الأقلّ كرافد نفسانيّ، لأنّنا عندما نتأكّد من صحّة ما نكتب نقدّم ما كتبنا ليقرأ مطمئنّين) - تكمن في تغيير نظرة المستعمل إلى الحاسوب الّذي لا يرى فيه في الغالب أكثر من آلة كاتبة متطوّرة. ويمكن أن ينطبق ما سبق على المستعملين من ذوي اللّغات التي لا تفتقر - افْتقَارَ العربيّة - إلى معاجم إملائيّة، فحريّ بلغة مثل لغتنا أن يُوَفّرَ لها الحاسوب ما لم تتمكن منه بالطرق التقليديّة. وبالإضافة إلى ما أسلفنا من الأدلّة فإنّ المدقّق الإملائيّ يعتبر لبنة أخرى تضاف إلى مشروع منظومة المعالجة الآليّة الشّاملة للّغة العربيّة.

0 - 2. لقد كانت مهمّتنا تنحصر في إنجاز قاعدة معلومات معجميّة يعتمدها المدقّق الإملائيّ المندمج(correcteur orthographique intégré) في "ويتكست"(Wintext) (برنامج منسّق نصوص من انتاج وينسوفت (Winsoft))، وكانت مهمّتنا هي التّبويب وما بعد التّبويب والتّصنيف والتّنسيق مع كلّ الألغوريتمات (algorithmes) التي تتمّ إعادة كتابتها في لغة البرمجة المعدّة للغرض من قبل مؤسّسة نويتيك سرفيس (الأمريكيّة Circle Noetic services) والّتي تعتمد لتوليد القاعدة. وكانت مهمّتنا أيضا تتمثّل في امتحان مدى صلاحيّة المدقّق الإملائيّ المنجز بالاعتماد على القاعدة المولّدة، مع فحص تطابق الاقتراحات الّتي يقدّمها المدقّق باعتماد التقارب الصّوتيّ وتلاؤمها.

أ - التّقييدات المرتبطة بالمدقّق الإملائيّ بصفة عامّة :

إنّ بعض المعطيات التي تبدو بديهيّة فيقع تجاهلها في إنجاز المعاجم القياسيّة(dictionnaire analogique) وحتّى الإملائيّة إن وجدت، لا يمكن بأيّ حال تجاهلها عند إنجاز مدقّق إلكتروني. فمثلا نجد أنّ الرّصيد الإملائيّ للغة الفرنسيّة لاروس(1) يكتفي

(1) Le vocabulaire orthographique, Larousse, 1988.

بالتّنصيص على الجمع بالنّسبة إلى الكلمات الّتي يمكن أن تكون محلّ شكّ ولا بذكر أيّ شيء عن الصّيغ أو الأسماء التي يعتبرها خاضعة للقاعدة أو ليست محلّ شكّ، وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى الأفعال فيكتفي بذكر المنوال (le modèle de conjugaison) الذي يندرج الفعل تحته في التّصريف ويبقى على المستعمل استخراج الصّيغ الملائمة. ولكن خاصيّة المعجم المدقّق، خلافا لما ذكر، هي أنّه يحتوي بصفة صريحة على الصّيغ والأشكال وحتّى الصّيغ الأكثر شيوعا واستعمالا وبداهة وإن أدّى ذلك إلى التّكرار المملّ، ولهذه الخاصيّة تأثير مباشر في بعض اللّغات التّي تمثّل لها هذه الضّرورة العمليّة مشكل تضخّم مرَضي(2) .

وبنفس الحدّة فإنّ بناء قاعدة معجميّة لمدقّق إملائيّ يقابله سؤال فيتقنشتاين (Wittgenstein) (3) "إلى أيّ حدّ؟"، وتواجهه - خلافا للمعاجم العامّة العادية - مشكلة إدخال الألفاظ المبتذلة أو الجهويّة أو الإقليميّة في قاعدة المعلومات مع الكلمات التي ترفضها المذهبيّات أويمنعها الحياء والقيود الاجتماعيّة العقائديّة مهما يكن نوعها.

ويتلخّص المأزق عمليّا فيما يلي : كيف يمكننا تكوين قاعدة ذات حجم متناه وغير محظور مع وجوب تكوين قاعدة مستوفاة وأكثر شموليّة مع مراعاة النّزعة التكاثريّة التّي يميل إليها نظام الاشتقاق العربيّ ؟

وقد أجبرنا بذلك على التخلّص من شرط الاستقصاء لأسباب فنيّة مرتبطة بطبيعة اللّغة العربيّة وتعقيداتها التصريفيّة(4). ولم يكن أمامنا اختيار آخر غير التّخلّي عن هذا الشّرط في الإصدار النّموذجي وتمكين المستعمل من تكوين معاجم خاصّة (بالمستعملين) بقدر ما تسمح به المساحة المتوفّرة على قرص التّخزين بالحاسوب.

أ - 1. لم يكن في نيّتنا تمثيل العربيّة الفصحى القديمة بل تمثيل لغة المستعمل العادي في العالم العربيّ الحديث / المعاصر. ولكي لا نعيد المشي في طريق قد سلك اعتمدنا الصّيغ الواردة في الأوساط المدرسيّة على اختلاف أشكالها. وكلّ صيغة لا يحتمل أن

---

(2) انظر أسفله وما ينتج من تضخّم في حجم المعجم الالكتروني.

(3) "Où s'arrêter?", v. L.Wittgenstein, Investigations philosophiques, Idées/ Gallimard.

(4) انظر أسفله مثالا على بعض هذه التعقيدات.

يعترضها متكلّم باللّغة العربيّة مثقّف في الكتب المدرسيّة كالمصطلحات الفنيّة أو التّقنيّة المتخصّصة والعبارات المنبوذة أو المحرّمة دينيًا أو اجتماعيًا تكون مسبّقا مغربلة وتكون قاعدتنا بفعل ذلك مضبوطة ومقنّنة. ولكنّنا لا نعتبر ذلك من الميزات أو الحسنات لأننا لا نجهل أن أحسن قاعدة معجميّة (على الأقل القاعدة المكوّنة لهذا الغرض) هي الّتي تقترح أكبر عدد ممكن من الأشكال الواردة سواء أكانت من المستعمل أم من الممكن المهمل، وأنّ الاستيفاء هو معيار النّجاح لمثل هذا العمل..

ومن هذا المنظور انطلقنا من الرّصيد الاساسي(5) الذي كوّنه فريق بحث مغاربيّ من تونس والجزائر والمغرب انطلاقا من دراسات وتحقيقات وتجارب ميدانيّة. وبما أنّ هذا الرّصيد لا يتعدّى 4000 كلمة بما فيها الأفعال فإنّ جرد الكتب المدرسيّة التّونسيّة منها والعربيّة مكّننا من أن نقارب 50 ألف لفظة مدوّنة. ولو لم نسقط المهمل (أو الغريب المستعمل في يومنا هذا) من العربيّة الفصحى لتحصّلنا على عدد كبير من الكلمات. وهذا العدد الكبير من الكلمات بمختلف تصاريفها (نظرا إلى الخاصيّات التصريفيّة العربيّة التي ذكرنا) سينتج حتما قاعدة معجميّة لها ما لها من الحجم بحيث تستعصي معالجتها إذا أدخلنا فيها كلّ ما نعـــــرف من اللّغة. ويكفي في هذا السّياق أن نذكر صيغة اشتقاق "النّسبة" : فإنّها في العربية ذات قاعدة مفتوحة ولذلك فإنّها تُعطي دون قيد : "قرطبة ← قرطبي و "تونس ← تونسي"، وبدون أي قيد أو تقييد "الجاحظ ← جاحظي" و "أرسطو ← أرسطي" و"فَ ← فائي"، الخ... وليســـت هناك إذن حـــدود لتوليد النّسب انطلاقا من الأسماء والأعلام وحتّى من الأدوات.

ويستفحل التّكاثر برسم الكلمات المعرّبة الّتي ليست مقنّنة بعد فنلاحظ وجود عدّة رسوم واردة لكلمة مثل (electronic/ électronique) فترسم ألكتروني أو ألكترونيكي أو

---

(5) الرّصيد اللّغوي الوظيفي (1976)، قائمة في الكلمات أعدّتها اللّجنة الدّائمة للعربيّة الوظيفيّة وهي تضمّ معهد الدراسات والبحوث للتعريب، جامعة محمد الخامس ومعهد اللّسانيّات والصّوتيّات بالجزائر ومركز الدّراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة بتونس (قسم اللّسانيّات). وتحتوي هذه القائمة على قرابة الـ4000 كلمة.

الكتروني أو ألكتروني (6).

ومن البديهي - نظرا إلى كلّ هذه الحالات - أن يقترن مثل هذا العمل وجوبًا بموقف لسانيّ فيما يتعلّق بحدود القاعدة المعجميّة وباختيار الكلمات (وأقلّها مشكل الألفاظ الإقليميّة أو المحلّيّة (7) التي يجب دراستها حالة حالة).

ب - معطيات نظريّة تتعلّق باللّغة العربيّة (الخاصيّات التصريفيّة للغة العربيّة)

إنّ اللغة العربيّة معقّدة أكثر من أيّ لغة أخرى إلى درجة أنّها تكاد تستعصي معها أيّ معالجة آليّة. فزيادة على ما فيها من تعقيدات نحويّة لها خاصيّات صرفيّة (morphologique) وإملائيّة (orthographique) تجعلها صعبة الدّراسة من النّاحية الإعلاميّة الصّوريّة (formelle) بصفة خاصّة.

ب - 1. تصنيف نوعي :

تقع اللّغة العربيّة في التّصنيف النّوعي التكويني (typologie généalogique/ genealogical typology) المبنيّة بصفة عامّة على نظام التّصريف(8) ضمن اللّغات التأليفيّة (synthétique) (مقابلة باللّغات التّحليليّة (analytique)، ومع ذلك فإنّها من بعض النّواحي

(6) يطرح مشكل الكلمات المقترضة نفسه بالفعل لأنّ الدول النّاطقة بالعربيّة تنهل من مصادر لغويّة مختلفة، فالبعض فرنكوفونيّ والآخر انجلوفونيّ وبعضهم له احتكاك بالإسبانيّة والآخر بالايطاليّة . . . وبذلك فإنّ نفس الكلمة المقترضة تطبع باللّهجة الأصليّة فتنطق وتكتب بحسب ذلك. فقد يقترض بلد عربيّ فرنكفونيّ كلمة بينما يقترح لها بلد فرنكوفونيّ آخر ترجمة فمثلا نجد "إطارات" تتنافس مع "كوادر" وهو مثال نموذجيّ للمعاملة غير المقنّنة أو المنسّقة للتوليد المعجميّ.

(7) إنّ المشكل المطروح في العربيّة اليوم هو أنّ اللّغة "الحديثة" تحتوي على كلمات إقليميّة يجب أخذها بعين الاعتبار. ولكن ما الّذي يبرّر الاحتفاظ بكلمة مثل "طابور" ورفض كلمة مثل "شنطة" والاثنتان مصريّتان.

(8)مع أنّ ذلك لا ينطبق على بعض التصنيفات (مثل Tesnière, Éléments de syntaxe structurale (1959), Klincksieck. الذي يتبعُ Schmidt (1926) وينطلق من "المعلم النّمطي" (trait de structure/structure feature). انظر مثلا لزيادة التفاصيل P.Ramat, Typologie linguistique. PUF. Paris (1985)

كأنّها لغة تحليليّة. فمثلا تحدّد بعض العلاقات النّحويّة بواسطة كلمات وظيفيّة مستقلّة كـ"في" الظّرفيّة و"ثمّ" الزّمانيّة و"كـ" التشبيه. على أنّنا نلاحظ أنّه لا تنتمي إلاّ قلّة من اللّغات إلى صنف واحد دون غيره. ولذلك فإنّنا نَرى في كلّ لغة هيمنة مظهر من المظاهر مع وجود هيئات أخرى تجذبها إلى الأصناف المقابلة. ويمكننا القول بالنّسبة إلى العربيّة إنّها تظهر هيمنة تأليفيّة(9). وتكون اللّغة التّأليفيّة إمّا لغة متصرّفة وإمّا لغة لاصقة، ويكون الإلصاق أحد المظهرين اللّذين يميّزان اللّغات التّأليفيّة التي تبدو في اعتماد اللّغة (في بناء كلماتها وعلاقاتها النّحويّة) على إضافة زوائد إلى الجذور.

وتكون الكلمات في هذا النّوع من اللّغات عبارة عن مجموعة من الوحدات لها معان واضحة ومستقلّة وذات وظائف محدّدة (ومثال اللّغات اللاصقة : اليابانيّة والتّركيّة)، وتكون بعض اللّغات أكثر إلصاقا من غيرها ممّا يجعل من الممكن تدرّج اللّغات حسب مدى إلصاقها. أمّا العربيّة فهي لغة تصريفيّة (10)، وهي تختلف عن اللّغات الإلصاقيّة بكون مورفيمات التّصريف (الزّوائد) يمكنها أن تدلّ على أكثر من وظيفة نحويّة في كلمة واحدة خلافا للّغات اللاّصقة حيث يوجد تطابق كامل بين الشكل والوظيفة.

ب - 1 - 1. تنقسم اللّغات التّصريفيّة بدورها إلى لغات جذريّة ولغات جذعيّة (thématique/radicale) ولغات مختلطة (جذريّة وجذعيّة). وتكون معالجة اللّغات الجذريّة أسهل من النّاحية الصرفيّة لأنّ مورفيمات التّصريف تضاف إلى الجذر فيسهل بذلك عزله، وأمّا في اللّغات الجذعيّة التي تحتوي على تصريفات داخليّة (تناوب الصّوائت vocal gradation / ablaut أو الصّوامت Alternance / alternation / umlaut) فإنّ التّغييرات تصيب الجذر فتصعب بذلك المعالجة لأنّ تنوّع أشكال التّغيير تفرض تعدّد الصّور والقواعد اللاّزمة لتوليد هذه الأشكال المختلفة.

إنّ العربيّة لغة مختلطة، يبدو مظهرها الجذريّ خاصّة في جدول تصريف الأفعال الصّحيحة وكذلك في تكوين المؤنّث (والمثنّى) والجمع السّالم (المؤنّث والمذكّر) فمثلا

---

(9) اللّغة التأليفيّة هي اللّغة التي تحدد العلاقات النحويّة بالتصريف أو بدمج زوائد وإلصاقها بالجذور.

(10) اللّغة التصريفيّة هي لغة تحدد العلاقات النحويّة بالتصريف وبالحاق الزوائد بالجذوروبالكلمات التي تحتوي على أكثر من مورفيم.

الفعل "علّم" ← "علّمت" ← "علّما" والاسم "معلّم" ← "معلّمة" و"معلّمان" (مثنى مذكّر) ومعلّمتان (مثنى مؤنّث) و"معلّمون" (جمع مذكّر سالم) و"معلّمات" (جمع مؤنث سالم)، وصيغة الملكيّة، مثلا "مُعلّم" ← "مُعلّمي".

ويبدو مظهرها الجذعيّ في تكوين المؤنّث انطلاقا من المذكّر وكذلك جموع التكسير (مؤنثة ومذكّرة) واشتقاق الاسماء والصّفات انطلاقا من الصّيغ الفعليّة... فمثلا انطلاقا من فعل "ضرب" نحصل على "ضَرْبٌ" و "ضارب" و "مضروب" وانطلاقا من "قاض" ← "قضاة" و"فارس" ← "فرسان" و"رجل" ← "رجال" و"فؤاد" ← "أفئدة" و"قرد" ← "قردة" وانطلاقا من "أسْود" ← "سود" (المذكّر والمؤنّث) وسوداوات (المؤنّث فقط)... وتعدّ الأفعال المهموزة واللفيفة الأكثر إشكالا وصعوبة في المعالجة.

ب- 1- 1- 1. وإذ إنّ اللّغة العربيّة لغة تصريفيّة مختلطة فهي بطبيعة الأمور لغة جذريّة، إلاّ أنّنا إذا اعتبرنا هذه الخاصيّة فإنّه يجب علينا أن نميّز في مستوى اللّغات الجذريّة بين ما هو لاحقيّ (suffixante/suffixing) وبين ما هو سابقيّ (préfixante/prefixing) ومن هذا المنطلق فإنّ اللّغة العربيّة لاحقيّة\سابقيّة في الآن نفسه. فهي لغة لاحقيّة مثلا في الدّلالة على علاقة الملكيّة النّحويّة (مثلا "كلب" ← "كلبه") وهي سابقيّة في الدّلالة على علاقات نحويّة مثل المكان والتّابع والمرافقة (مثلا "كلب" ← "بكلب").

ب-1-2. تكمن الفائدة من معرفة انتماء لغة معيّنة إلى تصنيف معيّن خاصّة بالنّسبة إلى بناء مدقّق إملائي في أنّ هذا المدقّق في اللّغة التّأليفيّة- خلافاللمدقّق الذي يبنى في اللّغات التّحليليّة- لا يمكن أن يكون إملائيّا رسميّا صرفا بل يكون بالضّرورة نحويّا. ففي اللّغة الفرنسيّة مثلا (وهي لغة تحليليّة) يجب اللّجوء الى مدقّق نحويّ لإثبات أنّ السّلسلة "Le mon chien" أو "le chien mon" ليست مقبولة ولا يمكن مع ذلك لأيّ مدقّق إملائيّ أن يرى فيها خللا ولكنّ الأمور غير ذلك بالنّسبة إلى اللغات التّأليفيّة مثل العربيّة حيث نجد أنّ الشكل المعادل ليس مقبولا في مدقّق إملائيّ (مثلا "الكَلْبُهُ").

ب-2. دراسة بنية الكلمة :

إذا استثنينا العلامات المميّزة كحركة التّضعيف (الشّدّة) والهمزة فإنّ النّظام التّصريفيّ الرّسميّ العربيّ يعتمد بصفة تكاد تكون مطلقة على الصوامت (28 صامتا). ولا تكون

الصّوائت (7 صوائت) موسومة إلاّ إذا كانت تحمل نبر الدّيمومة (= طويلة). ويمكن لكلّ صائت أن يضعّف ويحمل الشّدّة باستثناء الحروف في أوّل الكلمة. وأمّا رسم الهمزة ونوعها وطبيعتها فأمور معقّدة.

إنّ العربيّة لغة دمجيّة (Holophrastique/holophrastic) : ولمّا كان مفهوم الكلمة البسيطة المجرّدة لا يوجد في العربيّة إلاّ نظريّا فإنّ مفهوم الكلمة المركّبة (كلمة تحتوي على بياض\ فراغات(11) بين أجزائها) مثل الفرنسيّة "pomme de terre" ، أو على فاصلة عليا مثلا "l'ami" ، أو على خطّ وصل مثلا "vis-à-vis" لا يعني شيئا. فالبياض الفاصل، حدّ فيصل بدون منازع في جلّ اللّغات الرّوْمنيّة، ليست له نفس الوظيفة في اللّغة العربيّة فيمكن لبياضين أن يكونا حدّي جملة كاملة إن هي كتبت بلغة تحليليّة مثل الفرنسيّة (مثلا : "فَضَرَبْتُهُ" يناسبها "alors, je l'ai frappé"). فالتّجزئة في العربيّة لا تهمّ الكلمة البسيطة والكلمة المركّبة بل الكلمات بالعربيّة مركّبة بالقوّة أو قابلة نظريّا للتّركيب ويحلّ هنا مفهوم الكلمة-الجملة مكان المفاهيم الأساسيّة في اللّغات الرّوْمَنيّة. (12).

ب- 2-1 . الأسماء : تسلك أسماء (غير الأعلام) في العربيّة المسلك نفسه الذي نجده في اللّغات التّصريفيّة الأخرى وهي تصرّف بغضّ النّظر عن التّناسق والانتظام بنفس الطّريقة التي تصرّف بها الأفعال(13)، وقد قسّمناها إلى أنواع وأصناف (لها

---

(11) في هذا المدقّق كما في المدقّقات الإملائيّة لجلّ اللّغات الرّومنيّة (langues romanes/romance languages) يعتبر البرنامج "كلمة" كلّ سلسلة من الحروف تحدّدها بياضات، علامات ترقيم (,;:?.!)، علامات الجداول، الخطوط الوصليّة (-)، بعض العلامات الخاصّة(@ & + / $ = #) وكذلك الأشكال المختلفة للاقواس [] {} () والهلالان المزدوجان «».

(12) ويذهب بعض مؤرّخي النّحوالعربيّ ودارسيه من القدماء والمحدثين في محاولة منهم لإنقاذ مفهوم "الكلمة" مذهب المبرّد، إذ يستشهد به عبد القادر المهيري(حوليّات الجامعة التّونسيّة، 1984، ص33-34)، فيقول «[. . .]الكلمة لا تحدّد بحجمها أو بعدد حروفها ولا بقابليّتها لانفصالها عن غيرها؛ فمن الكلمات ما يتكوّن من حرف واحد ومن حرفين اثنين كواو العطف وفائه وكاف الجرّ ولام الإضافة وما ومن ومَن وإن. . . والكلمات التي لا تتجاوز الحرف الواحد يستحيل أن تنفصل بنفسها [. . .]»، للنّقاش، انظر بقيّة التحليل.

(13) بالنّسبة إلى غير النّاطقين بالعربيّة (وحتّى بالنّسبة إلى المختصّين في الدّراسات اللّسانيّة للّغات من غير هذا الصّنف) تبدو هذه التّصرّفات غريبة وتكون نوعا من "التّغرّب اللّساني" ، فالفكرة القائلة بأنّ الأسماء تصرّف (يمكن لأسماء غير العلم أن تتشكّل بمعدّل 100 شكل مختلف نظرا للتّتابع الإلصاقيّ والالحاقيّ للزّوائد ذات الوظائف النحويّة المختلفة) حسب قواعد صرفيّة لا يمكن قبولها بسهولة.

خاصيّات مشتركة) فأقمنا بذلك قواعد صوريّة للتّوليد تطبّق حسب الصّنف الّذي ينتمي اليه الاسم. ولكنّنا اعتمدنا لتوليد أشكال الجمع منوال تكوين الجموع المعروف في النّحو. وقد أنتج ذلك 119 قاعدة تصريفيّة للأسماء (ممّا يعطينا انطلاقا من جذر معيّن لاسم خال من الشّوائب نفس عدد الأشكال المولّدة).

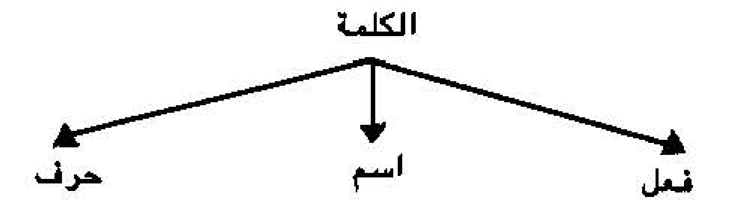
ب- 2-2 . الأدوات : لا نعتبر هذا الصنف إلاّ في حالة استقلاله معجميّا (نعني بذلك أن يكون محدّدا ببياضين # . . . # فاعتبرنا الأدوات الأخرى سوابق أو لواحق حسب الحالة (فمثلا "لِـ" و"كَـ" اعتُمِدا لتوليد أشكال نهائيّة انطلاقا من جذور اسميّة أو فعليّة).

وتخضع الأدوات بدورها للتّصريف ويجب اعتبارها، بغضّ النّظر عن تخمينات النّحويّين العقيمة، أسماء ناقصة أكثر من أيّ شيء آخر. فخاصيّة الأدوات هي أنّها، من بين كلّ العناصر المكوّنة للّغة، تتميّز إحصائيّا بقلّة عدد تصريفها، بل إن بعضها لا يصرّف أبدا (لا يمكن إلصاق شيء به ولا إلصاقه بأيّ شيء، مثل "ثمّ" و "أو").

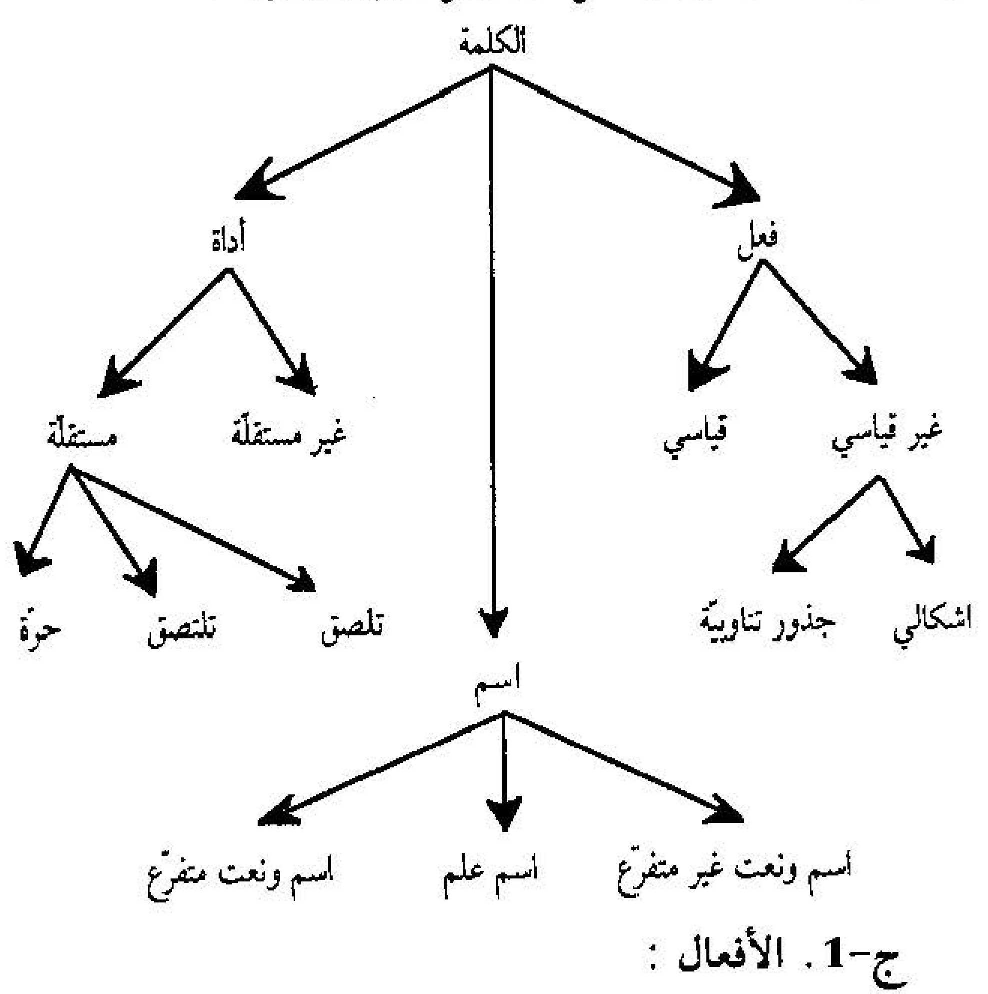
ب-2- 3. الأفعال : إنّ أغلبيّة الأفعال في العربيّة ثلاثيّة، بمعنى أنّ جذورها مكوّنة من ثلاثة صوامت وبعضها -وهي أقلّ عددا- رباعيّة ولكن يمكن ردّها بمراوغة نحويّة إلى جذر ثلاثيّ. وبما أنّ هذه الاعتبارات ليست بذات فائدة فإنّنا وقفنا عند الصّيغ المباشرة للأفعال دون اللّجوء إلى هذه المراوغات. ولكنّ بعض الأفعال الأخرى تذهب إلى أبعد من هذا العدد ويعتبرها بعض النّحاة أشكالا متفرّعة من جذور ثلاثيّة أو رباعيّة وبما أنّ عددها قليل جدّا خيّرنا معالجتها كأشكال غير قياسيّة.

ج . معطيات عمليّة تتعلّق باللّغة العربيّة :

إنّ التّبويب المعتمد وهو نفس التّبويب الّذي يقبله جلّ النّحاة العرب لا يصلح إلاّ جزئيّا، فهو معطى عمليّ أكثر ممّا هو ضرورة لسانيّة حقيقيّة.



يمكننا القول، إذن، إنّ هذا التّبويب ربّما كان ملائما نحويّا (تركيبيّا ودلاليّا) ولكنّه غير ملائم من وجهة النّظر التّصريفيّة، فبعض الأفعال المسمّاة -بحقّ- أفعالا "ناقصة" تتصرّف من هذا المنطلق وكأنّها أدوات، وبعض الأدوات وكأنّها نعوت، وبعضها تبدو كأنّها أسماء عاديّة، وبعض النعوت كأنّها أدوات ولكنّنا إذا اعتمدنا هذا التّبويب منطلقا لقواعد التّوليد اضطررنا إلى أن ندخل عليها بعض التّعقيدات اللاّزمة :



ج-1. الأفعال :

من جملة 000 12 فعل تقريبا تحتوي عليها نظريّا اللّغة العربيّة عالجنا 000 7 فعل (نقصد بها الأفعال المستعملة في مختلف الكتب المدرسيّة الّتي وقع جردها[14]) مبوّبة حسب 138 صنفا و98 نوعا تحتوي على جملة توفيقات الأصناف وتركيباتها.

(14) لقد أبعدنا من قائمتنا الأشكال القليلة الاستعمال أو الّتي لها زوج فونولوجي أقرب إلى القبول وذلك اقتصادا في الحجم.

إنّ التميز بين الأصناف والأنواع مفيد جداً، فقد يكون لفعلين ينتسبان إلى نوعين مختلفين نفس القواعد ولكنّهما يكونان مختلفين من وجهة نظر التكافؤ (valence) مثل التّعدية، كما يمكّننا هذا التّقسيم من تخفيض عدد قواعد التّوليد، فترسم بعض المعلومات الإضافيّة أمام كلّ فعل لتدلّ على الصّنف ونوع القاعدة الّتي يجب تطبيقها وشروط تكافؤ الفعل. وقد تحصّلنا بذلك في مرحلة أولى بعد إبعاد الأشكال غير المقبولة على ما يقارب 27,000 جذر قياسيّ (وقد لجأنا إلى تغيير بعض الجذور عمداً حتّى يسهل التّوليد الآليّ للأشكال وما كان ذلك ليكون لو اعتمدنا الجذور الأصليّة)، وبعد تطبيق بقيّة قواعد التّوليد تحصّلنا بعد التّثبّت من صلاحيّتها اللّغويّة على ما يقارب الثّلاثة ملايين شكل.

وكان العدد الجمليّ للأفعال الإشكاليّة (الّتي تحتوي على تغييرات نتيجة التّطوّر الزّمني للّغة لأسباب مختلفة مثل القياس والميول الفونولوجيّة)، أي الّتي وقع إدخالها يدويّا، ضئيلا جداً يقارب 5334 شكلا نهائيّا أي أقلّ من نسبة % 0,28 من مجموع الأفعال المولّدة. ويربط الفعل القياسيّ بـ63 شكلا تصريفيّا بغضّ النّظر عن الحركات (voyelles) والتّعدية. فبعض الأشكال التّصريفيّة لا تختلف إلاّ بوضع الحركات وتكون متشابهة إذا تجاهلناها.

وهذه الأشكال التّصريفيّة الثّلاثة والستّون نتحصّل عليها بتصريف الأفعال في الأزمنة الأربعة (الماضي والمضارع المرفوع والمجزوم والمنصوب) مع الضّمائر الثلاثة عشر (أنا، أنت، أنت، أنتما، أنتم، . . .) وفي الأمر مع ضمائر الخطاب الخمسة.

ج-2. الأسماء : هي الأسماء (غير الأعلام) والأسماء-الصّفات وأسماء المرّة والآلة والمكان والزّمان الخ. . . وهي مقسّمة إلى ثلاثة أصناف (أسماء مشتقّة وأسماء غير مشتقّة وأسماء أعلام). وتحتوي قاعدتنا على 254 31 جذرا للأسماء. وقد كوّنّا 119 قاعدة صوريّة لاشتقاق الأسماء أفضت إلى نفس العدد تقريبا من القواعد المكتوبة في نحو لغة برمجة المولّد (langage de programmation du générateur). وقد جمعنا الأسماء حسب القواعد الّتي تطبّق عليها وحسب ترتيب تطبيقها وقد تمكّنّا من تمييز خمسة وثلاثين نوعا من الأسماء فوضعنا أمام كلّ جذع اسميّ علامة تشير إلى القاعدة الواجب تطبيقها على ذلك الجذع حسب عددها (من 1 إلى 35).

ج-3. الأدوات : يوجد في العربيّة ما يقارب 129 حرفا-أداة معروفة، بعضها يلتصق بالجذور (كـ + كلب ← ككلب) وبعضها مستقلّ تماما بمعنى أن لا شيء يلتصق به ولا يلتصق بأيّ شيء (ثمّ)، والبعض الآخر يلصق به بعض الزوائد النحويّة (فـ+ فيـ+ ـه ← ففيه).

ج-4. كان العمل الّذي قدّمناه للمبرمجين لكتابته في لغة البرمجة يحتوي على ثلاث جذاذات : الاولى لقواعد التّوليد الصّوريّة (مع عددها الرّتبي) بدون تمييز ما ينبغي أن تطبّق عليه، والثّانية لأصناف الأسماء والصّفات والأدوات تحتوي على العدد وترتيب قواعد التّوليد الّتي يجب تطبيقها، والثّالثة لمجموعات الأفعال وأنواعها بقائمة الجذور إذ تتميّز الأفعال بانتمائها إلى صنف مشار إليه بوجود رقم رومانيّ كما يبيّنه المثال الآتي :

كلب (25)؛

أحمر (19)؛

ضرب (T، 45، XII)؛

ثمّ (24)؛

قلم (1).

وهذا يعني أنّ المدخل "كلب" من صنف (25) الّذي يشير إلى وجوب تطبيق القواعد الّتي تنتمي إلى هذا الصّنف كما بيّنا ذلك في جذاذة الأصناف (fiche des types) .
وفيما يخصّ فعل "ضرب" (T، 45، XII) فذلك يعني أنّ الفعل ينتمي الى الصنف XII (من الأفعال القياسيّة) والنوع 45 (المناسب لطريقة تصريف الأمر) وهو متعدّ (وذلك يعني أنّه يجب تطبيق قاعدة تصريف اللّواحق الواردة مفعولا به وإضافتها مثل "ضرب"، "ضربه"، "ضربته" الخ).

د. معطيات عمليّة تتعلّق بالمدقّق الإملائيّ : (استعمال المدقّق وخاصيّاته الوظيفيّة)

قد سبق قاعدة المعلومات المعجميّة تكوين نظام قواعد صوريّ في شكل نظام تصريف آليّ للأفعال (7000 فعل) الواردة وللأسماء بنظام السّوابق واللّواحق ومختلف الزوائد التصريفيّة والزّوائد النّحويّة وصيغ إلصاق الحروف للأسماء كما ذكرنا آنفا . . .

د- 1. يمثّل المدقّق في حدّ ذاته أداة استشاريّة وليس أداة تدقيق فحسب ويمكن أن يستعمل معجما إملائيّا (dictionnaire orthographique) على ركيزة إعلاميّة ويمكن استعماله قاعدة نستطيع مساءلتها فيما يخصّ رسم الكلمات المتجانسة (homonymiques) مثل الكلمات المشتملة على "ظـ" و"ضـ" (ظلّ، ضلّ) أو المشتركة الجذور (polysémiques) (عين) أو مشكلة رسم الهمزة وبذلك يظهر لنا بعد آخر لهذا المدقّق، نعني به قيمته البيداغوجيّة كأداة تعليميّة.

إنّ هذا المدقّق غير مشكول ويمكن للنّص المعالج أن يحتوي على علامات شكل فإنّ المدقّق يتجاهلها (دون أن يضيعها) عند عمليّة الإصلاح.

د- 2. هو أوّل مدقّق (حسب علمنا) يعتبر الشدّة أو لا يعتبرها حسب رغبة المستعمل من قائمة "اختيارات" في المدقّق العربيّ. ويقبل هذا المدقق إضافة الى ذلك أشكال الـ"ي" المختلفة ("ي" "ى" أي ياء وألفا مقصورة) أو يرفض (حسب ما يريده المستعمل). وهذا الاختيار المهمّ مرتبط في الحقيقة بمشاكل التّوليد، وبالفعل فإنّ النّظام التّصريفيّ العربيّ لا يوجد فيه أيّ فرق بين الياء والألف المقصورة، بيد أنّ برامج تنسيق النّصوص تعتبرهما سجلّين مختلفين فهما بذلك حرفان مختلفان ومتباينان تماما. ويتبع ذلك مشاكل لا حلّ لها بالنسبة إلى المستعملين وكثير من الضجيج وكثير من الصمت(15) في مستوى قاعدة المعلومات.

د-3. ويضبط المدقّق مختلف مواقع الهمزة على الألف في أوّل الكلمة، وإذ إنّ المستعملين لا يحمّلون أنفسهم عبء كتابة الهمزة على الألف فإنّ البرنامج يقترح (اختيارا) أن يعيرها اهتماما أو أن يتجاهلها.

ولا يحتوي البرنامج-المدقّق المكوّن انطلاقا من القاعدة على محلّل تصريفيّ. فقد سبق الوصفَ اللّسانيَّ والنّحوَ عملُ توليد القاعدة، والمحرّك الوحيد الموجود في البرنامج هو عبارة عن جدليّة مكوكيّة بين القاعدة المعجميّة والأشكال المكتوبة في النّصّ التي تعترض البرنامج المدقّق.

(15) الضّجيج والصّمت مفهومان يخصّان قواعد المعلومات فكلّما أظهرت القاعدة كلمة غير مقبولة ولم يُقصد إدخالها في القاعدة كان ذلك ضجيجا وكلّما تجاهلت القاعدة كلمة وقع إدخالها كان ذلك صمتا.

د- 4. ويبقى حجم القاعدة بعد توليد مختلف الأشكال وبعد إبعاد الأشكال المشبوهة أو الأشكال النّظريّة الصِّرف كبيرا جدّا، وهو ما يجعل استعمالها مستحيلا من قبل البرنامج ولذلك فإنّنا عمدنا الى "ضغطه" بالتّعاون مع كاتبي البرنامج المولّد.

خاتمـــــة :

إنّ ضرورات البرنامج المدقّق النّظريّة والعمليّة التـي تنتهي بنا في بعض الأحيان إلى إعادة النّظر في بعض البديهيّات أثبتت لنا أنّ الإعلاميّة من أحسن الطّرق لتحسين أمثلة الوصف اللّسانيّ وأنّ التّشكيل(formalisation) ليس محسّنا بديعيّا بقدر ما هو شرط عمليّ. ويبدو لنا أيضا أنّنا نقف عند ميدان تعامل وتكامل ممتاز بين اللّسانيّات والمنطق والرّياضيّات والإعلاميّة.

عبد الرّزّاق بنّور
كلية الآداب بمنّوبة
جامعة تونس الأولى

المراجع :

عبد القادر المهيري : "مفهوم الكلمة في النّحو العربيّ" حوليّات الجامعة التّونسيّة عدد 23، 1984، ص ص31 - 43.

نبيل علي : اللّغة العربيّة والحاسوب، نشر دار تعريب، بيروت، 1988.

Delas et Delac, "in Courtois B. et Silberstein M. "Les dictionnaires électroniques" **Linguistica Communicatio** n° 1, 1989.

Degachi A., **A Morphosyntactic Processor of Modern Standard Arabic**, Ph D. University of Bath. 1991 (thèse non publiée).

Dugas A. "Le verbe dans un dictionnaire éléctronique du français", in **Linguistica Communicatio** n° 1, 1990.

Yoka G.T. "Le vérificateur d'orthographe : des analyses phonétiques et lexicales à l'analyse syntaxique", in : **Le Français Moderne**, Tome LX, n° 2, décembre 1992.

مراتب الاتّساع في الدّلالة المعجميّة :

المشترك في العربيّة، مادّة «عين» نموذجا

بقلم : الأزهر الزّنّاد

يعرّف الاشتراك بما يكون في «اللّفظ الواحد الّذي يطلق على موجودات مختلفة بالحدّ والحقيقة إطلاقا متساويا كالعين تطلق على العين الباصرة وينبوع الماء وقرص الشّمس، وهذه مختلفة الحدود والحقائق» (1). ويمكن ترجمة هذا التّعريف إلى تعدّد المداليل لدالّ واحد، وهذا التّعدّد مرتبط بطبيعة المداليل المتّصل بعضها ببعض من جهة المفهوم، وهو ما أشار إليه الغزالي بالحدّ والحقيقة، وله اتّصال كذلك بطبيعة الفكر البشريّ في تصنيفه للأشياء، لأنّ الاشتراك والتّرادف والتّضادّ وغيرها من العلاقات إنّما هي من اصطناع الفكر المدرك للأشياء والمرتّب لها في عالم يصطنعه لنفسه يسيطر من خلاله عليها ويمسك بها.

وإذ يمثّل الاشتراك ظاهرة عامّة في اللّغات الطّبيعيّة وأساسا يكاد يكون ضرورة في اشتغالها كان مجالا هامّا في اهتمامات اللّغويّين قديما وحديثا. فقد خاض فيه العرب من اللّغويّين والمناطقة كثيرا ووصلتنا عن بعضهم إشارات متفرّقة كالخليل بن أحمد وسيبويه والمبرّد وابن جنّي وابن فارس وغيرهم كثير، ووصلتنا عن بعضهم مؤلّفات خصّوا بها هذه الظّاهرة. ولا يكاد يخلو كتاب في علم الدّلالة في اللّسانيّات الحديثة من قسم يخصّصه أصحابه لدرس الاشتراك بأنواعه ووجوه حدوثه وما يتّصل به من قضايا.

ومن أهمّ القضايا الّتي تطرح في درس ظاهرة الاشتراك :

- أنواع المشترك : حيث يجري تقسيمه إلى مشترك معنويّ Polysémie و مشترك

(1) الغزالي: معيار العلم في فنّ المنطق ص 52.

لفظيّ homonymie وبيان الحدود بينهما في القاموس والاستعمال.

- حدوث الاشتراك : يكون ذلك ببيان الأسباب وطرق الحدوث في تاريخ اللّغات، وهي في مجملها تعود إلى الاتّساع عن طريق المجاز وإلى اختلاف اللّهجات الّتي تجري اللّفظ الواحد في معان مختلفة تجتمع في مرحلة الجمع وتأليف القواميس في مدخل معجميّ واحد، وإلى تطوّر الدّلالة نفسها خلال الأحوال اللّغويّة المختلفة.

وقد أجمل ابن السّرّاج بعضا من هذه الظّواهر في قوله :

«... الّذي يوجبه النّظر على واضع كلّ لغة أن يخصّ كلّ معنى بلفظ لأنّ الأسماء إنّما جعلت لتدلّ على المعاني فحقّها أن تختلف كاختلاف المعاني، ومحال أن يصطلح أهل اللّغة على ما يلبس دون ما يوضّح، وهذا ادّعاء من ادّعى أنّه ليس في لغة العرب لفظتان متّفقتان في الحروف إلاّ لمعنى واحد. لكنّه أغفل أنّ الحيّ أو القبيلة ربّما انفرد القوم منهم بلغة ليس سائر العرب عليها، فتوافق اللّفظ في لغة قوم وهم يريدون معنى مع لفظ آخر من لغة قوم آخرين وهم يريدون معنى آخر، ثمّ ربّما اختلطت اللّغات فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء، وهؤلاء لغة هؤلاء. فأصل اللّغة قد وضعت على بيان وإخلاص لكلّ معنى لفظا ينفرد به، إلاّ أنّه دخل اللّبس من حيث لم يُقصَد» (2).

- خصائص المشترك : يكون ذلك بدرس عدد من المسائل أهمّها متى يبدأ الاشتراك أي ماهو العدد الأدنى من المداليل الّتي يجب أن تتوفّر للدّالّ الواحد فيُعتبر من المشترك أو يُقصى منه. فاللّغة في أساسها تقوم على اقتران أحاديّ بين الدّالّ والمدلول، لكنّ المشترك يمثّل كسرا لهذا الأساس بتعدّد المدلولات لدالّ واحد، وهذا يستوجب النّظر في طبيعة تلك المداليل من حيث علاقاتها بعضها ببعض وما تكوّنه من حقول دلاليّة ذاهبة في اتّجاهات متعدّدة متباعدة ومتقاطعة. وهي في تعدّدها وتداخلها تطرح قضيّة مهمّة في صناعة المعجم ودراسة نظامه من حيث تخليص الأصل من الفرع : فأيّها الأصل وأيّها الفرع ؟

كما أنّ هذا التّعدّد في المداليل للدّالّ الواحد يجرّ تعدّدا في العلاقات الّتي تكون له في المعجم من حيث مرادفاته، فكلمة «عين» ترادف في المعجم العربيّ كلّ الكلمات الّتي

(2) رسالة الاشتقاق ص 21.

تثبتها المعاجم في بيان دلالتها، وفي الصرف من حيث صيغه فكلمة «عين» وفق ما تفيد من معان لا تقبل كلّ صيغ الجموع مثلا فهي إذا دلّت على الجارحة أو منبع الماء أو الجاسوس جمعت على «عيون» ولكنّها إن جمعت على « أعين» دلّت على الجارحة دون غيرها وإن جمعت على «أعيان» دلّت على الأشراف في قومهم فقط، وهي في صيغة المفرد تحتمل الكثير من المعاني سيأتي درسها في ما يلي من العمل بل إنّها لا تقبل الجمع مطلقا إن دلت على المال مثلا (3). كما تتعدّد علاقات المشترك في التّركيب من حيث توزيعه ولهذا الأمر صلة وثيقة بالاستعمال حيث تطرح قضيّة أخرى تدور على ما به يمكن للسّامع أن يهتدي إلى المدلول المراد والمعوّل في ذلك على السّياق عموما.

لكنّ مجرّد الإشارة إلى دور السّياق (العلاقات النّسقيّة) لا تكفي لبيان آليات التّركيب عند المتكلّم ولا آليات التّأويل عند السّامع. فالمداليل المختلفة المقترنة بالدّالّ الواحد كامنة في اللّغة كمونا بالقوّة ولا تتمايز إلاّ عند حدوث الكلام حيث يترشّح بعضها وينتفي سائرها، وهذا الأمر يستوجب أن تضبط العناصر الّتي توصلنا إلى التّنبّؤ بمدلول العنصر المعجميّ المشترك أو بمداليله في سياق مّا، وهو أمر يستدعي استقصاء مختلف السّياقات الّتي تقبل ذلك العنصر المعجميّ بما تشتمل عليه من أدوات نحويّة وبما تقوم عليه من علاقات بين مختلف الوحدات المعجميّة، ثمّ تجريد عدد من البنى التّركيبيّة الّتي تتجاوز الثّبت المعجميّ المجرّد لمختلف المداليل.

وعلى هذا يكون البحث في المشترك - تماما مثل الكثير من المباحث ذات الاتّصال بالدّلالة المعجميّة- محاولة لرصد شبكة العلاقات الّتي تكون بين مختلف المداليل في اللّغة حيث تكوّن نسيجا متداخلا، وهو كذلك محاولة لدرس طبيعة تلك العلاقات نفسها وسعي إلى ضبط القنوات الّتي تنفتح من خلالها المداليل الواحد منها على الآخر، وغاية المبحث كاملا إقامة البنية الّتي تجتمع فيها مختلف المداليل.

---

(3) يمثّل هذا المبحث الصّرفي ركيزة هامّة في قضيّة الاشتراك وإن أهملته الدّراسات المهتمّة بهذه القضيّة في ما نعلم. ولكنّه خارج عن اهتمامنا في هذا البحث.

مادّة \ ع ي ن في المعجم :

نعتمد في هذا البحث مثـال «عين» وهو من أوسع المداخل دلالة لاستقصاء مظاهر الاشتراك وآليّاته.

تقترن في القـاموس مادّة [العين] بالمفاهيم التّاليـة نوردها كما هي، معتـمدين «لسان العرب» دون ماالحقه من المعاجم إذ اعتمدت عليه في ما يبدو اعتمادا كليّا :

√ ع ي ن :

عـــين :

- عان الرّجل يعينه عينا : أصابه بالعين
- عان لنا، اعتان لنا منزلا مكلئا : ارتاد، الاعتيان : الارتياد
- عان علينا : صار عينا أي رقيبا
- عان، أعان، أعين : حفر فبلغ العيون
- عان الماء، الدّمع : جرى وسال
- عانت البئر : كثر ماؤها

عِين :

- عِين الرّجل، فهو أعين : كان ضخم العين واسعها

عيّن:

- عيّن التّاجر : أخذ بالعينة أو أعطى بها، والعينة : السّلف
- عيّن فلانا : أخبر بمساويه في وجهه
- المعيّن من الجراد : الّذي يسلخ فتراه أبيض وأحمر
- عيّن : كتب العين
- عيّن : خصّص [من بين الجماعة] من عين الشيء نفسِه وذاته
- عيّن اللّؤلؤة : ثقبها
- عيّنت القربة : صببت فيها ماء لتنفتح عيون الخرز فتنسدّ
- ثوب معيّن : في وشيه ترابيع صغار تشبه عيون الوحش

تعيّـــن :

- تعيّن الابل واعتانها : استشرفها ليعينها

- تعيّن عليه الشيء : لزمه بعينه

- تعيّنت الشّيء : أبصرته

- التّعيّن : أن يكون في الجلد دوائر رقيقة

عاين :

- عاين : أبصر

عيْن :

- على عيني قصدت زيدا، يريدون الإشفاق

- العين : أن تصيب الإنسان بعين، عان الرّجل يعينه عينا. فهو عائن والمصاب معين.

- العين والمعاينة : النّظر \ رأيت فلانا عيانا أي مواجهة

- العيّن : عظم سواد العين وسعتها

- عيون البقر : ضرب من العنب بالشّام ومنهم من لم يخصّ بالشّام ولا بغيره، على التّشبيه بعيون البقر من الحيوان.

- عين الرّجل : منظره \ شاهده

- العين : الّذي ينظر للقوم (يذكّر ويؤنّث) وكأنّ نقله من الجزء إلى الكلّ هو الّذي حملهم على تذكيره \ الرّقيب

- فلان عين الجيش بمعنى رئيسه

- بعثنا عينا أي طليعة يعتاننا ويأتينا بالخبر\ الرّائد

- العين : الدّيدبان والجاسوس

- أعيان القوم أشرافهم وأفاضلهم على المثل بشرف العين الحاسّة

- العين عين الماء، ينبوع الماء، عان وأعان وأعْيَن : حفر حتّى بلغ العيون

- عين القناة : مصبّ مائها

- العيْن والعيِّن : الجديد (طائيّة)، قربة عيِّن : جديدة (طائيّة)

- عين القبلة : حقيقتها

- العين : اسم لما عن يمين قبلة أهل العراق،

- مطر العين : المطر من ناحية القبلة (عن ثعلب)

- العين : مطر أيّام لا يلع، وقيل هو المطر يدوم خمسة أيّام أو ستّة أو أكثر لا يقلع.

- العين : النّاحية

- العين : عين الركبة، نقرة في مقدّمها ولكلّ ركبة عينان

- العين : عين الشّمس وعين الشّمس شعاعها الّذي لا تثبت عليه العين

- العين : وقيل العين الشّمس نفسها، طلعت العين وغابت العين (حكاه اللّحياني)

- العين : المال العتيد الحاضر النّاص

- العين : النّقد، يقال اشتريت العبد بالدّين أو بالعين.

- العين : الدّينار

- العين : الذّهب عامّة

- العين في الميزان : الميل، هو أن ترجح إحدى كفّتيه على الأخرى\ ميل في لسان الميزان، هذا دينار عين : إذا كان ميّالا أرجح بمقدار ما تميل به لسان الميزان.

- العين : حقيقة الشّيء \ نفسه وحاضره وشاهده

- عين كلّ شيء : خياره والجمع أعيان \ اعتان الشيء : زخذ خياره

- ما بها عين \ عيّن : ما بها أحد

- العيّن : أهل الدّار

- الأعيان : الإخوة يكونون لأب وأمّ ولهم إخوة لعلاّت (مأخوذ من عين الشّيء وهو النّفيس)

- عين القوس : الّتي يقع فيها البندق

- العين والعينة : الرّبا وعيّن التّاجر : أخذ بالعينة أو أعطى بها\ العينة اشتقاقها من العين وهو النّقد الحاضر ويحصل له من فوره

- صنع ذلك على عين وعلى عينين أي عمدا

- قبل كلّ عائنة وعين : قبل كلّ شيء
- العين : طائر أصفر البطن أخضر الظّهر بعظم القمْريّ
- بلد قليل العين أي قليل النّاس

1 - حدوث الاشتراك : الآنيّة والزّمانيّة

يمثّل المشترك، كما أسلفنا، ظاهرة حادثة في النّظام اللّغويّ، والحدوث هنا يؤخذ في معنيين، حدوث في التّصوّر يتّصل بمحور الآنيّة وحدوث في الزّمان يتّصل بمحور الزّمانيّة :

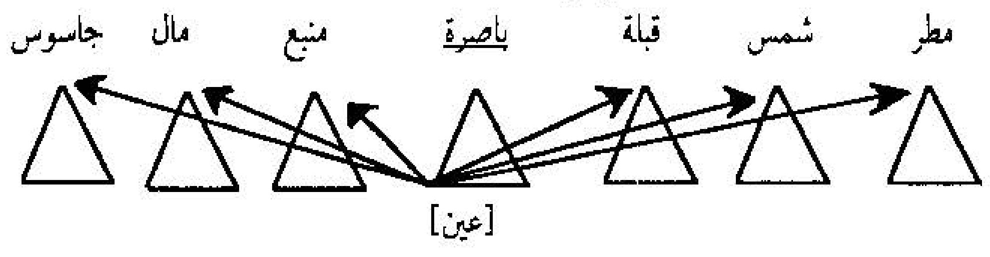
حيث نتصوّر أنّ الاشتراك ظاهرة «سرطانيّة» في حياة اللّغات يختلّ بحدوثها التّوازن في اقتران الدّالّ الواحد بمدلوله الواحد، وهي الصّورة المثلى الّتي لا تكاد توجد في لغة طبيعيّة. ولعلّ أصفى مظاهر هذا الاقتران الأحاديّ يكون في الخطاب العلميّ الدّقيق. فاللّغة في أصلها وضعت للدّلالة على الأشياء دلالة لا تحتمل تعدّدا ولا تداخلا في اقتران الدّالّ بالمدلول لكنّ الزّمن من خلال الاستعمال بتعدّد الأحقاب والمستعملين أفرادا وجماعات (قبائل وعشائر وشعوبا) متفرّقة منبثقة عن أصل عرقيّ واحد يجعل الدّالّ الواحد مقترنا بعدد من المداليل بينها اتّصال وقرابة تكوّن جسورا ينتشر بها الاقتران انتشارا دائريّا تماما كما تنتشر بقعة الزّيت على القماش أو غيره متوسّلة بما بين المواطن المتجاورة من نسيج أو ألياف. ويتمّ هذا الاتّساع في الدّلالة على مراحل توافق كلّ واحدة منها حالا لغويّة محدّدة إذا أخذنا اللّغة الواحدة مجملة في فترة زمانيّة واحدة، وهذه تتضمّن أحوالا جزئيّة أو محلّيّة إذا أخذنا اللّغة في حال انقسامها إلى لهجات متعدّدة تمثّل مجتمعة اللّغة الجامعة. ويصعب إثبات هذه الأحوال المختلفة خلال الزّمان والمكان لغياب الوثائق بأنواعها. وبظهور حركة التّوثيق وهي في ما يهمّنا تأليف المعاجم، تصادف حالا لغويّة قد اجتمعت فيها المداليل كلّها اجتماعا واحدا فتسجّلها تسجيلا واحدا، وإذا المعجم طبقات تماما مثل الطّبقات الجيولوجيّة الّتي ترسّبت وتراكمت الواحدة فوق الأخرى خلال الأزمنة المتعاقبة، إلاّ أنّ الجيولوجيا بوسائل التّأريخ المعروفة يمكنها أن تثبت إثباتا تقريبيّا عمر الطّبقة الواحدة ومرتبتها في السّلّم التّكوينيّ في حين يعسر ذلك في اللّغة -إن لم نقل يستحيل- إذا

ما تعلّق الأمر بعهود سحيقة في تاريخ اللّغات.

وهذا الترسّب يكون في المعجم الجماعيّ ولكنّه لا يتّخذ شكل الطّبقات المتمايزة والمتراصفة وإنّما يأخذ شكل الشّبكة المتداخلة الألياف والأنسجة والذّاهبة في جميع الاتّجاهات. فالمعجم بوجهيه المتعاظلين اللّذين تختصرهما العلامة اللّغويّة المفردة : الدّالّ والمدلول، يمثّل نظاما والنّظام علاقات بها تتحدّد قيمة العنصر الواحد، فإذا ما افترضنا أنّ [عين] تدلّ على الجارحة الباصرة أصلا كان لها عدد من العلاقات المحدودة حدّا نسبيّا ترتبط بمقتضاها كلّ ما يدخل في تسمية الأعضاء وتتّسع هذه العلاقات شيئا فشيئا إلى أن تشمل سائر العلامات في المعجم، وإذا تعدّدت مداليل [عين] وفاضت عن مدلول واحد نشأت لها علاقات حادثة تنضاف إلى تلك العلاقات الأصليّة فتزداد الشّبكة كثافة قد تصل درجة التّضخّم -إذا ما استعرنا هذا المفهوم من علوم الاقتصاد-.

و من أبرز المظاهر في هذا التّضخّم أنّ الصّورة الصّوتيّة الواحدة [عين] تقترن بعدد كبير من المفاهيم الّتي وضعت لها اللّغة صورا صوتيّة مختلفة فتصبح هذه الصّور المختلفة مرادفة لها. ولا يفيد استعراضها هنا شيئا وهي مثبتة في القاموس[4].

ويمكن اعتماد المثلّث الدّلاليّ في التّمثيل لهذا المظهر :



ويستصحب هذا التّرادف دخول هذه المفاهيم المنتمية إلى حقول دلاليّة متباعدة حقلا واحدا بتوسّط الاتّحاد في الصّورة الصّوتيّة [عين] هذه الّتي تمثّل المفتاح الجامع لحقل حادث عن طريق الاشتراك.

وتتعيّن الإشارة في هذا المستوى إلى أنّ التّرادف الحادث بالاشتراك يقصر عن التّرادف الموجود بالأصالة في المعجم فكلمة [عين] دالّة على الشّمس والجاسوس مثلا في

(4) انظر ما أثبتناه قبل هذا حيث تجد أنّ القاموس يثبت عددا من المرادفات على عدد المعاني للمدخل الواحد وهو نوع من التّرجمة تجري في اللّغة الواحدة : [عين] تفيد منبع الماء مثلا فهي مرادفة لـ [منبع] إلخ.

السّياقين التّاليين :

- طلعت العين (شمس)

- أرسل الخليفة عيونه في البلاد (جاسوس)

لا ترادف تمام المرادفة كلمة [شمس] أو [جاسوس] الموضوعتين للدّلالة على [شمس] و [جاسوس] في المعجم. فكلمة [عين] لا تتخلّص من سماتها الدّلاليّة الّتي تصحبها في سياقتها المختلفة وإن اكتسبت بعض السّمات الجديدة من خلال اقتران المفهوم الجديد بها، وهي ترادف في حدود تلك السّمات العلامة الّتي وضعتها اللّغة للدّلالة على ذلك المفهوم. فيكون بين العلامتين [عين] و[شمس] أو [جاسوس] تقاطع جزئيّ إذ يغطّيان نسبة من مفهوم واحد يشتركان فيها، وهو ما تكتسبه [عين] عن طريق الاتّساع الدّلاليّ بتوسّط علاقة هي المشابهة تسمية الكلّ بالجزء، وهذا القسم يطابق جزءا ممّا يدلّ عليه [شمس] أو [جاسوس]. وماهو خارج عن مجال التّقاطع يعود في جزء منه من جهة [عين] إل سماتها الأساسيّة، وفي جزء آخر إلى ما يتّصل بسمات [شمس] أو جاسوس].

فالجاسوس مثلا يدلّ على مفهومه دلالة كلّيّة بما يتضمّن من تعدّد الحواسّ في اقتناص المعلومات سمعا ومعاينة وغيرها وما يتضمّن أيضا من ذاكرة تحفظ المعلومات وملكة تحليل ترتّبها وتحلّلها، وليس من قبيل الصّدفة أن تسمّى مواطن هذه الحواسّ «جواسّ الإنسان» (بالجيم) في اللّغة.

كما تمكن الإشارة في باب التّرادف إلى ما يحدث من تعديل في بنية المرادفات بدخول عنصر جديد فيها بالاتّساع الدّلاليّ المولّد للاشتراك. فإذا ما دلّت [شمس] و[غزالة](5) على مفهوم |شمس| ودلّت [جاسوس] و [ديدبان] على مفهوم |جاسوس| واقترنت [عين] بواحد من هذين المفهومين انضافت قطعة جديدة إلى شبكة المرادفات ونشأت بمقتضى ذلك علاقات جديدة تتعدّد بمقتضاها مجالات التّقاطع تعدّد العناصر المعجميّة المكوّنة للمجموعة المترادفة. ومنها ما أشرنا إليه في الفقرة السّابقة وإليه ينضاف تقاطع آخر يكون لـ [عين] و[غزالة] في مجال شمس، ويكون لـ[عين] و [ديدبان] في

---

(5) الغزالة : الشّمس عند ارتفاعها.

مجال جاسوس.

ومن مظاهر القصور في التّرادف الحادث عن طريق الاشتراك عن التّرادف بالأصالة أنّ [عين] مثلا دالّة على الشّمس أو الجاسوس تنحسر سياقات استعمالها مقارنة بسياقات [شمس]\[غزالة] أو بسياقات [جاسوس]\[ديدبان]. ففي مجال علميّ يتعلق بدراسة الفضاء والكواكب لا تُستعمل [عين] للدّلالة على الكوكب ولا [غزالة]، كذلك في مجال التّجسّس لا تُستعمل [عين] ولا ما يشتقّ منها من صيغ في الدّلالة على ماله تعلّق بهذا النّشاط :

-* الغزالة/ العين، كوكب حيّ نشيط يمثّل مركز النّظام الشّمسي!؟

-* تفكّر الدّولة في بعث هيئة لمكافحة العيون / التّعيين !؟

2- الاشتراك : الفوضى والانتظام

لقد أشرنا سالفا إلى أنّ الاشتراك يمثّل ظاهرة يختلّ بها التّوازن في الاقتران الأحاديّ بين الدّالّ والمدلول، ينجرّ عنه تغيّر جزئيّ أو كلّيّ، على درجات في النّظام المعجميّ. فهل يمثّل إذن نوعا من الفوضى(6) chaos؟

والفوضى في العلوم الصّحيحة كالفيزياء في ديناميّة السّوائل مثلا، وعلم الرّصد الجوّي في حركة الأنواء، وعلم الطّبّ في نبضات القلب ونشاط الدّماغ مثلا وغيرها من العلوم، لا تعني تشويشا في النّظام وإنّما هي من طبيعة النّظام، كلّ نظام.

فالقاعدة في كلّ نظام أن يشتغل وفق مبادئ وقوانين تمكّن من التّنبّؤ سلفا بما يكون له من حركة أو نشاط إلاّ أنّه يكون له نشاط من طبيعة أخرى لا تنبئ بها تلك القوانين المسيّرة له بل يعسر تفسيرها في ظاهر الأمر لأنّها معقّدة وتقتضي سلسلة طويلة من العمليّات الحسابيّة تراعي كلّ الإمكانيّات، وهي تخضع للصّدفة من جهة وللحتميّة من جهة أخرى. فالمنطلق يؤدّي إلى حال يكون عليها النّظام في طور مّا وفق مبادئ حتميّة

(6) انظر لمزيد التّفصيل :

Tarnowski, D. & Guillemot, H. & Pilorge, Th.: Le Chaos gouverne la pensée, in : Science et Vie, 914, nov. 1993, 37-66.

Gleick, J., 1987 : Chaos, making a new science, Penguin Books, 352 p.

لكنّ الحال النّهائيّة شيء آخر مغاير تماما لما كان يجب أن يكون. وبين الحالين تتدخّل عناصر جزئيّة تحيد بالجهاز المشتغل شيئا فشيئا عن مساره إلى أن يفلت من تحكّم مبادئه الأصليّة فيه فيحدث مالم يكن منتظرا.

والاشتراك قياسا على هذا هو ظاهرة وليدة الفوضى إذ اللّغة نظام وكلّ نظام يستبطن درجة من الفوضى فهو وليد النّظام اللّغويّ نفسه، وما العوامل الّتي تنسب إليها مختلف الدّراسات ظاهرة الاشتراك إلاّ حوادث جزئية تنفصل الواحدة منها عن الأخرى فتُناسى الحال الأصليّة ويحيد النّظام عن مجراه ويؤول الأمر إلى الاشتراك.

فإذا ما انطلقنا من حال أصليّة نفترض أنّها الاقتران الأحاديّ بين الدّالّ ومدلوله في العلامة اللّغويّة الواحدة حيث تقترن [عين] بـ |عين| الباصرة دون غيرها، مثّلت مختلف السّياقات الّتي تجري فيها خلال العصور المتتابعة والمجموعات اللّغويّة المختلفة بتوسّط العلاقات المجازيّة المختلفة (الشّبه، الجزئيّة، الجوار إلخ) أسبابا أو حوادث جزئيّة منفصلة ومتباعدة تحيد بذلك الاقتران عن أحاديّته وهو المنتظر بل يُتناسى بسببها تماما وتنتهي به إلى اقتران متعدّد تكون الحصيلة فيه دلالة الصّورة الصّوتيّة الواحدة على العديد من المدلولات أو المفاهيم. وتترسّب هذه المدلولات خلال الزّمن وتسجّل في المعجم فتصبح منه.

لكنّ ذلك لا يربك الانتظام، إنّها الفوضى المنتظمة يعني ذلك أنّها فوضى في ظاهرها تستبطن انتظاما.

2 - 1 الانتظام في المشترك :

ليس من وظيفة القاموس أن يعلّل الظّواهر المعجميّة، فعمله الأساسيّ جمع المعاني كما تتجلّى في الاستعمال، وإن تضمّنت بعض القواميس بعض الإشارات إلى هذه النّاحية في غضون استعراضها للمعاني المتّصلة بـ «عين» مثلما فعل صاحب لسان العرب.

وتنفرد النّظريّة المعجميّة المنطقيّة الدّلاليّة (7) بإقامة فرضيّات في أسرار التّفاعلات الّتي

---

(7) يندرج هذا النّهج في ما يسمّى بالعلوم العرفانيّة sciences cognitives وهي تجمع بين اختصاصات عديدة مثل علم النّفس وعلم الأعصاب واللّسانيّات والمنطق والإعلاميّة وتدرس عمل الفكر في الذّهن البشريّ في مختلف مظاهره، انظر على سبيل المثال : Andler, D. (ed) 1992 : Introduction aux sciences cognitives, Gallimard, 509p.

تجري في المعـجم الذّهنيّ في مستوى أوّل وفي الذّهن البشريّ صاحب ذلك المعجم في درجة ثانية ولكنّها الأولى في التّصوّر والفعـل. وتزداد القضيّة تعقّدا عند تناول التّفـاعلات الجارية في المعـجم عند التّرجمة من لغة إلى أخـرى بما يتّصل بها من قضايـا الاختلاف في تقطيع الواقع والتّجربة والمحلاّت الشّاغرة (8).

فالمعجم -من حيث هو جزء من اللّغة- وسيلة الفكر في الإمسـاك بالوجود فاعل ومنفعل : فـاعل بحكم ما يقـدّم إلى الفكر من أوعية لفظـيّة تعبّر عن الأشيـاء، تجعله يرى الوجـود من خلال الوحـدات المعجـميّة ومن ورائهـا اللّغة، وهو في ذات الوقت منفـعل بطبيعـة ذلك الفكر المولّد له بالأصالة فترتسم فـيه حدود رسمهـا الفكر خارج كلّ وعاء وإذا المعـجم صـورة من جـملة الصّور الّتـي يمكن أن تكون للفكر في تـشكّله ولعلّهـا أشـملهـا وأصفاها وأيسرها وألينها ولذلك كانت اللّغـة من أبدع ما ابتدع هذا الفكر في جموحه وآخر ما يملك أن يقوده جموحه إلى الثّورة عليه. فالإنسان يوجد في اللّغة الّتي أوجدها وتنعكس هذه فتـوجد في الإنسان الّذي أوجـدها، وإذا اللّغة موجدة للإنسـان نفسه فكرا وثقـافة لا نوعـا وجنسـا. وإذ لا فكاك بين الاثنين كـان الإنسـان الكائنَ الوحـيـد النّاطق في الوجـود المعلوم.

وليس من قبـيل الصّدفة أن تكون العين نموذجا للإشـتراك فهي أبرز حـاسّة جعلت من الإنسان إنسـانا ببعديه الفكري الثّقافيّ الرّمـزيّ والحيوانيّ، بل إنّ وجودها أضـاف بعدا آخر تتشكّل فـيه اللّغة هو الخطّ المكتوب فنابت الباصـرة عند الكتابة عن الأذن عند السّماع. ويبدو أنّ مجمـوعة الألفاظ الّتي تسمّي أهمّ الأعضاء البشريّة كـالعين واليد واللّسان والوجه والرّأس هي أكثر الألفاظ عرضة للاشتراك في اللّغات الطّبيعيّة (9).

2 - 2 البنية الدّلاليّة في المشترك : حقل [عين] نموذجا :

ولنأخذ في تصنيـف هذه المعاني المختلفـة وفق مداخل نصطنعهـا وسيلة لتبيّن البنية

(8) انظر على سبيل المثـال : صالح القرمادي : دراسة في الحقلـين الدّلاليّين لكلمتي «عين» العربيّة و الفرنسيّة. أشـغال ندوة اللّسـانيّات في خدمـة اللّغة العـربيّة، نوفمبر 1981. مـركز الـدّراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تونس 1983.

(9) انظر : 66، 1976، Palmer.

الدّلاليّة في حقل «عين» :

- مداليل [عين] :

- مدخل بيولوجي:

- الجارحة	: الباصرة
- وظيفة الجارحة	: النّظر

- مدخل اجتماعي/ ثقافي :

- الهويّة	: منظر الرّجل
- منزلة اجتماعيّة	: السّيّد، شريف قومه
- قيمة اجتماعيّة	: العزّ
- عقيدة اجتماعيّة ثقافيّة	: الإصابة بالعين
- الاشراف والمراقبة	: الرّقيب، الّذي ينظر للقوم
- الطّليعة	: يبعثه القوم رائدا

- مؤسّسي

- العسكر

- رئيس الجيش

- طليعة الجيش

- سياسي / عسكري : الجاسوس

- مدخل اقتصادي :

- النّظام القيميّ	: النّفيس
- النّظام النّقدي	
- مطلق الثّروة	: المال
- وحدات ماليّة	
- عامّة	: الذّهب المضروب
- محدّدة	: الدّينار

- معاملات تجاريّة :

- تبادليّة نقديّة : النّقد الحاضر
- تبادليّة قياسيّة : الميل في الميزان
- فائــــــض : الرّبا
- مداخل عامّة
- كوكب :
- اسم كوكب : الشّمس
- اسم لما يصدر منه : شعاع الشّمس
- الماء :
- مصدر الماء : ينبوع الماء
- مصبّ الماء : عين القناة : مصبّ مائها
- المطر : مطر أيّام لا ينقطع
- حيوان :
- اسم طائر : أصفر البطن أخضر الظّهر (؟)
- ضرب من العنب : عيون البقر
- شكل دائريّ :
- على الجلد : دوائر رقيقة
- في المصنوعات : عين الابرة / عين القوس
- في الأعضاء : عين الرّكبة
- مجال الإدراك : الحاضرمن كلّ
- الجوهر :
- عــين الشّيء : ذات الشيء ونفسه (جوهره)
- طبيعة الصّفاء : الخالص الواضح
- قيمة تفاضليّة : خيار الشيء
- الأشخاص :
- أهل البلد

- الجماعة

- الشّخـــــــــص : ما بالدّار عين أي أحد

- الاتّجاه/ الجهة : - النّاحية

- القبلـــــــة : عن يمين أهل العراق

وإذا ما انطلقنا فرضا من معنى أصليّ في مادّة «عين» هو ما يتّصل بالبصر : العضو المبصر، الإبصار والنّظر، واستخلصنا من كلّ ذلك السّمات الدّلاليّة الّتي تكوّنه في جوهره وفي وظيفته، تكون السّمات الأساسيّة سمات نوويّة فيه وهي ما يمثّل جوهره وتكون السّمات المتّصلة بوظيفة الإبصار من حيث هو إدراك للمبصرات، وكون العين «باب النّفس الشّارع» على حدّ عبارة ابن حزم، سمات ثانويّة أو عرضيّة :

السّمات النّوويّة (الجوهر) :

العين

[+ جارحة]

[+ مستدير]

[+ بريق]

[+ بياض فيه سواد/ زرقة / . . .]

السّمات الثّانويّة (العرض) :

[+ إدراك بصريّ]

[+ ترجمة عن باطن الشّخص]

[+ مصدر الدّموع]

وكلّ واحدة من هذه السّمات تمثّل مجالا تتقاطع فيه [عين] الباصرة مع عدد آخر من المفاهيم بعضها حسّيّ وبعضها معنويّ مجرّد، بتوسّط علاقات تعود أساسا إلى العلاقات الّتي تحكم المجاز في الكلام : الشّبه والتّجاور. فإذا تصوّرنا الحقل الّذي ندرسه هنا على هيئة دائرة كبيرة فيها دوائر ثانويّة متقاطعة مثّلت «عين» مركزا تفيض منه المعاني المختلفة المقترنة بها فيضا انتشاريّا ذاهبا في كلّ الاتّجاهات. فإنّ أخذت تلك السّمات واحدة واحدة وجدتها منفذا تخرج منه دلالة [عين] من الباصرة إلى مدلول آخر أو قل إلى

حـقل دلاليّ آخر إذ ينجرّ عن اقـتران [عين] بمدلول مّا ينتـمي إلى حـقل دلاليّ مّا اقتـرانه بمداليل أخرى تنتمي إلى ذلك الحقل. فيكون هذا الخروج على درجات - والأمر افتراض ولكنّه افـتراض قويّ - تقترن فيـه في بداية الأمر «عين» بمفهوم هو جـزء من حقل دلاليّ كامل ثمّ تحدث ظاهرة انتشار قطرة الزّيت فـتلتحق بعض المفاهيم المجاورة إن لم تكن جلّها أو كلّها بالمفهوم الأوّل في اقترانه بـ «عين» وفي مايلي بيان ذلك :

[+ جارحة] :

هي السّمة النّوويّة الّتي تجعل [عين] صالحة لتسمية هذا العضو عند جميع الكائنات ذات العين. وهذا لا يمثّل بابا للاشتراك بل هو من مظاهر الاقـتصاد في اللّغة عندما تجمع المتفـرّق من الذّوات في الاسم الواحد تماما كما تجتمع الذّوات المتـعدّدة في الجنس (اسم الجنس).

[+ مستدير] :

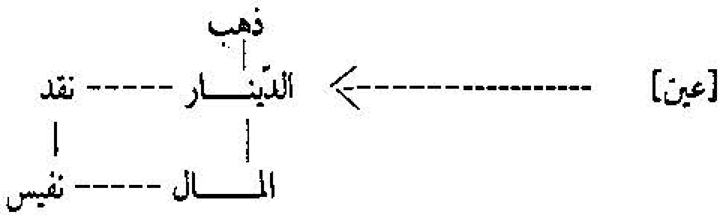
تمثّل هذه السّمـة مدخلا لـعدد من المدلولات المتّفـقة في الاسـتدارة سواء كـانت على هيـئة فـتحة تخـترق الجـسم أو أشكالا مسـتديرة على سطـحه. وتجـتمع في ذلك مسمّيات عديدة بعضها من المصنوعات كالإبرة والقوس وبعضها طبيعيّ كمنبع الماء واستدارة الشّمس وبعضـها خلقيّ كـعين الرّكبة وكـالدّوائر الّتي تكون في الجلد، والعنب الّذي يشبه «عيون البقر». ولذلك تجتمع هذه المسمّيات المختلفة في أجناسهـا في مجال واحد بجامع الاستدارة.

[+ بريق] :

لسمة البريق اتّصال بالإبصار وبمفهوم النّور وهو العنصر الأساسيّ الّذي يرتسم على العـدسة من العين فـيكون الإبصار منـها، وهذه السّمـة تعمل مـتظافرة مع سـمات أخـرى لإحداث النّقلة إلى حقل دلاليّ آخر. فالبـريق متّصل بالشّمس من حيث هي مصدر النّور المحدث للضّوء ولذلك اقترنت [عين] بالشّمس وبشعاعها.

ويتظافـر البريق وسمـة الاسـتدارة تقترن [عـين] بحقل دلاليّ آخر هـو حقل المال ويجمع عناصر مترابطة هي الذّهب المضروب والدّينار، وإذ يمثّل المال نظاما كاملا يقوم على التّبـادل والقيـمة التّبـادليّة وطرق هذا التّبادل، استدعـى هذا المفهـوم ما يتّصل به من المعـاني كالنّقد الحاضـر والنّفيس والرّبا والميل في الميزان. ولعلّ هذا الحقل يمثّل أحسـن مجال تبرز

فيه ما أشرنا إليه بظاهرة قطرة الزّيت. وليس من المفروض أن يتحدّد المدلول الأوّل، في المعنى الزّماني، الّذي يقترن بـ «عين» فقد يكون الدّينار أو الذّهب أو المال. فتحديد ذلك يبقى مستحيلا في غياب وثائق تشهد باستعمال «عين» في واحد من تلك المعاني في عصر محدّد ولكنّ المهمّ هو أن يقترن واحد منها أوّلا ثمّ يتبعه سائرها :



وبتضافر البريق مع سمة ثانويّة هي كون العين الباصرة مصدرا للدّموع -والدّمع ماء- اقترنت [عين] بحقل دلاليّ آخر هو حقل الماء وما يتّصل به. فالماء الجاري من فتحة في الأرض ذات شكل دائريّ في العادة يشبه تماما صدور الدّمع من العين ولذلك سمّي منبع الماء عينا. وهو إذ ينزل من السّماء نزول الدّمع من العين سمّى المطر عينا مع تخصيصه بالدّوام. وإذ ينزل المطر من السّحاب سمّى السّحاب عينا ويتخصّص السّحاب بكونه من القبلة في اتّصال مفهوم الاتّجاه بالنّظر الّذي يكون من العين ولنا عودة إلى هذا.

[+ إدراك بصري]

يمثّل الإبصار الوظيفة الأساسيّة الّتي جعلتها الطّبيعة للعين. وتقترن بهذه السّمة معان عديدة منها حضور الجسم في مجال الإدراك البصريّ فكان أن اتّسعت دلالة العين من الجارحة إلى معنى الحضور مطلقا في الحاضر من كلّ شيء وحضور المال وحضور الذّات مطلقا في دلالتها على الشّخص ومنه استعمالها لتوكيد الذّات، وإذ يكون الشّخص حاضرا من حيث هو جوهر اقترن هذا الحضور بالصّفاء أو الخالص من كلّ شيء.

وبتضافر وظيفة الإبصار ومعنى الشّخص مطلقا تخرج [عين] وهي الجزء من الشّخص للدّلالة على الشّخص كاملا حيث تكون العين فيه أهمّ عنصر يحدّد وظيفته الاجتماعيّة أو العسكريّة وهي تلقّي المعلومات بواسطة النّظر أساسا فتطلق لذلك على الرّقيب والجاسوس وعلى الحارس وعلى الرّائد وعلى القائد.

وبتضافر وظيفة الإبصار مع معنى الرّقابة الحسيّة والمعنويّة هذه الّتي تترجم إلى رعاية وإشراف يكونان بالظّهور وبالعقل الرّاجح وبالعلوّ في المنزلة الاجتماعيّة اقتحمت [عين]

حقلا دلاليّا آخر مجاله العزّ والسّيادة والشّرف والرّئاسة بما فيها من رفعة وتميّز.

ولأنّ العين لا تدرك إلاّ ما كان مواجها لها اقترنت بمفهوم الاتّجاه متّصلا باتّجاه النّظر الّذي يذهب بعيدا من موقع الجسم، وأفادت النّاحية واتّجاه القبلة مقترنا بالمطر كما رأينا.

تبيّن من خلال ما سبق أن [عين] تمثّل بما لها من معان متعدّدة حقلا منتظما يقبل القسمة إلى حقول صغرى. فكلمة [عين] لا تساعها هذا لا تكاد تفيد شيئا خارج السّياق. وكلّ ما رأيناه من المعاني استعرضناه استعراضا زمانيّا أي خلال أطوار مفترضة لا يمكن تأريخها. وهذه المعاني المختلفة مسجّلة في المعجم ولذلك تكون موجودة وجودا واحدا إن تناولنا الأمر من زاوية زمانيّة. فهي كلّها موجودة فيها وجودا بالقوّة متساوية تمام التّساوي وإن لم يكن بعضها مستعملا في وقتنا الحاضر. ويرشّح السّياق بما ينشأ فيه من علاقات توزيعيّة وتبادليّة واحدا من تلك المعاني فيكون موجودا وجودا فعليّا وتنزاح سائرها. وينقسم في ضوء هذه الثّنائيّة مدلول [عين] إلى مداليل بالقوّة تتساوى فيه كما أسلفنا جميع المعاني المقترنة بهذه العلامة ومداليل بالفعل تتحدّد بالسّياق بل إنّ هذا التعدّد لا يبلغ منتهاه فيكون السّياق مجالا لحركة انتقاء تنشد الدّلالة الأحاديّة دون أن تبلغها :

- أصابتنا عين : أصابنا مطر دام أيّاما، فتكون عين مرادفة لكلمة مطر في هذا السّياق.

- لا أطلب أثرا بعد عين : حيث ترادف عين كلمة مشاهدة أو معاينة في جوار «أثر».

-«... أجتاز ببعض المفاوز فظهر له موضع آثار كنز، فجعل يحفر ويطلب فوقع على شيء من عين وورق (10)» : حيث ترادف عين «ذهب» في جوار كلمات من قبيل «كنز» وورق (الفضّة).

- أرسل الحاكم فلانا عينا له في البلاد : حيث ترادف عين كلمة رقيب أو جاسوس في سياق يشتمل على «حاكم» و«بلاد».

فالاستعمال - كما يقرّر ذلك قوستاف قيّوم (11) - يمسك بالمعنى في نقطة مّا بين

---

(10) ابن المقفّع : كليلة ودمنة (باب عرض الكتاب).

(11) انظر : Guillaume, 1973 و Camoun. 1992, p. 169-244

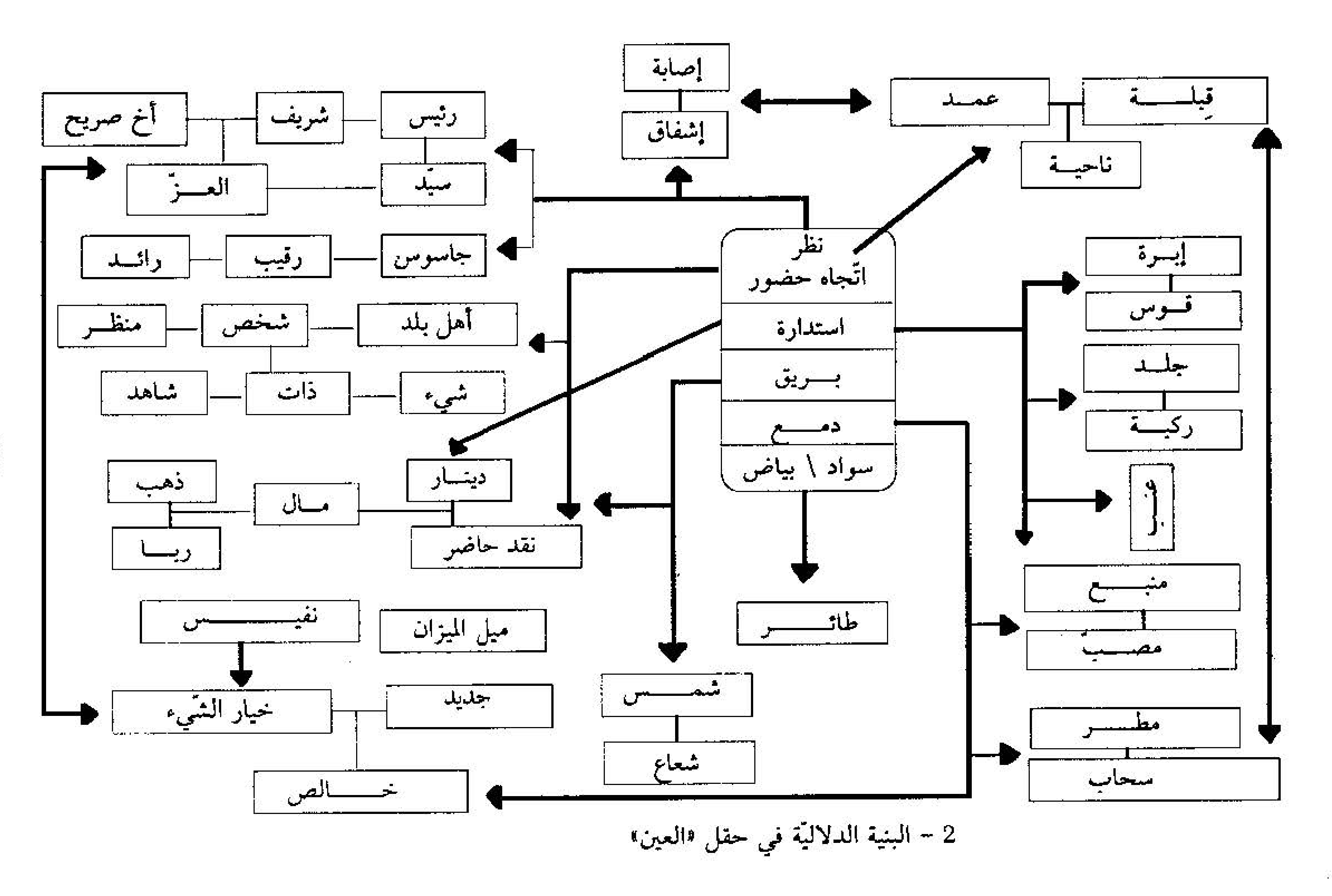
قطبي العموم من جهة والخصوص من جهة ثانية، فيمكن تصوّر مداليل [عين] في شكل استرسال متماسك الأجزاء متّصلها، يكون ذلك في المعجم، وعلى هذا الاسترسال تحدث مقاطع عديدة ويتحدّد المعنى وفق موضع القطع من ذلك الاسترسال.

ويمكن تلخيص ما سبق تحليله في جدول ذي مدخلين : السّمات الدّلاليّة المكوّنة لمفهوم [عين] من جهة ومختلف المفاهيم التي تدلّ عليها الصّورة الصّوتيّة [عين]، حيث تشير علامة الايجاب (+) إلى توفّر السّمة المعنيّة وتشير علامة السّلب (-) إلى غيابها وهو ما ستوسّل به لبيان ما أسميناه بمراتب الاتّساع في الدّلالة.

الجدول (1)

	سمات أساسيّة			سمات ثانويّة				
	استدارة	بريق	بياض/ سواد	إدراك حاضر	إبصار	اتّجاه	عزّة	دمع
الجارحة	+	+	+	+	+	+	+	+
الشّمس	+	+	-	+	+	-	-	-
شعاع الشّمس	-	+	-	+	+	-	-	-
الإصابة بالعين	-	-	-	+	+	+	-	-
العمد / القصد	-	-	-	-	-	+	-	-
الإشفاق	-	-	-	-	-	-	+	-
إنسان / شخص	-	-	-	+	+	-	-	-
النّظر	-	-	-	+	+	+	-	-
منظر الرّجل	-	-	-	+	+	+	-	-
أهل البلد/ جمع	-	-	-	-	-	-	-	-
النّفيس	-	-	-	-	-	-	+	-
الجديد	-	-	-	-	-	-	+	-
العزّ	-	-	-	-	-	-	+	-

خيار الشي	-	-	-	-	-	-	+	-
السيّد\ الشّريف	-	-	-	-	-	-	+	-
رئيس الجيش	-	-	-	-	-	-	+	-
الجاسوس	-	-	-	+	+	-	-	-
الطليعة \ رائد	-	-	-	-	+	+	-	-
منبع الماء	+	+	-	-	-	-	-	+
مصبّ الماء	+	+	-	-	-	-	-	+
مطر لا ينقطع	-	-	-	-	-	-	-	+
السّحاب	-	-	-	-	-	-	-	+
دوائر على الجلد	+	-	-	-	-	-	-	-
ثقب الرّكبة	+	-	-	-	-	-	-	-
عين الابرة	+	-	-	-	-	-	-	-
عين القوس	+	-	-	-	-	-	-	-
الرّبا	-	-	-	-	-	-	-	-
المال	-	-\+	-	-	-	-	+	-
الدّينار	+	+	-	-	-	-	+	-
الذّهب	-	+	-	-	-	-	+	-
النّقد الحاضر	-\+	+	-	+	-	-	+	-
الميل في الميزان	-	-	-	-	-	-	-	-
الخالص الواضح	-	-	-	-	-	-	-	+
ذات الشّيء	-	-	-	-	-	-	-	-
النّاحية	-	-	-	-	-	+	-	-
القبلة	-	-	-	-	-	+	-	-
الشّاهد \ الدّليل	-	-	-	+	+	-	-	-
طائر أصفر\أخضر	-	-	+	-	-	-	-	-
عنب (عيون البقر)	+	-\+	-	-	-	-	-	-



2 - البنية الدلاليّة في حقل «العين»

وباعتماد ما جاء في الجدول (1) يمكن أن نمثّل لحقل [عين] كما يلي : (انظر ص 189) .

3 - مراتب الاتّساع في الدّلالة :

يقتضي النّظر في مراتب الاتّساع في الدّلالة الانطلاق من الجدول (1) واعتماد نسبة كلّ سمة من السّمات المكوّنة لمفهوم |عين| في كونها سمة تخرج بها [عين] من معناها الأوّل إلى معنى آخر، كما يقتضي النّظر في نسب التّقاطع بين كلّ مفهوم من المفاهيم المتعلّقة بـ[عين] من جهة والمفهوم الأوّل |عين| الجارحة من جهة ثانية.

3 - 1 السمّات الدّلاليّة :

يبلغ عدد المفاهيم الّتي يشتمل عليها حقل «عين» تسعة وثلاثين (39)[12] والسّمات الثّماني (8) تختلف في نسبة التّقاطع نوردها حسب التّرتيب :

- العزّة	11	٪ 28,20
- الاستدارة	10	٪ 25,64
- البريق	9	٪ 23,07
- الإدراك الحاضر	9	٪ 23,07
- الايبصار	9	٪ 23,07
- الاتّجاه	7	٪ 17,94
- الدّمع	5	٪ 12,82
- السّواد في البياض	1	٪ 2,56

فسمة «العزّة» كما يظهر هي أكثر السّمات تفاعلا إذ تمثّل الجامع بين أكبر عدد من المفاهيم في حقل «عين» وإن كانت لا تدخل في السّمات الذّاتيّة لمفهوم |عين الجارحة| وإنّما هي سمة ثقافيّة اجتماعيّة ذات صلة بالمعنى الحافّ ارتبطت بالعين لمنزلتها في حياة الكائن من الإنسان خاصّة والحيوان عموما، وهي في حقل «عين» ترتبط بالمفاهيم ذات المنزلة الرّفيعة في المنظومة الثّقافيّة والاجتماعيّة العربيّة (الرّئيس، العزيز، الشّريف، السّيّد،

(12) قد يبدو هذا العدد اعتباطيًا، وفي لسان العرب من المعاني ما يفوق ذلك وقد اختصرنا ما أمكن اختصاره.

الأخ الصّريح، وكلّ ما يتعلّق بالمال). وهي سمة ثانويّة في اتّساع الدّلالة رغم تواترها إذ هي تابعة لاتّساع يتوسّل بسمة الايصار مأخوذا في معناه المجازيّ بمعنى السّهر والرّعاية كما يأتي بيانه بعد هذا.

وتليها مباشرة سمة الاستدارة وهي سمة بيولوجيّة أو خلقيّة، تمثّل في رأينا السّمة الأساسيّة الفاعلة في اتّساع دلالة [عين] إذ هي أكثر السّمات تواترا أي اشتراكا بين مختلف المفاهيم في حقل «عين». ويثبت هذا الأمر كون الشّبه أوسع العلاقات في اتّساع الدّلالة.

ثمّ تتساوى ثلاث سمات للعين واحدة تمثّل الوظيفة البيولوجيّة الأساسيّة للجارحة (الايصار) فتطلق على من وظيفته الاجتماعيّة تقتضي منه اعتماد البصر دون غيره كالجاسوس والرّقيب والرّائد ثمّ تأخذ هذه الوظيفة بعدا تجريديّا يتمثّل في الرّعاية والإشراف فتطلق على السيّد والشّريف وغيرهما. وثانيتها ترتبط بطبيعة تلك الوظيفة من حيث حضور موضوع الإيصار، فتطلق على كلّ حاضر في مجال الإدراك البصريّ فتدلّ على الشّخص بل على كلّ موجود حاضر وثالثتها متّصلة بالنّور شرط الإيصار (البريق) فتطلق على مصدر ذلك البريق بالأصالة كالشّمس أو الإنعكاس كالدّينار والذّهب وغيره. بل تتظافر ثلاثتها لتكوّن تقاطعا واحدا من ثلاث طبقات فالدّينار مثلا مبصر حاضر برّاق ولذلك سمّي عينا. فثلاثتها متلازمة وليس من قبيل الصّدفة أن تتساوى في التّواتر.

ويستلزم الايصار اتّجاها يذهب إليه لذلك ورد في المرتبة الرّابعة حيث يكون له بعد حسّيّ يفيد توجيه الباصرة إلى نقطة مّا هي القبلة أو النّاحية كما يكون له بعد نفسيّ سلوكيّ فيفيد العمد والقصد وهو اتّجاه ولكن في النيّة والعزم.

أمّا كون الجارحة مصدر الدّمع فليس من السّمات الأساسيّة لذلك تأخّر في التّواتر حيث يأخذ بعدا فيزيائيّا فيُطلق على الماء من حيث هو جارٍ من منبع أو إلى مصبّ ومن حيث هو مطر وسحاب وبعدا آخر فيزيائيّا اجتماعيّا فيطلق على الخالص الصّافي من كلّ شيء ودمع العين كما هو معلوم من أصفى ما يكون.

أمّا سمة البياض الّذي يتوسّطه سواد (أو زرقة حسب الأجناس) فليست فاعلة في اتّساع الدّلالة وورودها مرّة واحدة يدلّ على ذلك.

3 - 2 المفاهيم :

والمعنيّ بالمفاهيم هنا تلك الّتي تتعلّق بالصّورة الصّوتيّة [عين] في سياقاتها المختلفة، ومدخل النّظر فيها نسبة الاتّصال بينها وبين [عين] من جهة ما يتوفّر بينهما من تقاطع في السّمات عن طريق الشّبه أو تسمية الكلّ بالجزء أو تسمية الأثر بالآلة المحدثة له إلخ . . .، ويبين النّظر في الجدول (1) عن ذلك :

فمن المفاهيم ما له اتّصال بـ[عين] من جهات أربع فتتوفّر فيه أربع من السّمات المكوّنة لـ[عين]، وهذه تمثّل أقوى درجات الاتّصال في الجدول كاملا في حين تتوزّع درجات الأتصال في سائرها بين ثلاثة وإثنين وواحد أمّا بعضها فلا صلة له بـ [عين] إذ لا تتوفّر فيه أيّ سمة من سماتها. وهذا الأمر مثير لعدد من الأسئلة أساسها ما الصّلة بين هذه المفاهيم ومفهوم |عين| ؟

ولعلّ أحسن مدخل لتناول هذه القضيّة توزيعها على الحقول الدّلاليّة الفرعيّة المكوّنة لحقل «عين» الكبير (انظر البنية الدّلاليّة لتبيّن ذلك). ونتناول في مايلي بعض الحقول الفرعيّة لتبيّن مراتب الاتّساع دون استقصاء لها جميعا :

- الحقل أ : الشّمس وشعاعها.

ترتبط |شمس| بـ |عين| بالاشتراك في أربع سمات : الاستدارة، البريق، الإدراك الحاضر، الإيصار، في حين ترتبط |شعاع| بـ |عين| بالاشتراك في ثلاث سمات فقط، وهي الأربع المذكورة قبل هذا ما عدا الاستدارة. ويمكن من خلال هذا التّقرير أن نستخلص أنّ |شمس| تمثّل درجة أولى في اتّساع دلالة [عين] حيث يتّصل هذا المفهوم بـ [عين] أوّل الأمر ثمّ يستتبع هذا الاقتران لحاق |شعاع| وهو من مستلزمات |شمس| بـ |عين|. وهذا وجه من وجوه التّرتّب في الاتّساع :

[عين] <- 1 ---- [شمس]

|

| شمس | <----- | شعاع |

|======= 2 =======>

الحقل ب :(دينار، ذهب، نقد حاضر، ميل في الميزان، نفيس، ربا، مال)

يتّصل كلّ عنصر من عناصر هذا الحقل بـ|عين| كمايلي :

- النّقد الحاضر : +\- استدارة، بريق، إدراك حاضر، عزّة
- الدّينار : استدارة، بريق، عزّة
- المال : +\- بريق، عزّة
- الذّهب : بريق، عزّة
- الرّبا : 0
- الميل في الميزان : 0
- النّفيس : 0

نتبيّن من خلال ما يتوفّر من سمات |عين| في مختلف المفاهيم المتمية إلى هذا الحقل أنّها تتفاوت في درجات الاتّصال فأقربها من |عين| هو النّقد الحاضر إذ يتّفقان في أربع من السّمات مع ما يمكن إبداؤه من تحفّظ يتعلّق بتوفّر سمة الاستدارة في مفهوم النّقد كما تشير إلى ذلك علامة +\- في الجدول، يليه مفهوم |الدّينار| ويتّصل بمفهوم |عين| بتوفّر ثلاث سمات تجمعه بها جمعا ثابتا لا يحتمل تحفّظا. ثمّ يقترن مفهوم |الذّهب| بمفهوم |عين| بتوسّط سمتين. فيكون على هذا اتّصال ثابت ووثيق بين |عين| من جهة وهذا الثّالوث الأساسيّ في هذا الحقل من جهة ثانية.

أمّا المفاهيم الثّلاثة المتبقّية (الرّبا، الميل في الميزان، النّفيس) فلا صلة لها بمفهوم |عين| يعني لا يوجد جامع لها به من خلال الاتّفاق في سمة من السّمات، فما مدخلها إذن ؟

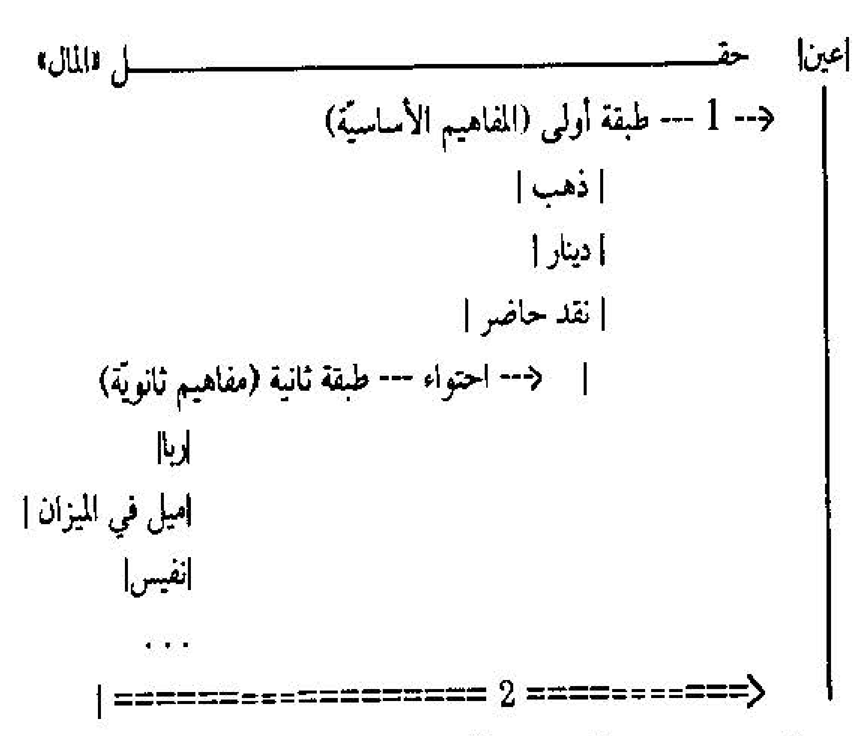
إذا اعتبرنا أنّ الحقل الدّلاليّ كلّ مرتّب على طبقات من العناصر بعضها رئيسيّ أساسيّ وبعضها ثانويّ كان الدّينار والذّهب والنّقد الحاضر أركانا أساسيّة في هذا الحقل فالذّهب معدن نفيس هو أساس العملة والقيمة التّبادليّة فيها ومثّل الدّينار وحدة نقديّة يقوم بها التّبادل ومثّل النّقد الحاضر مفهوما جامعا للوحدات النّقديّة ولعمليّة التّبادل نفسها :

- نقد : كلّ ما يمثّل وحدة ماليّة
- حاضر : حضور عند التّبادل

والتّبادل بيع وشراء وإقراض واقتراض وفي الحالين تحدث الفائدة الّتي تزداد بها الثّروة وهو أساس تنمية المال وركيزة الدّورة الماليّة الاقتصاديّة. وفي هذا المستوى يكون الرّبا

والميل في الميزان من حيث هما مظهران من مظاهر السّلوك التّبادليّ ويكون مفهوم النّفيس من حيث هو قيمة تتّصل بما يندر ويرتفع ثمنه كثيرا. وهي الطّبقة الثّانية في هذا الحقل.

وما من شكّ في أنّ اتّساع دلالة [عين] كان أوّلا ليشمل الطّبقة الأولى في هذا الحقل بجامع الاشتراك في سمة أو أكثر، فكان أن شمل الاشتراك مفاهيم |دينار| و |ذهب| و |نقد حاضر| ثمّ ينجرّ عن هذا الاتّساع من الدّرجة الأولى اتّساع آخر يكون من درجة ثانية وبالاستتباع دون توفّر اشتراك في السّمات تلتحق بمقتضاه العناصر الثّانويّة في الحقل الدّلاليّ الّذي تنتمي إليه تلك المفاهيم الأولى فتدخل |ربا| و |ميل في الميزان| و|نفيس| وغيرها إن وجدت حقل |عين|.



فيكون على هذا الاتّساع في الدّلالة على مراتب :

- مرتبة أولى : يحدث الاتّساع بتوفّر وسائط هي علاقات تمثّل جسور الاتّساع كالشّبه وغيره، يكون فيها التحاق العناصر الأساسيّة من حقل دلاليّ مّا بمفهوم آخر من حقل آخر المركز فيه هو مفهوم اللّفظ موضوع الاشتراك (عين في مثالنا).
- مرتبة ثانية : يحدث فيها اتّساع من درجة ثانية يستدعي فيه الاتّساع الأوّل التحاقَ

مفـاهيم ثانويّة من الحقل الدّلاليّ المعنيّ (المال هنا) بالعناصـر الأساسيّة منهـا، تلك الّتي سبق أن التحقت بالحقل الأوّل (عين الباصرة).

ومن مظاهر التّراتب في الاتّساع ما تُبين عنه بنية «عين» الدّلاليّة حيث تتّسعُ الدّلالة على حقـول ثلاثة مثلا بينها اتّصال أساسه التّدرّج من الحسّيّ إلى المجـرّد. فسمة [+ دمع] مثلا تمثّل جسرا تتّسع به الدّلالة المركزيّة إلى حقلين بينهما صلات :

- حقل الماء : يشمل مجالين اثنين :

- الماء الجاري : منبع الماء ومصبّه (مصبّ القناة)

- الماء هباء : المطر والسّحاب

وفي هذا الحقل تدرّج بين الجسم الفيزيائيّ الواحـد في شكليه السّائل والمنتشر في الهواء في شكل هباءات.

- حقل الاتّجاه : القبلة، النّاحية، العمد والقصد

وترتبط عناصـر هذا الحقل باتّجـاه النّظر من جهة، وهـي ذات صلة أيضا بالمطر مـصدر الماء وهي القبلة (سحاب القبلة)، وهو بين الحسّيّ في ما سبق ذكره (القبلة والنّاحية) وبين المجرّد عندما يتعلّق الأمر بالعزم والقصد وهو اتّجاه ولكنّ من قبيل العقل والنّيّة.

- حقل قيميّ : الخالص من كلّ شيء

ويمثّل درجـة أمضى في الـتّجريد دون أن تفـارق الحسّ فـالماء، دمعـا وجـاريا من منبع ونازلا من السّحاب، خـالص التكوين لا يخالطه شيء ويتّسع مفهـوم الصّفاء ليطلق على كلّ شيء.

3 - 3 في تضافر السّمات في الاتّساع الدّلاليّ :

يتجلّى تضافر السّمات من خلال بنية «عين» الدّلاليّة في مستويين :

- المستوى النّووي :

نعني بذلك مسـتوى الدّلالة المركزيّة حيث يجري الاقتران بين [عين البـاصرة] بحقل أو حقول أخرى كأن تتضافر سمتـان بأن تلتقيا في عنصر مّا من حقل دلاليّ مّا فتقوّيا الاتّصال بين حقلين مختلفين من جهة وبين كلّ واحد منهما بـ[عين الباصرة] من جهة ثانية :

فإذا أخذنا |+ مستديرا وجدناها جامعة بين أربعة حقول :

- حقل : الإبرة والقوس والركبة ودوائر الجلد
- حقل : العنب
- حقل الماء الجاري : منبع ومصبّ
- حقل المال : الدّينار

وإذا أخذت حقل المال وجدت فيه ثلاث سمات تلتقي كلّ منها بواحد من عناصره أو بعدد منها فيكون اتّصالها بالحقل كاملا :

- سمة الاستدارة : الدّينار
- سمة الحضور : النّقد الحاضر
- سمة البريـــق : الدّينار، النّقد الحاضر، الذّهب
- مستوى الأطراف :

ومن مظاهر التّراتب في الاتّساع ما يكون بين الحقول المختلفة المتّصلة بـ [عين] من وشائج ينفتح بها الواحد على سائر الحقول. فإذا أخذت مثلا عنصر |نفيس| من حقل المال وجدت له صلة بـ |خيار الشّيء| من حقل قيمي أوسع من المال، ولهذا العنصر الأخير صلة بحقل اجتماعيّ كامل يشمل «الرّئيس والأخ الصّريح والسّيّد والشّريف والعزّ» . وإذا أخذت عنصر |الخالص من كلّ شيء| وجدت له اتّصالا بحقل الماء المشتمل على «المنبع والمصبّ والمطر والسّحاب» وللسّحاب صلة بحقل الاتّجاه في ارتباطه بعنصر «القبلة»، وفي هذا الحقل تجد عنصر «العمد» وله اتّصال بـ«الإصابة بالعين» و«الإشفاق». ويمكن أن تجد كذلك للإشفاق صلة ببعض العناصر في الحقل الاجتماعيّ كـ «الرّئيس والسّيّد والشّريف».

وإذا كلّ الحقول كما ترى مترابطة بينها شبكة كاملة من الاتّصال تخرج من الواحد إلى الآخر مخرجا مّا دون أن ينقطع بك الجسر إلى أن تعود من حيث انطلقت. وإذا الاشتراك ظاهرة طبيعيّة في اشتغال اللّغات تستلزمها طبيعة المفاهيم الّتي يتّصل بعضها ببعض في الذّهن البشريّ. وما العلامة اللّغويّة إلاّ وعاء ليّن متوسّع فضفاض يتابع حركة الفكر محاولا الإمساك به.

ويمكن في الختام أن نجمل مراتب الاتّساع، وهي متدرّجة من المركز إلى الأطراف ويناسب طردا هذا التّدرّج اتّساع في الدّائرة : (انظر الرّسم3)

1 - مرتبة المركز :

يتمّ الانتشار بتوسّط العلاقات بين السّمات المركزيّة المكوّنة للمفهوم الأوّليّ وبين سمات واحد أو أكثر من المفاهيم المنتمية إلى حقل دلاليّ مّا. والعلاقات هنا تقوم أساسا على الشّبه والتّجاور، وهي في اتّجاهها انتشاريّة centrifuge.

2 - مرتبة الوسط :

يتمّ فيها انتشار من درجة ثانية لاحقة على السّابقة بتوسّط علاقة الانتماء إلى حقل واحد. ولذلك يوجد من المفاهيم ما يلتحق بدلالة وحدة معجميّة مّا دون توسّط علاقة من العلاقات الفاعلة في المرتبة المركز. فهذا الانتشار مجاله الحقل الدّلاليّ الواحد.

3 - مرتبة الأطراف أو التّخوم

يتمّ فيها انتشار دائريّ حيث تترابط عناصر منتمية إلى حقول دلاليّة متباعدة، وهي درجة يبلغها الانتشار عند ما يصل درجة التّشبّع saturation. هذا في الحقل الواحد ناشئا في العلامة الواحدة.

ويمكن أن نتصوّر في الاتّساع الدّلاليّ عموما درجة يبلغها الانتشار خلال الأحوال اللّغويّة المختلفة تمثّل أقصى ما يمكن أن يبلغه فتتكوّن شبكة من المداليل تمثّل فسيفساء من المربّعات الدّالّة على المفاهيم المختلفة واحدا واحدا، ثمّ تأخذ بعضها في التّآكل والنّقص تدريجا فيموت بعضها ويظلّ بعضها الآخر حيّا.

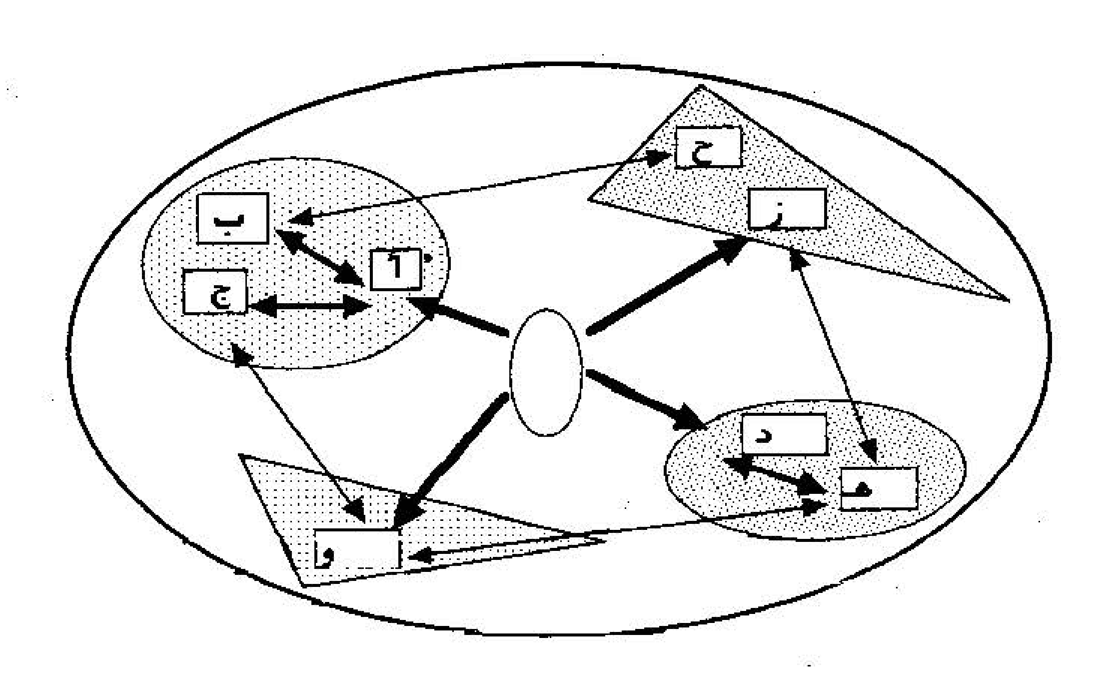
ومن أمثلة ذلك أنّ [عين] في العربيّة الفصحى المعاصرة - في أذهان المستعملين العاديّين من غير ذوي الاختصاص - أي في المعجم الذّهنيّ فقدت الكثير من مدلولاتها المسجّلة في المعاجم القديمة، ولا يمكن استحضارها استحضارا فوريّا قائما على الحدس اللّغويّ.

ولكنّ للأمر وجها آخر يتمثّل في الازْدِواجِيّة اللّغويّة diglossie إذ تنقسم

مستويات الاستعمال إلى مستويين كبيرين : الفصحى والعاميّة بما فيها من لهجات متعدّدة في الوطن العربيّ. وهذه اللّهجات تحافظ دون شكّ على بعض مدلولات [عين] في القديم، وقد يأخذ الاتّساع فيها مشارب شتّى فتقترن [عين] بمدلول في لهجة مّا قد لا تقترن به في لهجة أخرى. وهو اتّساع لا يقطع صلته بالاتّساع القديم. ويستدعي هذا المظهر دراسة لاستقصاء خصائصه إن وجدت.

ويمكن ان نجمل مراتب الاتساع في الرسم التالي :

(3) مراتب الاتّساع :



الأزهـر الزنّـاد
كليـة الآداب بمنوبـة
جامعـة تونـس الأولـى

المُعجميّة : مَسْحٌ تقابلـيّ

بحث : ر.ر.ك. هارتمان (*)
ترجمة : محمد حلمي هليّل

مقدمــة

لا شك ان المعجميّة مـجال تخصّص مثيرٌ واعدٌ قـابلٌ لتطوّرات جديدة وجذرية. ولا يطمح أيّ عرض للمـعجمـية في الثمانيـات أن ينقل صورةً وافيـة عن كل ما يدور في هذا العلم، لكني سأحاول أن اختار بضعة اتجاهات وقضايا تُمثّله أحسن التمثيل. ليس ثمة ما يمكننا أن نحتـذي به من عروض في هذا المجال غير النّزْر اليسير (منها مَسْح Quemada 1972 وهو أشمل وأوسعُ مـدًى لكنه مركّز على المعـجميّة التـاريخية في غـرب أوربا حتى أواخر الستينات)، إلاّ أن بوسعي على الاقل أن أقوم بثلاثة أشياء :

1 - رَسْمُ تخـطيـطٍ تَوْعيّ (Typology) للاجناس الموجـودة في الفكر المعـجمي (يرتكز هذا على خلفيـة من قاعدة بيـانات بيليوغرافيـة لحوالي 1500 مرجع قـمت باعدادها مستعينا بالحاسب الآلي).

2 - تطويرُ نمـوذجٍ لهيكلٍ ثـلاثي للمـجــال سـاعَدني فـي بعض الأحيــان على التخفيف من تعقده.

3 - مراجعة عدد من المواضيع في ضوء وجهات النظر التي قُدِّمَتْ أثناءَ لقاء نُظّم في مكان عملي في السنة الماضية لجمع كبير مثّل فيه المعجميّون أفـضل تمثيل (مرجعي في ذلك مقالـتي الافتتاحيـة في النشرة الدوريّة الثالثة والأخيرة لمؤتمر LEXeter 83؛ قارن أيضا

(*) صاحب هذا البحث هو رينهارد ر.ك. هارتمان (Reinhard R.K. Hartmann)، رئيس قسم اللسانيات التطبيقية ومدير مركز البحوث المعجميّة في جامعة اكستر (Exeter) بانغلترا، ورئيس الرابطة المعجميّة بأوروبا (Euralex).

.(Hartmann, 1984

وحتى اتجنّب مخاطر سوء التمثيل سأقتصر على التطورات الحادثة في العالم الناطق باللغتين الانجليزية والالمانية مبرزا أوجهَ التطابق والاختلاف بينهما مع أنّي أدرك إدراكا تامّا أني اتجاهل أعمالاً ذاتَ صلة بموضوعنا في مناطق أخرى من العالم (في فرنسا مثلا. قارن .(Rey 1982

1 – مجال المعجميّة :

ما هي الافكار التي تُؤثّر في عمل المعجمي ؟ ما هي المبادئ التي يعتمدها ؟ ما هي العلاقة التي تربط بين النتاج الفكري المعجمي واهتمامات علم اللّسانيّات التطبيقي ؟ حتى يتيسّر لنا الاجابة عن هذه الاسئلة، ينبغي فحص التقاليد الفكريّة والاجتماعيّة والتجارية التي تَحفِز الممارسين والمُنظّرين. لم يحاول أحدٌ على قدر علمي القيام بهذا العمل بشكل شمولي حتى الآن، إلاّ أنّ ثمة دراسات محدودةً للمعجميّة بمظاهرها التاريخيّة والاقليميّة والمصطلحيّة (انظر أدناه).

قد يكون من المفيد أن أحاول وضْعَ تَصنيف لأنماط المطبوعات المُتوفّرة لإرشاد المعجمي في عمله اليوم. من أجل هذا نستثمر "التصنيف النّوْعي" (typology) وهو أسلوب عريق في مجال يُسَائل نفسه دائما : ما المناسب من أنواع الانتاج لأنواع الاغراض؟ (قارن على سبيل المثال التصنيف الشهير للمعاجم بحسب السمات المُميّزة لـ : Malkiel 1962). إن خصوصيّة الهدف شيء تُقَاسِمُه المعجميةُ غيرَها من فروع اللّسانيات التطبيقية مثل الترجمة وتعليم اللغات.

إن النوع النّصّي المعروف بالمختارات "collection"، وهو شيء متوقع في مجال نشاط خَلُص لجمع الكلمات، غير بارز في الانتاج الفكري المعجميّ. أما نشر بحوث المؤتمرات فقد تضاعف منذ الاجتماع الشهير في جامعة انديانا سنة 1960 (Householder and Saporta, 1962) كما نُشر عدد من وقائع المؤتمرات باللغتين الانجليزية (MacDavid and Duckert, 1973; Zgusta 1980; Snell 1983; Hartmann 1984) والألمانية (Henne, et al 1978; Henne and Mentrup 1983; Schildt and Viehweger 1983; Götz and .(Herbst 1984

وتشمل الأنواع الأخرى من المختارات أعدادا خاصّة من المجلات (مثل -Interna
tional Journal of the Sociology of Language - Sager 1980; Applied Linguistics -
Cowie 1981; Germanistische Linguistik - Wiegand 1981; Linguistik and Didaktik
Hausmann 1982 -)، والأعمال التي تمّ جمعها في كتب (مثل Hartmann 1983; Hess,
Brustkern and Lenders 1983) أو كتب مهداة إلى بعض العلماء Festschriften (انظر
مثلا : Strevens 1978 عن Hornby، و Felber, Lang and Wersig 1979 عن
Wüster)، والمختارات من الدراسات التي قام بها أفرادٌ معروفُون (مثل ;Partridge 1980
Wahrig 1983) غدت أكثر انتشارا من أيّ وقت مضى. ونظرا إلى الاهتمام المتزايد بتاريخ
الموضوع (قارن Murray, 1977 ; Abraham, 1980) - يمكن للمرء أن يتوقّع رواجًا أكبر
للنوع المعروف "بالطبعات الجديدة للكلاسيكيات" (Reprints of the Classics).

اما النوع النَصّيّ المعروف بالرسالة العلمية المخصّصة (monograph) المؤلّفة في
شكل كتاب فيضم الكتابَ المَدْخَلَ (ويتسع مداه من كتاب ,Jungmann and Schmidt
1970 إلى Hausmann, 1977؛ ومن كتاب Bartholomew and Schoenhals, 1983 إلى
Kipfer, 1984)، كما يضمّ المقالة المُتخصّصة (Snell-Hornby, 1983; Kirkness, 1980).
أما الرسائلُ الجامعيّة فأصبحت تجذب جمهورا أكبرَ من ذي قبل. إلا أنه ينبغي العمل على
توفير طباعة أكبر عدد منها.

أماَ الاغلبيّة العظمى من الإصدارات في مجال المعجميّة فتأخذ شكلَ المقالات
التي تنشر في الدوريات أو البحوث المُجمَّعَة، وهذه لا تزال أفضلَ الطرق لتمثيل نتاج
خبراء العالم في المجال، أمثال : Burchfield و Hausmann و Agricola و Zgusta
وSteiner و Read و Wiegand و Collison و Cowie و Henne . ونخُصّ بالذكر
المَدْخل الموسوعيّ، ومنه عَمَلاَ (1974) Read و (1973/80) Henne. ويوجد نوع آخر
يستحقّ الذكر وهو المقالة النقدية التي تَعْرِضُ عَرْضًا نقديًا اتجاها معينا (,Agricola, et al
1983) أو معجما أو أكثر (Mellor 1980-81).

أما الأجناس الثلاثة الأقل شيوعًا فهي الشريط المسموع (منه : De
Bhaldraithe, 1983 وهو واحد من ثلاثة شرائط أعرفها) والوثيقة

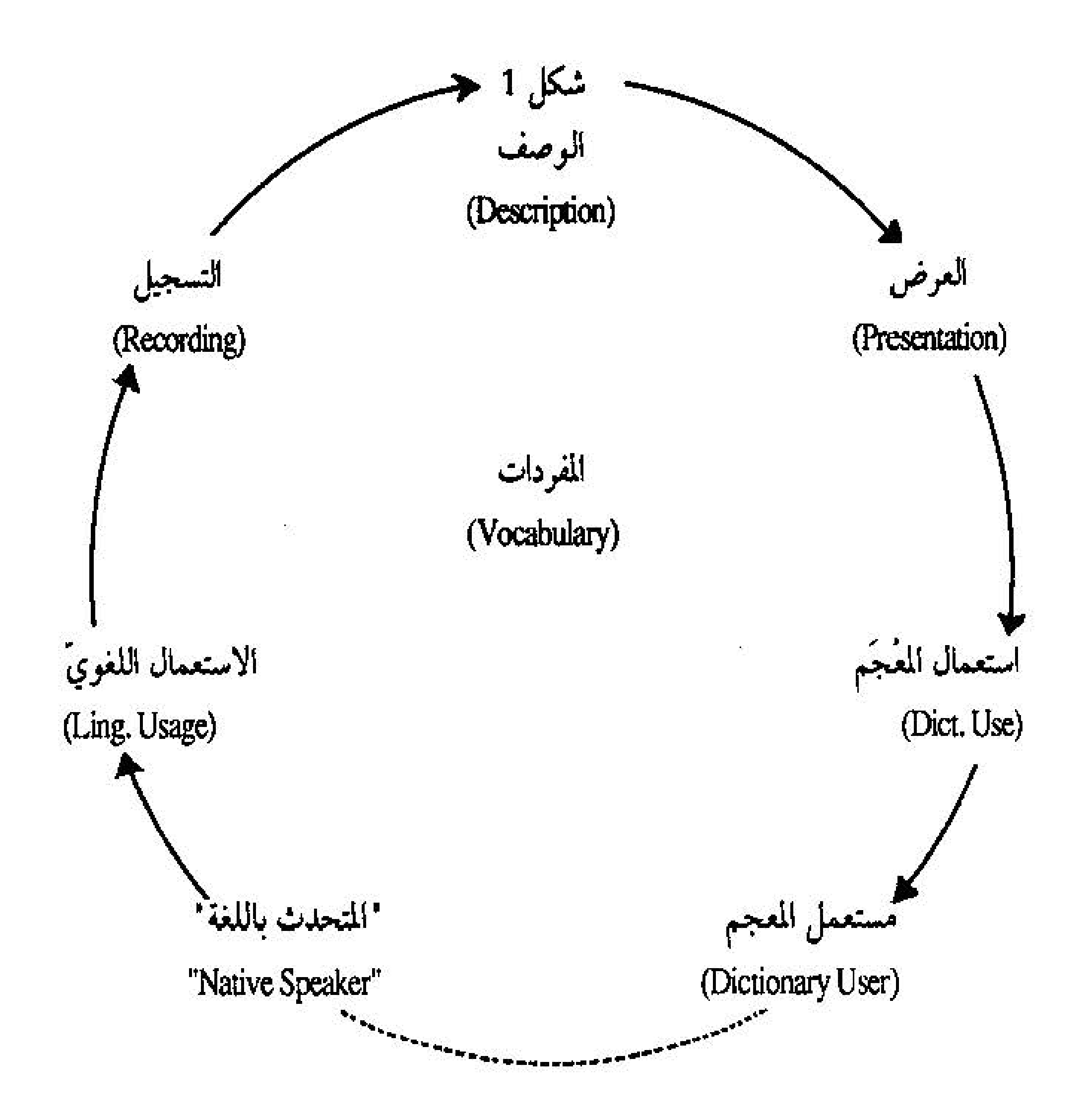
.(Hausmann, et al, 1984) والموسوعةُ (Wolski, 1982) documentary

وتنشر بعض المؤسسات المحلية والوطنيّة والعالمية دوريات خاصةً بها - ومن أكثرها شهرة: Dictionaries (Journal of the Dictionary Soiety of North America) وMultilingua (الجماعات الاوروبية) و ALLC Bulletin و Term Net News (الانفوترم).

وقد جاءنا العام الذي احتفلنا فيه بالذكرى السنوية لـ Grimm و Johnson ومعجم اكسفورد الانجليزي (O.E.D.) بنشرة دوليّة جديدة تعرف بـ EURALEX Bulletin وسلسلة مزدوجة ظهرت بفضل التعاون بين الجمعيّة الاوروبية للمعجمية (European Association for Lexicography) وجمعية امريكا الشمالية للمعاجم لـ (Dictionary Society of North America, DSNA) وتُعرف هذه النشرة بـ Lexicogaphica وهي دوريّة سنويّة تصدر مشتملة على عروض نقدية وعلى سلسلة ملاحق من الرسائل العلميّة المخصّصة.

وثمّة أيضا مادّة مهمّة للغاية، "مكنُونَة" في ما يوضع للمعاجم والأدلة التي تصحب بعض المعاجم المؤلّفة لغايات تجاريّة من مقدمات وافتتاحيات ، وهذه تقع خارج حدود هذا المَسْح (انظر قوائم المراجع المختارة لـ Gaul لسنتي 1977 و 1978، وببليوغرافية Kühn 1978).

لم يظهر حتى الآن تخطيط مُنَسّق يُفسّر شتّى مظاهر المعجمية باعتبارها مجال تخصّص معقّدا. إن نظرة الجامع للمعاجم والمؤرخ لها مثلها مثل نظرة الناشر أو البائع نظرة قاصرة، ومعرفة المُحرِّر المُصنِّف للمعجم، إن لم تدعمها تقنية الحاسب الآلي الحديثة، معرفة ناقصة. أما احتياجات مستعمل المعجم فلم يتوفّر على بحثها انسان بعد. وأمّا اللساني الناقد، المطلع على الوضع، فيكفيه أن يرجع الجميع من وقت لآخر إلى ما يقوله عن الطريقة التي تعمل بها اللغة والطريقة التي يمكن بها معالجة المفردات من حيث وحداتها وسلوكها.



الاستعمال اللغوي والاستعمال المعجمي

إن التخطيط الدائري في الشكل (1) قد يساعدنا على فهم بعض التصوُّرات المُدرَجة تحت العناوين الثلاثة التالية :

1 - "التسجيل" (recording) أو مجمل العمليات اللازمة لتجميع حصيلة مناسبة من البيانات اللغوية يتم بها توثيق نوع الاستعمال المقرر إدراجه في المعجم الذي نحن بصدده (وهذا قد يتطلب دراسة ميدانية أو جمْع مدوَّنة نصية (text corpus)).

2 - "الوصف" او مُجمَل العمليات اللازمة لتحليل المادة المعجمية المختارة وتمييزها (وهذا يتطلّب تحديد المُحرّر لصفات هذه المعلومات مثل النطق والهجاء والنحو والمعنى والسياق).

3 - "العرض" (presentation) أو مُجمَل العمليات المطلوبة لترتيب المعلومات في شكل يناسب فئة أو أكثر من فئات المستعملين (وقد يتطلب هذا قرار الناشر بالنسبة إلى الحجم والشكل الخارجي وسهولة الفهم (1)).

ويمكن تغطية بعض الموضوعات التي استقرّت طويلا وبعض من الموضوعات الحديثة أو على الأقلّ مقاربتها عن طريق الخطّة الثلاثيّة التي عرضناها هنا. فما قضيّةُ التصنيف النوعيّ المعجميّ (dictionary typology) إلاّ قضية "عرض" المعلومات لفئات معينة من المستعملين. أما قضية إنشاء قاعدة بيانات مناسبة أو سجل للمادة الخام فترتبط بصعوبات في "تسجيل" الاستعمال سواء كان في شكل نصوص مكتوبة أو خطاب كلاميّ. أما قضية تأويل المادة بطريقة منظمة فتعتمد على الطرائق التي يستعملها المعجميّ "لوصف" اللغة المعنية واحتياجات المستعمل. وتتوفّر الآن التقنيات المستعينة بالحاسب الآلي للمراحل الثلاث أي تخزين البيانات واختيارها وإعادة ترتيبها ثم إعداد المُخْرَج للنشر (قارن: (Goetschalckx and Rolling, 1982; Hess, Brustkern and Lenders, 1983)

2 - إطلالة على النشاط المعجمي :

في العقد الاخير تحقّق تقدم كبير في كل هذه المناحي. وحتى نُعْطِيَ صورة لهذا الثراء من النشاط سننظر بإيجاز إلى بعض الموضوعات من زوايا مختلفة.

1) - المنظور التاريخي : يتفق كثير من الثِّقات في صناعة المعجم على أن تاريخ المعجم يعود الى ما لا يقل عن 3000 عام. لذا فقد حان الوقت للقيام بفحص مفصل لنشأة المعجم ووظائفه الاولى وحتى نقضيَ على الإدّعاء القائل بأن المعجم الثنائيّ أقدَمُ من المعجم الأحاديّ (انظر Hartmann, 1983) . وقد يحقّ لنا أن نتساءل هل يمكن أن نرسم خطوطا متواصلة من التطور التاريخيّ على شكل شجرة الأصل وتفرعاتها أم إن هذه

(1) قد تُؤثِّرُ بعض العوامل مثل الهيئة العاملة والتمويل والتقنية في هذه المراحل الثلاث.

الخطوط ستظهر مختلفة اختلافًا بيّنا باختلاف الجماعات القومية واللغوية ؟ (قارن Collison, 1982).

والاعتبارات التاريخيّة لها أهمية خاصّة في المعجميّة حين يكون محور الاهتمام هو التتبّع التاريخيّ لمفردات لغة من اللغات حتى جذورها الأولى (قارن Bammesberger, 1983). وقد ولّد الفضول العلميّ في مجالي التأصيل والتغيّر الدلاليّ نوعا مشهورا من المعاجم ارتبط بأسماء مثل Grimm و Murray. وفي كثير من الجماعات اللغويّة يتمتّع المعجمُ التاريخيّ بسُمعة طيبة وخاصة حين يُنْظَرُ إلى إسهامه في خلق نموذج معياريّ قوميّ للغة. وحتى في هذه المعاجم فإن هناك مجالا للنقد (قارن ;Schäfer, 1980; Harris, 1982 Kirkness, 1980 في تقييمهم لمعجم اكسفورد الانجليزي Oxford English Dictionary، وكذلك Gimm's Deutsches Wörterbuch).

من الواضح أن ثمّة تنافرًا بين المُقارَبة التاريخية (وتتصف دائما بالمحافظة أو الفَرْضيّة prescriptive) والموقف "الوصفيّ" البحث (لنَقْل الموضوعيّ ؟ المُتحرّر ؟) من صناعة المعجم. ولا بد من حسم هذا الصراع حتى نفهم حقّ الفهم العملية التي تتحكم في معايير الاستعمال (usage norms) في اللغة. في الحقيقة إنّ دور المعجم في تسهيل أو عَوْق التغير اللغويّ قد أصبح موضوعا جديرا بالبحث. وفي السياقين الانجليزي والامريكي لم نصل بعد إلى حلّ هذه المشكلة اللسانيّة الاجتماعيّة الخاصّة بتعريف الاستعمال. أمّا المفهوم الألماني للتنميط (Henne, 1973/1980) فيهدف على الأقل إلى ضبْط وظيفة المعجمي التقييميّة.

وإذ إنّ ثمّة دليلاً على أنّ الافكار نادرة حقًا وعلى أنّ صانعي المعاجم يميلُون إلى النقل ممن سبقوهم فمن الطبيعيّ أن نتوقّع وجود تَقاليد مُعجَميّة خاصة تؤثر في من يمارسون العمل المعجميّ في إطار هذه التقاليد. ومن ناحية أخرى، ثمّة أمثلة عديدة لواضعي معاجم كانوا مضطرين إلى العمل في عزلة تامّة وذلك بسبب الجهل أو نقص الاتصال بالآخرين. وكثيرا ما أُعتُبِرت فروع التاريخ المعجميّ، على تنوّعها، تطوّرات مستقلّة، مثل "اللغة القديمة" التي تقابلها "العاميات"، و "الغرب" الذي يقابله "الشرق"، أو "الدول الصناعية" التي تقابلها "دول العالم الثالث". إن المعجميين في

شتى أنحاء العالم عليهم أن يكونوا على استعداد لأن يتعلم الواحد منهم من الآخر. وبفضل الكتابات التي تبني جسوراً للتفاهم - مثل (1982) Wolski و Bartholomew and Schoenhals (1983) - سيصبح هذا التعاون حقيقةً واقعة.

2) - المنظور الاقليمي : يمكن أن ينظر إلى المعجمية نظرة عالمية (قارن Zgusta, 1980). فقد ازداد التفاعل التعليمي والمهني إلى درجة أصبح معها التبادل الحرّ للمعلومات قادراً على اختصار المسافات بين المعجميين في شتى بقاع العالم. وفي دراسة استقصائية حديثة للمشاريع المعجمية التي قامت بها المؤسسة الأوروبية للعلوم (European Science Foundation) ثبت وجود ما لا يقلّ عن 120 مشروعا في 17 دولة و20 لغةً كلها تحصل على دعم رسمي من الاكاديميات ومؤسسات البحوث. أما شبكةُ اتصالاتي الشخصية وغير الرسمية فقد كشفت عن وجود 80 مركزاً فيما يزيد عن 30 دولةً (ففي السويد وحدها ثمة تقرير من بضعة أفراد عن تسعة مشروعات). أما فرص التدريب والتسهيلات الأخرى فلا تزال تختلف اختلافاً بيّنًا بين دولة وأخرى.

ومن المحال الآن ان نُقرّر، بناء على حصيلتنا الراهنة من المعرفة، الطريقة التي تختلف بها المعاجم في الكمّ والكيف من إقليم لآخر. فالعالم الناطق بالانجليزية قد شهد بدون شكّ زيادة في عدد المعاجم وحجمها واتساع مداها وتخصُّصها ونسبة شيوعها. وبالرغم من الاتجاهات السائدة لسوق العالمية فالصفات المُميِّزة للمعاجم تُقرّرُها إلى حدّ بعيد البيئة المحلية لواضعي المعجم ومستعمليه. وحتى في اللغات ذات التقليد الطويل من التقييس اللغوي لابد من الاعتراف بضروب لغويّة عديدة (Varieties) قوميّة وإقليمية. ومن ثمّ شهدت السنوات القليلة الأخيرة إصدارَ الكثير من المعاجم الجديدة الانجليزية والالمانية والضروب القوميّة الخاصة بكل منهما (مثل الاسترالية والنمساوية).

يؤكد الاستقصاءُ المعجميُّ لعام 1981، المعروف "بدليل الكتاب الجيّد" (Good Book Guide) "ان مجال تأليف المعاجم واسع" ويضيف ان الخيار بينها يعتمد على مدى ملاءمة المعاجم على اختلاف أنواعها للأهداف التي وُضعت من أجلها. ومن هذه المعاجم ذكرنا المُعجمَ التاريخيّ أو الأكاديميّ والمعجمَ العامّ أو معجم الاستعمال (usage dictionary)، وكلاهُمَا حقّقَ في الآونة الأخيرة مستويات جديدةً من الاتقان في الانجليزيّة

والالمانيّة. وقد حقّق سعةً في الانتشار نوعٌ آخر يُعْرَف بالمعجم التعليميّ (pedagogical) أو معـجم المُتَعَلِّم (learner's dictionary) وقد جـاءَ تلبيـةً لاحتـياجات الدارس الاجنبيّ للغة الانجليزية أو هو في الحـقيقـة تلبيـة لاحتيـاجات الدارس لايّ لغة، قـوميةً كانت أو أجنبـيةً (قارن : Meara, 1980; Cowie, 1981). أمّا مـساهمـة الألمان في هذا المجال فـأقلّ من مثيلتها الانجليزية (انظر : Hausmann, 1982).

3) المنظـور القطْعِيّ (segmental) : كلّ الأنواع المعـجميّة التي ذكـرناها تشترك في أنها تحاول احتواءَ رصيـد المفردات العامّة كله للغة معيّنة أو على الاقل الأساسيّ منه. إلا أنّنا حتى الآن لا نعرف إلاّ النّزْر اليسير عن طـبيعة ذلك الرصيدَ وتكوينه وتطوُّره. هل إنه، إذ يعكس إضـافـات الحقَب التاريخيـة المتعـاقـبة، مـثل نبـات ذي جذور وسـاق وغصـينات تطعيم عـديدة ؟ أم مثل خزانة مـتعددة الطـبقات او المسـتويات تَرْفـد الأساليب اللغوية المتنوّعة بزاد من الألفاظ ؟ أم مثل بصلة لفائف قشرها المحيط بها أكثر تميُّزًا وتخصّصا من قلبـها الذي يقـال ان مُعْظم مسـتعـملي اللغة يتـقاسـمونه ؟ ومـا هي الشبكات الدلالـية الملحوظة التي تربط بين المجالات والحقول التي تنتمي اليها مختلف الكلمات ؟

لا تزال فكرة بنـيـة رصيـد المفـردات والتنوع اللغـوي تُحيِّر كـثيـرا من العلمـاء. فالمعـجميّون عليهم أن يواجـهوا أمورا مـثل المصطلحـات التقنية في الحـقول المـتخصصة والاستعمالات المجـازية في بعض الاجناس اللغوية او الرطانة الخاصة (slang or jargon) ببعض الفئات مستعملين مزيجا من الطرائق الحَدْسيّة والكَمّية لوصف الجزْء الخاص الذي وقع عليه اختـيارُهم من اللّغـة. هذه المقاربة المُكثّفة التي تخـتلف كثيـرا عن هدف واضعي المعاجم العامة، وهو هدف شامل جامع، يمكن ان نسميّها (اعتماداً على Opitz في الفصل الخامس من Hartmann, 1983) بالقِطْعيّة (segmental).

ان أوضح نموذج أوّليّ للمـعْجم القِطْعِيّ (segmental dictionary) وهو مـا يُعرف بالمعجم الفني (technical) او المصطلحيّ (terminological) يختلف عن المعـجم العام من ناحـيتين هامـتين. الأولى أن وصفـه يتمّ من زاوية مـوضوع مُحـدَّد لمجال تخـصّص من التـخـصصات داخل حـدود معـرفـيّة مُحـدَّدة. والثانيـة ان الاسـتعـمـال في هذا الحـقل الموضـوعـي يتـحكـم فـيـه الاتفـاق العَمْدي بين الخـبراء على العـلاقـات التـصـورية

(conceptual relations) داخل المجال. والاول من هذين الاعتبارين يربط معرفة الكلمات بالمعرفة الحقيقية عن العالم ومن ثم يطمس الفروق بين المعلومات اللغوية المعجمية والفنية الموسوعية (قارن Rey, 1982). اما الاعتبار الثاني فيدخل فيه عنصر التقنين (prescription) او التقييس (standardization) الذي لا يفرضه بنفس القدر واضعُ المعجم العام.

ان المنظور القطْعي في المعجمية يوثر في أكثر المهام الحاسمة لصانع المعجم وهي مهمة تحديد المعنى. وليس هذا مجال نقاشها، ناهيك عن حل المشكلات المرتبطة بالمعنى (عن وجهة النظر الالمانية انظر : Agricola, et al, 1983 ؛ وعن وجهه النظر الانجليزية انظر الاسهامات العديدة لـ McDavid and Duckert, 1973)، لكن ينبغي لنا أن نشير على الاقل الى سبب من أسباب الكثير من سوء الفهم حول حدود مجال المعجمية. أشير هنا الى الخطّ الذي يمكن رسمه نظريا بل وعمليًا أيضا بين معالجتين للمفردات : معالجة الدلالة (semasiological) وتبحث في المعنى ومعالجة التسمية (onomasiological) وتبحث في الكلمات. الاولى تُميّز عمل صانع المعجم العام الذي يهدف الى مساعدة المستعمل وذلك بتعريف معاني الكلمات في نصوص، أما الثانية فتصف محاولة المصطلحي أو مُعدّ المكْنَز (thesaurus) الذي يهدف الى تزويدنا بكلّ الكلمات المناسبة لتسمية تصور من التصورات او معنى من المعاني. وبقدر من التعظيم لهذه الثنائيّة المُبسّطة نقول ان المعجميّ ينتقل من الكلمات الى المعاني اما المصطلحي فينتقل من التصورات (concepts) الى الكلمات. وهنا تكمن علاقة أخرى تكميلية تستوجب الاهتمام قبل ان تتّسع الفجوة بينهما (قارن Felber, Lang and Wersig, 1979; Sager, 1980).

4) المنظور بين اللغوي (interlingual) : ألمَحتُ من قبلُ الى تاريخ المعجم الثنائي للغة الطويل وإلى وظيفته الهامة في إزالة الحواجز اللغوية (ولا يهم كثيرا من الناحية العملية ما إذا كنا ننظر الى هذا المعجم باعتباره وسيلةً من وسائل الاحتكاك اللغوي أو نتاجًا له). فالمعجم الثنائي هو خزانة المقابلات بين لغة واخرى (interlingual equivalents)، وهي العناصر الضرورية للنجاح في الترجمة وتعليم اللغات الاجنبية. بيد أن قضية التكافؤ (Equivalence) في جوهرها أصبحت مرة أخرى موضوع فحص وتدقيق (قارن Snell-Hornby, 1983).

والمعـجـمية بين اللغـوية (interlingual lexicography) تشـمل الابعـاد التاريـخيـة والاقليـميـة والتـخصـصية الـتي ذكرناها. فكـل فتـرة تاريخـية وكل إقليـم جغـرافيّ وكلّ تخصص مـعرفي تقريبا قـد أثّر في هذا أو ذاك من المعاجم الثنائية او المتعـددة اللغات. وفي بعض الاحيان يـصعب أن نرسم الحدود الفاصلة بين مـا هو معجم للأغراض العـامة وما هو مَسْرَد متـخصّص (specialized glossary)، وثمـة بعض الثنائيات اللغـوية التي أُوليَت جُلّ معـاجمها الثـنائية والمتعددة اللغـات اهميةً اكـثر من ثُنائيّات لغوية أخـرى. ومن ثمّ ففي حين نجد تقليـدا طويلا عميق الجذور للانتاج المعـجمي في اللغتين الالمانيـة والانجليزية نجد ثغرات كبيرة في أقاليم تفتقر إلى الاحتكاك اللغوي والموارد المالية.

وتنشـأ مشكلات خـاصة في الجماعـات اللغوية التي لم تَنْمُ فـيهـا بعـد المجالات المتخصصة حتى تلبّي احتياجات المفردات في مجالات اختصاص بعينها (مثل الهندسة في اللغة العربية). فـي هذه الاحوال يواجه واضع المعجم مسؤوليات ثقـالا أكبر من تلك التي كانت تـواجه المجامع اللغـوية الغربيـة منذ خمـسة قـرون. فمثل هـذه الجهود للتـحكم في عملية التقـييس المعجميّ (lexical standardization) والتـخصّص والتّنمـيط (codification) تحتاج الى قدر من الاتفاق قلّما يتحـقق في مجالات التخطيط اللغويّ العَمدي التي جرَت حتـى الآن. إن امكانيات الافـادة من المعاجم الثـنائيّة اللغة ودورها كـوسيط لغـوي لا يمكن استغلالهـا الاستغلال الكامل إلا إذا زادت حصيلتنا المعـرفية عن التعقيدات اللغـوية النفسية واللغوية الاجتماعية الخاصة بتطور الالفاظ واكتسابها وايجاد المقابلات لها وتبادلها.

لكن ثمة بشـائر للتقدم. فالمعجـمية الثنائية هي من أكـثر مجالات الانتـاج المعجميّ حيـويّة. فقد تم الكشف عن العـديد من الاساليب التي يمكن بها مـعالجة العـدد الهائل من الاسـئلة التي ظـلت بلا إجـابة انطلاقـا من التـحليل التـقابلي للـمجـالات المعـجـميـة (Contrastive lexical field-analysis) الى مـلاحظة أخطاء الدارسين، ومن مـقـارنة طرق صوغ الكـلمة (word-formation) في اللغات المختلفة الى تجميـع قواعد بيـانات حاسبـية متـعددة اللغـات، ومن مقارنة الكـلمات التي تختصّ بهـا ثقافـة معينـة الى وصف الفروق النحوية، إلا أننا نجـد في هذا المجال بالذات نقصـا في النماذج النظريّة أكبـر مما نجد في أي مجال آخر من مـجالات المعجمية. ولا شكّ أن الـدراسة الاستقصائيّة لمجال المـعجميّة،

المعروفة بـ (ARAL - survey) ستُحدّد ما إذا كان التوسع الراهن في المعجمية النظرية (قارن Wiegand, 1981; Anderson, 1983; Hartmann, 1984) قادراً على معالجة هذا النقص.

قد يكون من المناسب الآن أن نجيب عن هذا السؤال : ما الذي يربط بين المعجمية واللسانيات التطبيقية ؟ لقد كانت المشكلات اللغوية العملية دائما أساس الحدْس اللغوي وبناء النماذج النظرية. بهذا المعنى تُعدّ اللسانيات التطبيقية منطقيا وتاريخيا سابقة على اللسانيات النظرية (قارن Robins, 1967). وقد حَفَزت مجالات مثل الترجمة وتعليم اللغات إلى دراسات لسانية واسعة مُعمَّقة. وقد وُجّهت المعرفة التي اكتُسبت من هذا الدرس العلمي، بدورها، الى حل المشكلات حلاً عمليًا. وينطبق نفس الشيء على عملية تأليف المعاجم. فإنّ أيّ فحص دقيق لمفردة من المفردات يفضي بسرعة الى قضايا المعايير اللغوية وتقنينها، ومن ثمّ فإنّ الزيادة في الفهم اللغوي قد تعود بالفائدة على المعجميّ المُمارِس.

إذا فُسِّرَت اللسانيات التطبيقية في هذا الاطار الذي تتضافر فيه العلوم لحل المشكلات، اتّضحت صلتها بالمعجمية، وأصبح المعجميّ في حقيقته عالمًا لسانيًا تطبيقيًا. وإذا صَحّ ذلك عند الجميع، اصبح جليا أثرُ هذا العلم في النهوض بمهنة المعجمي مستقبلا.

رينهارد هارتمان
جامعة اكستر
ترجمة محمد حلمي هليّل
كلية الآداب، جامعة الاسكندرية

مُعجَمِيّـــــات

بقلم : ابراهيم الســامرائي

لقد كان لي وقفات في العربية المعاصرة، ومن هذه طائفة من مواد جنح بها الاستعمال إلى خصوصية سلبية لا تعرف إلاّ بها، ولم يكن لها شيء من هذة الخصوصية في العربية. على أن شيئا آخر قد انصرف الى خصوصية إيجابية خصّت بها بعد أن كان لها من الدلالة عمومية مشهورة.

ومن المفيد أن أدرج طائفة أخرى أختصت بمعْنى جديد، في حين لم يبق شيء من دلالتها القديمة لدى المعربين.

وسأعرض لطائفة من الكلم أدرجها على حروف المعجم تدخل في هذه الخصوصيات وهي :

1 - بؤرة :

أقول : كأنّ «بؤرة» لا ترد في كلام المعربين إلا مقرونة بالسلب، فهم يقولون في عربيتنا المعاصرة مثلاً : إن الطرف الجنوبي من المدينة بؤرة للاوبئة، وقد يذهبون بها الى شيء من مجاز فيقولون مثلاً في نبز من لا يرضون خلقه : إنه بؤرة للرذيلة.

وأعود الى شيء من أصلها فأجد «البؤرة» كالزّبية في الأرض، وهي موقد النار، وكان يقول : بأر بؤرة ليطبخ فيها. وهي ذات رَحِم بكلمة «بئر»، تقول : بأرت بئراً أي حفرتها. والبؤرة والبئيرة، على فعيلة : ماخبئ وادخر.

فأين نحن اليوم مما كان لنا بالأمس ؟

2 - ابتزاز :

وهذه كلمة جديدة تتردد في لغة السياسة والخصومات السياسية ونحو ذلك، . فيقال مثلاً : إن الجماعة الفلانية، وهي طرف في نزاع، تحتفظ بأشياء كثيرة تخص الجماعة الأخرى التي تناصبها الخصومة. وإن هذه الجماعة تجعل ما تحتفظ به مادة «ابتزاز» لها.

ومن هنا اكتسبت هذه الكلمة خصوصية تتجاوز المعنى العام للكلمة، وهو «السلب» أي الأخذ بقوة والاستحواذ على الشيء بالعنف. وقد قيل : من عز بز، وبزه يبزه بزاً بمعنى سلبه وغصبه، وكذلك «ابتزه».

وكأن الأصل هو «البز» بمعنى الثياب، ومن هنا قيل «البزّاز»، لبائع البز. وكأن من هذا «البِزّة» الهيئة والشارة واللبسة.

3 - إحباط :

وهذة الكلمة قديمة لبست ثوبًا جديداً كأنما قدّ من نسج جديد. نسمعها في (الأذاعات العربية) ونقرؤها في الصحف فنجد المعاصرين يقولون مثلاً : أصاب المجاهدين الأفغان ضرب من الإحباط، وهم يقصدون الخيبة والفشل والأذى ، وهذا من شأنه النيل من عزيمتهم ومضائهم. وقد يدفعهم هذا الإحباط الى القعود والتخاذل.

أقول : إن في هذه الدلالة الجديدة خصوصية لم تكن للكلمة في استعمالها القديم، قال تعالى : «فأحبط أعمالهم» (19، الاحزاب) أي أبطلها وأفسدها . وقال تعالى : «فقد حبط عمله» (5، المائدة)، أي بَطَل وفَسَد.

قال ابن الأثير في النهاية : هو في قولهم : حَبَطَت الدابة حَبَطًا، إذا أصابت مرعى طيباً فأفرطت في الأكل حتى تنتفخ فتموت.

أقول : هذا هو شيء من رحلة الكلمة فكان من ذلك تطوّر في الدلالة.

4 - رَجْعيّ ورَجْعيّة :

الرجعيّ منسوب الى الرّجع، وهو مصدر كالرجوع والرُّجْعَى. وهو كلمة جديدة

لا تعني الرجوع المعروف. ثمّ إن الرجعية كلمة جديدة بنيت على طريقة المصدر الصناعي كالعبقرية والأريحية ونحوهما.

لقد صار المعاصرون إلى الرجعية ليقابلوا بها الكلمة الأعجمية Réaction، وهذه الكلمة الأعجمية تعني فيما وضعت له ردّ فعل، ولكن الأعاجم توسّعوا في الدلالة فراحوا يطلقونها على الالتزام بما هو قديم مناهض للتقدم والثورة ؛ وأصحاب الرجعية هم الأستعماريّون والإقطاعيون، وهم الامبرياليون في اللغة المعاصرة، أصحابُ التسلط والهيمنة.

وعلى هذا يكون الرجعي الذي يدين بـ «الرجعيّة» فكراً وسلوكاً.

5 - زمرة :

والزمرة : الجماعة من الناس، والجمع زُمَرٌ.

أقول : ولكن المعربين في عصرنا أكثروا من استعمال الزمرة والزمر في معرض الكلام عن أهل الشر والعدوان.

ومن الطريف أن أذكر أن شيئًا من هذا وقع في خطاب الشيخ عبد الحميد السائح في تعريضة بجماعة شايعوا الزعيم الفلسطيني أبا عمار. قال الشيخ : أبو عمار وزمرته، ثم أستدرك معتذرا وغير القول فقال : أبو عمار وأصحابه.

أقول : كأن الشيخ السائح فطن للأمر وعلم أن الزمرة قد حملها الناس على الشر، فكان منه الاستدراك.

لم تكن زمرة ولا زمر الجمع بهذه الخصوصية، ولكنها أكتسبتها في استعمال المعربين الذين حرفوا الكلم عن مواضعه دون شعور منهم، فكثر هذا المولد الجديد حتى طمس على الصحيح الفصيح. قال تعالى : «وسيق الذين كفروا الى جهنم زُمَرًا» (71، الزمر)؛

وقال تعالى : «وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنة زُمَرًا» (73، الزمر).

فأنت ترى أن الزمر أنصرفت الى الذين كفروا في الآية الأولى، والى الذين آمنوا في الآية الثانية، فأنّى لهذه الكلمة أن تقرن بالشر في عربيتنا المعاصرة ؟!

6 - سوق :

السوق مصدر الفعل «ساق يسوق» وهو يوحي بالشدة ويدل على هذا قوله تعالى : «ونسوق المجرمين الى جهنم وِرْدًا» (86، مريم) ؛

وقوله تعالى : «وسيق الذين كفروا الى جهنم زُمَرًا» (71، الزمر) ؛

وقوله تعالى : «كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون» (6، الأنفال)؛

وقوله تعالى : « وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد» (21، ق).

على أننا نقرأ قوله تعالى : «وسيق الذين اتَّقَوْا ربَّهُم الى الجنة زُمَرًا» (73، الزمر).

وكأن السوق في هذة الآية الأخيرة يقع على الذين آمنوا، فلا يشعر بالشدّة كما هو في الآيات التي أورَدْناها قبلَ هذه الآية.

ونَقِفُ على السّوق في آيات أخرى، فنلمح دلالة العموم التي لا تشعر بغير الحركة، وذلك في قوله تعالى «حتى اذا أقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالاً سقناه لبلد ميِّت فأنزلنا به الماء» (57، الاعراف).

ونقف على شيء من الحديث الشريف فنجد :

«لا تقوم الساعة حتى يَخْرُجَ رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه».

أقول : وذكر العصا مع السّوق يشير الى عَسْفِ السائق وخشونته.

وورد : «رويدك سوقك بالقوارير» وهذا يومىء بشيء من عسف السائق لما يسوق، والكثير في الإبل، والقوارير كناية عن النساء، ومع ذلك كان السوق معها دالاً على العسف. ومن هذا جاء : «انساقت الإبل، وتساوقت بمعنى تتابعت فهي متساوقة».

وفي حديث أم معبد : فجاء زوجها يسوق أعنزا ماتساوق، اي ماتتابع. والمساوقة المتابعة، كأن بعضها يسوق بعضًا.

وقالوا : وساق إليها المهر والصداق سياقًا، وإن كان دراهم ودنانير، لأنّ أصل الصداق أو المهر عند العرب الإبل، وهذه تساق، والسياق : المهر، لأنه في الغالب إبل تساق.

أقول : ومازال السياق بمعنى المهر للمرأة في عامية بعض القرويين في العراق.

وفي صفة مشيه - عليه السلام -: كان يسوق أصحابه، أي يتقدمهم ويمشي خلفهم تواضعًا، وساقة الجيش : مؤخرته.

والسوق : موضع البيّاعات، ويتعامل فيها، تذكر وتؤنث، وكأن التجارة والبضاعة تساق إليها، والكثير من هذا الإبل وسائر الدواب.

أقول : عرفنا الى هذا الحد معنى السوق مصدراً ودلالته وانصرافه الى العسف والشدة ثم الاتساع فيه الى غير مايراد به العسف، ثم صلة المصدر ب «السّوق» محل البياعات أي هو الموضع تساق هذه اليه.

وأبتعد قليلاً عن هذا لألمح الأصل الذي جاء منه المصدر ثم اسم المكان، وكأني أراه في الساق وهو ساق الانسان وكلّ دابة، ولعل من هنا ذُهب إلى ساق الشجرة فدل عليها تشبيهًا بالأصل، وقد نلمح أصل السوق في الساق في قوله تعالى : «والتفّتِ السّاق بالساقِ إلى ربك يومئذ المساق» (29-30، القيامة).

وقد انصرفت الساق من معناها الأصلي، وهو ساق الانسان وغيره الى الشدة في قوله تعالى : «يوم يُكْشَفُ عن ساق ويُدْعَوْنَ الى السجود فلا يستطيعون» (24، القلم).

ومثل هذا قولهم : قامت الحرب على ساق، وهذه الساق إنما أريد بها الشدة اتساعًا، لمحًا للأصل وهو الساق التي تعلو القدم. وقد يشير إلى هذا قول طرفة :

كشفت لهم عن ساقها　　　وبدا من الشر الصرا

والناس يشمرون عن ساقهم ويشمرون للهرب من شدة الأمر حتى قيلَ للأمْر الشديد سَاقٌ لهذة الصلة.

ولصلة الساق بالشدة دلت على النفس التي تعرض لها الشدة، ويدل على هذا قول علي - عليه السلام - في حرب الشُرَاةِ : لا بد من قتالهم ولو تلفَتْ ساقي.

أقول : وبعد هذا الاستقراء للمصدر السَّوْق والوصول الى ساق استطيع أن ألمح أن المصدر يومئ الى أصله، وهو الضرب على الساق، وفي هذا عسف وشدة.

7 - استلاب :

وهذه كلمة جديدة تكثر في استعمال أهل الأدب والنقد تشير الى خصوصية حديثة تتجاوز عموم السلب بمعنى النهب. وكأن الاستلاب لدى هؤلاء هو التجريد عن حقيقة النص المستلب. على أني لا ألمح صفاء هذه الدلاله فيما يكتب هذا النفر من أهل الأدب

الجديد، وقد يكون فيما يقصدون البعد عن الأصل.

والاستلاب في استعمالهم لا يشعرك بصفاء الكلمة وحقيقة وضعها، ذلك أن الأصل في الفعل هو معنى السلب، واستلبه مثل سلبه.

وقد يكون هذا أنهم يقرؤون في غير العربية شيئاً فلا يستطيعون أن يديروه في العربية فيكون منهم تعلق وتخبط ببعض ما قر في أنفسهم.

وأنت ترى هؤلاء قد قذفوا الى العربية كلمات صرفت الى غير ما عرفت به، ومجازات أخرى ما كان لنا بها عهد. والصحف في عصرنا ميدان لهذا الجديد، وبعضه يثير الدهشة والغرابة ألا ترى مثلاً قولهم : إن الأدب المطروح في الساحة أو على الساحة يشير الى تحول فكري، وتبتئس لهذا «المطروح» الذي كان من دلالته المرفوض أو المجفوُّ الذي لا تقبل إليه النفوس.

8 - شرذمة :

الشرذمة : القليل من الناس، وقيل : شردمة بالدال، قال تعالى : «إن هؤلاء لشرذمة قليلون» (54، الشعراء).

ولبسط الكلام على هذه المفردة نقول : لعل هذه مما كان اللغويون الأقدمون يبحثون فيه من مسألة الرباعي ورده الى أصلين ثلاثيين. وكانوا في هذا السعي أهل علم ونظروتدقيق، فهم يستنبطون الأصلين الثلاثيين بالنظر في الدلالة والمعنى.

وأقول : كأني في هذه الكلمة أنظر الى الفعل شرم ودلالة الشرم معروفة، وأنظر الى رذم. ورذم أنفه يرذم رذماً : قطر. وقصعة رذم : ملأى تصبّب جوانبها حتى إن جوانبها لتندى أو كأنها تسيل دسماً لامتلائها...

ثم يأتي بناء الرباعي، وهو منحوت من الأصلين كما قالوا في صلدم من الصلد والصدم.

فأما الدلالة فقد ذكرنا المعنى في فصيح العربية، ولكن المعاصرين جنحوا بالشرذمة نحو السلب فلا يكادون يستعملونها إلا نبزاً ولا سيما في حالة الجمع فهم يقولون مثلاً : إن شذاذ الآفاق وشراذم الصهاينة دمرت الحواضر وقلعت الشجر والنبات...

أقول : إن الذهاب بالكلمة الى هذه الخصوصية جنوح الى الجانب السلبيّ من الدلالة.

9 - المنشقون :

وصف جديد لرأي جماعة صغيرة أو كبيرة، تنفصل عن جماعة أكبر منها هي الجماعة الأم، أو الحزب الكبير، وهذا حاصل في الأحزاب السياسية، والجماعات الدينية ونحوها.

أقول : قد يقال : وأي شيء في هذا ؟ والجواب أن هذا يندرج في باب المولد الجديد، ولو فتشت عن هذه الفئات المنشقّة لوجدت أنها لم تنعت هذا النعت إلاّ لأن أصحابها أخذوا الوصف مما هو معروف شائع في اللغات الأعجمية ولاسيما الغربية، وقد تجد نظير هذا وصفهم بالأنفصاليين.

وقد يكون لي، وأنا أبسط القول في هذا الجديد، أن أذكر جماعة المعتزلة في التراث الاسلامي، وأن أتذكر من أصحابهم الأول واصل بن عطاء الذي أعتزل في مجلس الحسن البصري فلحق به أصحابه، وكان من ذلك أن ظهر شيئًا فشيئًا مصطلح المعتزلة، ثم كان لهم رأيهم في مسائل معينة وصاروا أهل العدل والتوحيد.

10 - الطروحات :

لابد لي أن أبسط الأمر في الفعل وهو طرح فأقول : طرح بالشيء وطرحه يطرحه طرحًا واطّرحه : رمى به.

والطرْح : الشيء المطروح لاحاجة لأحد فيه.

وطرّحه تطريحًا، أذا أكثر من طرحه. واطّرحه أي أبعده.

وطرح عليه مسألة : ألقاها، قال ابن سيده : وأراه مولدًا، والأطروحة : المسألة تطرحها.

أقول : والذي رآه ابن سيده مولدًا قريب ممّا نحن فيه.

إن الطروحات مادة تدخل جمع الجمع، وقد عرفت هذا العربية المعاصرة، وقد لجأ إليها المعاصرون لفائدة فنية. فأنت تجد الدفوعات والحسومات والقبوضات في حيز

الصيرفة، كما وجدنا الفيوضات في الأدب الصوفي. وأنت تجد مثل هذا لدى العامة في قولهم : رسومات لمجموعة ما يرسم.

وكأن الطروحات، وهي جمع بالألف والتاء لطروح التي هي جمع طَرْح المفرد، من باب جمع الجمع وتفيد جملة ما يطرح من آراء أو حلول في مسألة من المسائل، وكأنها تعني الأطاريح جمع أطروحة التي مر ذكرها.

وأمّا الطرح بمعنى الاطراح وهو الرمي بالشيء وإبعاده فلم يبق في استعمال المعربين في العربية المعاصرة.

11 - التطرف والمتطرف :

وأبدأ بالطَّرَف بفتحتين، وهو الناحية من النواحي، والطائفة من الشيء. قال تعالى: «وأقم الصلاة طَرَفَيْ النهار وزُلَفًا من الليل» (114، سورة هود) يعني الصلوات الخمس، فأحد طرفي النهار صلاة الصبح والطرف الآخر فيه صلاتا العشي وهما الظهر والعصر، وقوله : وزلفًا من الليل، يعني صلاة المغرب والعشاء.

وأعود إلى التطرف والمتطرف فأقول : إذا كان أغلب القوم على رأي معين أو طريقة معينة وتنفرد طائفة منهم الى رأي مخالف أو يضاد رأي عامة الجماعة، وصفت هذه الطائفة القليلة العدد بـ «التطرف» وهي «متطرّفة».

لقد اهتدى المعربون الى هذا فكان معنًى جديدٌ لبناء جديد من هذه المادة لم يعرف فيها. ولهذا كان لنا جماعات سياسية متطرّفة، وفرق دينية متطرفة.

12 - طموح :

ولننظر إلى استعمال الكلمة في فصيح العربية، فنجد :

طمَحت المرأة طماحًا، وهي طامح : نشزت. والطماح مثل الجِماح.

وطمحت المرأة أي تطمَحُ إلى الرجال. وطمَح بصرها إلى الرجل أي امتد وعلا.

وطمحت بعينها، إذا رمت ببصرها إلى الرجل، وامرأة طمّاحة.

وطمح الرجل ببصره يطمح طمحًا : شخص. وطمح بصرُه الى الشيء : ارتفع، ورجل طمّاح : بعيد الطرف. وقيل الشرِهُ.

وفرس طمح الطرف، طامح البصر، وطموحة: مرتفعة.

وطمح الفرس طماحًا وطموحًا : رفع يديه.

وبحر طموح الموج : مرتفعه، وبئر طموح الماء كذلك.

أقول : اكتفي بهذا القدر المفيد من دلالة هذه المادة وأبنيتها لأخلص الى أن : الطموح مصدراً لم يكن إلا للفرس، ومعناه شيء من هيئة الفرس، وأما ما كان للعاقل فهو الطماح وهو مثل الجماح مبنًى ومعنى، وهو أيضًا الكبر والفخر لارتفاع صاحبه. وأنت لا تجد الطموح بمعنى التوجه الى الأمور العالية وغيرها حسيّة ومعنوية، وغير العالية من المنافع والمصالح الخاصة، إلا في العربية المعاصرة. وجملة هذه الدلالات بخصوصياتها لا تلتقي بالدلالة القديمة إلا من طرف بعيد.

وقد يكون مثل الطموح في العربية المعاصرة استعمال المعربين في عصرنا لمصدر آخر هو التطلع فهم يقولون مثلاً : لدى فلان تطلعات بعيدة. وهم في قولهم قد صرفوا التطلع الى غير البصر.

والتطلع مصدر يصل الى مدخوله بالحرف إلى، فيقال : فلان يتطلع الى منصب الوزارة. وكأن المعربين ضمنوا الفعل والمصدر معنى الفعل شخص أو توجّه غير أن الفعل في الاستعمال القديم يصل الى مدخوله من دون هذا الحرف، قالوا : تطلعه بمعنى علمه.

13 - التظاهر والمظاهرة :

من المفيد أن أعرض لهاتين الكلمتين في أصل معناهما فأجد أن المصدر الأول كالمصدر الثاني، ذلك أن التظاهر هو التعاون، والمظاهرة، هي المعاونة.

وجاء في لغة التنزيل : «وإن تَظَاهَرَا عليْه فإنّ الله هو مولاه وجبريل» (4، التحريم) ؛ «قالوا سِحْرَانِ تظَاهَرَا» (48، القصص) ؛ «تَظَاهَرُون عليهم بالإثم والعُدْوان» (85، البقرة).

وفي العربية : ظهرتُ عليه: أعنته، وظهر علي : أعانني. واستظهر به أي استعان.

وفي حديث أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب : أنه برز يوم بدر وَظَاهَرَ، أي نصر. والظهير : العَوْنُ، يستوي فيه الواحد والجمع، قال تعالى: «والملائكة بعد ذلك ظهير»

(4، التحريم). أقول : وآتي الى التظاهر والمظاهرة في العربية المعاصرة فأجد قول القائل : تظاهر الطلاب مطالبين بحقوقهم وحدثت تظاهرة أو مظاهرة، قام بها العمال مطالبين بزيادة الأجور.

أقول : يشير الاستعمالُ الحديث الى الظهور مع إعلان شيء يريده المتظاهرون. إن هذا قد صيرت إليه حاجة أهل هذا العصر إلى مادة جديدة تتسم بهذه الدلالة وبهذه الخصوصية لتكون مقابلة لما عند الغربيين وهو Démonstration أو Manifestation، والغربيون قد وصلوا إلى هذا التطور في فئاتهم الاجتماعية، وهم يخرجون لإظهار ما يطالبون به مع قوة وعنف أو استنكار لحالة هم فيها.

أقول : لقد آن لنا أن ندخل هذا الجديد الوافد الى المعجم الحديث.

وقد هرعت الى المعجم العربي الأساسي، وهو معجم حديث صنعته لجنة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فلم أجد شيئًا من هذا. فقد اقتصر فيه على ماورد من معاني هذه المادة في المعجمات القديمة.

14 - عصابة :

أقول : جاء في العربية : أن العصبة والعصابة جماعة ما بين العشرة الى الأربعين.

وفي التنزيل العزيز : «قالوا لئن أكله الذئب ونحن عُصْبة إنا إذًا لخاسرون» (14، يوسف) ؛

«إن الذين جاءُوا بالإفك عُصْبَة منكم» (11، النور)؛

«وآتيناه من الكنوز ما إنّ مَفَاتحه لتنُوء بالعُصْبَة أُولِي القُوّة» (76، القصص)، وقد قُرِئَت عُصْبَة في بعض شواذّ القراءات (عصَابة).

ودلالَة العُصْبَة عامة غير مخصوصة بجماعةِ خيرٍ أو شرٍّ، فقد تكون لهذا أوذاك، وهي العِصَابَةُ أيضًا.

ومن المفيد أن أشير إلى أن العصابةَ كانت ذَاتَ دلالة عامة لا تختصُّ بخير أوشر، ولعل من هذا ماكان من ورودها في بيت لحسان :

لله درُّ عِصَابةٍ نادمتُهم يومًا بجلّقَ في الزمان الأول

ويقول الجواهري :

لي في العراق عصابة لولاهُمُ ما كان محبوبًا إليَّ عراقُ

غير أننا نجد أن العصابة قد صُيِّرَ في استعمالها الى جماعة الشرِّ كاللصوص والمحتالين وغيرهم فلا تظفر بها في غير هؤلاء، فلا يقال مثلاً: عصابه أهل الخير أو نحو ذلك.

إن هذا الانحياز قد غلب على الكلمة في الاستعمال الحديث، ومن حقنا أن نقف عليه ولا نهرع الى القول بالتجاوز والخطأ.

15 - عميل :

العمل مادة مهمة في عالمنا اليوم، وأصحاب العمل هم العاملون، وهُمُ العُمَّال الذين يؤلفون طبقة من المجتمع، وهم غير العاملين في الزراعة من الفلاّحين وغيرهم.

وأنت ترى أحزابًا سياسية أطلق عليها أحزاب العُمَّال، وقد كان لهم أن قبضوا على زمام السلطة ودبروا الأمور وساسوا مجتمعات. وللعمّال قوانينُهم وأنظمتهم وطرائقهم في العيش والسلوك.

غير أننا لا نجد في المعجمات العربية التي بين أيدينا قديمها وحديثها إلا موادَّ قديمة لا تتصل بما يفهم من «العمل» في عصرنا، ولكننا نجد أشتاتًا قد تكون مصدر فائدة تخص المصطلعين بهذا العلم الجديد، ومنها : العُملة، والعِمالة، والعَمالة، كله أجْرُ ما عُمِلَ.

وقالوا : عَمَّلْتُ القومَ اذا أعطيتُهم إياها.

وفي حديث عمر - رضي الله عنه - قال لابن السعدي : خذ ما أعطيت فإني عَمِلتُ على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعمَّلَني، أي أعطاني عِمَالَتِي أي أجرَة عملي، فالعمَالَة رزق العامل.

أقول : لنا من هذه «العُمْلَة» وهي النَّقْدُ المتداوَل . و«العمَالَة» جُمْلَة من يَعْمَلُ في عمل، يقال مثلاً : تهيأ العمل في بلدان الخليج بسبب «العمَالَة» الوافدة.

وكانَّ المعنيِّين بالعمل وشؤون الاقتصاد قد ولّدوا «العَمِيل» وهو الذي يتعامَلُ وإياه أهلُ العمل، وكأنه في بعض الشؤون الزبونُ الذي يتردد على صاحب العمل في متجره وحانوته.

غير أن أهل السياسة ومعهم أهلُ الصحف قد نحوا بـ «العميل» الى معنًى يَتَبَرَّزُ بالشر، وتحول لديهم إلى من يعمل جاسُوسًا أو مُخبِرًا للدولة أو غيرها من الدول الأجنبية. ونُبِزَ «العميل» و «العملاء»، وكأن هذه الدلالة قد ظهرت على الدلالة الأولى المتصلة بالعمل الشريف.

ولي أن أختم هذا بشيء قديم عن «المعاملة» وهي في كلام أهل العراق «المساقاةُ» لدى أهل الحجاز، و «العَمَلَةُ» : القوم يعملون بأيديهم ضروبًا من العمل في طين أو حفر أو غيره.

16 - استفزاز :

لنرجع قليلاً الى الأصل الثلاثي المضعف (فزّ) فنجد أن (فزّه) فزًا وأفزه : أفزعه وأزعجه وطيّر فؤاده، وكذلك (أفززته)، قال أبو ذؤيب :

والدهر لا يَبْقَى على حِدْثَانِهِ　　　شَبَبٌ أَفَزَّتْهُ الكلاب مروّعُ

واستفزَّهُ من الشيء : أخرجه.

واستفزه : ختله حتى ألقاه في مهلكة.

واستفزه الخوف، أي استخفه. وفي حديث صفية : «لا يغضبه شيء ولا يستفزه» أي لا يستخفه. ورجل فَزٌّ أي خفيف.

وفي التنزيل العزيز : «واستَفْزِزْ من استَطَعْتَ منهم بِصَوْتِك» (64، الإسراء). قال الفراء في «معاني القرآن» : أي استخف بصوتك ودعائك.

وكذلك قوله عزّ وجلّ : «وإن كادوا ليستفزّونك من الأرض» (76، الاسراء)، أي ليَستخفونك. وقال أبو إسحاق الزجاج في قوله : «ليستفزونك» أي «ليقتلونك». وقال أهل اللغة: كادوا ليستخفونك إفزاعًا يحملك على خفة الهرب.

وقال أبو عبيد : أفْزَزْتُ القوم وأفزعتهم سواء.

أقول هذا هو ملاك القول في «فزّ» وما ينبني عليها. ولنا في هذا شيء في عامية أهل العراق فأنت تسمع فيها مثلا : فزّ الولد، أي انتفض مضطربًا مزعجًا. ثم آتي الى «استفزه» في العربية المعاصرة فلا أراه بعيدًا عما هو فصيح العربية الذي بسطته مستشهدا بما ورد في لغة التنزيل.

فأما «الاستفزاز» المصدر الذي يرد في عربية الصحافة وما يتبعها فإنه يشير إلى ما يصنعه طرف أو ما يدبره ويحوك خيوطه ليثير طرفًا آخر فيكون منه رد فعل وجواب، كأن يأتي الصهاينة الى الحرم الإبراهيمي فيقومون بـ «تظاهرة» يغطونها بغطاء ديني فينشدون شيئًا يثير العرب أهل الأرض.

17 - انفعال :

قال أهل الصرف : فعلت الشيء فانفعل، كقولك : كسرته فانكسر.

أقول : لم يصل إلينا استعمال «انفعل» في نصّ فصيحٍ قديم، ولو كان شيء من هذا لذكره أهل اللغة.

غير أن الصرفيين صاغوه وزنًا ليقولوا : جاء وزنه انكسر، وهو الكسر من ذات الشيء ولم يكن من سبب عملَ على الكسر.

وكأن الذين ولّدوا «الانفعال» لمحوا أنه يحدث الإرادة لفاعل فيه. وأطلقه علماء النفس على ما كان يدعي لدى الأوائل منهم «عاطفة» كالفرح والحزن والدهشة والخوف ونحو ذلك.

وكثر استعمال «الانفعال» حتى حمل المعربين على صوغ «مُنْفَعِل» وأطلقوه على من يستشيط غضبًا لأيّ سبب يدعو الى ذلك. وقد اكتسب «المنفعل» خصوصية لا تتجاوز الغضب وما يتأتى منه من نتائج.

ولعل مِثْلَ هذا الى حدٍّ مّا قولُ : «متشنج» للذي يَسْتَثِيرُهُ الأمر، ولو كان طفيفًا فيغضب ويثور.

أقول : وأصل «التشنج» تقُبّض الجلد والأصابع وغيرهما، قال الراجز :

قام إليها مشنج الأنامل أغثى خبيث الريح بالأصائل

وقد شنج الجلد شنجًا فهو شنج، وكذلك أشنج و «تشنج».

أقول : وهكذا كان «الانفعال» و «المنفعل» و «المتشنج» من مواد العربية المعاصرة لخصوصيّة دلالية فيها.

18 - اقتراف :

ولنعد إلى استعمال الكلمة في فصيح الكلم العربية فنجد : قَرَفَ الذنب وغيره يَقْرِفُهُ قَرْفًا، واقترفه : أكتسبه وفَعَلَه. وقارف الذنب وغيره : داناه ولاصقه، قال تعالى : «وليقترفوا ماهم مُقْتَرِفُون» (113، الأنعام).

وكأن دلالة «الكسب» في الفعل « اقترف» تجاوزت الذنوب وما يدنو منها الى «المال» فجاء : أقترف المالَ، بمعنى أقتناه وكسبه.

والى هذا التوسع في «الاكتساب» غير المقيد بالذنب ورد قولُه تعالى : «ومن يَقْتَرِفْ حسنةً نَزِدْ له فيها حسنا» (23، الشورى).

وأعود الى العربية المعاصرة فأجد الفعل «اقترف» مخصوصًا بالذنب والشر والجريمة ولا يذهب الى ماهو ضدّ هذه المعاني.

19 - الامتياز :

المَيْزُ : التمييز بين الأشياء، تقول : مِزْتُ بعضَه من بعض فأنا أمِيزُه ميْزًا وقد أمَازَ بعضه من بعض، ومِزْتُ الشيءَ أميزُه مَيْزًا : عَزَلْتُه وفرزته.

وفي التنزيل العزيز : «حتى يَمِيزَ الخبيثَ من الطيّب» (179، آل عمران)، وقرئ: (يُميِّز).

وقد تميزَ وامّاز وأمْماز كلّه بمعنى، إلاّ أنهم إذا قالوا : مِزْتُه فلم يَنْمَزْ لم يتكلوا بها جميعًا إلا على هاتين الصيغتين، كما أنهم إذا قالوا : زلته فلم ينزل لم يتكلموا بها إلا على هاتين الصيغتين.

وتميز القوم، وامتازوا : صاروا في ناحية، وفي التنزيل العزيز : «وامتَازُوا اليَوْمَ أيها المجرمون» (59، يس)، أي تميّزوا، وقيل انفردوا عن المؤمنين.

وامتاز القوم إذا تنحى عصابة منهم، وكذلك استماز، قال الأخطل :

فإن لا تُغيّرها قريشٌ بِمَلْكِهَا يكن عن قريش مُسْتَمازٌ ومَرْحَلُ

وفي الحديث : « لا تهلك أمّتي حتى يكونَ بينهم التمايلُ والتمايزُ» أي يتحزّبون أحزابًا ويتميّزُ بعضهم من بعض ويقع بينَهُمْ التنازُع.

و «تميزَ» من الغيظ : تقطعَ. وفي التنزيل العزيز : «تكادُ تَمَيَّزُ من الغَيْظ» (8، الملك).

أقول : و«الامتياز» بمعنى أعلَى مراتبِ الجودَة، ومنه الوصف «ممتاز» كلاهما من العربية المعاصرة، وكأن الشيء حين تميز عن غيره صرفوه الى إيجابية مفرطة فكان أعلَى من الجيد والحسن.

ومن أجل ذلك ذهبوا بـ «الامتياز» هذا المذهب، وكذلك بـ «الممتاز». فالبضاعة «الممتازة» هي فوق الجيدة أو الحسنة، والصحة «الممتازة» كذلك فوق الجيدة أو الحسنة، ولذلك كثر الوصف بـ «ممتاز» لكل ما صرفوه الى نهاية الجودة والحسن. ولم يكن لهذا الوصف هذه الخصوصية المفرطة.

وأين هذا من قوله : «وامتازوا اليْومَ أيها المجْرِمُون» (59، يس)؟

وأين «التمايز» من الغيظ، كما في الآية المذكورة، في عربيتنا المعاصرة ؟

أقول : وشاع «الممتاز» صفة ونعتاً لما استحسن استحساناً فائقاً حتى حجب «الجيد» أو «الحسن» في موصوفات كثيرة، فالطعام ممتاز، واللباس ممتاز وغير هذا.

وقد تشيع الصفة للموصوف فيختص بها دون غيرها، ألا ترى أننا تقول : عيد الأضحى «المبارك» وقلما نقول : عيد الأضحى «السعيد»، ونقول : عيد الميلاد «المجيد». وهو عيد ميلاد السيد المسيح، وكأن الوصف بـ «المجيد» ملازم لهذ ا العيد دون غيره من الصفات.

20 - الانتفاضة :

لابد لنا أن نورد أن «النَفض» : أن تأخذ بيدك شيئًا «فتنفُضَه» اي تُزَعْزِعَه، و تُتَرْتِرُه وتنفُض التراب عنه.

والنُفاضة والنُفاض : ما سقط من الشئ إذا نُفِضَ ، وكذلك هو ورَق الشجر. ومن أسماء الكتب «نُفاضة الجراب».

والنَّفَض : ما انتَفض من الشئ كحَمْل الشجرة، وحَمْل النَّخْل، وهو ما تساقط في أصوله من التَمر. وهكذا «ينتفض» الثمر عن الشجرة حين «تُنْفضُ».

أقول : توسّع المعاصرون في الفعل ونقلوه بضرب من الشبه الي حركة الناس وهم ينطلقون علي مستعمر محتلٍ لأرضهم ظالم عاتٍ عتواً كبيراً فكانت «الانتفاضة»، وحديثها مشهور.

ولابد أن تندرج هذه من النّاحية التاريخية في المعجم العربي الحديث كما اندرجت في معجمات اللغات الاجنبية.

21 - نفعـي :

أقول : النفع ضد الضرر معروف ولا حاجة إلى أن نستشهد عليه بشيء من لغة التنزيل العزيز أو غير ذلك. ولكني سأقف على «نَفْعِيّ» وهو صفة جديدة يُنبز بها من يُؤْثِر نفسه بالنفع على غيره ويحتجن المنافعَ لنفسه.

وهذه الصفة قد نسبت إليها هذه الخصوصية السلبية على طريقة النسب وشاعت في عربيتنا المعاصرة.

22 - تنمية، إنماء، النامي :

«النماء» : الزيادة، نَمَى يَنْمِي نَمْيًا ونُمِيًا ونَماء : زاد وكثر، وربما قالوا : ينمو نموًا.

قال أبو عبيد : قال الكسائي : ولم أسمع «ينمو» بالواو إلاّ من أخوَين من بني سُلَيم، قال : ثم سألت عنه جماعة بني سليم فلم يعرفوه بالواو.

قال ابن سيده في (المحكم) : هذا قول أبي عبيد، وأما يعقوب فقال : ينمي وينمو فسَوّى بينهما.

و«أنماه» الله إنماءً. قال ابن برّي : ويقول نَماهُ فيَعدّى بغير همزة و«نَمّاهُ»، فيعدّيه بالتضعيف. قال الأعور الشَنّي وقيل ابن خذّاق :

لقد عَلِمَتْ عَميرةُ أن جاري اذا ضنَّ المُنَمّي من عيالي

و«أنميت» الشئ و«نمّيته» : جعلته ناميًا.

أقول : هذا هو النامي، غير أنه قد جدّ في عصرنا قولهم : «البلدان النامية» ويراد بذلك «البلدان المتخلفة»، وكأن النامي تحوّلت إلى ضرب من أسماء الأضداد، وشاع هذا الوصف في «البلدان الغربية» سعيا إلى إرضاءٍ ومجاملةٍ للبلدان المتخلّفة.

أقول : وقد يكون مثل هذا :

«تحريك» الأسعار، والمراد من «التحريك» هو «الرفع»، و«التحريك» لا يثير المشاعر والخواطر كما يثير ذلك «الرفع».

ومثل هذا قولهم : «تحفّظوا» على فُلاَن، والمرادُ بـ «التحفّظ» هو السجْن أو نحوه و «التحفّظ» أقلّ إثارة من «السجن».

أقول ايضا إن «الإنماء» و«التنمية» مادتان اقتصاديتان في عصرنا أُرِيدُ بهما ان تكونا مقابلتين لما يناظرهما في اللغات الغربية.

23 - انتهازي :

أقول لنا من هذه الكلمة الجديدة في فصيح العربية :

«النّهْزة» : اسم للشئ الذي هو لك مُعَرَّض كالغنيمة. و «النّهزة» : الفرصةُ تجدها من صاحبك.

ويقال : «فلان نُهزَة المختلس» أي هو صيد لكلّ أحد، ومنه حديث أبي الدحداح: «وانتَهزَ الحقَّ اذا الحقُّ وَضَحْ»، أي قَبِلَهَ وأسرَعَ إليه.

هذا هو الأصل، ولكن المعاصرين ولّدوا هذا الوصف عن طريق النسب وصرفوه الي خصوصية سلبية. فالانتهازيّ : الذي ينتهز الفرصَ والظروف والمناسباتِ ليستحوذ على منافع له.

ابراهيم السامرّائي
كلية الآداب، جامعة
صنعاء - اليمن

منزلــة اللفــظ الاعجمــي
في المعجـم العربـي الحديـث :
تطبيق على المعجـم الوسيــط (*)

بقلم : هلال بن حسين

تمهيـــد :

من أهمّ ما يعنى به المعجمي عند إقدامه على تأليف معجم لغوي قضيّتا الجمع والوضع (1). ويهمّنا من القضيتين في هذا الفصل أولاهما أي الجمع، لاتّصاله وثيق الاتّصال بمنزلة اللفظ الاعجمي التي نريد أن نُعنى بها في هذا الفصل. فانّ اللفظ الأعجمي يمثّل مستوى مستقلا من المستويات اللغوية في المعجم (2). وبحسب منزلة تلك المستويات تصغر المدوّنة في المعجم أو تكبر، وتقوى أو تضعف. ولذلك فانّ قوّة منزلة اللفظ

(*) هذا العمل جزء من بحث أنجز في نطاق شهادة الكفاءة في البحث العلمي في قسم العربية بكلية الآداب بمنوبة، وقد أشرف عليه الاستاذ ابراهيم بن مراد، ونوقش في شهر نوفمبر من سنة 1992.

(1) ذكر ابن منظور هذين المصطلحين في مقدمة اللسان بقوله : "ورأيت علماءها (كتب اللغات) بين رجلين : امّا من أحسن جمعه فانّه لم يحسن وضعه، وامّا من أجاد وضعه، فانّه لم يجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع"، لسان العرب، (المقدمة، ص خ)، وأضاف قوله : "حللت بوضعه ذروة الحفاظ، وحللت بجمعه عقدة الالفاظ"، نفسه (المقدمة، ص د).

(2) المستويات اللغوية بحسب درجة الكلمة من الفصاحة أربعة أنواع منقسمة الى ضروب : "أول الأنواع الفصيح : وهو ينقسم الى قديم نادر ووحشي غريب وأدبي مستعمل واسلامي محدث، وثاني الأنواع هو المولّد وهو المحدث في الفصحى بعد عصر الاحتجاج، وثالث الأنواع هو العامي وهو ينقسم الى شعبي ودارج ومبتذل وجهوي، ورابع الأنواع هو الاعجمي وهو ينقسم الى معرّب ودخيل"، ابن مراد : المعجم العلمي المختص، ص 55.

الاعجمي أو ضعفها يؤثران أيّما تأثير في باب الجمع في المعجم، وفي تحديد حجم مُدوّنته، وضبط مكانته بين المعاجم الأخرى.

منزلة اللفظ الاعجمي في المعجم الوسيط :

قد انتهى بنا استقراء المدوّنة التي اشتمل عليها المعجم الوسيط الى وجود 775 لفظا أعجميا قد صرّح مؤلّفو المعجم بعجمته (3) من مدوّنة عامة قد اشتملت في طبعة الوسيط الثالثة 31080 كلمة مُفسّرة (4). وتظهر لنا نتيجة هذا الاستقراء اللوحة التّالية :

الالفاظ المفسّرة	الكم	النّسبة ٪
الالفاظ المُصرّح بعجمتها	775	2,49
الألفاظ العربية	30305	97,51
المجموع	31080	100

(3) أثبتنا في مدوّنة الألفاظ الأعجمية المصرّح بعجمتها 761 لفظا أعجميا وأسقطنا بذلك 14 لفظا، لم نعثر على أصولها في المراجع التي توفّرت لنا. وهذه الألفاظ الأربعة عشرة هي : 'أجنه'، الوسيط (1/7) و 'بسبوسه'، (1/57)، و 'بسيسه'، (1/58)،و 'اصطيل'، (1/20)، و'بشمله'، (1/60) و 'بشكور'، (1/60)، و 'تربس'، (1/86)، و 'جردل'، (1/120)، و 'جلاّش'، (1/135)، و 'رواني'، (1,397)، و 'زلط'، و 'غجر'، (2/645)، و'منبار'، (2/923)، و 'هويس'، (2/1040).

(4) تتضمّن صفحات المعجم الوسيط في طبعاته الثلاث - من خلال احصاء الكلمات المفسرة في خمسين صفحة من مختلف حروفه - معدل 36 كلمة مفسرة في الصفحة الواحدة. ويفوق عدد صفحات الطبعة الثالثة عدد صفحات الطبعة الاولى بثلاثين صفحة، أي إن عدد الالفاظ المفسّرة في الطبعة الثالثة يفوق عدد الالفاظ المُفسّرة في الطبعة الاولى بما يُقارب 1080 لفظا مُفسّرا. ويُضاف هذا العدد الى الثلاثين الف لفظ مفسّر التي أحصاها مُؤلفو الوسيط في الطبعة الاولى، الوسيط (1/11)، فيكون العدد الجملي حوالي 31080 لفظا مُفسّرا.

فانّ نسبة الألفاظ الاعجمية المصرّح بعجمتها في المعجم الوسيط من جملة الألفاظ المفسّرة في المدوّنة 2,49 ٪، وهذه النّسبة ضئيلة جدًّا اذا قورنت بنسبة بقية الألفاظ التي اشتمل عليها المعجم وهي 97,51 ٪. والسّؤال الذي يَطرح عند النّظر في عدد الالفاظ الاعجمية وفي نسبتها هو هل انّ تلك النّسبة تُظهر واقع اللغة الحقيقي وحقيقة الصّلات الاقتراضية بين العربية وغيرها من اللغات ؟ وهل هي دالة على منزلة اللفظ الاعجمي الحقيقية في المعجم العربي ؟

انّ أهمّ ما يُمكن استنتاجه من ضعف نسبة الألفاظ الاعجمية في المعجم الوسيط هو أنّ اللغة العربية كما يُظهرها هذا المعجم قليلة المقترضات، فانّ 775 لفظا أعجميا من جملة 31080 حصيلة ضئيلة جدا في معجم قائم على "هدم الحدود" بين عُصور الفصاحة واعتبار الحديث من الألفاظ لا يقلّ فصاحة عن القديم. فالوسيط - رغم توسطه بين المعجم الكبير والمعجم الوجيز اللذين أصدرهما المجمع - قد خرج بالفصاحة من اطاريها الزّماني والمكاني اللذين حدّتها بهما المصادر القديمة، وتوسع في الأخذ عن المحدثين، فكان مُجدّدا ومعاصراً "يضع ألفاظ القرن العشرين الى جانب ألفاظ الجاهلية وصدر الاسلام، ويهدم الحدود الزّمانية والمكانية التي أقيمت خطأ بين عُصور اللغة المختلفة، ويثبت أن في العربية وحدة تضمّ أطرافها، وحيوية تستوعب كلّ ما اتّصل بها وتصوغه في قالبها" (5). فهو اذن - بمنحاه هذا - قد خرج عمّا قيّدت به المعاجم القديمة نفسها من قُيود في تدوين متن اللغة. وكان مُتوقّعا أن تكون منزلة اللفظ الاعجمي فيه غير ما هي عليه من ضعف لأنّه من أهمّ المستويات اللغوية ظهورا في العُصور التّالية لعصر الاحتجاج وفي العصر الحديث. وقد عُني مؤلّفو الوسيط بتدوين ما ظهر فيها من ألفاظ في مُستوى الأعجمي أو المعرّب والدّخيل. لكن ضعف نسبة الألفاظ الاعجمية في الوسيط تدلّ على أنّ هذا المعجم لا يختلف اختلافا ظاهرا عن المعاجم القديمة.

فليس ضُعف نسبة الألفاظ الاعجمية في الوسيط مُعبّرا اذن عن واقع اللغة وحقيقة الصّلات بين العربية وغيرها من اللغات، بل هو ضعف ناتج عن جملة من الأسباب، نخُصّ منها بالتّحليل فيما يلي ثلاثة :

---

(5) الوسيط، 1/ 11 (المقدّمة).

1 - المجالات الدلالية :

للمجالات الدلالية في المعجم اللغوي العام - والمجالات المفهومية في المعجم المختص - صلة بمنزلة اللفظ الاعجمي في المعجم لا تُنكرُ. فانّ لضُعف مجال دلالي أو قُوّته في المعجم صلة بغلبة مُستوى لُغوي - أو أكثر - على غيره. ولهذا صلة بقُوّة منزلة أصناف مُعيّنة من الألفاظ في المعجم أو ضعفها. واللفظ الاعجمي يُمثّل في حدّ ذاته مُستوى لغويا. وهو بدون شكّ أهمّ منزلة في بعض المجالات منه في مجالات أخرى. من ذلك - مثلا - أنّ المجالات الدلالية التي يظهر فيها تأثّر العرب بغيرهم من الامم - مثل مجال النّبات أو مجال اللباس - يظهر فيها تميّز اللفظ الاعجمي أيضا. واذن فانّ غلبة مجالات دلالية على أخرى في المعجم مُؤثّرة في قوّة منزلة اللفظ الاعجمي أو ضُعفها. وقد أردنا - لذلك - أن نبحث في هذه المسألة لتبيّن ما أشرنا اليه من أثر.

وقد صنّفنا الالفاظ الاعجمية الحاصلة من الاستقراء بحسب مجالاتها، وعدد المجالات أربعة وعشرون، هي التّالية :

(1) الآلات والادوات : وهي التي تُكسب الانسان مهارة في أداء عمل ما مثل "بركار".

(2) الاجناس : وتدلّ على أسماء الشعوب، مثل "افرنج".

(3) الادارة وما اليها : وتشمل اللوازم المكتبية كـ "قرطاس"، والشهادات كـ "دبلوم"، والتسيير كـ "بيروقراطية".

(4) الاشربة : وتقتصر على ما يدخل في غذاء الانسان، وما عدا ذلك فهو في مجال الكيمياويات.

(5) الاطعمة : وتدلّ على ما يُعدّه الانسان لتغذية جسمه مثل "برغل".

(6) الالعاب : وتشملُ الرّياضة البدنية والفكرية وبعض وسائل اللعب، كـ "كُرّج" (حصان من خشب).

(7) الألفاظ العامة : وتدخل ضمنها الألفاظ التي لم تدلّ على أشياء محسوسة بل على مُجرّدات وصفات معنوية.

(8) الاوعية والأواني : وتشمل الأوعية المصنوعة للإستعمال المنزلي خاصة.

(9) البناء والعمارة : ويشمل بعض مواد البناء وأشكال البناء.

(10) الحرب والشّؤون العسكرية : وتعني الآلات العسكرية والرّتب في الجيش.

(11) الحيوان : ويشمل أصناف الحيوانات البحرية والبرّيّة والطّيور.

(12) الرتب الاجتماعية والسّياسية وما اليها : ويشمل الرّتب مثل "باشا"، وأسماء الطبقات مثل "أرستقراطية".

(13) الصحّة وما يتّصل بها : ويشمل جسم الانسان، والأمراض والادوية وأماكن الاستشفاء.

(14) الصّناعة والمهن : وتعني المهن كـ "سمسار" وبعض المواد الصّناعية كـ "أسطُبّة".

(15) العقائد والمذاهب : وتعني العقائد الدينية والألقاب الدينية والمذاهب والاتجاهات الفكرية.

(16) الفُرش والبُسُط : وتشمل الفُرش كـ "بارياء"، والمقاعد كـ "كنبه".

(17) الفنون الجميلة : وتتعلّق بفنون السّنما والموسيقى والخط والمسرح.

(18) اللباس : ويتعلّق بأنواع اللباس، وبالنّسيج.

(19) مظاهر الطّبيعة، وتشمل ألفاظ الجغرافيا والجيولوجيا وعلم الفضاء.

(20) المعادن والكيمياويات : وتعني المعادن والسّوائل التي لها تركية كيميائية.

(21) المقاييس والموازين : وتشمل مصطلحات القيس كـ "متر" و "أمبير" ومصطلحات الوزن كـ "طنّ" ومصطلحات الكيل كـ "لتر".

(22) النّبات : ويعني المزروعات والمغروسات وألفاظ البستنة وصفات الحدائق.

(23) النّقد ووحداته : ويشمل ألفاظ المال والاقتصاد.

(24) النّقل ووسائل الاتّصال : ويتضمّن ألفاظ النّقل البرّي والبحري والجوّي.

على أنّ تصنيف الألفاظ الاعجمية بحسب المجالات يُثير بعض القضايا المنهجية، وأهمّها صُعوبة ضبط المجالات الدلالية ضبطا دقيقا لما بين بعضها من تداخل أو تقارب. وقد حاولنا التّقليل من التّفريع، والجمعَ بين المجالات المتقاربة مثل مجالي الصناعة والمهن، أو مجالي العقائد والمذاهب، أو المقاييس والموازين (6) .. الخ، فحصل لنا من ذلك

---

(6) ضممنا المكاييل الى المقاييس والموازين.

المجالات الاربعة والعشرون التي سمّيناها. ونورد فيما يلي الألفاظ مُوزّعة على المجالات المذكورة. وقد أثبتنا أمام كلّ لفظ الصّفحة التي ورد فيها في المعجم، ورقمه في مَدوّنتنا موضوعا بين قوسين ( ) :

(1) الآلات والأدوات (7) :

يندرج ضمن هذا المجال 97 لفظا أعجميا هي :

أرغَن 1/14 (25) ؛ أرغول 1/14 (26) ؛ إزميل 1/415 (30) ؛ إستاج 1/17 (34) ؛ أسطرلاب 1/18 (40) ؛ أسطوانة 1/18 (42) ؛ إسفين 1/18 (48)؛ إسقاله 1/18 (49) ؛ إسكله 1/456 (54) ؛ بربط 1/48 (127) ؛ برجل 1/48 (131) ؛ بركار 1/53 (139) ؛ بريزه 1/50 (154) ؛ بطّاريه 1/63 (167) ؛ بلطه 1/71 (181) ؛ بمّ 1/73 (184) ؛ بندول 1/73 (189) ؛ بنكام 1/74 (195) ؛ بوصله 1/61 (204) ؛ بيان 1/83 (206) ؛ بيانلاّ 1/83 (207) ؛ بيبه 1/80 (208) ؛ بيرم 1/81 (211) ؛ ترباس 1/86 (226) ؛ تُربين 1/86 (228) ؛ ترموجرام 1/88 (233) ؛ ترموستات 1/88 (235) ؛ ترمومتر 1/88 (236) ؛ تلسكوب 1/90 (244)؛ تلفزيون 1/90 (246) ؛ جفت 1/31 (278) ؛ جلخ 1/134 (282) ؛ جندره 1/154 (292) ؛ جنزير 1/145 (293) ؛ جنك 1/146 (294) ؛ خسرده 1/233 (316) ؛ دبّوس 1/279 (327) ؛ دولاب 1/315 (357) ؛ دولاب 1/315 (358) ؛ ديسق 1/293 (362) ؛ ديقان 1/301 (363) ؛ رادار 1/395 (368) ؛ رتّينه 1/340 (371)؛ زخمه 1/405 (387) ؛ زنْبُرك 1/416 (394) ؛ زنجير 1/417 (397) ؛ سندان 1/471 (442) ؛ سُنطور 1/472 (445) ؛ سنماتوغراف 1/473 (447) ؛ سيخ 1/485 (457) ؛ سيمافور 1/487 (459) ؛ شاروف 1/499 (462) ؛ شاقول 1/509 (463) ؛ شاكوش 1/510 (464) ؛ شُبُك 1/490 (470) ؛ شَرشره 1/497 (471) ؛

(7) أكثر المجالات تداخلا بينها وبين مجالات أخرى هو مجال الآلات والأدوات. وقد أدرج ضمنه من الألفاظ الأعجمية ما كان مفهوم الآلة طاغيا عليه، مثل 'قيثار' و 'كمان' و 'كمنجة'. أمّا ما كان مفهوم الوظيفة طاغيا عليه فقد أدرج ضمن المجال المتّصل بتلك الوظيفة، مثل تصنيف 'كرّج' بحسب مجال الألعاب. وتصنيف 'دش' بحسب مجال الصحة وما يتصل بها.

شمعدان 1/ 514 (476) ؛ شيشه 1/ 522 (482) ؛ صنـج 1/ 544 (487) ؛ صُـوبـج 1/ 547 (491) ؛ صَولَج 1/ 539 (492) ؛ صَولجـان 1/ 539 (493) ؛ طـاولـه 2/ 592 (500) ؛ طبليـه 2/ 571 (502) ؛ طُنبـور 2/ 588 (517) ؛ فـانوس 2/ 729 (530) ؛ فـرجـار 2/ 704 (531) ؛ فـرجـوْن 2/ 704 (532) ؛ فلقه 2/ 727 (542) ؛ فنار 2/ 729 (547) ؛ فونوغراف 2/ 729 (556) ؛ قبّان 2/ 740 (569) ؛ قفّان 2/ 781 (577) ؛ قلاووظ 2/ 784 (581) ؛ قنديل 2/ 791 (587) ؛ قيـثـار 2/ 799 (595) ؛ كـابول 2/ 805 (601) ؛ كَبّر 2/ 804 (607) ؛ كـرّاكـه 2/ 815 (617)؛ كرباج 2/ 812 (618) ؛ كُريك 2/ 815 (632) ؛ كُريك 2/ 815 (633) ؛ كُشـتـبـان 2/ 819 (634) ؛ كـمـان 2/ 831 (644) ؛ كـمنجـه 2/ 831 (646) ؛ كـوس 2/ 837 (650) ؛ كـوس 2/ 837 (651) ؛ مالج 2/ 918 (673) ؛ متراس 1/ 87 (675) ؛ مكنه 2/ 917 (689)؛ مُهـرَق 2/ 1002 (697) ؛ مـيـل 2/ 930 (700) ؛ مـيـل 2/ 930 (702) ؛ نارجـيلـه 2/ 949 (705) ؛ ناي 2/ 931 (708) ؛ ونّ 2/ 1101 (750) ؛ ونج 2/ 1101 (751).

(2) النّبات :

يندرج ضمن هذا المجال 81 لفظا أعجميا ؛ هي :

آبـنوس 1/ 1 (1) ؛ آذريـون 1/ 1 (3) ؛ أُترُج 1/ 4 (15) ؛ أُرجـوان 1/ 13 (19)؛ أرز 1/ 13 (23) ؛ أزاد 1/ 16 (29) ؛ اسبـاناخ 1/ 17 (31) ؛ اسـفـاناخ 1/ 18 (44) ؛ أُشـنان 1/ 19 (61) ؛ ألـوْه 2/ 881 (77) ؛ أنـانـاس 1/ 21 (79) ؛ أنبـج 1/ 29 (80) ؛ إهليـلج 1/ 32 (90) ؛ بابونج 1/ 37 (99) ؛ بـاذنجـان 1/ 37 (102) ؛ بُرتقـال 1/ 48 (129) ؛ برقـوق 1/ 53 (138) ؛ بُسـتـان 1/ 57 (158) ؛ بسلّه 1/ 59 (163) ؛ بنج 1/ 73 (185) ؛ تامول 1/ 92 (216) ؛ تبغ 1/ 85 (218) ؛ ترفاس 1/ 88 (321) ؛ تفّاف 1/ 89 (238) ؛ تنّوج 1/ 93 (252) ؛ تيل 1/ 95 (259) ؛ جُلّ 1/ 136 (279) ؛ جُلاّب 1/ 133 (280) ؛ جُلّنار 1/ 137 (259) ؛ جوز 1/ 152 (301) ؛ خـريز 1/ 231 (315) ؛ راتينج 1/ 331 (367) ؛ راوند 1/ 331 (370) ؛ زرجـون 1/ 405 (388) ؛ سجنجل 1/ 434 (409) ؛ سقمونيا 1/ 453 (428) ؛ سلجم 1/ 458 (434) ؛ سمسق

465/1 (437) ؛ سندروس 472/1 (443) ؛ سيب 483/1 (454) ؛ شاي 523/1 (469) ؛ شونيز 521/1 (478) ؛ شَيْرَج 522/1 (480) ؛ صندل 545/1 (488) ؛ طُرنشول 576/2 (508) ؛ طماطم 586/2 (14[illegible] عُصْفُر 627/2 (521) ؛ فاصوليا 717/2 (526) ؛ فاصوليه 717/2 (527) ؛ فردوس 705/2 (533) ؛ فلّين 728/2 (545) ؛ قوطه 796/2 (590) ؛ كاكاو 803/2 (605) ؛ كتم 807/2 (615) ؛ كربله 813/2 (620) ؛ كرز 814/2 (626) ؛ كُرُنْب 816/2 (628) ؛ كرويا 817/2 (631) ؛ كشمش 821/2 (638) ؛ كوسه 837/2 (652) ؛ كولايا 837/2 (655) ؛ كينا 841/2 (661) ؛ ماذريون 901/2 (672) ؛ مردقوش 896/2 (676) ؛ مُصْطَكَا 908/2 (683)؛ مُصْطَكَاء 908/2 (684) ؛ مُغاث 689/2 (685) ؛ مقدونس 915/2 (688)؛ منجه 923/2 (694) ؛ منجو 923/2 (695) ؛ نارجيل 949/2 (704) ؛ نارنج 949/2 (706) ؛ نردن 949/2 (710) ؛ نيلج 1006/2 (721) ؛ نيلوفر 1006/2 (722) ؛ نينوفر 1006/2 (723) ؛ نيم 1006/2 (725) ؛ هال 1041/2 (728) ؛ هيشر 1026/2 (744) ؛ وشق 1077/2 (749).

(3) المعادن والكيمياويات :

أثبتنا ضمن هذا المجال الدلالي 77 لفظا أعجميا، هي :

إبريز 2/1 (8) ؛ إسبيداج 17/1 (32) ؛ إسفيداج 18/1 (47) ؛ أسيتون 19/1 (60) ؛ أكسجين 22/1 (72) ؛ إكسير 23/1 (73) ؛ ألماس 25/1 (75) ؛ ألمنيُم 25/1 (76) ؛ أيون 36/1 (97) ؛ بترول 39/1 (119) ؛ بُدره 44/1 (123) ؛ برلنت 53/1 (141) ؛ بُرنز 54/1 (144) ؛ برنيقي 54/1 (147) ؛ بلاتين 70/1 (175) ؛ بنزين 73/1 (191) ؛ بوتاسيوم 78/1 (199) ؛ بورق 78/1 (202) ؛ بويه 78/1 (205) ؛ توبال 85/1 (253) ؛ توتياء 93/1 (254) ؛ ثريوم 100/1 (261) ؛ جازولين 108/1 (263) ؛ جبس 110/1 (266) ؛ جرافيت 119/1 (267) ؛ جرانيت 119/1 (269) ؛ جريال 124/1 (275) ؛ جلسرين 135/1 (283) ؛ جيلاتين 156/1 (303) ؛ خارصين 235/1 (306) ؛ راديوم 395/1 (369) ؛ زئبق 401/1 (384) ؛

زاج 1/ 402 (385) ؛ زبرجد 1/ 402 (386) ؛ زرنيخ 1/ 407 (389) ؛ زرياب 1/ 405 (390) ؛ زُمُرّد 1/ 414 (393) ؛ زنجار 1/ 417 (395) ؛ زنْجُفر 1/ 417 (396) ؛ زنك 1/ 418 (400) ؛ سافير 1/ 449 (403) ؛ سرجين 1/ 441 (414) ؛ سرقين 1/ 444 (419) ؛ سريوم 2/ 445 (424) ؛ سكّارين 1/ 445 (429) ؛ سولار 1/ 483 (453) ؛ صابون 1/ 526 (483) ؛ طباشير 2/ 569 (501) ؛ طرطير 2/ 575 (507)؛ طلق 2/ 583 (513) ؛ فنيك 1/ 729 (551) ؛ فولاذ 2/ 726 (555) ؛ فيروز 2/ 734 (560)؛ فيروزج 2/ 734 (561) ؛ كُحول 2/ 809 (616) ؛ كربون 2/ 813 (621) ؛ كروم 2/ 817 (629) ؛ كروميت 2/ 817 (630) ؛ كلس 2/ 827 (641) ؛ كلسيت 2/ 827 (642) ؛ كلسيوم 2/ 827 (643) ؛ كوك 2/ 837 (654) ؛ كيروسين 2/ 839 (676) ؛ كيمياء 2/ 840 (660) ؛ لك 2/ 870 (667) ؛ ليمونيت 2/ 884 (669) ؛ مركيركروم 2/ 900 (679) ؛ مغناطيس 2/ 915 (686) ؛ مغنطيس 2/ 915 (687) ؛ نفط 2/ 979 (711) ؛ نَيكل 2/ 991 (719) ؛ نيكوتين 2/ 1005 (720) ؛ نيلين 2/ 1006 (724) ؛ ورنيش 2/ 1069 (748) ؛ يشب 2/ 1108 (755) ؛ يشم 2/ 1108 (756) ؛ يود 2/ 1111 (759).

(4) الصحّة وما يتّصل بها :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 62 لفظا أعجميا، هي :

أجزخانه 1/ 7 (17) ؛ أسبيرين 1/ 17 (33) ؛ أسقربوط 1/ 18 (50) ؛ إسكاريه 1/ 18 (52) ؛ أفيون 1/ 22 (68) ؛ أنزيم 1/ 30 (84) ؛ أنسولين 1/ 31 (85) ؛ أنفلونزا 1/ 31 (87) ؛ أورطي 1/ 33 (93) ؛ باسليق 1/ 37 (108) ؛ برستاته 1/ 50 (133) ؛ بري بري 1/ 55 (152) ؛ بزّ 1/ 56 (155) ؛ بستر 1/ 57 (159) ؛ بلازما 1/ 70 (176) ؛ بُلغم 1/ 72 (182) ؛ بلهارسيا 1/ 73 (183) ؛ بنزهير 1/ 73 (190) ؛ بنسلين 1/ 73 (192) بوز 1/ 79 (203) ؛ بيمارستان 1/ 82 (215) ؛ تراخوما 1/ 86 (224)؛ ترياق 1/ 88 (237) ؛ تلبائي 1/ 89 (243) ؛ تُمباك 1/ 91 (248)؛ تيفود 1/ 95 (257) ؛ تيفوس 1/ 95 (258) ؛ جلُوكوما 1/ 138 (287) ؛ درياق 1/ 292 (336) ؛

دُش 1/ 294 (343) ؛ روماتزم 1/ 397 (381) ؛ سرسام 1/ 443 (417) ؛ سركوديه 1/ 444 (420) ؛ سركومه 1/ 444 (421) ؛ سنبوريه 1/ 474 (448) ؛ سيجار 1/ 484 (455) ؛ سيجاره 1/ 484 (456) ؛ سيفون 1/ 486 (458) ؛ شريان 1/ 500 (472) ؛ شُشم 1/ 501 (473) ؛ طن 2/ 588 (516) ؛ فرفيرين 2/ 710 (535) ؛ فرفيريني 2/ 710 (536) ؛ فلغمون 2/ 726 (541) ؛ فيتامين 2/ 733 (557) ؛ فيروس 2/ 734 (562) ؛ قسطره 2/ 762 (576) ؛ قليطه 2/ 784 (582) ؛ قولنج 2/ 797 (593) ؛ قولون 2/ 797 (594) ؛ قيفان 2/ 781 (600) ؛ كبسوله 2/ 804 (609) ؛ كيلوس 2/ 840 (658)؛ كيموس 2/ 840 (659) ؛ مارستان 2/ 898 (671) ؛ مرهم 2/ 900 (681) ؛ موميا 2/ 928 (699) ؛ هرمون 2/ 1023 (732) ؛ هيرودين 2/ 1044 (741)؛ هيروين 2/ 1044 (743) ؛ هيمجلوبين 2/ 1046 (746) ؛ يوديد 2/ 1111 (760).

(5) اللباس :

ضمّنا هذا المجال الدلالي 48 لفظا أعجميا، هي :

إبريسم 1/ 2 (9) ؛ إيزيم 1/ 2 (12) ؛ استبرق 1/ 17 (37) ؛ إسكيم 1/ 18 (55) ؛ بابوج 1/ 37 (98) ؛ بُرنس 1/ 54 (145) ؛ بُرنيطه 1/ 54 (146) ؛ بشت 1/ 59 (164) ؛ بشكير 1/ 60 (166) ؛ تُبّان 1/ 85 (217) ؛ تلّ 1/ 90 (242) ؛ تنته 1/ 93 (249) ؛ جربّان 1/ 119 (270) ؛ جرموق 1/ 123 (274) ؛ جُمان 1/ 142 (288) ؛ جُمجُم 1/ 138 (290) ؛ جُوخ 1/ 150 (297) ؛ جورب 1/ 152 (300) ؛ خوذه 1/ 270 (325) ؛ درفس 1/ 290 (331) ؛ ديباج 1/ 278 (359) ؛ رنك 1/ 389 (379) ؛ سبج 1/ 428 (404)؛ سُبجه 1/ 428 (405) ؛ سبنجونه 1/ 431 (406) ؛ سختيان 1/ 437 (410) ؛ سرق 1/ 444 (418) ؛ سُندس 1/ 472 (444) ؛ شال 1/ 520 (465) ؛ شيت 1/ 521 (479) ؛ صندل 1/ 545 (489) ؛ طربوش 2/ 573 (504) ؛ فُستان 2/ 713 (537) ؛ فوطه 2/ 732 (554) ؛ قاووق 2/ 796 (568) ؛ قفش 2/ 780 (578) ؛ قُفطان 2/ 780 (579) ؛ قميص 2/ 788 (585) ؛ قيطان 2/ 776 (598) ؛ كبّود 2/ 803 (611) ؛ كرباس 2/ 812 (619) ؛ كردان 2/ 813

(623)؛ كرك 2/ 815 (627) ؛ كوفيه 2/ 837 (653) ؛ لاذ 2/ 879 (663) ؛ هندام 2/ 1038 (739) ؛ يارق 2/ 1107 (753) ؛ يلمق 2/ 872 (758).

(6) البناء والعمارة :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 46 لفظا أعجميا، هي :

آجـر 1/ 1 (2) ؛ إردب 1/ 13 (21) ؛ إردواز 1/ 13 (22) ؛ إسطبل 1/ 18 (38) ؛ أسفلت 1/ 18 (45) ؛ أسمنت 1/ 18 (57) ؛ إفريز 1/ 21 (66) ؛ أنجز 1/ 30 (82) ؛ إوان 1/ 34 (91) ؛ إيوان 1/ 34 (96) ؛ بدرون 1/ 45 (124) ؛ بَربخ 1/ 48 (126) ؛ بلاط 1/ 71 (177) ؛ بندر 1/ 73 (188) ؛ تكيه 1/ 89 (241) ؛ تير 1/ 94 (256) ؛ جصّ 1/ 129 (276) ؛ جلفق 1/ 135 (284) ؛ جوسق 1/ 152 (302) ؛ خان 1/ 272 (309) ؛ خانقاه 1/ 289 (311) ؛ خرّسانه 1/ 234 (318) ؛ درابزين 1/ 286 (328) ؛ دسكره 1/ 293 (342) ؛ دكان 1/ 302 (347) ؛ دهليز 1/ 310 (352)؛ رُزداق 1/ 315 (372) ؛ رُستاق 1/ 355 (376) ؛ رزنامه 1/ 417 (399) ؛ سدير 1/ 439 (411) ؛ سُرداق 1/ 442 (413) ؛ شيش 1/ 522 (481) ؛ صاروج 1/ 531 (484) ؛ طارمه 2/ 576 (497) ؛ طاق 2/ 592 (499) ؛ فسقيه 2/ 714 (538)؛ فُسيفساء 2/ 714 (539) ؛ فُندق 2/ 729 (549) ؛ فنطاس 2/ 729 (550) ؛ قليه 2/ 786 (583) ؛ قمين 2/ 790 (586) ؛ كبينه 2/ 805 (612)؛ كشك 2/ 820 (637) ؛ كنتين 2/ 832 (648) ؛ مِرزاب 1/ 353 (677) ؛ مرمر 2/ 900 (680).

(7) الاوعية والآواني :

ضمنّا هذا المجال 37 لفظا أعجميا، هي :

إبريق 1/ 2 (10) ؛ أبزن 1/ 2 (11) ؛ إجّانه 1/ 7 (16) ؛ أُسكرجَه 1/ 18 (53)؛ إنبيق 1/ 29 (81) ؛ باطيه 1/ 64 (111) ؛ باقول 1/ 68 (113) ؛ باله 1/ 80 (115) ؛ بَرطمان 1/ 51 (135) ؛ برميل 1/ 54 (142) ؛ بوتقه 1/ 78 (200) ؛ بودقه 1/ 78 (201) ؛ ترمس 1/ 88 (232) ؛ تنكه 1/ 93 (251) ؛ جام 1/ 154 (264) ؛ جُوالق 1/ 154 (296) ؛ خريطه 1/ 236 (320) ؛ دَست 1/ 292 (338) ؛ دستجه

1/ 292 (339) ؛ دورق 1/ 291 (354) ؛ سطل 1/ 446 (425) ؛ سكرّجه 1/ 455 (432) ؛ طابق 2/ 570 (494) ؛ طاجن 2/ 571 (496) ؛ طست 2/ 577 (509) ؛ طشت 2/ 577 (510) ؛ طنجره 2/ 588 (518) ؛ طنجير 2/ 588 (519) ؛ فله 2/ 728 (545) ؛ فنجال 2/ 728 (548) ؛ قادوس 2/ 746 (564) ؛ قُفّه 2/ 781 (580) ؛ قُمقم 2/ 789 (584) ؛ لقن 2/ 869 (666) ؛ هاون 2/ 1041 (730) ؛ هميان 2/ 1036 (736) ؛ هيطله 2/ 1029 (745).

(8) الالفاظ العامة :

أدرجنا ضمن هذا المجال الدلالي 34 لفظا أعجميا، هي :

آين 1/ 1 (5) ؛ أسمنجون 1/ 19 (58) ؛ أنموذج 1/ 31 (89) ؛ باس 1/ 79 (107) ؛ باقه 1/ 79 (112)، بَخت 1/ 42 (120) ؛ برنامج 1/ 54 (143) ؛ برواز 1/ 55 (148) ؛ بس 1/ 57 (157) ؛ ترينه 1/ 86 (227) ؛ جردبان 1/ 120 (271) ؛ جردبي 1/ 120 (272) ؛ جهباذ 1/ 147 (295) ؛ جوخه 1/ 150 (298) ؛ خاتون 1/ 221 (305) ؛ دسته 1/ 292 (340) ؛ ديناميكا 1/ 318 (365) ؛ رزدق 1/ 354 (373) ؛ ساذج 1/ 440 (402) ؛ شمختر 1/ 512 (475) ؛ طازج 2/ 577 (498) ؛ طقم 1/ 581 (512) ؛ طواشي 2/ 591 (520) ؛ فُلكلور 2/ 727 (543) ؛ فيتو 2/ 733 (558) ؛ فَيج 2/ 734 (559) ؛ قيروان 2/ 800 (596) ؛ كُردون 2/ 813 (624)؛ كُندره 2/ 832 (649) ؛ مهرجان 2/ 925 (696) ؛ نَموذج 2/ 994 (713) ؛ هَفتق 2/ 1029 (734) ؛ هنداز 2/ 1037 (737)؛ يك 2/ 1109 (757).

(9) الحيوان :

أوردنا ضمن هذا المجال الدلالي 31 لفظا أعجميا، هي :

إسفنج 1/ 18 (46) ؛ أنشوجه 1/ 31 (86) ؛ أنقليس 1/ 31 (88) ؛ باشق 1/ 60 (110) ؛ بال 1/ 80 (114) ؛ بير 1/ 38 (117)؛ ببّغاء 1/ 38 (118) ؛ بُخت 1/ 42 (120) ؛ بذج 1/ 46 (125) ؛ برق 1/ 52 (137) ؛ بزدره 1/ 56 (156) ؛ بطريق

63/1 (170) ؛ بيـزره 1/ 56 (214) ؛ تُـدرج 1/ 86 (222) ؛ ترسه 1/ 87 (230) ؛ تونه 1/ 94 (255) ؛ جُؤْذر 1/ 108 (262) ؛ خراطين 1/ 236 (314) ؛ درقـه 1/ 290 (332) ؛ درّه 1/ 279 (333) ؛ دلـق 1/ 304 (349) ؛ رغجـه 1/ 388 (378) ؛ سـردين 442/1 (416) ؛ سـمند 1/ 469 (438) ؛ سُنبك 1/ 470 (440) ؛ سـودق 1/ 479 (450) ؛ سوذانق 1/ 479 (451) ؛ شاهين 1/ 518 (468) ؛ شهرمان 1/ 517 (477) ؛ قرش 2/ 753 (572) ؛ قوقع 2/ 797 (592) ؛ مسك 2/ 904 (682) ؛ هزار 2/ 1024 (733).

(10) الأطعمة :

اشتمل هذا المجال الدلالي على 31 لفظا أعجميا، هي :

بأج 1/ 37 (100) ؛ بُرت 1/ 48 (128) ؛ بُرغل 1/ 52 (136) ؛ بسطرمه 1/ 58 (160) ؛ بسطه 1/ 58 (161) ؛ بَسكويت 1/ 58 (162) ؛ بُغـاشـه 1/ 66 (172) ؛ بُقسُمـاط 1/ 27 (173) ؛ بَقلاوه 1/ 68 (174) ؛ جـردق 1/ 120 (273) ؛ جـوذاب 117/1 (299) ؛ خـرديق 1/ 233 (317) ؛ خَشكار 1/ 245 (322) ؛ خُشكنان 1/ 245 (323) ؛ رشتـه 1/ 359 (377) ؛ زلابيـه 1/ 411 (391) ؛ زُمـاورد 1/ 416 (392) ؛ سِكباج 1/ 428 (430) ؛ سكّر 1/ 455 (431) ؛ سـميد 1/ 465 (439) ؛ سُور 1/ 479 (452) ؛ فـالوذ 2/ 726 (528) ؛ فالوذج 2/ 726 (529) ؛ فـرزدق 2/ 706 (534) ؛ كامخ 2/ 829 (606) ؛ كُشري 2/ 820 (635) ؛ كُشك 2/ 820 (636) ؛ كعك 2/ 822 (639) ؛ كُفته 2/ 823 (640) ؛ لوزينج 2/ 879 (668) ؛ نيمبرشت 2/ 1006 (726).

(11) مظاهر الطّبيعة :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 28 لفظا أعجميا، هي :

إبليـز 1/ 3 (13) ؛ أرخـبيـل 1/ 13 (20) ؛ أسطقس 1/ 18 (41) ؛ أطلـس 21/1 (63) ؛ اقليـم 1/ 21 (69) ؛ أقـيـانُس 1/ 22 (71) ؛ الكتـرون 1/ 25 (74) ؛ أوج 1/ 33 (92) ؛ بـازلـت 1/ 37 (106) ؛ بُركـان 1/ 53 (140) ؛ بـروتون 1/ 55

(151) ؛ بهرام 1/ 76 (197) ؛ جغرافيه 1/ 131 (277) ؛ جيولوجيا 1/ 156 (304) ؛ خامه 1/ 272 (308) ؛ خريطه 1/ 236 (321) ؛ خليج 1/ 257 (324) ؛ دشت 1/ 294 (344) ؛ دمق 1/ 307 (350) ؛ زيج 1/ 423 (401) ؛ سراب 1/ 441 (412) ؛ طبوغرافيا 2/ 571 (503) ؛ غاز 2/ 666 (522) ؛ قاموس 2/ 788 (566) ؛ نتروجين 2/ 936 (709) ؛ نيزك 2/ 951 (718) ؛ نيون 2/ 1006 (727) ؛ هيولي 2/ 1045 (747).

(12) العقائد والمذاهب :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 27 لفظا أعجميا، هي :

أبرشيه 1/ 2 (7) ؛ إبليس 1/ 3 (14) ؛ أرثوذكس 1/ 12 (18) ؛ أُسقف 1/ 18 (51) ؛ إنجيل 1/ 30 (83) ؛ بروتستنتيه 1/ 55 (149) ؛ بطرك 1/ 63 (169) ؛ بطريك 1/ 63 (171) ؛ بُلشفيه 1/ 71 (180) ؛ تيوقراطيه 1/ 96 (260) ؛ درويش 1/ 290 (335) ؛ زنديق 1/ 417 (398) ؛ سفسطه 1/ 449 (427) ؛ سنكسار 1/ 472 (446) ؛ سيمياء 1/ 487 (460) ؛ طقس 2/ 581 (511) ؛ غُنوصيه 2/ 688 (524) ؛ فاشيه 2/ 716 (525) ؛ فلسفه 2/ 726 (540) ؛ فيلسوف 2/ 726 (563) ؛ قانون 2/ 793 (567) ؛ كاتوليك 2/ 809 (602) ؛ كردينال 2/ 813 (625) ؛ ناموس 2/ 992 (707) ؛ نوروز 2/ 1000 (716) ؛ نيروز 2/ 1000 (717)؛ هربذ 2/ 1020 (731).

(13) الادارة وما اليها :

اشتمل هذا المجال الدلالي على 25 لفظا أعجميا، هي :

إياله 1/ 34 (95) ؛ بطاقه 1/ 63 (168) ؛ بند 1/ 73 (186) ؛ بيرق 1/ 81 (210) ؛ بيروقراطيه 1/ 81 (212) ؛ ترموجرام 1/ 88 (234) ؛ جُمرك 1/ 139 (291)؛ خانه 1/ 272 (312) ؛ دبلوم 1/ 280 (326) ؛ دستور 1/ 292 (341) ؛ دشت 1/ 294 (344) ؛ دكتاتوريه 1/ 301 (348) ؛ ديباجه 1/ 278 (360) ؛ ديمقراطيه 1/ 317 (364)؛ ديوان 1/ 316 (366) ؛ رزنامه 1/ 355 (374) ؛ ريجي 1/ 398 (383) ؛ سركي

444/1 (422) ؛ سمرّج 1/465 (435) ؛ فهرس 2/730 (552) ؛ فهرست 2/730 (553) ؛ قرطاس 2/755 (574) ؛ كاغد 2/822 (604) ؛ كتلوج 2/807 (614) ؛ نوته 2/999 (714).

(14) الحرب والشؤون العسكرية :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 21 لفظا أعجميا، هي :

أرمادا 1/15 (28) ؛ أسوار 1/19 (59) ؛ أطربون 1/19 (62) ؛ بارجه 1/48 (103) ؛ بارود 1/37 (104) ؛ بُرجاس 1/48 (130) ؛ تكتيك 1/85 (240) ؛ جبخانه 1/109 (265) ؛ جُلاهق 1/137 (281) ؛ جلماق-1/137 (285) ؛ خرطوش 1/236 (319)؛ ديدبان 1/286 (361) ؛ سردار 1/442 (415) ؛ سنجق 1/471 (441) ؛ صاروخ 1/531 (485) ؛ طابور 2/569 (495) ؛ طُربيد 2/573 (505) ؛ كبسوله 2/804 (608) ؛ لغم 2/864 (665) ؛ منجليق 2/889 (692) ؛ منجنيق 2/889 (693).

(15) الرتب الاجتماعية والسياسية وما اليها :

ضمنّا هذا المجال الدلالي 19 لفظا أعجميا، هي :

أرستقراطيه 1/13 (24) ؛ أركون 1/15 (27) ؛ أفندي 1/21 (67) ؛ باشا 1/37 (901) ؛ برجوازيه 1/48 (132) ؛ خاقان 1/256 (307) ؛ خان 1/272 (310)؛ خديو 1/229 (313) ؛ دهقان 1/310 (351) ؛ دوق 1/314 (356) ؛ شاه 1/521 (466)؛ شاهنشاه 1/518 (467) ؛ قُنصل 2/792 (388) ؛ قهرمان 2/794 (590) ؛ قيصر 2/800 (597) ؛ كُتخُدا 2/806 (613) ؛ مرزبان 1/353 (678) ؛ هانم 2/1038 (729) ؛ هُمايون 2/1037 (735).

(16) الصناعة والمهن :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 17 لفظا أعجميا، هي :

أستاذ 1/17 (35) ؛ أسطبّة 1/18 (39) ؛ بلاّن 1/73 (178) ؛ بلاّنه 1/73 (179) ؛ بُندار 1/73 (187) ؛ بيزار 1/56 (213) ؛ ترزي 1/87 (229) ؛ دربان

287/1 (330) ؛ دفتردار 298/1 (346) ؛ دوباره 312/1 (353) ؛ سمسار 465/1 (436) ؛ صنفره 546/1 (490) ؛ قُرصان 754/2 (573) ؛ قنقن 793/2 (589) ؛ كبل 805/2 (610) ؛ ناخُذاه 945/2 (703) ؛ يرندج 350/1 (754).

(17) النقد ووحداته :

ضمنّا هذا المجال الدلالي 16 لفظا، هي :

بُرصه 51/1 (134) ؛ بروتستو 55/1 (150) ؛ بُنط 74/1 (193) ؛ بنك 74/1 (194) ؛ بنكنوت 74/1 (196) ؛ درهم 292/1 (334) ؛ دوطه 314/1 (355) ؛ ريال 399/1 (382) ؛ ستّوق 431/1 (408) ؛ سُفتجه 448/1 (426) ؛ صك 538/1 (486) ؛ قرش 753/2 (571) ؛ كمبياله 829/2 (645) ؛ مليم 922/2 (690) ؛ مليون 923/2 (691) ؛ نكله 991/2 (712).

(18) الفنون الجميلة (8) :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 15 لفظا أعجميا، هي :

أبرا 2/1 (6) ؛ باليه 37/1 (116) ؛ بدّ 44/1 (122) ؛ بشرف 60/1 (165) ؛ تراجيديا 86/1 (223) ؛ تكّ 89/1 (239) ؛ دراما 291/1 (329) ؛ رست 355/1 (375) ؛ سريّاليه 445/1 (423) ؛ سينما 473/1 (461) ؛ فلم 728/2 (544) ؛ قره جوز 760/2 (575) ؛ موسيقى 927/2 (698) ؛ هيراطيقي 1044/2 (740) ؛ هيروغليفي 1044/2 (742).

(19) المقاييس والموازين (9) :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 12 لفظا أعجميا، هي :

إستار 17/1 (36) ؛ أقه 22/1 (70) ؛ أمبير 26/1 (78) ؛ أوقيه 34/1 (94) ؛ جرام 123/1 (268) ؛ طنّ 588/2 (515) ؛ كيلو 840/2 (657) ؛ لتر 847/2

---

(8) أدرجنا ضمن الفنون الجميلة "هيراطيقي" و "هيروغليفي" لانتماء اللفظين الى فنّ الخط والرّسم.

(9) جعلنا ضمن المقاييس والموازين المكاييل أيضا.

(664)؛ متر 2/ 886 (674) ؛ ميل 2/ 930 (701) ؛ هنداز 2/ 1037 (738) ؛ يارده 2/ 1105 (752).

(20) الاشربة :

ضمّنا هذا المجال الدلالي تسعة ألفاظ، هي :

باذق 1/ 37 (101) ؛ خُشاف 1/ 244 (321 مكرر) ؛ روم 1/ 397 (380) ؛ سكنجبين 1/ 457 (433) ؛ سوبيه 1/ 477 (449) ؛ طرطير 2/ 575 (506) ؛ غازوزه 2/ 866 (523) ؛ قازوزه 2/ 761 (565) ؛ كازوزه 2/ 817 (603).

(21) النقل ووسائل الاتّصال :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي سبعة ألفاظ، هي :

أُسطول 1/ 18 (43) ؛ بريد 1/ 29 (153) ؛ ترام 1/ 88 (225) ؛ تلغراف 1/ 90 (245) ؛ تلفون 1/ 90 (247) ؛ دريسه 1/ 289 (337) ؛ سبنسه 1/ 431 (407).

(22) الاجناس :

ضمّنا هذا المجال الدلالي سبعة ألفاظ، هي :

آري 1/ 15 (4) ؛ إسكيمو 1/ 18 (56) ؛ إفرنج 1/ 21 (64) ؛ إفرنجه 1/ 21 (65) ؛ قبط 2/ 738 (570) ؛ لاتيني 2/ 848 (662) ؛ نور 2/ 1000 (714).

(23) الفُرُش والبُسُط :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي ستّة ألفاظ أعجمية، هي :

بارياء 1/ 78 (105) ؛ تخت 1/ 86 (219) ؛ تختروان 1/ 86 (220) ؛ تخته 1/ 86 (221) ؛ قيطون 2/ 776 (599) ؛ كنبه 2/ 832 (647).

(24) الألعاب :

ضمّنا هذا المجال الدلالي ستّة ألفاظ، هي :

بهلوان 1/ 77 (198) ؛ بيدق 1/ 81 (209) ؛ تنس 1/ 93 (250) ؛ جمباز 1/ 138 (289) ؛ شطرنج 1/ 502 (474) ؛ كُرّج 2/ 813 (622).

لقد أظهر - اذن - تصنيف الألفاظ الاعجمية بحسب مجالاتها الدلالية غلبة بعضها على بعض. وتَظهر اللوحة التّالية هذه المجالات مُرتّبة ترتيبا تفاضليا. وأمام كلّ مجال دلالي عدد الألفاظ الأعجمية المُدرجة ضمنه والنّسبة المائوية بالنّظر الى عدد الألفاظ الأعجمية المُثبت في المدوّنة :

الرّقم التّسلسلي	المجالات الدلالية	عدد الألفاظ	النسب المائوية
1	آلات وأدوات	97	12,75
2	نبات	81	10,64
3	معادن وكيمياويات	77	10,12
4	صحة وما يتّصل بها	62	8,15
5	لباس	48	6,31
6	بناء وعمارة	46	6,04
7	أوعية وأوان	37	4,86
8	ألفاظ عامة	34	4,47
9	حيوان	33	4,34
10	أطعمة	31	4,07
11	مظاهر الطبيعة	28	3,68
12	عقائد ومذاهب	27	3,54
13	ادارة وما اليها	25	3,29
14	حرب وشؤون عسكرية	21	2,76
15	رتب اجتماعية وسياسية	19	2,50
16	صناعة ومهن	17	2,23
17	النقد ووحداته	16	2,10
18	فنون جميلة	15	1,97
19	مقاييس وموازين	12	1,58
20	أشربة	9	1,18
21	نقل ووسائل اتّصال	7	0,92
22	أجناس	7	0,92
23	فُرش وبسط	6	0,79
24	ألعاب	6	0,79
	المجموع	761	100

ويُستخلص من هذه اللوحة غلبة مجالات على أخرى، مثل غلبة مجال الآلات والأدوات على مجالات المواليد (النبات والحيوان والمعادن)، وغلبة مجالات المواليد بدورها على مجالات الفرش والبسط والألعاب وغيرها من مجالات الحياة العامة.

وقد نتج عن غلبة مجالات على أخرى تفاوت منزلات الألفاظ الأعجمية بحسب قوة المجالات المشتملة عليها أو ضعفها. ومّما يُعدّ أسبابًا مُباشرة لما بدا على بعض المجالات من ضعف الاسبابُ الثلاثة التّالية :

(1) النقص في المقترضات المتصلة بمجالات الحياة العامة : وذلك أنّ المعجم الوسيط قد خلا من كثير من ألفاظ الحضارة، فأثّر ذلك النقص في بعض المجالات وجعلها تضعف بالنّظر الى بعض المجالات الأخرى. ولا يعني هذا الضعف نقصا في ألفاظ الحياة العامة المقترضة في اللغة العربية. ودليل ذلك إثبات المعاجم القديمة والحديثة مقترضات تتصل بهذه المجالات التي بدت ضعيفة في المعجم الوسيط لأن مؤلّفيه لم يُسجّلوا فيه ما دخل العربية وسجلته تلك المعاجم.

فممّا أثبتته المعاجم القديمة من ألفاظ الحياة العامة المقترضة، ولم يثبته مؤلّفو الوسيط في معجمهم : "برخ" (الكثير الرّخيص) وهو عبراني أو سرياني، وقد ذكره ابن دريد في الجمهرة (10)، والجواليقي في المعرب (11)، وابن منظور في اللسان (12)؛ و"برزين" (إناء من قشر الطلع) وهو فارسي، وقد أُثبِت في جمهرة ابن دريد (13)، ومعرب الجواليقي (14)؛ و"برنكان" (كساء)، وهو فارسي، وقد سجّله ابن دريد في الجمهرة (15)، والجواليقي في المعرب (16)، وابن منظور في اللسان (17)؛ و"بلجم" (فعل يعني : عصب قوائم الدابة من داء أصابها)، وهو يوناني، وقد أُثبِت في جمهرة ابن

(10) ابن دريد : الجمهرة، 1/ 287.

(11) الجواليقي : المعرب، ص 208.

(12) ابن منظور : لسان العرب، 1/ 187.

(13) ابن دريد : الجمهرة، 2/ 1191.

(14) الجواليقي : المعرب، ص 208.

(15) ابن دريد : الجمهرة، 3/ 1326.

(16) الجواليقي : المعرب، ص 170.

(17) ابن منظور : لسان العرب، 1/ 204.

دريد (18)، ومعرب الجواليقي (19)، وقاموس الفيروزآبادي (20) ؛ و"دركله" (لعبة يلعبها الصبيان)، وهو لفظ حبشي، وقد ذكره ابن دريد في الجمهرة (21)، والجواليقي في المعرب (22)، وابن منظور في اللسان (23)، والفيروز آبادي في قاموسه (24) ؛ و"ديابوذ" أو "دوابوذ" (ثوب يُنسج على نيرين)، وهو فارسي، وقد أُثبت في جمهرة ابن دريد (25)، ومعرب الجواليقي (26)، واللسان لابن منظور (27) ؛ و"صمجه" (قنديل) وهو لاتيني، وقد ذكره ابن دريد (28)، في الجمهرة، والجواليقي في المعرب (29) . . الخ.

وممّا أثبتته المعاجم الحديثة - ومنها معجم لاروس - من ألفاظ متصلة بهذه المجالات الضعيفة في المعجم الوسيط، نذكر : "إردم" (ملاّح حاذق) وهو يوناني (30)؛ و"خزندار (أمين الخزينة) وهو تركي (31) ؛ و"دمستق" وهو يوناني (32)؛ و"سنتيغراد" (الجزء من مائة جزء من الغراد) وهو لاتيني (33)؛ و"سنتيلتر" (الجزء من مائة جزء من اللتر) وهو لاتيني (34)؛ و"هكتار" (عشرة آلاف متر مربّع) وهو لاتيني (35)؛ و"هكتولتر"

---

(18) ابن دريد : الجمهرة، 2/ 1113.

(19) الجواليقي : المعرب، ص 185.

(20) الفيروزآبادي : القاموس المحيط، ص 1397.

(21) ابن دريد : الجمهرة، 2/ 1146.

(22) الجواليقي : المعرب، ص 312.

(23) ابن منظور : لسان العرب، 2/ 973.

(24) الفيروزآبادي : القاموس المحيط، ص 1291.

(25) ابن دريد : الجمهرة، 3/ 1322.

(26) الجواليقي : المعرب ، ص 289.

(27) ابن منظور : لسان العرب، 2/ 940.

(28) ابن دريد : الجمهرة، 1/ 456.

(29) الجواليقي : المعرب، ص 423.

(30) الجرّ : لاروس، ص 61.

(31) نفسه، ص 492.

(32) نفسه، ص 541.

(33) نفسه، ص 680.

(34) نفسه، ص 680.

(35) نفسه، ص 1254.

(قياس سعة يساوي 100 لتر) وهو لاتيني (36)؛ و"هكتومتر" (100 متر) وهو لاتيني (37) . . الخ.

(2) - النقص في المقترضات المتّصلة بمجالات المواليد : وصورة ذلك أن النقص في المقترضات لم يقتصر على المجالات الضعيفة، بل تجاوزها الى المجالات التي بدت قوية مثل مجالات المواليد، ونذكر منها - على سبيل المثال - مجال النبات. فلقد كان بالامكان أن يكون هذا المجال أقوى لو أُثبتت في المعجم الوسيط ألفاظ في النبات مقترضة، وردت في بعض المعاجم القديمة والحديثة، العامة منها والمختصّة، ومنها في المعاجم القديمة - على سبيل المثال - : "بارنج" وهو فارسي (38)، وقد ذكره ابو حنيفة الدينوري في كتاب النبات (39)، وابن البيطار في الجامع (40)، وابن منظور في لسان العرب (41) ؛ و"دُراقن" وهو يوناني (42)، وقد أُثبت في كتاب النبات (43)، ولسان العرب (44) ؛ و"سبستان" وهو فارسي (45)، وقد ذكره أبو حنيفة الدينوري (46)، وابن البيطار (47)؛ و"سجلاّط" وهو فارسي (48)، وقد ذُكِر في كتاب النبات (49)، والجامع (50)، ولسان العرب (51)؛ و"سيسنبر"

(36) نفسه، ص 1254.

(37) نفسه، ص 1254.

(38) ابن مراد : المصطلح الاعجمي، 2/ 176.

(39) الدينوري : النبات، 1/ 51 رقم 79.

(40) ابن البيطار : الجامع، 1/ 83.

(41) ابن منظور : لسان العرب، 1/ 204.

(42) اليسوعي : غرائب، ص 258.

(43) الدينوري : النبات، 1/ 174 رقم 389.

(44) ابن منظور : لسان العرب، 2/ 971.

(45) ابن مراد : المصطلح الاعجمي، 2/ 437.

(46) الدينوري : النبات، 2/ 27 رقم 489.

(47) ابن البيطار : الجامع، 3/ 4.

(48) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2/ 438.

(49) الدينوري : النبات، 2/ 29 رقم 493.

(50) ابن البيطار : الجامع، 3/ 4.

(51) ابن منظور : لسان العرب، 3/ 102.

وهو يوناني (52)، وقد أثبته أبو حنيفة الدينوري (53)، وابن منظور (54) ؛ و"فرفخ" وهو فارسي (55)، وقد ذكر في كتاب النبات (56) ولسان العرب (57)؛ و"فرنجمَشك" (برنجمشك) وهو فارسي (58)، وقد أثبته أبو حنيفة الدينوري (59)، وابن البيطار (60) ؛ و"فوذنج" (فوتنج - فودنج) وهو فارسي (61)، وقد ذكر في كتاب النبات (62)، والجامع (63)؛ و"لاذن" وهو يوناني (64)، وقد أثبته أبو حنيفة الدينوري (65) وابن منظور (66). . . الخ.

ومما ورد من ألفاظ النبات - وهي مقترضات - في معجم لاروس - وهو من المعاجم الحديثة - نذكر : "أخيليا"(67) وهو لاتيني (68)، و"أخيون" (69) وهو يوناني (70)، و"أدونيس" (71) وهو يونانيّ، مأخوذ من الاساطير (72)؛ و"أرطماسيا" (73) وهو

---

(52) اليسوعي : غرائب، ص 260.
(53) الدينوري : النبات، 2/ 59 رقم 557.
(54) ابن منظور : لسان العرب، 3/ 253.
(55) ادي شير : ألفاظ، ص 119.
(56) الدينوري : النبات، 2/ 186 رقم 823.
(57) ابن منظور : لسان العرب، 4/ 1084.
(58) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2/ 193.
(59) الدينوري : النبات، 2/ 192-193 رقم 842.
(60) ابن البيطار : الجامع، 1/ 89.
(61) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2/ 591.
(62) الدينوري : النبات، 2/ 194 رقم 840.
(63) ابن البيطار : الجامع، 3/ 170-171.
(64) اليسوعي : غرائب، ص 268.
(65) الدينوري : النبات، 2/ 253.
(66) ابن منظور : لسان العرب، 5/ 361.
(67) الجر : لاروس، ص 46.
(68) ابن مراد : المصطلح الاعجمي، 2/ 47.
(69) الجرّ : لاروس، ص 46.
(70) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2/ 48.
(71) الجرّ : لاروس، ص 51.
(72) Lexis p. 29.
(73) الجرّ : لاروس، ص 63.

يوناني (74)؛ و"دردار" (75) وهو فارسي (76)؛ و"راوند" (77) وهو فارسي (78) . . الخ.

(3) - غلبة الألفاظ الدالة على المحسوسات على الألفاظ الدالة على المجرّدات : وذلك أن تفاوت المجالات - من حيث القوة والضعف - يفسّره أيضا طغيان الألفاظ الدالة على المحسوسات على أصناف الألفاظ الأخرى. وتكاد تنحصر تلك الاصناف في مجال الألفاظ العامة. وعدد ألفاظه 34 لفظا، ونسبته 4,65٪ من نسبة المقترضات الجملية.

والألفاظ الدالة على المحسوسات هي من قبيل المصطلحات الفنية والعلمية. والألفاظ الدالة على المجردات هي في معظمها من قبيل الألفاظ العامة. وتعني غلبة الصّنف الأول من هذين الصنفين على الصنف الثاني غلبة المصطلحات على الألفاظ العامة. غير أن اقتراض المصطلحات يُعدّ - بالنّظر الى أنواع أخرى من الاقتراض، وخاصة الاقتراض الاسلوبي - أهون شأنا (79)، لان المقترضات الاسلوبية - رغم أنها عربية في ألفاظها - تعكس تأثيرا في نظام اللغة الداخلي وتحويرا في منطق الخطاب فيها.

وخلاصة القول في هذا الباب أن النّقص في مقترضات بعينها، قد أوهن المجالات التي ظهرت ضعيفة، وأضعف المجالات التي بدت قوية، وكان يمكن أن تكون أقوى ممّا بدت عليه. غير أنّه يُضاف الى هذا السّبب سبب آخر يتعلّق بمواقف المجمعيين من ظاهرة الاقتراض ومن المقترضات في العربية، وعلاقة هذه المواقف بمفهوم الفصاحة عندهم.

---

(74) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2/ 58.

(75) الجرّ : لاروس، ص 529.

(76) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2/ 374.

(77) الجرّ : لاروس، ص 570.

(78) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2/ 403.

(79) دافع الشيخ المغربي عن تعريب الأساليب دفاعه عن تعريب الألفاظ. ورأى أنهما أمران طبيعيان في لغة البشر، مجلة، 1 (1934) ص 333. ومن أمثلة ما أورده من المقترضات الاسلوبية : "بكى بمرارة" Pleurer amèrement، و "أثّر على"، Influer sur، و "ذرّ الرماد في العيون" Jeter de la poudre aux yeux، و "لعب بالنار" Jouer avec le feu ، و "لعب دورا" Jouer un rôle، . . الخ، مجلة، 1 (1934)، ص ص 339 - 342.

2 - مواقف المجمعيين من المقترضات في العربية ومن الفصاحة :

تتّصل مواقف المجمعيين من هذه المسألة بقضية شائكة هي قضية الفصاحة (80)، لذلك لم يخل اثباتهم المقترضات مستوى لغويا في المعجم الوسيط من بعض المشاكل، وأهمّها اثنان :

(1) تفضيل المعرب القديم على الحديث :

ينتظر من أي معجم أن يُعبّر بصدق عن واقع اللغة، فيسجّل المستعمل من رصيدها اللغوي القديم والحديث. ولقد أشار مُؤلّفو الوسيط الى ذلك بقولهم ان المجمع قصر همّه على اللغة قديمها وحديثها (81)، فوضع المعجم الوسيط، وهو "يمتّ الى الماضي بصلة وثيقة، ويُعبّر عن الحاضر أصدق تعبير" (82). ثمّ إن المؤلّفين أثبتوا في هذا المعجم ألفاظا أعجمية قديمة وحديثة (83). وقد بلغ عدد المقترضات القديمة في المعجم الوسيط 477 لفظا، وهي الألفاظ المقترضة خاصة من الفارسية واليونانية. وتُمثّل نسبة المقترضات من هاتين اللغتين 62,74 ٪ من مجموع الألفاظ الأعجمية التي صرّح مُؤلّفو الوسيط بعجمتها.

---

(80) يقوم مفهوم الفصاحة المتشدد على اعتبار اللغة العربية منحصرة في المكان والزمان، ومقتصرة على جماعات بعينها من الناس. ومصادرها هي القرآن والحديث والشعر والمأثور من كلام العرب، ينظر : علم اللغة العربية لمحمود فهمي حجازي، الكويت 1973، (379 ص)، ص 234، ابن مراد : اللفظ الاعجمي، ص 283. ومن أنصار هذا الراي في الفصاحة الشبيبي : ينظر : محاضر 18 (1951-52)، ص 393 وص 400، والشيخ الاسكندري، ينظر : مجلة، 1 (1934)، ص 200. ويقوم الرأي المغاير لذلك على اعتبار الالفاظ الاعجمية ممثلة مستوى في اللغة العربية. ومن أنصار هذا الرأي الشيخ المغربي. ينظر في مواقفه : مجلة، 9 (1957)، ص ص 78-82، و 5 (1948) ص ص 94-98. ويمكن أن نجد للألفاظ الاعجمية مستويين في الفصاحة : أولهما المعرب، وثانيهما الدّخيل، يُنظر في فصل منهج معالجة اللفظ الاعجمي (في بحثنا المخطوط)، باب تحديد النوع.

(81) الوسيط، 1/ 11 (المقدمة).

(82) نفسه، 1/ 11 (المقدمة).

(83) ينظر في هذا البحث لوحة اللغات المقرضة، ص 268.

أمّا عدد المقترضات من اللغات الاوروبية الحديثة - الفرنسية والايطالية والاسبانية والانقليزية والالمانية والبرتغالية - مجتمعة، فيبلغ 173 لفظا أي بنسبة 22,73 ٪ من المجموع الذي ذكرناه. وهذه النسبة ضعيفة. وسبب ضعفها نقص في إثبات المقترضات التي دخلت العربية من تلك اللغات الاوروبية. ومن أمثلة ما أقرّه المجمع من ألفاظ تلك اللغات، وأثبته في المعجم الكبير أو في مجموعات المصطلحات، ولم يثبته في المعجم الوسيط: "بارومتر" (84) و "دِنَمو" (85) وأسارون (نبات) (86) و "إشقيل" (87) و "أسيتال" (88) و "كاثود" (89) و "كوبالت" (90) و "أسكارس" (91) و "ماسوشيه" (92) و "امبريالية" (93).. الخ (94).

وانّ من أسباب نقص المقترضات عامة في المعجم الوسيط، وتغليب القديم منها على الحديث تأثير المحافظين من المعجمعيين في أعمال المجمع، ومنها وضع المعاجم.

(84) مجموعة المصطلحات، 3/ 98.

(85) نفسه 1/ 139.

(86) المعجم الكبير، ص 185.

(87) نفسه، ص 320.

(88) نفسه، ص 259.

(89) مجموعة المصطلحات، 5/ 33.

(90) نفسه، ص 5/ 33.

(91) المعجم الكبير، ص 292.

(92) مجموعة المصطلحات، 3/ 122.

(93) المعجم الكبير، ص 465.

(94) قد يُعزى النقص في المقترضات من اللغات الاوروبية الحديثة - بالاضافة الى ما ذُكر من أسباب - الى اعتبارات أخرى منها: انّ المؤلفين أرادوا للمعجم الوسيط أن يكون وسطا بين المعجم الكبير والمعجم الوجيز. فكان من الطبيعي أن يكون عدد المقترضات به دون ما تضمّنه المعجم الكبير. ولعلّ مقاييس اختيارهم الألفاظ التي دوّنوها في المعجم الوسيط قد جعلتهم لا يُضمّنون معجمهم الألفاظ المغرقة في العلمية مثل: "أسكارس" و "أسيتال" و "أكزيما" و"بلوتونيوم"، ولا يُدوّنون ألفاظا طالت حركاتها عند التعريب وقلّ تواترها نتيجة ذلك الطول مثل "الكتروفور" و "دينامومتر" و "بلوتونيوم"..الخ، ينظر: البكّوش: اندماج الدخيل، ص ص 44-45. ولا يسجّلون ألفاظا اشتهرت الى درجة الابتذال واقتربت نتيجة ذلك من مستوى العامية مثل "امبرياليه" و "ايديولوجيا" خاصة اذا وجدت ألفاظ عربية يُمكن أن تُعوّضها فتُستعمل مثلا عبارة الهيمنة الاستعمارية بدلا من "امبريالية" وكلمة مذهب بدلا من "ايديولوجيا".

ومن هؤلاء الأعضاء الشيخ أحمد الاسكندري. فقد كان من أعضاء لجنة الوسيط الأولى التي تكوّنت سنة 1937 (95)، وعضوا في لجان وضع المصطلحات (96). وكان يُشارك في مجالس المجمع ومؤتمراته التي تُجيز اختيار مادة الوسيط وغيره من المعاجم. ولقد كان موقفه من الأعجمي الحذر الذي يبلغ درجة العداء لأنّه على رأي من يخشون "تفشّي الأعجمية في الكلام وغلبتها على العربية، فتنحرف على توالي الدّهور، بل تنقرض فتنقرض معها القومية العربية، ويستغلق القرآن، ويبيد كلّ ما دُوّن باللسان العربي من العلوم والآداب والشّرائع" (97).

وعندما أجيز قرار التّعريب لم ير فيه الشيخ الاسكندري حافزا على ادخال الألفاظ الأعجمية في اللغة العربية، بل رأى فيه على عكس ذلك "كفاية في حفظ سلامة اللغة من طغيان الأعجمية" (98)، اذ أن ذلك القرار "لم يُجز التّعريب، وانّما أجاز استعمال بعض الأعجمي اذا عجز (المجمع) عن ايجاد مقابل له عربي فاضطرّ الى استعماله اضطرارا" (99). ولا يتمّ التّعريب - اذا دفعت الضرورة اليه - الا على طريقة العرب، وهم "العرب الذين يُوثق بعربيتهم، ويُستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار الى نهاية القرن الثّاني، وأهل البدو من جزيرة العرب الى أواسط القرن الرابع" (100).

---

(95) محاضر، 6 (1938-39)، ص 357.

(96) اشترك في لجان وضع المصطلحات واقترح ألفاظا في شؤون مختلفة، مجلة 1 (1934) ص ص 38-51، وفي علوم الحياة والطبّ، مجلة، 1 (1934) ص ص 64-99، وفي العلوم الطبيعية والكيميائية، مجلة، 1 (1934) ص ص 100-105، وفيما اقترحه لُمسمّيات حديثة من أسماء، مجلة، 1(1934)، ص ص 111-137. وقد زاد عدد هذه الألفاظ التي اقترحها أو شارك في وضعها على 600 لفظ ليس بينها معرب حديث، منها ترجمته تلفون بـ "إرزيز"، مجلة 1 (1934) ص 111 ؛ وترام بـ "جمّاز"، نفسه ص 57 ؛ ومتر بـ "الذراع الفرنسية"، نفسه، ص 131؛ وأرسطقراطي بـ"رجل سروي"، نفسه ص 136 ؛ ودولار بـ"رقين"، نفسه، ص 132؛ وفحم الكوك بـ"فاعوسة"، نفسه، ص 136 ؛ وقرش (نقد) بـ"نُميّة"، نفسه ص 132 . . الخ.

(97) يُنظر رأي الشيخ الاسكندري في الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة، 2 (1935)، ص 7.

(98) نفسه، 2 (1935)، ص 7، ويُنظر في رأيه : نفسه، 1 (1934) ص ص 200-202.

(99) نفسه، 1 (1934)، ص 7.

(100) نفسه، ص 202.

ولم يقتصر النّقص - نتيجة مثل هذه المواقف المُحافظة - (101) على المقترضات الحديثة بل شمل كذلك المقترضات القديمة. ولقد وردت - على سبيل المثال - ألفاظ أعجمية في مُؤلفات الجاحظ ولكنّها لم تُدوّن في المعجم الوسيط، لأنّها لم تُدوّن في المعاجم التي سبقته أيضا بسبب مواقف مُشابهة وقفها المعجميون العرب القدامى من المقترضات وخاصة ما ورد منها عند المولّدين مثل الجاحظ الذي لم يكن يُعتدّ بفصاحته. ومن هذه الألفاظ : "بارجين" (102) وهي شوكة للأكل، و "تبليا" (103) وهي اداة لتسلّق النخلة، و "جردبيل" (104) وهي صفة من هو سَيّءُ المُؤاكلة، و "جيسران" (105) وهو نوع من التمر، و "خفتان" (106) وهو ثوب، و "زكوري" (107) وهو خبز الصّدقة . . الخ. وقد كان يُنتظر ألا يُساير مُؤلّفو الوسيط القدامى في منحاهم هذا خاصة أن هؤلاء المؤلّفين قد نقدوا المعاجم القديمة، لأنّها "تصوّنت عن اثبات ما وضع المولّدون في الاقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب حتّى قرّ في نُفوس الدارسين أن اللغة قد كملت في عهد الرّواية" (108).

---

(101) لعلّه من تأثير المحافظين أن أُسقِطت من الطبعة الثالثة ألفاظ مقترضة كانت قد أُثبتت في الطبعة الثانية، ومنها : "بجامه"، الوسيط، ط 2، (1/ 39) و "بروفه"، (نفسه 1/ 53) و "تبغين"، (نفسه، 1/ 82) و "شكاره"، (نفسه 1/ 490) . . الخ. وقد عوّض لفظ "بجامه" بلفظ "منامة" العربي، الوسيط، (2/ 1003)، ولم نعثر للألفاظ الأخرى على بدائل.

(102) الجاحظ : البخلاء، ص 68. والعبارة التي ورد فيها اللفظ هي "وحين أكلوا بالبارجين وقطعوا بالسكين". واللفظ فارسي في نظر المحقق، ص 339.

(103) "قال هذه (النخلة) لا تُصعد ولا يُرتقى عليها الا بالتبليا والبربند"، البخلاء، ص 212. واللفظ آرامي في نظر المحقق، ص 408.

(104) "ولا أحتمل اللعموظ ولا الجردبيل"، البخلاء ص 68. واللفظ فارسي في نظر المحقق، ص 340.

(105) "فلم يلبث أن جاءنا بطبق عليه رُطب سكر وجيسران أسود"، البخلاء، ص 197. واللفظ فارسي، أدي شير : ألفاظ، ص 49.

(106) "والجباب والأقبية والخفاتين"، كتاب الحيوان لابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت 1988 (8 أجزاء)، 5/ 322. واللفظ فارسي، أدي شير، ألفاظ، ص 56.

(107) "وقد أكلت الزكوري ثلاثين سنة"، البخلاء، ص 46. واللفظ فارسي في نظر المحقق، ص 311.

(108) الوسيط، 1/ 12 (المقدمة).

وتُضاف الى مشكلة الألفاظ الأعجمية القديمة والحديثة، وغلبة القديم على الحديث المشكلة الثانية، وهي المتعلقة باللغات المقرضة.

(2) تغليب الفارسية - لغةً مقرضةً - على اللغات المقرضة الأخرى :

من الطبيعي أن يكون المعجم المثالي في العربية وفي غيرها من اللغات هو المعجم الذي يُسجّل واقع المقترضات دون مُفاضلة بين اللغات المُقرِضة. ولقد اقترض العرب منذ القديم من لغات مُختلفة وخاصة من اللغات المجاورة كالفارسية واليونانية واللاتينية وقد بدت هذه اللغات المقرضة مُتفاوتة المنزلات في المعجم الوسيط. وهذه اللغات فيه، مرتّبة ترتيبا تفاضُليا، هي التالية : الفارسية، واليونانية، والفرنسية، واللاتينية، التركية، والايطالية، والاسبانية و الانقليزية، والالمانية والبربرية، والاسكيمو، والبرتغالية، والروسية، ثمّ الهنديّة.

وتبرز اللوحة التالية عدد المقترضات من كلّ لغة والنسبة المئوية من نسبة المقترضات الجملية :

الرّقم التّسلسلي	اللغة المُقرضة	عدد المقترضات	النسبة المائوية
1	الفارسية	340	44,67
2	اليونانية	137	18,03
3	الفرنسية	107	14,06
4	اللاتينية	65	8,54
5	التركية	41	5,38
6	الايطالية	21	2,76
7	الاسبانية	20	2,63
8	الانقليزية	17	2,23
9	الالمانية	7	0,92
10	البربرية	2	0,26
11	الاسكيمو	1	0,13
12	البرتغالية	1	0,13
13	الروسية	1	0,13
14	الهندية	1	0,13
	المجموع	761	100

وتُظهر هذه اللوحة أن الفارسية تفضُل على سائر اللغات المُقرضة الأخرى بعدد مقترضاتها، اذ يبلغ هذا العدد نصف عدد المقترضات الجملي، وأكثر من ضعف عدد مقترضات اللغة اليونانية، وخمس مرّات عدد مقترضات اللاتينية، وما يُقارب ضعف عدد المقترضات من اللغات الاوروبية الحديثة مُجتمعة.

ونُستنتج من هذه المُقارنة مُلاحظتان :

أولاهما أن هذه النّسب مُعبّرة خاصة عن واقع اللغة العربية قديما، عندما كانت الفارسية تحتلّ مكانة مُميّزة لأنّها "لغة قوم قد تمازجوا بالعرب تمازجا قويا قبل الاسلام وبعده. وقد اقترضت منها العربية منذ العصر الجاهلي، ثُمّ اعتُمِدت في عهد الترجمة - وخاصة في القرن الثالث الهجري - مثل اللغة العربية لرفع قناع العجمة عن المصطلحات اليونانية" (109). وقد كانت غالبة في الكتب القديمة لقربها من علماء اللغة في العراق، وكان عدد كبير منهم من الفرس (110).

والمُلاحظة الثانية هي أنّ هذا الواقع القديم الذي عبّرت عنه اللوحة خاص بالمشرق العربي، لأنّ اللغة المُقرضة الاولى في المغرب العربي كانت اللاتينية. "فقد كانت في بلاد المغرب والاندلس مشهورة شُهرة الفارسية في بلاد المشرق، وكانت مُتداولة مُستعملة سواء بين المولّدين من المسلمين أو بين المسيحيين من سُكّان البلاد الأصليين" (111). وقد أشار ابن البيطار في مُقدّمة كتابه الجامع الى ذلك بقوله : "وذكرت كثيرا منها (أي الادوية) بما يُعرف به في الاماكن التي تُنسب اليها الأدوية المسطورة كالالفاظ البربريّة واللاطينية وهي عجمية الأندلس اذ كانت مشهورة عندنا وجارية في معظم كتبنا" (112). وقال في مقدمة كتاب التّفسير : "وربّما ذكرت في بعض الادوية ما يليق به من الاسماء البربرية واللاطينيّة اذ كانت مستعملة في مصرنا معروفة بين أهل عصرنا" (113). «وهذه الشّهرة نفسها هي

(109) ابن مراد : المصطلحات اليونانية واللاتينية، ص 33.

(110) نفسه : اللفظ الأعجمي، ص 282.

(111) نفسه : المصطلحات اليونانية واللاتينية، ص 34.

(112) ابن البيطار : الجامع، 1/ 3.

(113) في الادوية المفردة، تفسير كتاب دياسقوريدوس، لابن البيطار المالقي (ت. 646هـ/ 1248م)، تحقيق ابراهيم بن مراد، بيروت 1989 (432 + 5 ص)، ص 109.

التي جعلت ابن جُلجُل في كتابه "تفسير أسماء الأدوية المفردة من كتاب ديسقوريدوس" يُعرِّب المصطلحات اليونانية المجهولة بمصطلحات لاتينية، مُوظفا اللاتينية - بذلك - توظيف العربية لرفع العجمة عن اليونانية، وناحيا نحو اصطفن وحنين في «تعريب» المصطلحات اليونانية بمصطلحات فارسية. فالمُصطلح اللاتيني في بلاد المغرب والأندلس شأنه شأن المصطلح الفارسي في المشرق، أقلّ عجمة من المصطلح اليوناني. واللغة اليونانية هي اللغة الاعجمية بحقّ، أمّا اللغتان الفارسية واللاتينية فيمكن عدّهما لغتين اسلاميتين - لاستعمالهما في بلاد الاسلام - قريبتين من العربية" (114).

وقد نجم عن غلبة الفارسية على غيرها من اللغات المقرضة ضعف منزلة اللفظ الأعجمي عامة، وذلك لضعف عدد المقترضات من اللغات الأخرى، وخاصة اليونانية واللاتينية. ومن أمثال ما سقط ذكره في المعجم الوسيط، وأثبت - على سبيل المثال - في لاروس من المقترضات اليونانية واللاتينية : "أسطروان" (فصيلة من المحاريات) (115) وهو يوناني (116)، و"أسقمري" (سمك) (117) وهو يوناني (118)، و"أمبراطور" (119) وهو لاتيني (120)، و"قرقل" (ثوب) (121) وهو لاتيني (122)، و"كونت" (لقب شرف) (123) وهو لاتيني (124)، و"لاطس" (سمك) (125) وهو يوناني (126)، و"مركيز" (لقب شرف) (127)، وهو لاتيني (128)، و"ميتافيزيك" (129) وهو يوناني (130) .. الخ.

(114) ابن مراد : المصطلحات اليونانية واللاتينية، ص 34.
(115) الجرّ : لاروس، ص 93.
(116) اليسوعي : غرائب، ص 252.
(117) الجر : لاروس، ص 95.
(118) اليسوعي : غرائب، ص 252.
(119) الجر : لاروس، ص 159.
(120) اليسوعي : غرائب، ص 277.
(121) الجر : لاروس، ص 945.
(122) اليسوعي : غرائب، ص 279.
(123) الجر : لاروس، ص 1015.
(124) اليسوعي : غرائب، ص 280.
(125) الجر : لاروس، ص 1021.
(126) نفسه، ص 1021.
(127) نفسه، ص 1101.
(128) اليسوعي : غرائب، ص 280.
(129) الجر : لاروس، ص 1176.
(130) نفسه، ص 1176.

لكنّ ما أشرنا إليه من أهمية في منزلة المقترضات الفارسية وضعف في منزلة اللغات المقرضة الأخرى لا يعني انتفاء النقص في المقترضات الفارسية. وقد كان بامكان مُؤلفي الوسيط أن يسجّلوا أكثر ممّا سجّلوا في معجمهم من الألفاظ الفارسية. وفيما يلي أمثلة ممّا أثبته لاروس - على سبيل المثال - وخلا منه المعجم الوسيط من مقترضات فارسية : "أسكدار" ويعني اضبارة توضع فيها المعاملات المرسلة للتّوقيع (131)، و"بادروج" (نبات) (132) وقد ذكر في كتب الادوية المفردة (133) ولسان العرب لابن منظور (134)، و"بادزهر" (حجر معدني) (135)، و"بادستر" (أو بيدستر : الحارود (حيوان)) (136)، و"باره" (مسكوكة قديمة) (137)، و"بُزل" (وعل) (138)، و "بهرامج" (ضرب من الرياحين) (139)، و"جزدان" (محفظة الاوراق) (140)، و"سرموجه" (حذاء) (141)، و"سنديان" (شجرة البلّوط) (142) . . الخ.

لقد كان تفاوت المجالات - اذن - ومواقف المجمعيين من الفصاحة سببين مُهمّين في إضعاف منزلة اللفظ الاعجمي في المعجم الوسيط. غير أنّه يُضاف الى هذين السّببين سبب ثالث لا يقلّ تأثيرا عنهما في هذه المنزلة. وقد تمثّل هذا السبب في إسقاط عجمة قسم من الالفاظ الأعجمية.

---

(131) نفسه، ص 95.

(132) نفسه، ص 209.

(133) ينظر : ابن مراد : المصطلح الاعجمي، 2/172.

(134) ابن منظور : لسان العرب، 1/180.

(135) الجر : لاروس، ص 209.

(136) نفسه، ص 209.

(137) نفسه، ص 211.

(138) نفسه، ص 233.

(139) نفسه، ص 253.

(140) نفسه، ص 391.

(141) نفسه، ص 660.

(142) نفسه، ص 680.

3 - اسقاط العجمة عن ألفاظ أعجمية :

أثبت مؤلّفو الوسيط في معـجمهم الالفاظ الاعجمية، غير أنّهم لم يُصـرّحوا بعجمة كلّ ما أثبتوه من هذه الالفاظ. وكان ذلك على نحو رأى فـيه بعض أعضاء المجمع أنفسهم تساهلا (143). وتنقسم الالفاظ الاعجمية التي أسقطوا ذكر عجمتها الى قسمين :

(1) ألفاظ صرّحـوا بعجمتـها في طبعة سـابقة، ثمّ أغفلوا ذكر عـجمتها فـي الطبعة الثالثة. وليس إسـقاط العجمة عن مثل هذه الالفاظ من قـبيل التّقويم أو تدارك الخطإ، لانّ عَجمة هذه الالفاظ ليس ممّا يرقـى الشكّ اليه. ومنها : "إشراس" (144) وهو فارسي (145)، و"أنيلين" (146) وهو فرنسي (147)، و"أنيما" (148) وهو لاتيـني (149)، و"شيك" (150) وهو انقليزي (151) . . الخ. غير أن ظاهرة إسقاط العجمة عن ألفـاظ سبق التّصريح بعجمتها، هو أقـرب الى المنهج منـه الى المنزلة، لذلك تُحلّل هذه الظّاهرة فـي الفـصل المخـصّص لمنهج معالجة اللفظ الاعجمي.

(2) ألفاظ أسقط ذكر عجمتها مـؤلّفو الوسيط في طبعاته الثلاث، وقد أثبتنا من هذه الالفاظ (152) 235 لفظا. ويمثّل هذا العدد بالنسبة الى مجـموع المقترضات 23,26 ٪، أي ما يقارب رُبعها. ويتعلّق البحث في ظاهرة إسقاط العجمة بـالحديث عن بعض أركان تعريف

(143) أشار الشيخ مـحمد علي النجّار - عضو لجنة الوسـيط - في عـرض ردّه على مُلاحظات أعضاء المجمع حـول وضع الالفاظ الاعجمـية في نموذج المعجم الوسـيط المعروض عليهم بقوله : "فـقد وضعت اللجنة أمام بعض الكلمات ما يدلّ على ذلك" (يعني عـجمتها). وعقّب طه حسين على قـوله مُلاحظا أن "المطلوب أن تبيّن اللجنة أصل الكلـمة أفـارسـية هـي أم تركيـة أم ايطاليـة"، محاضر 24 (1957-58)، ص 466.

(144) أشير الى عجمته في ط 2 برمز (مع)، الوسيط، 1/ 19.

(145) يُنظر : ابن مراد : المصطلح الاعجمي، 2/ 82.

(146) أشير الى عجمته في ط 2 برمز (مج)، الوسيط، 1/ 31.

(147) Lexis, p. 81.

(148) أشير الى عجمته في ط 2 برمز (د)، الوسيط، 1/ 31.

(149) Lexis, p. 78.

(150) أشير الى عجمته في ط 2 برمز (مج)، الوسيط، 1/ 504.

(151) Lexis, p. 326.

(152) اجتهدنا في ألاّ ندرج في هذا القسم من الالفاظ إلا ما ثبتت عجمته.

اللفظ الاعجمي كذكر نوع العجمة أو اللغة الاصلية. وموضعه هو فصل منهج معالجة اللفظ الاعجمي.

وفيما يلي مدوّنة الالفاظ الاعجمية التي أسقط ذكرُ عجمتها، وقد رُتّبت ألفاظها ترتيبا ألفبائيا. ويُمثّل كلّ لفظ منها مادة مدخلا من مواد هذه المدوّنة. وفي كلّ مادة منها - على غرار مدوّنة الالفاظ الأعجمية - أركان قارة تتكوّن منها جذاذة مستقلّة. وتُمثّل هذه الاركان بعض عناصر التّعريف وهي :

1 - الرقم التسلسلي واللفظ المدخل ؛

2 - الصفحة وقد رمز اليها بعلامة (x) ؛

3 - طريقة الترتيب في المعجم الوسيط (153)، وهي خمسة أنواع : (1) ترتيب ألفبائيّ عاديّ، بذكر اللفظ تامّا في موضعه ؛ و(2) ذكر اللفظ تحت جذر عربيّ (ج.ع) ؛ و(3) ذكر اللفظ تحت جذر وهميّ (ج.و)، وهو جذر مُختلَقٌ ليس من جذور العربيّة ذات الامتداد في الاستعمال ؛ و(4) ذكر اللفظ تحت جذع فعْليّ مشتقّ (ج.م) من اللفظ المقترض ذاته ؛ و(5) إقحام اللفظ الأعجميّ في الترتيب تحت لفظ أعجمي آخر لا تربطه به صلة. وقد رمز الى هذا العنصر بعلامة (:) ؛

4 - لغة اللفظ الاصلية (154)، واللغات المذكورة تسع، هي :

(1) إس : إسبانيّة ؛
(2) إط : إيطالية ؛
(3) أل : ألمانية ؛
(4) إن : إنقليزيّة ؛
(5) تر : تركيّة ؛
(6) فا : فارسيّة ؛
(7) فر : فرنسيّة ؛
(8) لا : لاتينيّة ؛
(9) يو : يونانيّة.

وقد رُمز الى هذا العنصر بعلامة (0)،

5 - أصل اللفظ الاعجمي في لغته الاصلية، وقد رُمز اليه بعلامة (٪)؛

6 - المراجع التي ذكرت عجمة اللفظ، وقد رُمز الى هذا العنصر بعلامة (-)؛

7 - المُلاحظات التي قد يقتضيها التّعريف بالمادة، وقد رُمز الى هذا العنصر بعلامة (+).

(153) يُنظر في طريقة وضع المدوّنة، ص ص 80-81 من بحثنا المخطوط.

(154) نفسه، ص 81.

حـــــروف الألــــــــف

11 آنسون :
(x) 1 ؛ 1
(:) القبائي
(0) يو
(٪) Anison
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 145
2- أخطبوط :
(x) 1/ 9
(:) القبائي
(0) يو
(٪) Oktopodhis
(-) غرائب، ص 251؛ Lexis, p 1265
3- إدرجين
(x) 1/ 10
(:) القبائي
(0) فر
(٪) Hydrogène
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 796.
4- أدرينالين :
(x) 1/ 10
(:) القبائي
(0) فر
(٪) Adrénnaline
(-) المصطلح الأعجمي، 42-50.
5- أزَج :
(x) 1/ 16
(:) ج.ع (أزج)
(0) فا
(٪) سَغ Sag
(-) الألفاظ، ص9؛ غرائب، ص216.
6- أسطورة :
(x) 1/ 18
(:) القبائي
(0) يو
(٪) Historia
(-) غرائب، ص 252 ، Lexis, p 904.
7- إسقيل :
(x) 1/ 453
(:) ج.ع (سقل)
(0) يو
(٪) Skilla
(-) غرئب، ص 252 ؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 84.
8- إشراس :
(x) 1/ 19
(:) القبائي
(0) فا
(٪) سيريش Sīrīš
(-) ذكرت عجمة هذه اللفظ في ط2، 1/ 19، (مع).
9- أشنَه :
(x) 1/ 20
(:) ج.ع (أشن)
(0) فا
(٪) أشنَه Ušanh
(-) الألفاظ، ص 11، المصطلح الأعجمي، 2/ 86.
10- إصطفلين :
(x) 1/ 20
(:) القبائي
(0) يو
(٪) Staphylinos
(-) المصطلح الأعجمي، 2 / 87.
11- أقحـوان :
(x) 1/ 22
(:) القبائي
(0) فا
(٪) أقحـوان Aqhuwân

(-) المصطلح الأعجمي، 2 / 104.

12- اقليد :
(x) 1 / 22
(:) الفبائي
(0) يو
(٪) Kléidos
(-) الفاظ نفزاوة، رقم 506.

13- أكْسيد :
(x) 1 / 23
(:) الفبائي
(0) فر
(٪) Oxyde
(-) المصطلح الأعجمي، 2 / 110.

14- أنْكَلِيس :
(x) 1 / 31
(:) الفبائي
(0) يو
(٪) Enchélis
(-) معجم المصطلحات، ص 43، 81؛ غرائب، ص 254.

15- أنيلين :
(x) 1 / 32
(:) الفبائي
(0) فر
(٪) Aniline
(-) أشير الى عجمته في ط2 بـ(مج)، 31/1.

16- أنيمـــا :
(x) 1 / 32
(:) مقحم في (أنيلي)
(0) لا
(٪) Anaemia
(-) Lexis, p. 78
(+) أشير الى عجمته في ط2 بـ(د)، 31/1.

حرف البــاء

17 بـــابـــا :
(x) 1 / 37
(:) الفبائي
(0) لا
(٪) Papa
(-) غرائب، ص 277؛ Lexis, p. 1325.

18- بـــــاز :
(x) 1 / 57
(:) ج . ع (بزي)
(0) فا
(٪) بـــــاز Bâz
(-) الألفاظ، ص 15؛ غرائب، ص 15.

19- بـــبَ:
(x) 1 / 38
(:) مقحم في (ب)
(0) فا
(٪) پَـــه Pappa
(-) الألفاظ، ص 16
(+) هو : الأحمق الثقيل.

20- بـــتّ :
(x) 1 / 38
(:) ج . ع (بتت)
(0) فا
(٪) پَـــت Patt
(-) الألفاظ، ص 17.
(+) هو : كساء غليظ من صوف أو وبر.

21- بـــخَ :
(x) 1 / 42
(:) الفبائي
(0) فا
(٪) پُـــخ Pah
(-) الألفاظ، ص 17؛ غرائب، ص 218.

22- بُـــــرٌ :
(x) 1/ 50
(:) ج . ع (برر)
(0) يو
(٪) Pyros
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 182 - 183.
23- بربـــــري :
(x) 1/ 48
(:) ج . ع (بربر)
(0) لا
(٪) Barbarus
(-) غرائب، ص 254، Lexis, p 181
24- بـــرزخ :
(x) 1/ 50
(:) القباثي
(0) فـــا
(٪) پَرزَك Parzak
(-) الألفاظ، ص 19؛ المصطلح الأعجمي، 2 / 185.
25- بـــرسام :
(x) 1/ 50
(:) ج . م (برسم)
(0) فا
(٪) بَرْسـام Barsâm
(-) الألفاظ، ص 19؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 185.
(+) هو: التهاب في غشاء الرئة.
26- برْطيل :
(x) 1/ 51
(:) ج . م (برطل)
(0) فا
(٪) پرتله Pirtilla
(-) الألفاظ، ص 20، غرائب، ص 219.
(+) معناه : حديدة تنقر بها الرحى.
27- بَزْمَهْ :
(x) 1/ 56
(:) ج . ع (بـــزم)
(0) فـــا
(٪) بَزْم Bazm
(-) الألفاظ، ص 22؛ غرائب، ص 219.
(+) معناه : أكلة واحدة.
28-بَسْبَـــاسَهْ :
(x) 1 / 57
(:) ج . ع (بسبس)
(0) فا
(٪) بَزَبَـاز Bazabâz
(-) الألفاظ، ص 22؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 198.
29- بَقْسَ :
(x) 1/ 67
(:) القباثي
(0) يو
(٪) Pyxos
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 212.
(+) هو: شجر.
30- بَقَم :
(x) 1/ 68
(:) ج . ع (بقم)
(0) فا
(٪) بَكَمْ Bakam
(-) الألفاظ، ص 25؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 212.
(+) هو : شجر.
31- بَلَسِــــــم :
(x) 1/ 71
(:) ج . ع (بلسم)
(0) يو
(٪) Balsamon
(-) غرائب، ص 255 ؛ المصطلح الأعجمي ، 2/ 222.
32- بَلْغَـــــم :
(x) 1/ 72
(:) القبـــاثي
(0) يو

Phlegma (٪)
(-) غرائب، ص 255 ؛ معجم المصطلحات، ص 77.

33- بَلَــم :
(x) 1 / 73
(:) ج . ع (بلم)
(0) يو
Boelema (٪)
(-) غرائب، ص 255 ؛ معجم المصطلحات، ص 77.

34- بِلّــوْر :
(x) 1 / 71
(:) ج . م (بلر)
(0) يو
Bêryllos (٪)
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 223.

35- بُنْدُق :
(x) 1 / 73
(:) ج . ع (بندق)
(0) يو
Pontika (٪)
(-) غرائب، ص 255 ؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 233.

36- بَنْدَقي :
(x) 1 / 73
(:) ج . ع (بندق)
(0) اط
(٪) Venezia (أسم المدينة)
(-) غرائب، ص 281.

37- بَنَفْسَج :
(x) 1 / 74
(:) الفبائي
(0) فا
(٪) بَنَفْشَه Banafšah
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 237.

38- بَنِيقَه :
(x) 1 / 74
(:) ج . ع (بنق)
(0) فا
(٪) بَنيك Banik
(-) الألَفاظ، ص 28
(+) معناه : زيق القميص.

39- بَهَــار :
(x) 1 / 76
(:) ج . ع (بهر)
(0) فا
(٪) بَهـــــار Bahâr
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 239.
(+) معناه : زهر

40- بُــــوص :
(x) 1 / 79
(:) ج . ع (بوص)
(0) لا
Bussa (٪)
(-) 1/ 28، Supplément ؛ غرائب، ص 256.
(+) معناه : نبـــات.

41- بُــــوق :
(x) 1 / 79
(:) ج . ع (بوق)
(0) لا
Buccina (٪)
(-) 1/ 128، Supplément ؛ غرائب، ص 278.

42- بَيْطَــــار :
(x) 1 / 82
(:) ج . م (بيطر)
(0) يو
Hippiatros (٪)
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 261.

حرف التّــاء

43- تُرْمُس :
(x) 1 / 88
(:) ج . ع (ترمس)

(0) يو
(٪) Thermos
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 275
(+) معناه : نبات.
44- تلبسة :
(x) 1/ 90
(:) ج . و (تلس)
(0) لا
(٪) Trilicium
(-) 1/ 150، Supplément ؛ ألفاظ نفزاوة، عدد 117 و 162.

حرف الجيم

45- جاموس :
(x) 1/ 139
(:) ج . ع (جمس)
(0) فا
(٪) كاوميش Gâwmîš
(-) الألفاظ، ص 44، المصطلح الأعجمي، 2/ 296.
46- جَزَر :
(x) 1/ 125
(:) ج . ع (جزر)
(0) فا
(٪) گزر Gazar
(-) الألفاظ، ص 41 ؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 303.
47- جُلبان :
(x) 1/ 133
(:) ج . ع (جلب)
(0) فا
(٪) جُلْبان Gulbân
(-) الألفاظ، ص 42 ؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 310.
48- جُلجُل :
(x) 1/ 133
(:) ج . ع (جلجل)
(0) فا
(٪) زَنْگُل Zangil
(-) الألفاظ، ص 43 ؛ غرائب، 223، ق . ف، ص 326.
49- جلف :
(x) 1/ 135
(:) ج . ع (جلف)
(0) فا
(٪) كُلُفْت Kuluft
(-) غرائب، ص 223 ؛ ق . ف، ص 543.
50- جلّوْز :
(x) 1/ 134
(:) ج . ع (جلز)
(0) فا
(٪) جَالْفُوزَه Ǧâlfûzah
(-) الألفاظ، ص 43 ؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 314.
51- جُهانه :
(x) 1/ 149
(:) ج . ع (جهن)
(0) فا
(٪) كَهِينَه Kahîna
(-) الألفاظ، ص 47 ؛ غرائب، ص 224 ؛ ق . ف، ص 556.
(+) معناه : الجارية الشابة.
52- جَوْق :
(x) 1/ 153
(:) ج . ع (جوق)
(0) فا
(٪) جُوخ Ǧûḫ
(-) الألفاظ، ص49 ؛ غرائب، ص 224، ق . ف، ص 185.
(+) معناه : خليط من الناس.
53- جَوْن :
(x) 1/ 154
(:) ج . ع (جون)
(0) فا

(٪) گـــون Gawn
(-) الألفاظ، ص49 ؛ غرائب، ص 224، .
(+) معناه : لون (أبيض أو أسود
54- جـــوهـــــر :
(x) 1 / 154
(:) القبائي
(0) فـــا
(٪) گـــوهَـــر Gawhar
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 334.
(+) معناه : كنه، معدن.

حـــرف الحـــــاء

55- حربَاء :
(x) 1 / 170
(:) ج.ع (حرب)
(0) فـــا
(٪) حَرْبَا أو خُرْبَان Ḫurbân
(-) الألفاظ، ص 50 ؛ المصطلح الأعجمي ، 2/ 337.
56- حَـــلزُون :
(x) 1 / 198
(:) ج . ع (حلز)
(0) يو
(٪) Helix
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 338.

حـــرف الخـــــاء

57-خُـــــرْج :
(x) 1 / 233
(:) ج . ع (خرج)
(0) فـــا
(٪) خوره Ḫûrah
(-) الألفاظ ص 52 ؛ غرائب، 225.
(+) معناه : وعاء.
58- خرص :
(x) 1 / 235
(:) ج . ع (خرص)
(0) يو
(٪) Khrusos
(-) غرائب ص 257 الفاظ نفزاوة، عدد 186.
59- خُـــرَّم :
(x) 1 / 238
(:) ج . ع (خرد)
(0) فـــا
(٪) Ḫurram
(-) الألفاظ ص 54 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 352.
(+) معناه : نبات.
60- خَـــــــزّ :
(x) 1 / 240
(:) ج . ع (خزز)
(0) فـــا
(٪) خَـــــزْ Ḫaz
(-) الألفاظ، ص 54 ؛ غرائب، ص 225 ؛ الفاظ نفزاوة، عدد 191 .
61- خنْدَريس :
(x) 1 / 267
(:) القبائي
(0) يو
(٪) Kantharis
(-) نشوء اللغة، ص 39 ؛ 264 Lexis, p. 264.
62- خَنْدَق :
(x) 1 / 267
(:) ج . م (خندق)
(0) فـــا
(٪) كنده Kandah
(-) الالفاظ، ص 57 ؛ غرائب، ص 226 ؛ ق . .ف، ص 549.
63- خـــــوان :
(x) 1 / 272
(:) ج . ع (خون)
(0) فـــا

(٪) خَــوان Ḫawân
(-) الألفاظ، ص 58 ؛ غرائب، ص 226 ؛ ق . ف ، ص 223.
64- خــيار :
(x) 1 / 273
(:) ج . ع (خير)
(0) فـا
(٪) خيـــار Ḫiyâr
(-) الألفاظ، ص 58 ؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 360.
65- خَيـزُران :
(x) 1 / 239
(:) ج . ع (خزر)
(0) فـا
(٪) خَيْزُران Ḫayzurân
(-) الألفاظ، ص 54 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 363.
(+) اللفظ مكرر الفبائيا، 1/ 174 ولكنه معرف تحت الجذر العربي.
66- خـــيم :
(x) 1 / 276
(:) ج . ع (خيم)
(0) فـا
(٪) خـــيم Ḫîm
(-) الألفاظ، 59 ؛ غرائب، ص 226.
(+) معناه : الطبيعة والسجية.

حـرف الـدّال

67- دامـــوس :
(x) 1 / 306
(:) ج . ع (دمس)
(0) يو
(٪) Dêmosion
(-) 1/460، Supplément ؛ غرائب، ص 258.
68- دانـــق :
(x) 1 / 309
(:) ج . ع (دنق)
(0) فـا
(٪) دَنْـك Dank
(-) الألفاظ، ص 67 ؛ غرائب227.
(+) معناه : أحمق.
69- دَبَّــه :
(x) 1 / 278
(:) ج . ع (دبب)
(0) فـا
(٪) دبّه Dabbah
(-) غرائب، ص 227 ؛ ق . ف، 237.
(+) معناه : زجـاجة.
70- دَخْـدار :
(x) 1 / 284
(:) ج . م (دخدر)
(0) فـا
(٪) دَخْـدار Daḫdâr
(-) الألفاظ، ص 61 ؛ غرائب، ص 227.
(+) معناه : ثــوب.
71- دَرْب :
(x) 1 / 286
(:) ج . ع (درب)
(0) فـا
(٪) دَرْبَنْد Darband
(-) الألفاظ، ص 61 ؛ غرائب، ص 227.
72- درديبس :
(x) 1 / 288
(:) الفبائي
(0) فـا
(٪) دَرْدِبِيس Dardapîs
(-) الألفاظ، ص 61 ؛ غرائب، ص 227.
(+) معناه : داهية.
73- دَردي :
(x) 1 / 288

(:) ج . ع (درد)
(0) فـا (من يو)
(٪) دُرْدَه أو دُرْدي Durdî
(-) الألفاظ، ص 61 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 375.

74- دَرْز :
(x) 1 / 289
(:) ج . ع (درز)
(0) فـا
(٪) دَرْز Darz
(-) الألفاظ، ص 62 ؛ غرائب، ص227.
(+) معناه : موضع الخياصة.

75- دَرْزي :
(x) 1 / 289
(:) ج . ع (درز)
(0) فـا
(٪) دَرْزي Darzî
(-) الألفاظ، ص 62 ؛ غرائب، ص 227.

76- دسَــــار :
(x) ´1 / 293
(:) ج . ع (دسر)
(0) فـا
(٪) دُوسَــر Dûsar
(-) الألفاظ، ص 64 ؛ غرائب ، ص 227 .
(+) معناه : مسمار.

77- دَفْتَــــر :
(x) 1 / 288
(:) ألفبائي
(0) فـا
(٪) دَفْتَــر Daftar
(-) غرائب ، ص 228 ؛ ق . ف، ص 253.
(+) يرجح ادّى شير أنّه يوناني الأصل، الالفاظ، ص 65.

78- دفْـــلَى :
(x) ´1 / 300
(:) مقحم في (دفل)
(0) يو
(٪) Daphné
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 381.

79- دُلْفـــين :
(x) ´1 / 303
(:) الفبائي
(0) يو
(٪) Delphin
(-) المصطلح الأعجمي، 2/ 382.

80- دمقْـــاس :
(x) ´1 / 307
(:) ج . م (دمقس)
(0) يو
(٪) Damaskos
(-) معجم المصطلحات، ص238.
(+) مشتق مندمشق، اسم المدينة.

81- دمقْــس :
(x) ´1 / 307
(:) ج . م (دمقس)
(0) يو
(٪) Damaskos
(-) معجم المصطلحات ص238.
(+) مشتق من دمش، اسم المدينة.

82- دَهْــدَهَه :
(x) 1 / 309
(:) ج . ع (دهده)
(0) فـا
(٪) دَهْ دَهْ Dah Dah
(-) الألفاظ، ص 68 ؛ غرائب، ص229.
(+) معناه : الابل.

83- دَيْـــدَن :
(x) 1 / 286
(:) ج . ع (ددن)
(0) فـا

(٪) دَيـــــــدان Daydân
(-) غرائب ، ص 229 ؛ ق . ف، ص 273.
(+) اللفظ مكرر ألفبائيا، 1/ 317، لكن التعريفِ ورد تحت الجذر العربي.

84- ديـــمَـــاس :
(x) 1ً / 306
(:) ج . ع (دمس)
(0) يو
(٪) Dêmosion
(-) Supplément, 1/460 .
(+) اللفظ مكرر ألفبائيا، 1/ 317، لكنه معرف تحت الجذر العربي.

85- دينـــار :
(x) 1 / 308
(:) ج . م (دنر)
(0) لاَ
(٪) Dênarius
(-) غرائب ، ص 278.

حــرف الـــراء

86- رازقـــي :
(x) 1 / 354
(:) ج . ع (رزق)
(0) فــا
(٪) رازي Râzî أو رازَقي Râzaqî
(-) الألفاظ، ص 72 ؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 399.

87- راسَـــن :
(x) 1 / 358
(:) ج . ع (رسن)
(0) فــا
(٪) راسَن Râsan
(-) الألفاظ، ص 72 ؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 401.

88- راووق :
(x) 1 / 396
(:) ج . ع (روق)
(0) فــا
(٪) راوُك Râwuk
(-) الألفاظ، ص 75 ؛ غرائب، ص230 ؛ ق . ف، ص 288.
(+) معنـــاه : مصفاة.

89- رُخّ :
(x) 1 / 348
(:) ج . ع (رخخ)
(0) فــا
(٪) رُخ Ruḫḫ
(-) الالفاظ، ص 71؛ غرائب، ص 230.

90- رُزّ :
(x) 1 / 354
(:) ج . ع (رزز)
(0) يو
(٪) Oryza
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 56.

91- رَطــــــل :
(x) 1ً / 364
(:) ج . ع (رطل)
(0) يــو
(٪) Litra
(-) Supplément, 1/535 ؛ غرائب، ص 258 ؛الفاظ نفزاوة عدد 225.

92- رَنـــد :
(x) 1 / 389
(:) الفبائي
(0) فــا
(٪) رَنــد Rand
(-) الألفاظ، ص 73 ؛ المصطلح الأعجمي، 2/ 406.

93- رَوْزَنَة :
(x) 1 / 355
(:) ج . ع (رزن)
(0) فــا
(٪) رُوزَنَه Rûzanah

(-) الالفاظ، ص 72 ؛ غرائب، ص 230.
(+) معناه : الكوّة، النافذة.
94- رونـــق :
(x) 1 / 389
(:) ج . ع (رنق)
(0) فـا
(٪) رُونَيْك Rûnayk
(-) الالفاظ، ص 84 ؛ غرائب، ص 230.
95- ريـــــاس :
(x) 1 / 398
(:) الفبائي
(0) فـا
(٪) رِيَاس Rîbâs
(-) الألفاظ، ص ص 70-71 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 409.
(+) معناه : نبات.
96- ريـــغ :
(x) 1 / 399
(:) ج . ع (ريغ)
(0) فـا
(٪) ريـــــك Rîk
(-) الألفاظ، ص 75 ؛ غرائب، ص 231.
(+) معناه : غبار، تراب.
97- ريف :
(x) 1 / 399
(:) ج . ع (ريف)
(0) لا
(٪) Rupes
(-) غرائب ، ص 278 ؛ Lexis, p. 1671.

حـــرف الـــزاي

98- زاووق :
(x) 1 / 422
(:) ج . م (زوق)
(0) فـا
(٪) زاوُوق Zâwûq
(-) الالفاظ، ص 82 ؛ لمصطلح الاعجمي، 2/ 413.
(+) معناه : زئبق.
99- زُخْرُف :
(x) 1 / 405
(:) ج . م (زخرف)
(0) يـو
(٪) Zôgraphia
(-) غرائب ، ص 258.
100- زَرِيبه :
(x) 1 / 405
(:) ج . ع (زرب)
(0) فـا
(٪) زَرْآب Zar'âb
(-) الالفاظ، ص 77 ؛ غرائب، ص 231.
101- زَرْد :
(x) 1 / 405
(:) ج . ع (زرد)
(0) فـا
(٪) زَرَه Zarah
(-) الالفاظ، ص 77 ؛ غرائب، ص 231.
(+) معناه : درع.
102- زلِيـــه :
(x) 1 / 413
(:) ج . ع (زلل)
(0) فـا
(٪) زيلـــو Zîlû
(-) الألفاظ، ص79؛ غرائب، ص231.
(+) معناه : بساط.
103- زُنّـــار :
(x) 1 / 417
(:) ج . ع (زنر)
(0) يو

(٪) Zônari
(-) غرائب ، ص 259 ؛ ألفاظ نفزاوة، عدد 248.

104- زواج :
(x) 1/ 420
(:) ج . ع (زوج)
(0) يـو
(٪) Zeûgos
(-) غرائب ، ص 259 ؛ الفاظ نفزوادة، عدد 264.

105- زون:
(x) 1/ 423
(:) ج . ع (زون)
(0) فـا
(٪) ژون Žûn
(-) غرائب ، ص 232 ؛ ق . ف، ص 337.

106- زِيّ :
(x) 1/ 425
(:) ج . ع (زيي)
(0) فـا
(٪) زي Zî
(-) الألفاظ، ص 83 ؛ غرائب، ص 232.

107- زَيْزَفُـــون :
(x) 1/ 424
(:) القبائي
(0) يو
(٪) Zizyphos
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 432.

حـرف السين

108- ســاباط :
(x) 1/ 429
(:) ج . ع (سبط)
(0) فـا
(٪) ســايه پوش Sâpa pûš
(-) الالفاظ، ص 84 ؛ غرائب، ص 232 ؛ الفـاظ نفزاوة، عــدد 340.

109- ســجــلّ :
(x) 1/ 433
(:) ج . ع (سجل)
(0) لا
(٪) Sigillum
(-) غرائب ، ص 278 .

110- سجّـيل :
(x) 1/ 433
(:) ج . ع (سجل)
(0) فـا
(٪) سنك كل Sinkgel
(-) لسان العرب ، 3/ 102 ؛ غرائب، ص 233.
(+) معناه : طين.

111- سَخْـــت :
(x) 1/ 437
(:) القبائي
(0) فـا
(٪) سَخْت Saht
(-) الالفاظ، ص 85 ؛ غرائب، ص 233 ؛ ق.ف، ص 357.
(+) معناه : شديد، صلب.

112- سَـــذاب :
(x) 1/ 440
(:) القبائي
(0) فـا
(٪) ســـداب Sidâb
(-) المَصطلح الأعجمي، 2/ 439.
(+) معناه : نبات.

113- ســراط :
(x) 1/ 443
(:) ج . ع (سرط)
(0) لا
(٪) Strata
(-) غرائب ، ص 278.

114 ســــرْبــال :
(x) 1/ 441
(:) ج . م (سربل)
(0) فــا
(٪) سرْبال Sirbâl
(-) غرائب ، ص 233؛ ق . ف، ص 361.
(+) معناه : قميص، درع.

115- ســــرْداب :
(x) 1/ 442
(:) الفبائي
(0) فــا
(٪) سرْداب Sardâb
(-) غرائب ، ص 233 ؛ ق . ف، ص 364.

116- ســـطام :
(x) 1/ 446
(:) ج . ع (سطام)
(0) يو
(٪) Stoma
(-) غرائب ، ص 259.
(+) معناه : حد السيف.

117- سُلحفاة :
(x) 1/ 458
(:) الفبائي
(0) فــا
(٪) سولاخ پاي Sûlahpây
(-) الالفاظ، ص ص 92-93 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 463.

118-ســلــق :
(x) 1/ 461
(:) ج . ع (سلق)
(0) يو
(٪) Sikelos
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 464.

119- سنْجــــاب :
(x) 1\ 470
(:) الفبائي
(0) فــا
(٪) سنْجــاب Singâb
(-) الألفاظ، ص 95 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 473.

120- سنّـــجه :
(x) 1/ 470
(:) ج . ع (سنج)
(0) فــا
(٪) سنْجَــه Sangah
(-) الالفاظ، ص 95 ؛ غرائب، ص 235.

121- سنْدَيـــان :
(x) 1/ 471
(:) ج . ع (سند)
(0) فــا
(٪) سنْديان Sindayân
(-) الالفـــاظ، ص 96 ؛ المصطلح الاعجمي ، 2/ 475 - 476.

122- سنـــمّار :
(x) 1/ 473
(:) الفبائي
(0) فــا
(٪) سنْ مَاه Sin Mâh
(-) نشوء اللغة، ص 120.
(+) 1 - معناه : لص.
ب - يذهب اليسوعي الى اعتباره يونانيا، غرائب، ص 260.

حــرف الشــين

123- شُــبارق :
(x) 1/ 489
(:) ج . ع (شبرق)
(0) فــا
(٪) پارجه پــاره Pârgah Pârah
(-) غرائب ، ص 236 ؛ ق . ف، ص 123.

(+) معناه : ثوب مقطع .
124- شــص :
(x) 1/ 501
(:) ج . ع (شصص)
(0) فــا
(٪) شَسْت Šast
(-) الالفاظ، ص 100 ؛ غرائب، ص 236 ؛ ق . ف ص 414.
125- شـيــز :
(x) 1/ 522
(:) ج . ع (شيز)
(0) فــا
(٪) شيــز Šîz
(-) الألفاظ، ص ص 105-106 ؛
(+) معنــاه : خشــب اسود.
126- شـيــك :
(x) 1/ 523
(:) القبائي
(0) أن
(٪) Check
(-) Lexis, p. 326.

حــرف الصــاد

127- صاقــور :
(x) 1/ 538
(:) ج . ع (صقر)
(0) لا
(٪) Sécuris
(-) Supplément, 1/774 ؛ غرائب. ص 278 ؛ ألفاظ نفراوه عدد 321.
128- صَــرْد :
(x) 1/ 531
(:) ج . ع (صرد)
(0) فا
(٪) سرد Sard
(-) الالفاظ، ص 107 ؛ غرائب، ص 237
(+) معناه : برد.
129- صــرم :
(x) 1/ 533
(:) ج . ع (صرم)
(0) فا
(٪) چرْم Čarm
(-) الالفاظ، ص 107 ؛ غرائب، ص 237
(+) معناه : جلد.
130- صَــقْــر :
(x) 1/ 538
(:) ج . ع (صقر)
(0) لا
(٪) Sacer
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 522.
131- صَلـيجـه :
(x) 1/ 539
(:) ج . و (صلج)
(0) فا
(٪) سَــلاَك Salâk
(-) الالفاظ، ص 108 ؛ غرائب، ص 237
(+) معناه : سبيكة.
132- صَنَوْبَــر :
(x) 1/ 544
(:) ج . ع (صنبر)
(0) يو
(٪) Strobilos
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 521.
133- صـهــر :
(x) 1/ 546
(:) ج . ع (صهر)
(0) فا
(٪) شَوْهَـر Šawhar
(-) الالفاظ، ص 109 ؛ غرائب، ص 237
134- صَهْريــج :
(x) 1/ 547

(:) ج. م (صهرج)
(0) فا
(٪) سَارو Sârû
(-) الالفاظ، ص 107 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 522.

حـــرف الطـــاء

135- طَـــاوُوس :
(x) 590 / 2
(:) ج . م (طوس)
(0) يـو
(٪) Taôs
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 528.
136- طَــبَـــر :
(x) 569 /2
(:) ج . ع (طبر)
(0) فـا
(٪) تَـبَـر Tabar
(-) الالفاظ، ص 111 ؛ غرائب، ص 238.
(+) معناه : سلاح.
137- طِــرَاز :
(x) 574 /2
(:) ج . ع (طرز)
(0) فـا
(٪) تَـراز Tarâz
(-) الالفاظ، ص 112 ؛ غرائب، ص 238.
138- طَـرْبِيـــل :
(x) 573 /2
(:) ج . ع (طربل)
(0) فـر (من لا)
(٪) Tribulation
(-) Lexis, p. 1935
(+) معناه : بُورج.
139- طَـرْخُـون :
(x) 573 / 2
(:) الفباثي
(0) يـو
(٪) Drakôn
(-) معجم المصطلحات، ص 412.
(+) معناه : نبات.
140 طَـرِّيـــخ :
(x) 573 / 2
(:) مقحم في (طرخون)
(0) يـو
(٪) Ṭarikha
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 533.
(+) معناه : سمك.
141- طَـلْـسَـــم :
(x) 582 / 2
(:) ج . م (طلسم)
(0) يـو
(٪) Telesma
(-) غرائب، ص 261 ؛ Lexis, p. 1835

حـــرف الفـــاء

142- فَـالَـــج :
(x) 725 / 2
(:) ج . ع (فلج)
(0) يـو
(٪) Plêxia
(-) Supplément, 2/277 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 66.
143- فَـــخّ :
(x) 701 / 2
(:) ج . ع (فخخ)
(0) يـو
(٪) Pâgê
(-) غرائب، ص 262 ؛ ألفاظ نفزاوة، عدد 392.
144- فُـــرانـــق :
(x) 712 / 2
(:) ج . و (فرنق)

(0) فا
(٪) پروانك Pirwânk
(-) الألفاظ، ص 119 ؛ غرائب، ص 239.
(+) معناه : اسد، دليل.

145- فَرسَخ :
(x) 2 / 707
(:) ج . ع (فرسخ)
(0) فا
(٪) فَرسَنك Farsank
(-) الالفاظ، ص 118؛ غرائب، ص 239.

146- فُرن :
(x) 2 / 712
(:) مقحم في (فرآن)
(0) لا
(٪) Furnos
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 574.

147- فرند :
(x) 2 / 712
(:) الفبائي
(0) فا
(٪) پرنـد Parand
(-) الالفاظ، ص 119 ؛ غرائب، ص 240.
(+) معناه : سيف.

148- فُستق :
(x) 2 / 713
(:) الفبائي
(0) فا
(٪) پستـه Pistah
(-) الالفاظ ، ص 119 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 577.

149- فُسطاط :
(x) 2 / 714
(:) الفبائي
(0) يو
(٪) Phossaton
(-) Supplément, 2/266.
(+) يعتبره اليسوعي فارسيا : غرائب، ص 240.

150- فُقمَه :
(x) 2 / 724
(:) ج . ع (فقم)
(0) يو
(٪) Phôkê
(-) Lexis , p. 1396.
(+) معناه : حوت.

151- فَلس :
(x) 2 / 726
(:) ج . ع (فلس)
(0) يو
(٪) Pholis
(-) غرائب ، ص 263 ؛ ألفاظ نفزاوة، عدد 419.
(+) معناه : قشر السمك، نقد.

152- فُلفُل :
(x) 2 / 726
(:) ج . م (فلفل)
(0) فا
(٪) پُلپُل Pulpul
(-) الالفاظ ، ص 121 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 582.

153- فَلَق :
(x) 2 / 727
(:) ج . ع (فلق)
(0) يو
(٪) Phalanx
(-) غرائب، 263 ؛ الفاظ نفزاوة، عدد 418.

154- فنار :
(x) 2 / 729
(:) ج . و (فنر)
(0) يو
(٪) Phanéros

(-) غرائب، ص 263؛ ألفاظ نفزاوة، عدد 224.

155- فـــنْجـــان :

(x) 2 / 728

(:) ج . و (فنجن)

(0) فـــا

(٪) پَنْكـــان Pankân

(-) الالفاظ ، 121 ؛ غرئب ، ص240 .

156- فَنَك :

(x) 2 / 729

(:) ج . ع (فنك)

(0) فـــا

(٪) فَنَك Fanak

(-) الالفاظ ، 122 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 859.

157- فيـــــل :

(x) 2 / 735

(:) ج . ع (فيل)

(0) فـــا

(٪) پيــــــل Pîl

(-) الالفاظ ، ص 123 ؛ المصطلح الاعجمي ، 2/ 598.

حـــرف القـــاف

158- قـــار :

(x) 2 / 800

(:) ج . ع (قير)

(0) يو

(٪) Kêros

(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 602.

159- قـــــارب :

(x) 2 / 750

(:) ج . ع (قرب)

(0) يو

(٪) Karabos

(-) Supplément, 2/323 ؛ الفاظ نفزاوة، عدد 449.

160- قـــالب :

(x) 2 / 782

(:) ج . ع (قلب)

(0) يو

(٪) Kalopûs

(-) Supplément, 2/39 ؛ ألفاظ نفزاوة، عدد 454.

(+) يعتبره أدّى شير فارسيًا : الالفاظ، ص 127.

161- قَـــــاوُون :

(x) 2 / 798

(:) مقحم في (قونه)

(0) تـــر

(٪) Kavoun

(-) غرائب ، ص 273.

(+) معناه : نبـــات.

162- قُـــدَس :

(x) 2 / 746

(:) ج . ع (قدس)

(0) يو

(٪) Kados

(-) Supplément, 2/314 ؛ ألفاظ نفزاوة ، عدد 461.

(+) معناه : قدح.

163- قَـــراصيا :

(x) 2 / 754

(:) ج . ع (قرص)

(0) يو

(٪) Kérasia

(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 605.

(+) معناه : شجر.

164- قَرَبُـــوس :

(x) 2 / 751

(:) القبائي

(0) يو

(٪) Krêpis

(-) Supplément, 2/332 ؛ الغاظ

نفزاوة، عدد 467.

165- قُــــرْط :

(x) 2/ 755

(:) ج . ع (قرط)

(0) يو

(٪) Kourton

(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 611.

(+) معناه : قُرْط (ضبات).

166- قــــرْطـــاس :

(x) 2/ 755

(:) ج . ع (قرطس)

(0) يو

(٪) Kharthês

(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 611 - 612.

167- قُــرْقُـــور :

(x) 2/ 757

(:) ج . ع (قرقر)

(0) يـو

(٪) Kerkouros

(-) غرائب، ص 264.

(+) معناه : سفينه.

168- قـــبرلّي :

(x) 2/ 757

(:) الفبائي

(0) اس

(٪) Grillo

(-) Supplément, 2/344.

(+) أ. معناه : طائر.

ب. يعتبره اليسوعي يوناني الاصل، غرائب، ص 265.

169- قـــرْمـــز :

(x) 2/ 758

(:) الفبائي

(0) فـا

(٪) قـرْمـز Qirmiz

(-) االالفَاظ، ص 125 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 615-616.

(+) معناه : صبغ.

170- قُـرْمُـوص :

(x) 2/ 758

(:) ج . م (قرمص)

(0) يو

(٪) Khéraméys

(-) Supplément, 2/345.

(+) معناه : حفرة.

171- قـــرْميد :

(x) 2/ 758

(:) ج . ع (قرمد)

(0) يـــو

(٪) Khéramidos

(-) غرائب ، ص 265. ألفاظ نفزاوة، عدد 480.

172- قَرَنْفُـل :

(x) 2/ 759

(:) الفبائي

(0) يو

(٪) Karyophyllon

(-) المصطلح الاعجمي 2/ 617.

173- قَـــزَ :

(x) 2/ 761

(:) ج . ع (قزز)

(0) فـا

(٪) كـژ Kaž

(-) غرائب ، ص 241 ؛ ق. ف، ص 523.

174- قُسْـط :

(x) 2/ 762

(:) ج . ع (قسط)

(0) يو

(٪) Kostos

(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 619-620

(+) معناه : نبات.

175- قسْـــط :

(x) 2/ 762

(:) ج . ع (قسط)
(0) يو
(٪) Taxis
(-) Supplément, 2/352 .
(+) معناه : مكيال .

176- قِسْطَــــار :
(x) 2 / 762
(:) ج . ع (قسطر)
(0) لا
(٪) Quaestor
(-) غرائب ، ص 279
(+) أ. معناه : منتقد الدراهم.
ب - ينظر : قسطري عدد 177 .

177- قِسْطَــري :
(x) 2 / 762
(:) ج . ع (قسطر)
(0) لا
(٪) Quaestor
(-) غرائب ، ص 279.
(+) ينظر : قسطار عدد 176 .

178- قَصْـــدير :
(x) 2 / 766
(:) القباني
(0) يو
(٪) Kassitéros
(-) المصطلح الاعجمي 2/ 625 .

179- قُفَّــــه :
(x) 2 / 781
(:) ج . ع (قفف)
(0) لا
(٪) Cophinus
(-) غرائب ، ص 279 ؛ الفاظ نفزاوة، عدد 500.

180- قُــلّه :
(x) 2 / 786
(:) ج . ع (قلل)
(0) لا
(٪) Culullus
(-) غرائب، ص 241 ؛ ألفاظ نفزاوة ، عدد 505.

181- قُــلْقَــاس :
(x) 2 / 785
(:) القباني
(0) يو
(٪) Kolokassion
(-) المصطلح الاعجمي، 1/ 629.
(+) معناه : نبات.

182- قَلَــــم :
(x) 2 / 786
(:) ج . ع (قلم)
(0) يو
(٪) Kalamos
(-) غرائب، ص 266.

183- قَلَنْسُــوه :
(x) 2 / 784
(:) ج . ع (قلس)
(0) لا
(٪) Calantica
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 630.

184- قِمْطَر :
(x) 2 / 788
(:) ج . ع (قمطر)
(0) يو
(٪) Kamptir
(-) غرائب، ص 266.
(+) معناه : ما تصان فيه الكتب.

185- قَميــن :
(x) 2 / 790
(:) ج . ع (قمن)
(0) يو
(٪) Kaminos
(-) غرائب ، 266.
(+) معناه : أتون.

186- قُــنَّــــب :
(x) 2 / 790
(:) ج . ع (قنب)

(0) يو
(٪) Kannabis
(-) المصطلح الاغجمي، 2/ 635.
(+) معناه : نبات.
187- قُنَيط :
(x) 2 / 791
(:) الفبائي
(0) يو
(٪) Krambê
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 637.
(+) معناه : نبات.
188- قَند :
(x) 2 / 791
(:) ج . ع (قند)
(0) فا
(٪) كَنْد Kand
(-) الالفاظ، ص 129 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 638
(+) معناه : عسل قصب السكر.
189- قُندُس :
(x) 2 / 791
(:) ج . ع (قندس)
(0) فا
(٪) قُنْدُز Kunduz
(-) الالفاظ، ص 129 ؛ المصطلح الاعجمي ، 2/ 638
(+) معناه : حيوان.
190- قَنْديد :
(x) 2 / 791
(:) ج . ع (قند)
(0) لا
(٪) Conditum
(-) غرائب ، ص 279.
(+) معناه : خمر.
191- قَنَص :
(x) 2 / 792
(:) ج . ع (قنص)
(0) يو
(٪) Kunêgia-as
(-) غرائب ، ص 266 ؛ الفاظ نفزاوة، عدد 514.

192- قِنْطار :
(x) 2 / 792
(:) ج . ع (قنطر)
(0) لا
(٪) Centenarium
(-) Supplément, 2/421 ؛ ألفاظ نفزاوة ، عدد 520.
193- قَنْطَرَه :
(x) 2 / 792
(:) ج . ع (قنطر)
(0) يو
(٪) Kamptêr
(-) غرائب ، ص 266 ؛ الفاظ نفزاوة، عدد 521.

حرف الكاف

194 كافور :
(x) 2 / 823
(:) ج . ع (كفر)
(0) فا
(٪) كافور Kâfûr
(-) الالفاظ ، ص 136 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 603 و651.
195- كَتّان :
(x) 2 / 807
(:) ج . ع (كتن)
(0) يو
(٪) Khitôn
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 660.
196- كُرسُف :
(x) 2 / 814
(:) الفبائي
(0) فا

(٪) كَرشَف Karšaf
(-) الالفاظ ، ص 133 ؛ المصطلح الاعجمي ، 2/ 664.

197- كُـركُـم :
(x) 2/ 815
(:) الفبائي
(0) فا
(٪) كُركُم Kurkum
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 668.

198- كِشْمِش :
(x) 2/ 821
(:) الفبائي
(0) فا
(٪) كِشْمِش Kišmiš
(-) الألفاظ، ص 136 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 681.
(+) معناه : نبات.

199- كُنـار :
(x) 2/ 831
(:) ج . ع (كنر)
(0) فا
(٪) كُنَار Kunâr
(-) الالفاظ، ص 138 ؛ غرائب، ص 243.
(+) معناه : نبات.

200- كُنْدُر :
(x) 2/ 832
(:) مقحم في (كنادر)
(0) يو
(٪) Khondros
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 694.
(+) معناه : لبان.

201- كُـوب :
(x) 2/ 836
(:) ج . ع (كـوب)
(0) لا
(٪) Cupa أو Caupilus
(-) Supplément, 2/504 ؛ غرائب ، ص 244.

202- كَـوْدَة :
(x) 2/ 836
(:) ج . ع (كود)
(0) فا
(٪) كُـود Kûd
(-) الالفاظ ، ص 139 ؛ غرائب ، ص 244.
(+) معناه : كـلّ مـا جمعتـه وجعلته كثبا.

حرف اللام

203- لـجَـام :
(x) 2/ 849
(:) ج . ع (لجم)
(0) فا
(٪) لـگـام Ligâm
(-) غرائب، ص 244 ؛ الفاظ نفزاوة، عدد 602.

204- لـصّ :
(x) 2/ 858
(:) ج . ع (لصص)
(0) يو
(٪) Lestês
(-) غرائب ، ص 268.
Lexis, p. 1038.

205- لُـوبِيا :
(x) 2/ 877
(:) ج . ع (لـوب)
(0) يو
(٪) Lobia
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 716.

206- لَـيْمُـون :
(x) 2/ 884
(:) الفبائي
(0) فـا

(٪) لـيمُـو Lîmû
(-) ألالفاظ، ص 142؛ ق. ف، ص 602؛ المصطلح الاعجمي، 2/725.

حـرف الميـــم

207- مـاخـور :
(x) 2/ 891
(:) ج . ع (مخر)
(0) فا
(٪) ميخور Mîḫûr
(-) الالفاظ، ص 143 ؛ غرائب، ص 245.

208- مـتْـرَس :
(x) 2/ 87
(:) مقحم في (ترسه)
(0) فـا
(٪) مَتَـرس Mataras
(-) الالـفـاظ ، ص 143 ؛ غرائب، ص 245.
(+) معناه : خشبة لاغلاق الباب.

209- مـجـوسي :
(x) 2/ 889
(:) ج . م (مجس)
(0) يو
(٪) Magos
(-) غرائب ، ص 269 ؛ .Lexis, p. 1081

210- مَـرْجـان :
(x) 2/ 895
(:) ج . ع (مرج)
(0) يو
(٪) Margaritês
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 741.

211- مَـرو :
(x) 2/ 900
(:) القبائي
(0) يو
(٪) Maron
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 749

212- مُسْتُقَه :
(x) 2/ 431
(:) مقحم في (ستوق)
(0) فا
(٪) مشته Muštah
(-) غرائب ، ص 245.
(+) معناه : آلة لضرب الصنج.

213- مشْـوار :
(x) 2/ 519
(:) ج . ع (شور)
(0) فـا
(٪) نُشْخُـوار Nušḫuwâr
(-) الالفاظ، ص 205 ؛ غرائب ، ص 245.
(+) معناه : بقية علف الدابة.

214- مَلَنْخُوليـا :
(x) 2/ 922
(:) القبائي
(0) يو
(٪) Melankholia
(-) .Lexis, p. 1133

215- مُـلُوخيـه :
(x) 2/ 919
(:) ج . ع (ملخ)
(0) يو
(٪) Molokhê
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 763.

216- مـنْـديل :
(x) 2/ 948
(:) ج .ع (ندل)
(0) لا
(٪) Mandile
(-) Supplément, 2/653 ؛ غرائب ، ص 280 ؛ الفاظ نفزاوة ، عدد 645.

حرف النّــون

217- نــازية :
(x) 2/ 952
(:) ج . ع (نزو)
(0) ال
(٪) Nazi
(-) Lexis, p. 1224

218- نــاووس :
(x) 2/ 1101
(:) ج . ع (نــوس)
(0) يو
(٪) Naos
(-) غرائب ، ص 270.
(+) معناه : مقبرة النصارى.

219- نــرجــس :
(x) 2/ 949
(:) القبائلي
(0) فــا
(٪) نَرْگِس Nargis
(-) الالفاظ، ص 151 ؛ المصطلح الاعجمي ، 2/ 785.

220- نَــــرْد :
(x) 2/ 949
(:) القبائلي
(0) فــا
(٪) نَــرْد Nard
(-) الالفـــاظ ، ص 151 ؛ غرائب، ص 257.

221- نــــسْرين :
(x) 2/ 954
(:) القبائلي
(0) فـــا
(٪) نَسْريــن Nasrîn
(-) الالفاظ، ص 151 ؛ المصطلح الاعجمي، 2/ 786.

222- نَــمْــش :
(x) 2/ 992
(:) ج . ع (نمش)
(0) فــا
(٪) نَمْــش Namš
(-) الالفاظ، ص 154 ؛ غرائب، ص 247.
(+) معناه : نميمة.

223- نَــمَــط :
(x) 2/ 993
(:) ج . ع (نمط)
(0) فــا
(٪) نَمَــــد Namad
(-) غرائب ، ص 247.

224- نَــمَــق :
(x) 2/ 993
(:) ج . م (نمق)
(0) فــا
(٪) نَــــامَه Nâmah
(-) الالفــــاظ ، ص 155 ؛ غرائب، 247
(+) معناه : الكتاب.

225- نَــيْــرَج :
(x) 2/ 1005
(:) ج . م (نيرج)
(0) فــــا
(٪) نَيْرَنْك Nayrank
(-) الالفاظ، ص 155 .
(+) معناه : نمّــــام.

226- نَيْرَنْج :
(x) 2/ 1005
(:) ج . م (نيرج)
(0) فــا
(٪) نَيْــرَنْك Nayrank
(-) الالفاظ ، ص 155.
(+) معناه : أخذ بالسحر.

227- نـــبل :
(x) 2/ 1005

(:) ج . ع (نيل)
(0) فــا
(٪) نِيلَــه Nîlah
(-) الالفــاظ ، ص 155 ؛ المصطلح الاعجمي ، 2/ 792.

حـرف الهـاء

228- هَـــاله :
(x) 2 / 1041
(:) ج . ع (هول)
(0) يــو
(٪) Halôs
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 795.
229- هَـلـهـل :
(x) 2 / 1033
(:) ج . ع (هلهل)
(0) فــا
(٪) هَلاَهــل Halâhil
(-) الالَفــاظ ، ص157 ؛ غرائب، ص248.
230- هـلْيــون :
(x) 2 / 1033
(:) الفبائي
(0) يــو
(٪) Eleion
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 800.
231- هــنْدبــا :
(x) 2 / 1037
(:) الفبائي
(0) يــو
(٪) Intybos
(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 142
و 2/ 801.
(+) معناه : انطوبيــا، بقل.
232- هــنْدس :
(x) 2 / 1038
(:) ج . م (هندس)
(0) فــا
(٪) أَنْدَازَه Andâzah
(-) الالفــاظ ، ص 158؛ غرائب، ص 248.

حـرف اليــاء

233- يَـاسَمــين :
(x) 2 / 1108
(:) ج . م (يسم)
(0) فــا
(٪) يَــاسَمِين Yâsamin
(-) الالفــاظ ، ص 160 ؛ المصطلح الاعجمي ، 2/ 812.
234- يــاقوت :
(x) 2 / 1109
(:) ج . و (يقت)
(0) يــو
(٪) Hyakinthos
(-) المصطلح الاعجمي ، 2/ 813.
235- يَــبــاب :
(x) 2 / 1105
(:) ج . ع (يبب)
(0) فــا
(٪) يَــبَاب Yabâb
(-) الالفــاظ ، ص 160 ؛ غرائب، ص 249.

خـــاتـــمــــة :

انعكست على باب الجمع في المعجم الوسيط - إذن - المشاكل التي أثارها اللفظ الاعجمي في اللغة العربية. وفضلا عن المواقف النّظرية المتباينة من هذه المسألة، فانّ أهمّ الصّعوبات العملية التي أعترضت المعجمين في جمع المادة الاعجمية لاثباتها في معاجمهم هي افتقار اللغة العربية الى يومنا هذا الى معجم تاصيلي (155)، وضيق المعاجم القديمة العامة والمخصّصة - وهي غير المختصّة - (156) على المعجم العربي الحديث كالمعجم الوسيط، اذ لم تُوفّر لمؤلّفيه الرّصيد المعجمي الضروري لوضع معجم مُكتمل. ولم يُتح ضيق هذه المصادر بُروز منزلة اللفظ الاعجمي على حقيقتها التي هي عليها في العصر الحديث في مختلف الامصار العربية، وبما هي به جديرةٌ من عناية، فكان الرّصيد اللغوي الاعجمي - رغم صدق عزيمة بعض المجمعيين في توسيعه - دون ما يجعل المعجم الوسيط مُسجّلا للاستعمال اذ ظلّ رصيد الألفاظ الاعجمية القديم مُستبدا بالمادة الاعجمية عامة، وظلّت بعض مجالات الاقتراض الدلالية غالبة على أخرى ممّا سبّب نقصا مُتفاوتا في الالفاظ المُتصلة بالمجالات الضعيفة. وبذلك تكون قد تخلّلت جمع مادة المعجم الوسيط الجدلية القديمة بين العقيدة والاعمال اللغوية البحتة (157) التي تفرض على واضع المعجم أن

(155) ابن مراد : اللفظ الاعجمي، ص 287.

(156) من المعاجم العامة : كتاب العين للخليل، وجمهرة اللغة لابن دريد، ولسان العرب لابن منظور . . الخ. ومن المعاجم المخصّصة المؤلفة بالعربية : المعرّب من الكلام الاعجمي للجواليقي، وشفاء الغليل للخفاجي. . الخ، ومن المعاجم المخصّصة المؤلفة بغير العربية : الالفاظ الارامية في اللغة العربية لفرنكل : Die Aramaischen Fremdworter im Arabis-chen, von Siegmund Fraenkel، والالفاظ الفارسية في العربية الفصحى لعبد الستار الصّديقي : Studen Uber die Persischen im Klassischen Arabischen, Von Siddiqi Abdussattar, Gottingen, 1919، . . الخ. يُنظر حول جملة هذه المعاجم : ابن مراد : اللفظ الاعجمي، ص ص 285-287.

(157) أورد الاستاذ الحمزاوي بعض اللغويين القدامى الذين سعوا الى التوفيق بين العقيدة والاعمال اللغوية. ونكتفي بذكر رأيه في السيوطي. فهو "قد اتّبع منهجا فيه كثير من الاقتباس يُعبّر عن ازدواجية شخصيته الفقهية اللغوية التي تأخذ بكلّ شيء من طرف دون أن تتجاهل تسليط النقد على المادة اللغوية مثلما هو الشأن في مؤلفه المزهر. ومن البديهي أنّ ذلك الرّجل المثقف الشّافعي النّزعة والمعتدل في آرائه كان يعتمد نظرة مُزدوجة في مُعالجة القضية. فهو يتبع منهج

يستجيب للمقاييس المعجمية الحديثة بما في ذلك الاستقراء المنهجي للّغة المُستعملة وتسجيلها في المعجم. وبذلك سلك مُؤلّفو الوسيط سبيلا وسطا في جمع مادتهم الاعجمية، يجعل من هذا العمل مرآة للعقيدة والاستعمال في الآن نفسه (158)، وقد كان مأمولا ومنتظرا أن ينهج المُؤلّفون منهج العمل اللغوي الصّرف خاصّة أنّهم أقرّوا بضرورة ادخال "الالفاظ المولّدة أو المحدثة أو المعرّبة أو الدخيلة التي أقرّها المجمع، وارتضاها الأدباء فتحرّكت بها ألسنتهم وجرت بها أقلامهم" (159)، وهم على يقين من أن إثبات هذه الألفاظ هو "من أهمّ الوسائل لتطوير اللغة وتنميتها وتوسيع دائرتها" (160). وإذ أن هذا العمل المعجمي الصرف لم يتحقّق على النّحو المنشود في مستوى الجمع، فلنا أن نتساءل عن مدى تحقّقه في مستوى الوضع، وهما مسألتان متّصلتان شديد الاتّصال في هذا العمل.

هلال بن حسين
جامعة تونس الأولى

الفقهاء في مُؤلّفه الاتقان في علوم القرآن، ويحذو حذو اللغويين في المزهر. وكان يُشير ضمنيا الى أنّ معالجة القضية مُعالجة لُغوية هي المُثلى، إلا أنّه لا يُهمل النّظرة الفقهية لاعتبارات تاريخية ووثائقية. وكان يُركّز عليها اتّقاءً، مثله مثل الجواليقي في كتاب المعرّب، لتأييد مقاربته اللغوية عندما اعتمد التّابعي أبا ميسرة ليُقرّ وجود الاستعارة (الاقتراض) بالقرآن. وكأنّنا بالسّيوطي قد سعى الى التّوفيق بين نظرتين هامتين دون الخلط بينهما وهما النظرة الفقهية والنّظرة اللغوية. ولعل ذلك عائد الى أثر ثقافة عصره الموسوعية والى تأثره بآراء لُغويين لامعين من أمثال الخليل" - الحمزاوي : العربية والحداثة، ص 155.

(158) يُنظر : الحمزاوي : العربية والحداثة، ص ص 139-156 (اللغة مرآة العقيدة).

(159) الوسيط، 1/ 13 (المقدمة).

(160) نفسه، 1/ 13 (المقدمة).

أسماء البحار في الاصطلاح الجغرافيّ العربيّ إلى القرن الرّابع الهجريّ

بقلـــم : لطفي دبّيش

تحتلّ المصطلحات منزلة هامّة في اللّغة العلميّة، فهي أسّ الجهاز الإبلاغيّ في النّصوص العلميّة قديمها وحديثها، ومركز من مراكزه الحسّاسة، لأنّه لا مناص لأهل كلّ علم من ألفاظ ومواضعات يختصّون بها للتّعبير عن مفاهيمهم، إذ لا ترتقي معرفة ما إلى دائرة العلم إلاّ إذا أسّست لنفسها ألفاظا دقيقة، أي مصطلحات تجتنب من الكلم مشتركه وإذا ما كانت الصّياغة في النّصوص العلميّة تقوم على التّصريح والتّعبير المباشر دون خروج عن حدود المألوف في الكلام، فلا تعمية ولا إلغاز، فإنّ الألفاظ الاصطلاحيّة المنبثّة داخلها تطرح أحيانا بعض المشاكل في مستوى الإبلاغ أمام القارىء العاديّ والقارئ غير المختصّ، فلا تفهم المعاني العلميّة إذا لم يتيسّرفهم بعض المصطلحات، خاصّة إذا ما تعلّق الأمر بمصطلحات مقترضة من الرّصيد الأعجميّ، أو بمصطلحات تستخدم استخداما خاصّا بعلم من العلوم يبْعد عن لغة التّخاطب المتداولة بين النّاس.

وتعدّ الجغرافيّة عند العرب قديما من أبواب المعرفة التي تحتلّ الألفاظ الاصطلاحيّة داخلها مرتبة متميّزة، فتختزل المعاني، وتختصر المفاهيم، وتساهم في تحقيق الإبلاغ بكيفيّة تنحو إلى الدّقّة والتّجريد، إلاّ أنّ بعض المصطلحات قد تمنع القارئ من تبيّن بعض المعاني الجغرافيّة، فيستحيل عليه تمثّل مجالات الجغرافيّة الفلكيّة، أو الجغرافيّة الإداريّة إذا كان يجهل طبيعة المصطلحات الفلكيّة، أو المصطلحات الإداريّة، والأمر نفسه بالنسبة إلى

مجال الجغرافية الطبيعيّة، وبالنّسبة إلى المكاييل والمقاييس وأسماء الأماكن والاتّجاهات والبحار.

فالمصطلح الجغرافيّ الإداري مثلا، يضعنا أمام ألفاظ يُحْوِجُ فهمها إلى تدبّر ونظر، من ذلك «الكورة» (1)، و «الرُّستاق» (2)، و«الطسّوج»، (3) كما يضعنا المصطلح الجغرافيّ الفلكيّ، أمام ألفاظ لا يتيسّر فهمها لغير المختصّ، مثل «الرّبع المعمور» (4)، و«المنقلب الصّيفي»، و«المنقلب الشّتوي» (5). وهي كلّها مصطلحات تحمل مفاهيم دقيقة وتصوّرات فلكيّة مضبوطة.

والأمثلة من هذا القبيل كثيرة في الجغرافيّة الطبيعيّة.

أمّا بالنّسبة إلى البحار فإنّ أسماءها في المصنّفات الجغرافيّة القديمة تختلف عن أسمائها في المصنّفات الجغرافيّة الحديثة. والجهل بهذه التسميات التّراثيّة للبحار يمنع أحيانا من فهم بعض النّصوص الجغرافيّة القديمة، ومن تبيّن بعض المواقع المذكورة داخلها. ولأمر كهذا، سنسعى إلى التّعريف بأسماء البحار كما اصطلح على تسميتها أكثر الجغرافيّين والرحّالين العرب إلى القرن الرّابع الهجريّ.

أسماء البحار في المعمورة :

إنّ البحار المشهورة في المعمورة أربعة، نذكرها كما أوردها ابن رسته في كتابه

(1) الكُورة : انظر المقدسي ص 47 وص 294، وابن حوقل ص 15. الكُورة : قسم إداري، يقصد به المنطقة التي تضمّ عدّة مُدن وقرى.

(2) انظر ابن حوقل ص 309، والمقدسي ص 282. الرُّستاق : هو المنطقة الرّيفيّة، وكلّ موضع فيه مزارع وقُرى.

(3) انظر المقدسي ص 119. الطسّوج : اصطلاح يُطلقه الجغرافيون على القطعة من الأرض أو على النّاحية الجغرافيّة، التي تؤسّس مع نواح أخرى مثلها مدينة كبيرة، فبغداد مثلا تتكوّن من أربعة طساسيج أو أربع قطع، كما يذهب إلى ذلك المقدسي ص 119.

(4) انظر المقدسي ص 90، وابن حوقل ص 429. الرّبع المعمور : هو جزء من الأرض يسكنه البشر، وهو مفهوم فلكيّ.

(5) تحدّث ابن رسته ص 15 عن المنقلب الشّتوي، والمنقلب الصّيفي، وعن الاعتدال الخريفي والرّبيعيّ، ونسب كلّ نقطة من تلك النّقاط الى البرج الذي يناسبها. وحديث ابن رسته عن الانقلابين والاعتدالين، إنّما هو حديث عن اختلاف طول الليل والنّهار أو اعتدالهما حسب فترات زمنيّة معيّنة في السّنة.

«الأعلاق النّفيسة»، أو المسعودي في «مروج الذّهب» نقلا عن جغرافيّة بطلميوس (6) :

- بحر الرّوم وإفريقيّة والشـــام.
- بحر أوقيانوس الذي هو بحر المغرب.
- بحر بنْطس.
- بحر طبرستان وجُرْجان (7).

وتُعتبر هذه التّسميات من قبيل الاصطلاحات الخاصّة بالجغرافيّين القدامى وهي تختلف عن الاصطلاحات المتّفق عليها حديثا، إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ نفس البحر يتلبّس بتسميات مختلفة ممّا يدخل بعض الاضطراب على فهم القارئ أحيانا، وهذا يرجع إلى نظرة تجزيئيّة طغت على تسميات جغرافيتنا للبحار فالبحر الواحد ينظر إليه من جهة جغرافيّة فيُسمّى بأسمها وينظر إليه من جهة جغرافية أخرى فيُسمّى باسمها أيضا، «فالبحر الأبيض المتوسّط» في اصطلاحنا اليوم هو «بحر إفريقيّة» لدى الجغرافيّين العرب القدامى إذا نظر إليه من إفريقيّة وهو «بحر الشّام» إذا نظر إليه من جهة أرض الشّام وهو «بحر الرّوم» إذا نظر إليه من ديار الرّوم وهو «بحر مصر» إذا نظر إليه من أرض مصر.

1 - بحر فَـــارِس :

هو الخليج الفارسي في الاصطلاح الجغرافي الحديث، ويطلق الاصطخري وابن حوقل هذا لاسم، أي «بحر رس» على المحيط الهندي بأكمله، «فبحر فارس» لديهما هو للبحرالهند» (8). أمّا ابن رسته فانه يسمي الخليج الفارسي « بخر فارس» و «بحر الهند» و «بحر الصين» (9). وتبقى تسمية البحر متعلقة دائما بالناحية التي يفتح عليها.

---

(6) بطلميوس : فلكيّ وجغرافي يونانيّ. توفي 168م وذهب مترجم كتاب كراتشكوفسكي «تاريخ الأدب الجغرافي العربي صلاح الدّين عثمان هاشم إلى أنّ الطريقة الصّحيحة لكتابة هذا الاسم هي أن تسبق الميم الياء لا العكس. (حاشية ص 20 من كتاب كراتشكوفسكي. ط 2 بيروت 1987).

(7) ابن رسته ص 83. فصل «صفة البحور»، وكذلك المسعودي ج 1 ص 88.

(8) ابن حوقل ص 48 فصل «بحر فارس» والاصطخري ص 75 في حديثه عن بحر فارس وقدامة بن جعفر ص 233 والمسعودي ج 1 ص 113.

(9) ابن رسته ص 83.

ويخصص ابن حوقل فصلا كاملا للحديث عن بحر فارس، يقول : «والذي يجب أن يذكر بعد ديار العرب، بحر فارس لأنّه يشتمل على أكثر حدودها» (10). ويقرب الاصطخري الصواب عندما يذهب الى أن بحر فارس إنّما هو «خليج» (11)، وهو يجعله خليجا من «البحر المحيط». وهو بحر يحيط بالعالم الآهل من كلّ جهاته. أمّا في عرف الجغرافيين المحدثين فإنّ الخليج الفارسي هو خليج من المحيط الهندي. ولم يحالف المسعودي الصواب عندما اعتبر أنّ عرضه في أضيق جهاته يبلغ 150 ميلا، أي ما يقارب 280 كلم، بينما الحقيقة أنّ أضيق نقطة فيه من جهة العرض تبلغ 45 كلم (12).

ويفسّر الاصطخري نسبة هذا البحر الى فارس، قائلا : «وينسب هذا البحر من بين سائر الممالك التي عليه الى فارس لأنّه ليس عليه مملكة أعمر منها، ولأنّ ملوك الفرس كانوا على قديم الزمان أقوى سلطانا، وهم المستولون الى يومنا هذا على ما بعد وقرب من شطوط هذا البحر» (13).

فتسمية الخليج الفارسي بـ«بحر فارس»، تعود حسب الاصطخري الى أسباب سياسية وعسكرية، فسيطرة الفرس على شواطئه وعلى حركة الملاحة فيه، تجعله ينسب اليهم، فالتّسمية هنا لا تعلّل بالموقع الجغرافي فحسب بل بموازين القوى وبمنطق الاستراتيجية الحربيّة.

ويسمّي المسعودي الخليج الفارسي «ببحر البصرة» (14) وهي تسمية تعود الى نظرة تجزيئية تنظر الى هذا البحر من جهة انفتاح «البصرة» عليه، وهي إحدى المدن العراقية الكبرى.

---

(10) ابن حوقل ص 48.

(11) المسعودي ج 1 ص 113

(12) لمزيد الاطلاع على «بحر فارس» انظر فصل «بحر فارس» في EI2,1/955 - 956.

(13) انظر الاصطخري، ص 75، وابن حوقل ص 48 وما بعدها فيما يتعلق بفصل «بحر فارس».

(14) المسعودي ج 1 ص 113.

2 - بحـــر الهنـــد (15) :

هو اصطلاح راج في نصوصنا، ويعني في الاصطلاح الحديث، «المحيط الهندي»، ومن التّسميات التي نطلق هلى هذا البحر نفسه :

- «بحر الزّنج» : نسبة الى السكان الذين يقطنون على ضفّته الغربية (16).

- «البحر الحبشي» : نسبة الى أرض الحبشة، التي تقع على الضّفة الغربية لهذا البحر (17).

- « البحر الفارسي» : نسبة الى مملكة فارس، التي تقع على ضفافه وتعتبر هذه التّسمية من قبيل تسمية الكلّ بالجزء (18).

- «البحر الصّيني» : نسبة الى بلاد الصّين، التي تقع على ضفافه الشّرقية (19).

وما نستنتجه من هذه التّسميات، أنّ جغرافيينا لم ينظروا الى «بحر الهند» باعتباره بحرا واحدا، بل باعتباره أجزاء، وكلّ جزء يسمّى تبعا للمنطقة التي يفتح عليها.

يذكر ابن رسته «البحر الهندي» قائلا : «أمّا البحر الهندي فانه يمد طوله من المغرب الى المشرق وذلك من أقصى الحبش الى أقصى الهند (...)، يخرج منه خليج عند أرض الحبش يمر الى ناحية البربر يسمّى «الخليج البربري» (20) (....)، ويخرج منه خليج آخر نحو أَيْلَةَ (21) (...)، ويخرج منه خليج الى ناحية فارس يسمّى الخليج الفارسي، وبين هذين الخليجين، خليج أيلة وخليج فارس، أرض الحجاز واليمن وسائر بلاد العرب (...)، ويخرج منه خليج آخر الى أقصى الهند عند تمامه يسمّى الخليج

---

(15) ابن رسته ص 83 و 84، والمسعودي ج 1 ص 127.

(16) ابن حوقل ص 63 عند حديثه عن «أرض الزّنج»، وأرض الزّنج هي اليوم بلاد الصّومال وأثيوبيا وجزء من السّودان.

(17) ابن حوقل ص 63 عند حديثه عن «بلاد الحبشة»، والمسعودي ج1 ص 118 عند حديثه في باب كامل عن «البحر الحبشي».

(18) الاصطخري ص 75، وابن حوقل ص 48.

(19) المقدسي ص 92.

(20) «الخليج البربري» هو «خليج عدن» في الاصطلاح الحديث، وسمّي بالبربري نسبة الى «بلاد بربرة»، وهي الصّومال حاليا.

(21) «خليج أيلة»، هو خليج عمان في الاصطلاح الحديث.

الأخضر [22] (. . .)، وفي البحر الهندي هذا، من الجزائر العامرة وغير العامرة ألف وثلثمائة وسبعون جزيرة، منها جزيرة ضخمة في أقصى الهند مقابل أرض الهند من ناحية أرض المشرق (. . .)، يحيط بها ثلاثة آلاف ميل في جبال عظام وأنهار كثيرة، ومنها يخرج الياقوت الأحمر، وحول هذه الجزيرة تسع عشرة جزيرة عامرة فيها مدائن وقرى كثيرة» [23]. ويقيم هذا الاستشهاد الحجّة على اتّساع بحر الهند وشساعة مساحته المائية، فهو ليس من البحار الصغيرة، بل هو بحر ضخم، ، تفتح عليه مجموعة من «البحار» و«الخلجان» وكـ«خليج أيلة» و «الخليج البربري» و«الخليج الاخضر»، وهي خلجان تثبت معرفة جغرافيينا بالجانبين الشمالي والغربي لبحر الهند، وهما أهمّ الجوانب التي يعرفونها عنه لأنّهم كلما ابتعدوا الى الشّرق أو الى الجنوب قلّت معلوماتهم عنه.

وتقع في مياه هذا البحر جملة من الجزائر، منها العامر ومنها غير العامر، وتقرّب جملة هذه المعطيات «بحر الهند» من المفهوم الحديث لهذا البحر، وهو «المحيط الهندي»، إلاّ أنّنا نلحظ أنّ نصوصنا القديمة لم تفرز مصطلحا أدقّ وأشمل من عبارة «بحر» للتّعبير عن شساعة «البحر الهندي» وضخامته، كمصطلح «المحيط» (Océan).

ويؤكّد المسعودي ما ذهب اليه ابن رسته، يقول : «ليس في المعمور أعظم من هذا البحر» [24]، وهو يقدم هذا الحكم استنادا الى تجارب أرباب المراكب أولا والى تجربته الشخصية ثانيا اذ سبق له أن جرّب أهوال هذا البحر عندما ركبه في مناسبات «آخرها سنة أربع وثلثمائة» [25].

يقول المسعودي مقارنا بحر الهند بغيره من البحار «وقد ركبت عدّة من البحار كبحر الصّين والرّوم والخزر والقُلْزم واليمن وأصابني فيها من الأهوال ما لا أحصيه كثرة فلم أشاهد أهول من بحر الزّنج أو الهند» [26].

وروايات الرّحالين والجغرافيين عن «بحر الهند» كثيرة وقد أورد المسعودي بعضها

(22) «الخليج الأخضر»، قد يكون خليج البنغال في الاصطلاح الحديث.
(23) ابن رسته ص 84 وما بعدها.
(24) المسعودي ج 1 ص 107.
(25) نفس المصدر ج 1 ص 108.
(26) نفس المصدر ج 1 ص 108.

خاصة فيما يتعلق بأسماك ذلك البحر وآفاته وأمواجه (27).

وتبقى صورة «بحر الهند» في نصوصنا غير دقيقة وغير موحّدة وتتّسم بالتّعميم والتّنوع والاختلاف، وهي مأخوذة من التّراث الجغرافي اليوناني أو من التّجارب الذاتية للرحالين والجغرافيين العرب القدامى (28).

3 - بحر الرّوم أو البحر الرّومي :

عرف هذا البحر «ببحر إفريقية» و «بحر مصر» و «بحر المغرب» أو «البحر المغربي» و «بحر الشام» أو «البحر الشامي» و «بحر طرابلس» (29) وكلّ هذه الاسماء متعلّقة بالبلدان التي تقع على ضفاف هذا البحر فهو بحر يسمّى بطريقتين :

- واحدة متعلّقة باتّصاله ببلاد الروم نسبة الى الرّوم من جهة ضفّته الشمالية.
- الثانية متعلقة باتّصاله ببلدان عربية اسلامية كنسبته الى افريقية أو الى مصر أو الى الشام.

أمّا التّسمية المتداولة في نصوصنا فهي : «بحر الرّوم»، وطغيان هذا الاسم على غيره من الأسماء الاخرى قد يرجع الى اعتبارات سياسية وعسكرية، إذ أن ضفاف بحر الروم - خاصة ضفافه الغربية - كانت دائما تحت إمرة الرّوم البيزنطيين، وتواصلت سلطتهم عليه حتّى في أوج قوة المسلمين، ومدّهم السياسي (30).

ويعتبر «بحر الرّوم» في عرف الجغرافيين القدامى من البحور الرّئيسيّة الواقعة على الكرة الارضية، ويرمز إليه في الاصطلاح الحديث بـ «البحر الابيض المتوسط».

ويعتبر الاصطخري (31) وابن حوقل (32) «بحر الرّوم» خليجا، يأخذ من البحر

---

(27) نفس المصدر.

(28) انظر : فصل «بحر الهند» في .EI 2,1/958-959

(29) انظر : ابن خرداذبه ص 154 وقدامة بن جعفر ص 231 وابن رسته ص 83 وابن حوقل ص 174 والاصطخري ص 50 والمسعودي ج 1 ص 118، وقد سمّى المسعودي بحر الرّوم بأسماء عديدة منها :

«بحر الرّوم وطرسوس وأدرنة والمصيصة وأنطاكية واللاذقية وطرابلس وصيداء وصور والشام والاسكندرية والمغرب» وهي كلّها مدن تقع على ضفاف بحر الرّوم وسمي باسمها.

(30) لمزيد الاطّلاع انظر فصل «بحر الرّوم» في ج 1 ص. .EI 2,1/963-965

(31) الاصطخري ص 50.

المحيط. وقد سمّي «بحر الرّوم» في نصوصنا بالخليج، لاقتراب شكله الجملي من الخليج، فيظهر كقطعة بحر، تخرج من البحر المحيط وتدخل في الأرض. وقد أختلف الجغرافيون القدامى في تقديرهم لمساحة بحر الرّوم، يقول المسعودي «ذكر جماعة، منهم محمد بن جابر النسائي وغيره، أنّ طوله خمسة آلاف ميل وعرضه مختلف فمنه ثمانمائة ميل، ومنه سبعمائة ميل، ومنه ستّمائة ميل وأقل من ذلك على حسب مضايقة البرّ للبحر والبحر للبرّ» (33). إلاّ أنّ هذا التّقدير لمساحة بحر الرّوم، لا بعيد عن الصّواب إذ إنّ الطول الحقيقي لبحر الرّوم، هو تقريبا 3900 كلم أمّا أعرض نقطة فيه فتبلغ 1600 كلم تقريبا (34).

وقد وصف جغرافيونا بحر الرّوم من غربه الى شرقه، وعدّدوا مختلف البلدان التي تقع على ضفافه، أمّا مبدؤه، فمن «البحر المحيط» (35) مرورا «بطنجة و «سبتة» بالغرب(36) و «يمتد على سواحل المغرب. ومما يلي شرقي هذا البحر، ينتهي الى أقاصي أرض مصر ممتدا على أرضها الى الشام (. . .) ، ويعطف الى بلدان الروم، (أي آسيا الصغرى Asie Mineure)، ويمضي على سواحل أثيناس (Athènes) وسواحل قلوريّة (La Calabre)، والانكبردة، (La Lambardie) الى افرنجة (La France) ويصير البحر حينئذ جنوبيا لأرض جليقية (قد تضم أرض جليقية فرنسا وايطاليا واسبانيا)، ويكون على ساحله الافرنجة، الى أن يتّصل بطرطوشة من بلاد الاندلس (. . .)، ويجاوز المريّة وأعمال الجزيرة واشبيلية»(37).

إنّ وصف حدود بحر الرّوم بهذه الكيفية، التي تقرب من الصّواب من عديد الوجوه، تبيّن أنّ ابن حوقل، له فكرة دقيقة عن هذا البحر (38)، كما تبيّن أنّ صورة «بحر

---

(32) ابن حو وقل ص 174.

(33) المسعودي ج 1 ص 188.

(34) المزيد الاطلاع انظر فصل «بحر الرّوم» في : EI2,1/ 963-965

(35) المسعودي ج 1 ص 118.

(36) نفس المصدر.

(37) ابن حوقل ص 174.

(38) زار ابن حوقل أغلب البلدان التي تفتح على بحر الرّوم غربا وشرقا ومثل تلك الزّيارات مكّنته من اكتساب معلومات دقيقة عن هذا البحر.

الروم» في التراث الجغرافي، هي صورة بيّنة المعالم، فموقعه الاستراتيجي، هو الذي جعل الجغرافيين القدامى يجمعون معلومات كثيرة حوله، فهو من البحار التي توسعت نصوصنا في الحديث عنها، ثمّ لا ننسى أنّ بحر الرّوم عار، كان مسرحا لعديد الحروب التي دارت بين المسلمين والافرنج، بالاضافة الى أهميته في الحركة التجارية (39).

أمّا كثرة البلدان، التي تفتح على ضفاف بحر الروم غربا وشرقا، شمالا وجنوبا، فإنّها تقيم الدّليل على أنّ بحر الرّوم من البحور ذات الشطوط العامرة، فـ «العمارات من جنْبتيه ممتدّة غير منقطعة» (40) كما أنّ مياهه تضمّ عديد الجزر، «كجزيرة قبرص» و«جزيرة صقلية» (41) فلا ريب، أنّ انتشار العمارة حول بحر الروم، وعلى ضفافه، تجعله من البحار المتميّزة والاكثر شهرة، الى جانب بحر الهند، إلى حدّ أنّ المقدسي يصرّح بأنه لا يعرف من البحور غير «البحر الغربي» أي بحر الرّوم و«البحر الشرقي» أي «بحر الهند».

4 - بحر القلزم :

«بحر القلزم»، اسم يطلقه الجغرافيون القدامى على البحر المعروف في الاصطلاح الحديث، بـ «البحر الاحمر».

ويسمّى هذا البحر، بحر القلزم»، نسبة إلى مدينة «القلزم»، وهي مدينة «السّويس» حاليا، وتقع بمصر. يقول الاصطخري : «وأمّا القلزم فإنها مدينة على شفير البحر، وينتهي هذا البحر اليها، وهي في عطف هذا البحر في آخر لسانه» (42).

ويسمّى هذا البحر، بـ «بحر الحجاز»، و «بحر اليمن»، و «خليج العقبة،» و«الخليج العربيّ». (43) وتعتبر هذه التسميات من قبيل تمثيل الجزء للكلّ، وجملة البقاع المذكورة كالحجاز واليمن، تقع على ضفاف البحر الأحمر من الجهة الشرقيّة خاصّة.

---

(39) انظر فصل : بحر الرّوم» في : EI2,1/965.

(40) ابن حوقل ص 185.

(41) المسعودي ج 1 ص 119.

(42) الاصطخرى ص 29.

(43) نفسه ص 30 والمسعودي ج 1 ص 111 عند حديثه عن البحر الحبشي أو بحر الهند.

وقد قدّر جغرافيونا طول بحر القلزم، بثلاثين مرحلة (44) أو بما يقارب 1400 ميل (45) وهو رقم يقارب الصّواب، أمّا تقديرهم لأعرض نقطة فيه، وهي 700 ميل تقريبا، فهو تقدير مخطئ، لأنّه يفوق حقيقة عرضه بما يزيد عن ثلاث مرّات (46).

وقد أشار الاصطخري الى خطورة «بحر القلزم» وكثرة أمواجه التي تتلاطم حتّى باليسير من الرّيح. (47) ولا ريب أنّ الاصطخرى مصيب فيما ذهب اليه، فمعلوماته عن هذا البحر، لا تبعد عن الحقيقة الجغرافيّة المثبتة حديثا، فالبحر يضع صعوبات عديدةً أمام السّفن المبحرة فيه، بسبب الرياح ذات المجاري المتقابلة، خاصّة في جهته الشماليّة، التي تتسم بخطورة أجسم وأشدّ من جهته الجنوبيّة.

وتكمن صعوبات هذا البحر، في الشّمال، في النقطة المسمّاة بـ «رأس محمّد» اذ تلتقي فيها رياح متضادّة المجرى، فواحدة تأتي من «خليج السّويس»، وأخرى من «خليج عقبة»، ولأمر كهذا لا تبحر السّفن القادمة من الهند الى جهته الشماليّة، فبلوغ هذه الجهة يعدّ من قبيل المغامرة، ومن ثمّة كانت أكثر السّفن تفرغ بضاعتها في «عدن»، أوفي «جدّة» أو في «مكّة»، ثمّ تروّج بضاعتها تلك بواسطة القوافل عبر البرّ، وهذا يجعل من مكّة مدينة تجاريّة هامّة، وتعرف السّفن المبحرة في بحر القلزم بـ «سفن القلزم» (48).

وقد جمّع جغرافيونا معلومات كثيرة عن «بحر القلزم» وهي -في الجملة- تبيّن معرفتهم الدّقيقة به، واهتمامهم الكبير بمختلف خصوصياته ناتج عن أهميّته بالنسبة الى الرّحلات التجاريّة، فهو من المسالك البحريّة الاستراتيجيّة نظرا إلى موقعه الحسّاس بين بحر الهند جنوبه، وبحر الرّوم شمالا، وقد أشاد ابن خرداذبه به ، وأشار الى مرتاديه، من ذلك التجّار اليهود (49).

---

(44) «المرحلة» تقارب 40 كلم.

(45) الميل : يقارب 1,9 كلم.

(46) الاصطخري ص 29 ولمزيد الاطلاع انظر : فصل «بحر القلزم» في EI2,1/960.

(47) الاصطخري ص 30.

(48) ابن خرداذبه ص 153 والاصطخري ص 38 ولمزيد التوسّع انظر فصل «بحر القلزم» في EI2,1/960-961.

(49) ابن خرداذبه ص 153.

5- بحر بنطس أو بنطوس :

«بحر بنطس (50) هو «البحر الأسود» في الاصطلاح الجغرافي الحديث، ولهذا البحر، أسماء أخرى منها :

- بحر الخزر : نسبة الى الشعوب، التي تقطن على ضفافه، وهم «الخزر» (51)، أو نسبة الى إقليم الخزر.

وتسمية هذا البحر بـ «بحر الخزر» ، توقع في الاشتباه مع «بحر جرجان»، الذي سموه بـ «بحر الخزر» أيضا (52). ومن ثمّة وجب الانتباه عند تعيين هذا البحر وتحديد موقعه درءا لكلّ لبس أو خلط.

ويعتقد ابن خرداذبه، أنّ «بحر بنطس» أي «البحر الأسود»، يأتي من بحر الخزر، ويقصد بـ «بحر الخزر»، بحر قزوين Mer Caspienne، كما في الاصطلاح الحديث، يقول : «والبحر الذي يدعى بنطس، يجيء من بحر الخزر» (53).

ولا شك أنّه مخطئ فيما ذهب اليه، لأنّ البحر الأسود وبحر قزوين لا يختلطان، ولا يمتزجان. ولعلّ المسعودي يقترب من الصّواب عندما يذهب الى القول بأنّ البحرين «بنطس» و «الخزر»، توجد بينهما إمكانية للالتقاء، فالطّريق من بحر بنطس الى بحر الخزر تمرّ عبر «خليج نطاس» (54) ونهر الدّون (55)، ثمّ نهر إتل أو آتل (وهو الفولغا في الاصطلاح الحديث)، وهي الطّريق المسمّاة بالطريق الخزريّة. (56) وإن أقرّ المسعودي

---

(50) ابن خرداذبه ص 103، وابن رسته ص 86، وسمّاه قدامة بن جعفر بـ «بنطوس» ص 330، ابن حوقل ص 330، والاصطخري ص 130.

(51) الخزر : هم سكّان المنطقة الغربية لما كان يسمّى الاتحاد السوفياتي، وقد كانت مملكة الخزر تسيطر في بداية القرون الوسطى على ضفاف البحر الاسود، أي على المنطقة الممتدة من شمال القوقاز الى نهر إتل أو آتل.

(52) بحر الخزر أو بحر جرجان، هو بحر قزوين في الاصطلاح الجغرافي الحديث.

(53) ابن خرداذبه ص 103.

(34) «خليج نطاس»، يسمّى حديثا «بمضيق Kertch».

(55) نهر الدّون Don، يقع بروسيا الاتحاديّة.

(56) انظر دائرة المعارف الاسلامية (الطبعة الجديدة) «بحر بنطس» ج 1 ص 955.

بوجود إمكانية التقاء بحر بنطس وبحر الخزر عبر الطريق الخزرية، فإنّه ينفي اتصالهما، وهو مصيب فيما ذهب اليه (57).

وفي الجملة، فإنّ المعلومات المتوفّرة في نصوصنا حول «بحر بنطس» محدودة ومتضاربة في مواقع كثيرة خاصّة فيما يتعلّق باتصاله أو عدم اتصاله بحر الخزر (Mer Caspienne) وقد تعود قلّة اهتمام العرب ببحر بنطس الى بعد هذا البحر عن المراكز التي كانت تعتبر حسّاسة بالنسبة الى الدولة الاسلاميّة، كالبلاد التي تفتح على بحر الرّوم، أو التي تفتح على البحر الاحمر. فهو الى حدّ ما بعيد عن دائرة الصراعات الحربيّة (58)، ولا يشكّل أهمية كبرى بالنّسبة الى الملاحة البحريّة، فلا يقارن ببحر الرّوم مثلا.

6 - البحر المحيط :

عرف «البحر المحيط» (59) بأسماء عديدة، منها «بحر أقيانوس»، و «أقيانوس»، (60) و «البحر الأخضر»، (61) و «بحر المغرب»، (62) و «البحر المظلم» (63).

وسمّي بالبحر المحيط، لأنّه في اعتقاد الجغرافيين القدامى يحيط بالعالم الآهل من كلّ جهاته، وعلى الأقلّ من جهاته الثلاث الشّرق والغرب والشمال (64)، أمّا الجهة الجنوبيّة، فعلم العرب بها محدود، ولا يتجاوز خطّ الاستواء.

وأكثر المناطق التي خبرها العرب في هذا البحر، المنطقة الشماليّة، والمنطقة الغربيّة. يقول ابن رسته : «هو بحر لا يعرف منه إلاّ ما يلي المغرب والشمال من أقصى أرض الحبشة الى برطينيّة (أي بريطانيا)» (65).

---

(57) المسعودي ج 1 ص 125.

(58) كان «بحر الرّوم» مسرحًا صّراعات الحربية، بين المسلمين والافرنج، في القرن الرّابع الهجريّ خاصّة.

(59) انظر الطرطوشي ص 160 و 168 و 175، وابن حوقل ص 174، والمسعودي ج 1 ص 124، وقدامة بن جعفر ص 230.

(60) المسعودي ج 1 ص 124، وابن رسته ص 85، وقدامة بن جعفر ص 231.

(61) قدامة بن جعفر ص 230، والمسعودي ج 1 ص 124، وابن رسته ص 85.

(62) ابن رسته ص 85.

(63) الطرطوشي ص 169.

(64) ابن رسته ص 85.

(65) المصدر نفسه.

وقد أشار جغرفيونا الى قساوة الطقس في الجهة الشمالية للبحر المحيط وصعوبة الملاحة فيه. فهو «بحر لا تجري فيه سفن» (66) والأمر كهذا عدّ ركوبه من المسائل العسيرة.

ووجدنا في نصوصنا إجماعا على أنّ بحور المعمورة الرئيسيّة، متّصلة مباشرة بالبحر المحيط، كبحر الرّوم وبحر فارس وبحر الهند، فعدّ «بحر الرّوم» خليجا يأخذ من البحر المحيط (67)، ومثله عدّ بحر فارس (68).

وتوجد في البحر المحيط مجموعة جزر منها «الجزر الخالدات» (هي جزر كناري)، و «جزائر برطينيّة» (بريطانيا) (69). ويبقى البحر المحيط -رغم ما قيل عنه- من البحار المجهولة لدى الجغرافيين القدامى خاصّة من ناحية حدوده ومنتهاه. «فلا يعلم من أين أمره، إلاّ ما يلي ناحية المغرب وممّا يلي ناحية الشّمال فقط» «كما ذهب الى ذلك قدامة بن جعفر (70)، و «لا يعلم أكثر نهاياته» حسب قول المسعودي (71). ولأمر كهذا لم نجد تسمية تقابله في الاصطلاح الجغرافيّ الحديث. أمّا ابن رسته فإنّه يرى أنّه «لا يعرف أحد كيف هو بعد جزائر برطينيّة» (72).

ويرى قدامة بن جعفر أنّ معلومات العرب عن «البحر المسمّى بالمحيط» تنعدم ما بعد «جزائر برطانية»، فـ «السّفن لا تجري فيه، ولا يعلم أحد من البشرحاله» (73).

7 - بحر الخزر (74) :

هو بحر قزوين في الاصطلاح الحديث (Mer Caspienne). ويدعى أيضا بـ

---

(66) المصدر نفسه.

(67) الاصطخري ص 29.

(68) المصدر نفسه ص 75.

(69) ابن رسته ص 85.

(70) قدامة بن جعفر ص 231.

(71) المسعودي ج 1 ص 124.

(72) ابن رسه ص 84.

(73) قدامة بن جعفر ص 231.

(74) ابن حوقل ص 330، والاصطخري ص 130، وابن خردذبه ص 103.

«البحر الخزري»، و بـ «البحر الخراساني»، و «بحر جرجان»، و «طبرستان» (75). وهي كلّها أسماء لبلدان تقع على ضفافه، وتكون بمثابة الجزء يطلق على الكلّ، أو الجزء الممثّل للكلّ.

وسمّي هذا البحر بـ «بحيرة الخزر». وقد تعلّل هذه التّسمية بصغر حجمه وعدم انفتاحه على بحور أخرى (76). وقد أصاب ابن حوقل (77) عندما اعتبر بحر الخزر من البحار التي لا تتصل بشيء من البحار التي على وجه الارض. فبحر الخزر، من البحار «المغلقة» كما في الاصطلاح الحديث مثله مثل «بحر آرال» و«البحر الميّت».

أمّا تسميته ببحر الخزر، فهي نسبة الى مملكة الخزر، التي كانت تسيطر في بداية القرون الوسطى على ضفاف هذا البحر، أي على المنطقة الممتدّة من شمال القوقاز الى نهر إتل أو آتل (نهر الفولغا).

وقد ضبط ابن حوقل حدود بحر الخزر قائلا : «وبحر الخزر، شرقيّه طبرستان وجرجان وخوارزم، وغربيّه الرّان وحدود السّرير وبلاد الخزر، (كلّها بلدان تفتح على بحر قزوين) وشماليه مفازة الغزيّة بناحية سياه كوبه (كزخستان وأصطراخان)، وجنوبيّه الجبل والدّيلم (تركمنستان وايران)» (78).

8 - بحر لوط :

«بحر لوط» (79)، وهي احدى التّسميات التي أطلقها العرب القدامى على «البحر الميّت». وقد عرف هذا البحر خاصّة بـ «البحيرة الميّتة»، أو «البحيرة المُنتنة»، و بـ «البحيرة المقلوبة» (80) نسبة الى الارض المقلوبة، وهي أرض قوم لوط.

وذكر الاصطخري «البحيرة الميّتة» عند حديثه عن مدن الشّام، وذهب الى أنها تقع

---

(75) ابن خرداذ به ص 153.

(76) انظر فصل : «بحر الخزر» في EI2,1/959.

(77) ابن حوقل ص 329.

(78) ابن حوقل ص 329.

(79) الاصطخري ص 47، وابن حوقل ص 158.

(80) ابن خرداذبه ص 79، والاصطخري ص 47، وابن حوقل ص 158.

في أرض فلسطين، وهو مصيب في ذلك، ومثله فعل ابن حوقل عندما ذكر البحيرة الميّتة عند حديثه عن «جند فلسطين»، وهو أول أجناد الشّام ممّا يلي المغرب» (81).

وتسمية جغرافيينا بحر لوط بـ«البحيرة» في مقامات كثيرة، يعود الى صغر حجم هذا البحر، وعدم انفتاحه على بحار أخرى، فالبحر الميّت هو بمثابة البحيرة المتّسعة المغلقة، أو كما يقول الاصطخري : هو بحر لا يمتزج ببحر ولا ينفتح على بحر (82). و البحيرة الميّتة تسمّى عند الاصطخري ميّتة «لانّه ليس فيها شيء من الحيوان، لا سمك ولا غيره» (83).

وإن لم يفسّر لنا الاصطخري أسباب عسر الحياة العضوية في هذا البحر وعسر الملاحة فيه، فإنّ الجغرافيين المحدثين لم يتركوا الأمر دون تفسير وشرح، فأرجعوا ذلك الى نسبة ملوحته، اذ تصل الى 275غ بالنز الواحد، لذلك يطفو الانسان على سطحه وتعسر الحياة فيه نسبيّاً (84).

وقد أشار ابن خرداذبه الى كثرة الملح في هذا البحر دون تدقيق أو ضبط لنسبته في الماء بل اهتمّ بالجانب النفعي الاقتصادي لهذه المادة التي تصلح للصّاغة يقول : «ويخرج من البحيرة المنتنة ملح يصلح للصّاغة وقير يسمّى الحُمَّر» (85).

9 - بحـــر الـــــزّنج :

بحرر الزّنج» (86)، تسمية قديمة للجزء الغربيّ من بحر الهند، وقد سمّي ببحر الزنج نسبة الى بلاد الزّنج، وهي البلاد التي تقع على الضفّة الغربيّة للمحيط الهندي (شرقي القارّة الافريقيّة.

ويمتدّ بحر الزّنج من الخليج البربريّ (هو خليج عدن في الاصطلاح الحديث) الى جزيرة مدغشقر، وهي أقصى نقطة يعرفها العرب من النّاحية الجنوبيّة للمعمورة.

---

(81) ابن حوقل ص ص 157 - 158.

(82) الاصطخري ص 47.

(83) الاصطخري ص 47.

(84) انظر : فصل «بحر لوط» في EI2,1/961-962

(85) ابن خرداذبه ص 76

(86) انظر ابن حوقل ص 63 عند حديثه عن «أرض الزنج»، وكذلك المسعودي ج 1 ص 108.

وتسمية هذا البر بـ «بحر الزّنج»، تسمية قديمة، ظهرت في كتابات بطلميوس (87).

10 - بحيرة بناجيه (88) :

هي من التسميات التي وجدناها لدى الطرطوشي، وهو يقصد بها - على ما يظهر - الخليج الفينيسيّ أو البندقيّ من البحر الادرياتيكيّ. يقول : «والقسطنطينيّة من بلقارين في القبلة (منطقة تقع جنوب بلغاريا)، وتجاورهم أيضا في الشّرق، والجوف (يعني الشّمال) البجاناكيّة، وفي الغرب منها بحيرة بناجية، وهو خليج من البحر الشّامي بين الارض الكبيرة (89) والقسطنطينيّة» (90).

ومن وجوه الخطإ لدى الطرطوشي، اعتباره أنّ الخليج الفينيسيّ خليج من البحر الشامي، لكنّ الصّواب أنّه خليج من البحر الادرياتيكي، والبحر الادرياتيكي، هو بمثابة الخليج المتّصل بالبحر المتوسّط، أو ببحر الرّوم حسب التّسمية القديمة.

11 - بحـــر مايطـــس :

«بحر مايطس» (91) تسمية قديمة لبحر آزوف Mer d'Azov ونحن لم نعثر في نصوصنا على معلومات ذات بال حول هذا البحر، وقد يرجع ذلك الى صغر حجم هذا البحر وبعده عن المراكز الحسّاسة تجاريًا أو حربيًا، وممّا يذكر أنّ ابن رسته سمّاه بـ «البحيرة» (92).

وقد أصاب المسعودي عندما اعتبر بحر مايطس لا يفتح على بحر الخزر (بحر قزوين). وفي الحقيقة، يفتح بحر مايطس (آزوف Mer d'Azov) على البحر الأسود (بنطس).

ذكر الجغرافيون القدامى عديد البحار في المعمورة، إلاّ أنهم لم يحيطوا بها كلّها،

---

(87) انظر فصل «بحر الزّنج» في EI2,1/966.

(88) الطرطوشي ص 179.

(89) الارض الكبيرة : هو اصطلاح قديم، يطلق على إيطاليا وفرنسا.

(90) الطرطوشي ص 179.

(91) المسعودي ج 1 ص 125.

(92) ابن رسته ص 85. يقول ابن رسته متحدّثا عن «بحر مايطس» : «هو بحر ضخم، وإن كان يسمّى بحيرة».

لاهتمامهم بالبحور المشهورة فحسب، ولعدم معرفتهم ببعض البحور الاخرى الموجودة في المعمورة، اذ أن معلومات العرب القدامى عن الأرض لم تمسح كلّ جهاتها، فلا نجد لديهم علما بجنوبها، فمعارفهم لا تتجاوز خطّ الاستواء بكثير، ثمّ إنّ معلوماتهم عن شمالها لم تتجاوز الجزائر البريطانيّة، وكلّ هذا منعهم من التعرّف على كلّ بحار المعمورة.

كما وجدنا جغرافيّينا يطلقون أحيانا أسماء مختلفة على بحر واحد كتسميتهم «البحر الأبيض المتوسّط» بـ «بحر الرّوم»، وبـ «البحر الشاميّ»، و «بحر المغرب»، و«بحر إفريقيّة»، و«بحر مصر»، أو تسميتهم «المحيط الهندي» بـ«بحر الهند»، وبـ «البحر الحبشيّ»، و «البحر الفارسيّ»، و «البحر الصّينيّ».

ونجدهم يطلقون أحيانا أخرى، نفس التّسمية على بحرين مختلفين، كتسميتهم الخليج الفارسيّ ببحر فارس، والمحيط الهنديّ ببحر فارس، أو تسميتهم البحر الأسود ببحر الخزر، وبحر قزوين ببحر الخزر أيضا.

فهم يعدّ دون الدّال في الصّورة الأولى، للإشار إلى مدلول واحد ويختصرون الدّال في الصّورة الثانية، ليرمزوا به إلى مدلولين مختلفين، فلا يرمز الى البحر الواحد بمصطلح واحد، ولانجد جغرافيّينا يعترفون لكلّ أسم بوجود ذاتي ومدلول محدّد، وهذا سبيل إلى اللّبس، رغم أنّ بعض البحار آستقرّت على آسم دون غيره، وآشتهرت به لدى أكثر الجغرافيّين، كبحر الرّوم وبحر الهند.

وفي الجملة، تبقى كلمة «بحر» كلمة عامّة، لا تضع الحدود بدقّة بين مختلف البحار، فالبحار الصّغيرة، ليست هي البحار العظيمة. والجغرافيّون العرب إلى القرن الرّابع الهجريّ لم يغب عنهم ذلك، إلاّ أنّ نصوصهم، لم تفرز مصطلحا دقيقا كمصطلح «المحيط» Océan، يميّزون بواسطته بين البحار الصّغيرة، «كبحر بنطس» (البحر الأسود)، والبحار العظيمة كبحر الهند (المحيط الهندي). وتقود أسماء البحار في الاصطلاح الجغرافي العربي القديم -عموما- إلى اللّبس والاشتراك، فيصير السّياق وحده، هو الكفيل بتحديد موقع البحر وجهته، خاصّة بالنّسبة إلى البحار الصّغيرة، التي لم يتواتر ذكرها كثيرا، في المدوّنة الجغرافيّة التّراثيّة .

قائمة المراجع (*)

- ابن جعفر (قدامة، 337 هـ / 948م) : «كتاب الخراج وصناعة الكتابة»، جاء متصلا بنسخة «المسالك والممالك» لابن خرداذبه. تحقيق دي خويه، طبعة ليدن، 1889 (124ص).
- ابن حوقل (شمس الدّين أبو عبد الله، تـ بعد 367 هـ/ 977م) : صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة ،بيروت، 1979 (432ص).
- ابن خرداذبه (أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، ت. بعد 272 هـ/ 885م) : «كتاب المسالك والممالك»، تحقيق دي خويه، طبعة ليدن 1889 (183ص).
- ابن رسته (أبو عليّ، ق 3 هـ - ألّف كتابه سنة 891 هـ الموافقة لـ 904م) : الأعلاق النّفيسة». وصلنا الجزء السّابع فحسب، طبعة ليدن، 1891 (229ص).
- الاصطخريّ (أبو إسحاق الفارسي، ت. بعد 340 هـ / 951م) : كتاب المسالك والممالك» تحقيق د. محمّد جابر عبد العال الحينيّ، مراجعة محمّد شفيق غربال، ط. القاهرة، 1961 (214ص).
- الطّرطوشي(ابراهيم بن يعقوب: ق 4هـ) : كتاب «جغرافيّة الأندلس وأوربّا من كتاب المسالك والممالك» لأبي عبيد البكريّ (ت 487 هـ / 1094م). تحقيق : د. عبد الرّحمان عليّ الحجّي، ط 1، بيروت، 1968 (259ص).
- المسعودي : (علي بن الحسين بن علي،ت 355هـ / 956م) : «مروج الذّهب ومعادن الجوهر». تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط. بيروت، د/ت. (4 أجزاء.
- المقدسي (شمس الدّين أبو عبيد الله تـ. 380 هـ / 990م) : «أحسن التّقاسيم في معرفة الأقاليم»، قدّم له غازي طليمات، طبعة دمشق، 1980.

المراجع باللغة الأجنبيّة :

ET2 : Encyclopédie de l'Islam : 2è édition E.J. Brilli-Leiden, en couts du publication depuis 1958 (7 vols p.)

لطفي دبّيش

معهد بورقيبة للغات الحيّة

جامعة تونس الأولى

(*) نقتصر في هذه القائمة على إيراد امّهات المصادر التي اعتمدناها في بحثنا. وكنّا قد اكتفينا في بحثنا هذا بذكر اسم المؤلّف فحسب في إحالاتنا. وقد بوّبنا المصادر على التّرتيب الألفبائي لأعلام أصحابها مذكّرين بتاريخ ولادتم وتاريخ وفاتهم ما أمكننا.

من قضايا التّسمية الجغرافيّة :
المواضع القديمة وتواصل تسميتها
في العصر الإسلامي (من خلال أمثلة بساحل صفاقس)

بقلـــم : فوزي محفوظ

لقد شهد البحث في أسماء المواضع القديمة في البلاد التونسية تطورا مع بداية الاستقلال بفضل جهود ثلة من المؤرخين والأثريين التونسيين. وقد تمت هذه الاكتشافات بالاعتماد بصفة أولية ورئيسية على ما وفرته النقائش اللاتينية من معلومات، وهي نقائش عثر عليها في غالب الأحيان أثناء الاستكشافات الأثرية والحفريات. على أن الرجوع إلى المصادر العربية مكن هو أيضا من التعرف على بعض المواضع القديمة التي ظلت مجهولة إلى وقت قريب، وتعد النصوص والمصادر العربية من حيث الكم الأداة الثانية للتعرف على أسماء المواضع المندثرة (1).

إلاّ أن البحث في المصادر العربية يصطدم بعديد المشاكل والعوائق. من ذلك نذكر صعوبة التثبت من المواقع التي تحمل نفس الأسماء، وعدم القدرة في بعض الأحيان على تقديم تفسير مقنع لتحولات الأسماء اللفظية ، إضافة إلى صعوبة القراءات أو تحديد المجال الجغرافي للتسميات الحديثة ومدى مطابقتها للواقع القديم.

إن هذه الصعوبات منجرة في الواقع عن الكيفية التي ألفت بها المصادر وحققت. فلا يخفى أن جل الكتاب الذين وصلتنا أعمالهم هم في غالب الأحيان أجانب

(1) Desanges (J.) : "La toponymie de l'Afrique du Nord antique. Bilan des recherches depuis 1965", *L'Afrique dans l'Occident Romain*, Ecole française de Rome, 1990, p.251-272.

عن البلاد التونسية و إن كانوا من المسلمين. فالمشارقة منهم مثل اليعقوبي وابن حوقل والمقدسي وكذلك المغاربة أمثال البكري والإدريسي وصاحب كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار لم يكونوا من أهل البلاد وبالتالي كانت معرفتهم بها معرفة سطحية وفي غالب الأحيان كانت كتبهم مجرد نقل عن مؤلّفين آخرين. ولا نشك أن هؤلاء المؤلفين قد صحفوا عن غير قصد الأسماء التي لم تكن متداولة أو التي لم تشتهر في حوادث تاريخيّة.

وهذا هو الوضع الذي اصطدم به من حقّق النصوص من الغربيين الذين كان عملهم مكتبيا مقتصرا على الكتابات بمعزل تماما عن الواقع الميداني، وهو ما جعلهم يصحّفون القراءات ويخطئون في بعض الأحيان حتّى في الأسماء التي كانت معروفة ومتداولة في عصرهم.

إن هذه النقائص التي أشرنا إليها لا تنفي بطبيعة الحال قيمة المصادر أو النصوص المثبتة، ولكنّها تدفعنا إلى العودة إلى قراءتها ومقارنتها بالواقع الميداني من جهة وكذلك بالعودة إلى المصادر القديمة السابقة للفترة الإسلامية. إننا نعتقد أنه آن الأوان ليتعوّد من يرغب في دراسة التاريخ الإسلامي الاطلاع على المصادر اللاتينية. كما إنه بات محتّما على من يبحث في التاريخ القديم أن يرجع ليستقرئ المصادر العربية فكلاهما متكاملان ولا توجد بينهما قطيعة.

ولنبرهن على مدى أهمية الإرث الحضاري وتواصله اخترنا أن نبحث في بعض أسماء المواقع التي كانت مستعملة في منطقة ساحل صفاقس في العصر الوسيط وهي منطقة لها أهمية استراتيجية من حيث هي نقطة الوصل بين مدينة المهدية من جهة ومدينة صفاقس من جهة أخرى، وهي بالإضافة إلى ذلك من أهم المناطق الفلاحية ثراء إذ هي بلاد الزيتون التي تولى الأغالبة ومن حل محلّهم استغلالها.

1 - التّحويلات الصوتية وتحريف الكتاب :

أ) برروس/ رقة :

منذ فترة وجيزة جلبت قرية رقة الواقعة جنوب الجم اهتمام الباحثين الأثريين، وهو اهتمام سبق أن أشار إليه مجموعة من الرحالة الأجانب الذين جابوا البلاد التونسية قبل

الفترة الاستعمارية وبعدها (2). وقد أمكنهم بفضل اطلاعهم على المصادر اللاتينية تحديد موضع رقة على أنه هو ذاته مكان المدينة الرومانية المعروفة باسم برروس (Bararus). وساد الاعتقاد ولا يزال أن تسمية برروس زالت مع الفتح الإسلامي خاصّة وأن المدينة دمرت في حملة عبد الله بن أبي سرح في سنة 27 هـ/ 648 م كما ثبت ذلك من خلال الكنز الذي كشف عنه أثناء الحفريات(3).

إلا أن الاطلاع على كتاب الجغرافي الأندلسي أبي عبيد البكري مكّننا من العثور على نص قصير نعتقد أنه يهم بصفة مباشرة مدينة برروس، وقد ورد هذا النص في سياق حديث الكاتب عن الطريق المؤدية من صفاقس إلى المهدية عبر الجم. يقول البكري : «الطريق من سفاقص إلى المهدية: من سفاقص إلى لجم وهي حصن الكاهنة، وهو طرف سوق الحسيني. وفي هذا السوق قرية كبيرة آهلة تعرف بأرزلس، بها جامع وحمام وأسواق. وهي من قرى الساحل. ومن لجم إلى المهدية» (4).

يبدو للمطّلع على التحقيقين المتداولين لنص البكري أن المحققين وجدوا صعوبة في تثبيت الاسم فقرئ عند دي سلان(De Slane) «أرزلاس» و «أزرلاس» وعند لوفن وفري(Lewven et Ferré) «أرزلس» و «أزرلس». وهكذا يبدو التّارجح واضحا خاصّة فيما يتعلّق بموضع الراء والزاي فوقع تغيير مكانهما تارة بتقديم الراء وتارة بتأخيرها وتعويضها بالزاي. وقد أدّت المحاولات إلى وجود اسم قرية لا أثر لها في المنطقة المعنية بالنص والواقعة بين صفاقس والجم وبالتحديد في الجهة الجنوبية من هذه المدينة الأخيرة.

---

(2) من بين الرحالة الذين زاروا رقة نذكر أقدمهم وهم:
Grenville Temple : *Excursions in Médierranéens,* Alger and Tunis, Londres, 1835
Shaw : *Observations sur le Royaume de Tunis,* La Haye, 1843
Guerin : *Voyage archéologique dans la Régence de Tunis,* Paris, 1862. T.I.

(3) *Recherches archéologiques Franco-Tunisiennes à Rougga, III, Le Trésor de monnaies d'or byzantines,* Institut national d'archéologie rome, Ecole française de Rome, 1982، وسنشير إليه ب : كنز رقة

(4) البكري : كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، تحقيق دي سلان، طبعة الجزائر 1911و ص 21-20 والنص الفرنسي ص 48. وقد حقق الكتاب حديثا أدريان فان ليوفين وأندري فيري، كتاب المسالك والممالك، تونس، 1992، ج2، ص670.

إن المتأمل في كتب الجغرافيا القديمة يلاحظ أنها تذكر من المدن المتصلة بالجم وكانت على الطريق المؤدية إليها مدينة برروس وبالتالي فإنه من المحتمل أن تكون المدينة التي ذكرت في نصّ البكري هي ذاتها المدينة القديمة. غير أن الاسم طرأ عليه تصحيف وتحريف كبيران ولكن يمكن مع ذلك تقويمه وذلك على مراحل:

أولا: تقع قراءة اللفظ برا ئين؛

ثانيا: نعتبر الباء في أول الكلمة جزءا منها وليست مجرد حرف جرّ فيصبح فعل «يعرف» متعدّيا ويمكن عندئذ أن نقرأ الجملة على الصّغة المباشرة بالنحو التالي « قرية تعرف: بارريس».

ثالثا: اللاّم الواردة في آخر الكلمة والملصقة بالسين ، هي في الأصل ياء عمل الكاتب على إبرازها حتّى لا يخلط بينها وبين حرف السين. وهذه العادة في إبراز الحرف الأول يمكن الآن أن نلمحها في كيفيّة كتابتنا للفظ بسم الله، فالباء كثيرا ما تأخذ شكل اللاّم.

وإذا قمنا بهذه التصحيحات أمكن لنا قراءة الكلمة فتصبح «برريس »وهي نفسها تقريبا تلك التي نجدها في المصادرالقديمة، والإختلاف الوحيد يكمن في تغيرها إلى بارريس عوض باررّوس. فإذا ما علمنا أن حرف الواو يمكن أن يقلب إلى ي وهو أمر دارج من اللاتينية إلى العربية (ومن أمثلة ذلك كلوبيا (Clupéa) صارت إقليبية وسوفاس(Sufes) اسبيبة وسوفيطلة (Suffeitula) سبيطلة)، فإنه يتّضح أن النص العربي حافظ بكل أمانة على التّسمية القديمة. وأن التّصحيف يعود ولا شكّ إلى عدم الانتباه إلى أن المكان المذكور هو من المدن الرومانية وهو ما جعل الكُتّاب والقُرّاء يعمدون إلى إعطائه صبغة عربية.

وللتأكد من مدى صحّة هذه القراءة بالإمكان أيضا أن نقارن المعلومات التي يوفرها البكري حول بارريس بالتي حصلت لدينا عن بارروس الرومانية.

يذهب البكري إلى أن بارريس تنتمي إلى مجموعة من القرى تنتسب كلّها إلى ما يسمى بسوق الحسيني، قد كانت على ما يبدو أهمها، من ذلك أنها تشتمل على مسجد وحمام و أسواق وهي آهلة بالسكان. وهذا الوضع السكني المشتّت يبدو أنه موروث. وقد أمكن بالفعل ملاحظته بالنسبة إلى الفترة القديمة. فقد مكّنت الحفريات والدراسات

التي قام بها روجي قيري .(R. Guery) من التعرف على عديد القرى الصغيرة القديمة التي كانت في الفترة الرومانية متّصلة ببارريس. و يعتقد أن هذا التّشتت السكني هو الذي جعل الكثيرين من الرحالة والدارسين يذهبون إلى القول بأن مدينة بارريس كانت ممتدة جدا وتصل إلى حدود 5 كلم(5).

من جهة أخرى يتّضح من نصّ البكري الجوار الذي كان يقوم بين سوق الحسيني ومدينة بارريس و مدينة الجم التي يرى فيها حصن الكاهنة. كما يعتبر قرية بارريس طرف الساحل. إن المتأمل في المصادر الإسلامية يلاحظ أن تسمية سوق الحسيني لم تعمر طويلا ولا نعثر عليها عند غير صاحب مناقب أبي إسحاق الجبنياني أي أبي القاسم اللّبيدي(6) الذي عاش في القرن الخامس الهجري /الحادي عشر الميلادي و دوّن لنا مجموعة من الأحداث التي جدّت في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، أي أنها متزامنة مع نصّ البكري إذا ما سلمنا بأنّه ينقل عن الوراق القيرواني. وقد تعرض اللّبيدي إلى الأفعال التي قام بها الجبنياني وقد جرت أغلبها في منطقة الساحل أي في ما يمكن أن نطلق عليه منطقة جبنيانة اليوم. وهذا التحديد الجغرافي والانتماء إلى الساحل نجده كذلك عند البكري الذي يذكر صراحة أن بارريس هي طرف الساحل.

أما عن المجاورة بين بارريس والجم فهذه الوضعية يمكن أن نلمحها في الكتب القديمة كما أقرها البكري، من ذلك مثلا أن خريطة بوتنجر(Peutinger) تذكر أن بارروس تقع على بعد تسعة أميال من تيسدروس(Thysdrus) على الطريق نحو إنشلة (Usilla). كما أن أغلب الرحالة عند محاولة توضيح موقع رقة يلجؤون إلى ذلك انطلاقا من الجم. وهذا يعني مدى الترابط بين بارريس والجم. وقد تمكن الأستاذ الهادي سليم من إبراز وثوق هذا الترابط ومدى التحام مصير بارروس بالجم وذلك خاصّة خلال الفتح العربي إذ وقع تدمير بارريس أثناء محاصرة الجم في بداية الفتح العربي، ولا شكّ أن الهدف من تدميرها كان منع الجم وحرمانها من التزود بالماء، ذلك أن بارريس كانت تضم خزانات مياه ضخمة بالإمكان مشاهدتها إلى اليوم(7).

---

(5) كنز رقة ص،92.

(6) أبو القاسم اللبيدي : مناقب أبي إسحاق الجبنياني ومحرز بن خلف، تحقيق هادي روجي إدريس، باريس، 1959، ص 67-74.

(7) كنز رقة، ص 67-94.

إن نصّ البكري يمكننا أيضا من تجاوز مسألة تسمية الموقع و ارتباطة بالجم ليعطينا أيضا بعض المعلومات عن الطرق الموجودة في عصره ومدى مواصلتها للشبكة الرومانية البيزنطية القديمة. فالمسافر من صفاقس إلى الجم كان يمر من بارريس وهذا يعني أن الطريق المتبعة كانت تحاذي الساحل (الجادة العظمى) ثم تنعطف في اتجاه جنبيانة لتصل إلى بارريس فالجم. فإذا ما عدنا إلى المسالك الرومانية رأينا أنها لا تختلف كثيرا عمّا يذكره مصدرنا. فخريطة بوتنجر مثلا توضح لنا أن الذهاب إلى الجم كان يتم إنطلاقا من إنشلة وهي قرية ساحلية شمال صفاقس ومنها ينعطف نحو الغرب في اتجاه بارروس ومن بارروس يتّجه إلى الجم. وهذا المسلك كان الباحث بيار سلاما (P. Salama) رجح وجوده (8)، لكن الاستطلاعات الأثرية بيّنت آثاره بدون أدنى جدل(9)، ويمكن الآن لمتصفّح الخريطة الطبغرافية أن يشاهد طريقا رومانية تبدأ شمال قرية اللوزة لتنتهي إلى مدينة الجم عبر بارريس ومن المحتمل أن يكون هذا الطريق الرّوماني القديم قد بقي مستعملا حتّى نهاية الفترة الحفصية إذ يذكر أن الرحالة الحفصي التّجاني مر منه وقام بذكر مدينة رقة ناعتا إياها بأم الأصابع في إشارة منه إلى عضدات الأبواب التي ظلت قائمة بالفعل مثل الأصابع (10).

إن مجمل القرائن والمقاربات التي قمنا بها بين نص البكري وبين المصادر والمعطيات المتوفرة عن مدينة بارروس في الفترة القديمة لا تدع مجالا للشك في تواصل العيش بهذه المدينة القديمة في الفترة الوسيطة. والمعطيات النصية التي يمكّن البكري من التوصل إلى استنتاجها تدعمها الأبحاث الأثرية وعلى وجه الخصوص الحفريات التي أجريت بالموقع. فلقدّ أوضحت الدراسة الستراتغرافية (Stratigraphique) لمركز بارروس وجود ما لا يقل عن أربع عشرة سحنة تمتد من فترة ما قبل التاريخ إلى العصر الحاضر(11). على أن أهم فترة شهدت ازدهارا برهنت عليه المعثورات الأثرية هي الفترة البيزنطية وهي التي سوف تنتهي

---

(8) Salama (P.) : Les Voies romaines d'Afrique, Alger, 1949.

(9) كنز رقة، ص 92.

(10) رحلة التجاني، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس- طرابلس، 1983، ص. 124-143.

(11) كنز رقة، ص. 92.

بالفتح العربي سنة 27 هـ / 647 م. ولا شكّ أن حركة الاكتناز للعملة (عثر على كنز يحتوي على 268 قطعة ذهبيّة آخرها مؤرّخة من سنة 647 م) وكذلك العثور على هياكل بشرية وجماجم مكسّرة لا تدع مجالا للجدل حول زوال المدينة البيزنطية إبان الفتح العربي.

غير أن التخلي عن باريس لم يكن نهائيا. فلقدّ عثر على عملة أغلبية بالموقع تعود إلى عصر إبراهيم الأول الذي حكم من 184 إلى 197 هـ / 800-813م وهذا يعني عودة الحياة إلى المدينة في العهد الأغلبي الأول أو قبل ذلك. على أن الفترة الفاطمية الزيرية هي التي عرفت نموا كشفت عنه الآثار إذ عثر على كمّيات كبيرة من الخزف المميز لهذه الحقبة والمتّسم باشتماله على زخارف حيوانية و إنسانية إضافة إلى الألوان الزرق والبيض. وهكذا فإن المعطيات الأثرية تؤيّد بصفة قطعية نصّ البكري إذ ليس هناك شكّ في تواصل الحياة بالموقع في بداية العصر الوسيط حتّى القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي.

ويذهب الفريق القائم بالتنقيب الأثري إلى أن زوال قرية باريس واندثارها وكذلك اندثار اسمها وتعويضه برقة نتج عن الزّحفة الهلالية التي هزّت إفريقية في النصف الثاني من القرن الحادي عشر. ويؤكدون رأيهم حول تاريخ تغيّر التّسمية بوجود نصّ منقوش على صندوق معدّ لحفظ كتاب قرآن كتب عليه: « عمل عبد الله بن يوسف الرقي»(12). والواقع أن هذه النسبة لا تفيد بالضرورة الانتماء الفعلي إلى رقة التي توجد قرب الجم. ذلك أن البلاد العربية والإسلامية يوجد بها رقات عديدة (13) منها بالخصوص مدينة الرقة التي أحدثها المنصور في سنة 155 هـ/ 772 م (14). وبالتالي فإن وجود النسبة لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير تغيّر التّسمية خاصّة إذا ما علمنا أن البلاد التونسية شهدت وفود أعداد كبيرة من الجيوش والقبائل السورية العراقية والخرسانية في بداية العصر العباسي(15).

ورغم هذا الاحتراز فبالإمكان أن نقر اعتمادا على حجج أخرى أن القرن الخامس

---

(12) Marçais (G.) et Poinssot (L.) : *Objets Kairouanais,* Tunis, 1948, Fasc. 1, p. 20.

نشير الى أن هذا الصندوق كان محفوظا بمتحف مدينة صفاقس.

(13) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط. القاهرة، 1991، ص. 25.

(14) Sourdel (D.) et (J.) : *La Civilisation de l'Islam classique,* Paris, 1983, p. 474

(15) راجع في هذا الصدد:

Djait (H.) : "La Wilaya d'Ifriqiya au II/VIIes", Studia Islamica, 1967, p.104-105).

للهجرة/ الحادي عشر الميلادي هو بالفعل الذي تم فيه تغيّر التّسمية. ذلك أنه لا يزال يوجد إلى اليوم بقرية رقة مقام لولي يسمى سيدي أحمد الرقي والمتأمل في بناء هذا المقام لا يجد صعوبة في التعرف على المواد المعادة الاستعمال فيه. كما أنه يمكن تأريخ القبة اعتمادا على نمط بنائها الذي يعود إلى الفترة الزيرية، وقد عثر بالفعل حول هذا المقام على أكبر كمّية من خزف القرن الخامس الهجري / الحادي عشرالميلادي.

على أن مقاربة بين ما يوجد برقة وبصفاقس تمكّننا من تأكيد هذا التأريخ. فلقدّ رأينا أنه لا يزال برقة مقام ينسب إلى سيدي أحمد الرقي. وبصفاقس المدينة يسمى الحي الجنوبي الغربي منها حومة الرقة ويحتل وسط هذا الحي مسجد صغير يدعى مسجد سيدي حماد الرقي. وهكذا لدينا تقريبا نفس التّسمية برقة وبصفاقس. وقد مكنت الدراسة الأثرية لهذا الحي من التعرف على عديد المعالم التي تعود إلى القرن الحادي عشر نذكرمنها مقام الولي جبلة بن حمّودة الصدفي ومقام العلامة اللّخمي وحمام السلطان، وهي كلّها معالم لا شكّ في نسبتها إلى العصر الوسيط المتقدم. كما أن الذاكرة الشعبية لا تزال تحتفظ بتاريخ هجرة سكّان رقة هربا من الزحف الهلالي واحتمائهم بسور مدينة صفاقس بقيادة الشيخ سيدي حماد هذا الذي أقيم له مقام بقريته الأصلية (16). ومن المحتمل جداً أن تكون هذه الهجرة شملت مدينة القيروان إذا ما أقررنا بأن صانع الصندوق لحفظ القرآن هو من رقة الجم، وكذلك نحو تونس التي يوجد بها طريق ينسب إلى رقة.

إن مجمل القرائن تتفق لتجعل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي هو الذي تم فيه تغيير التّسمية. ولكن السؤال يبقى مطروحا : لماذا اختيرت تسمية رقة دون سواها؟ ليس لدينا جواب مقنع، ولكن قد يكون ذلك لانطباق التّسمية والوضعية الجغرافية للمكان. فرقة عند العرب لغة هي كل مكان يمرّ منه واد يترك به رملا رقيقا (17)، وهذا هو الحال بموضعنا إذ يعبره واد. و إذا ما علمنا أن العرب وسكّان البلاد كثيرا ما يطلقون تسميات لها صبغة جغرافية فإن هذا الاحتمال يصبح واردا.

---

(16) ابو بكر عبد الكافي: تاريخ صفاقس، ج1، صفاقس، 1966 ص 73-72

(17) ياقوت الحموي : معجم البلدان، ط. بيروت، 1955، ج3 ، ص. 59-58

ب) طاسبالط/ طرس أسباط :

إن المتمعن في أشغال المجمع الأسقفي بقرطاج الواقع سنة 411 م يلاحظ ثراء هذا النص بالتسميات للمواقع التي لا يزال الكثير منها مجهولا . ومن بين هذه المواضع نجد أسقفية تدعى طاسبالط (Thasbalte)، وهي على حدّ تعبير المحقق(18) مكان بمقاطعة البيزسان(Byzacène). وبالعودة إلى تراجم الأساقفة المسيحيين و أعلام العصر الإمبراطوري المتأخر(19) الذين نسبوا إلى هذه القرية يمكننا أن نتعرّف على بعض الأعلام وبالتالي رصد جزء من تاريخ هذه الأسقفية . فلقد ذكرت المصادر المسيحية:

- القديس يوليانوس (Iulianus) الذي حضر اجتماع قرطاج سنة 411 للميلادي بدون أن يكون له منافس دوناتي(donatiste). ذلك أن هذا الأخير توفي في سنة 410 م ، وكذلك حضر مجمع كنائس بيزسان في سنة 418 م وهو كاتوليكي(20).

-القديس الدوناتي أونوستوس (Innocentus) الذي ورد ذكره حاضرا في مجمع سبرسوسي(Cebarsussi) سنة 398 للميلادي. وقد نسب إلى طيبلطا (Thebalta) وهي تصحيف خفيف لطاسبلطا (21).

- القديس مارسيلانيوس(Marcelenius)، وقد ورد اسمه ضمن قائمة الأساقفة المؤرّخة سنة 484 م (22).

فانطلاقا من قائمة الأعلام أمكن القول إن طاسبالط نشطت من الناحية الدينية على امتداد قرن كامل تقريبا أي من سنة 393م إلى سنة 484م. على أنه بالإمكان الارتقاء بهذا التأريخ، ذلك أنه من جملة الأساقفة المذكورين سنة 256 م في عصر القديس سبريانوس(Saint Cyprien) ورد ذكر لأسقفية طابلطا (Thebalta) (23). وهذه التّسمية لا

---

(18) Lancel (S.):*Les Actes de la Conférence de Carthage en 411*, TI, Paris, 1972. T1 p. 733.

(19) Mandouze (A.): *Prosopographie chrétienne du Bas-Empire*, Paris, 1982.

(20) المرجع السابق، ج 1 ، ص. 128.

(21) La Prosopographie...p. 32.

(22) Prosopographie, p. 689

(23) Duval (Y) : "Densité et répartition des évêchés dans les provinces africaines", *Mélange de l'Ecole Française de Rome : Antiquité*, T 96, 1984.

تختلف في نظرنا عن تسمية طاسبلط أو طيبلط التي كنّا أشرنا إليها في ترجمة أونوسنتوس (Innocentus). وبالتالي ليس هناك ما يمنعنا من القول بأن هذه القرية عاشت ونشطت مدّة تتراوح فيما بين 256 م و484 م، وهو أمر ممكن جداً.

على أن الصعوبة التي اعترضت الباحثين لم تتمثّل في الواقع في حصر عدد الأساقفة والتعرف على تاريخهم بل في تحديد مجال هذه القرية وموضعها. فعدت في البيزسان وهي مقاطعة شاسعة جداً تمتد تقريبا على كامل الوسط التونسي حاليا. من جهة أخرى ذهب أغلب الباحثين في رسمهم للخرائط إلى وضع طاسبلط أو طيبلط أو طابلط على الخريطة جنوبي غرب مدينة طينة الرومانية على بعد حوالي عشرين كيلومترا. وقد أشير إلى هذا الموضع دائما بإضافة نقطة استفهام ترمز إلى عدم التأكد من صحته وفرضيته(24).

وبالرجوع إلى المصادر العربية يمكننا أن نعثر على بعض الإشارات التي قد تكون تعني بالفعل هذه الأسقفية التي لم تمكن النصوص اللاتينية من تحديد موضعها. وهذه الإشارات نجدها عند كل من أبي القاسم اللّبيدي والمالكي.

فاللّبيدي كما سبق أن أسلفنا هو من مواليد نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي وتوفي في سنة 440 هـ/ 1049 م و عاش بالخصوص بقريته لبيدة الواقعة على حدود جبنيانة، وقد تولى كتابة مناقب الشيخ أبي إسحاق الجبنياني المتوفي سنة 369 هـ/ 980م. وفي هذا الكتاب يذكر اللّبيدي: « وإلى جانب جبنيانة قرية يقال لها طرس أسباط بها شيخ معلم يعرف بابن عاصم وقد شهر بالعبادة والدعاء... وكان أيام إقامة أبي العباس والد أبي إسحاق بجبنيانة يوجه بأبي إسحاق إليه يعلمه ويقيم عنده يتعلّم يختلف عنده غدوة وعشيا... » (25).

ويبدو أن قراءة اسم المكان لم تكن مؤكّدة فأقر المحقق هادي روجي إدريس أنه بالإمكان أن يكون طرش أسباط وأطرس أسباط وتوهيم أسباط (26). والواقع أن المتأمل في

---

(24) انظر كمثال لهذه الخرائط ما ورد في دليل متحف باردو، لمحمد يعقوب، تونس، 1970 وكذلك انظر الخريطة بالمرجع السابق .

(25) مناقب أبي إسحاق...، ص.5.

(26) المرجع نفسه ص. 14.

هذا الاسم يلاحظ أنه من الألفاظ الأعجمية التي لا تخضع بالضرورة للصوت والصياغة العربية وهو ما يفسّر في حدّ ذاته صعوبة قراءته. ومع ذلك فيبدو لنا أن هناك شبها كبيرا بين تسمية طاسبالط اللاتينية وطرس أسباط العربية وهو قد يوحي بالتواصل وبأنّنا أمام نفس الموضع.

إن المتأمل في التّسمية العربية يلاحظ أنها تختلف من حيث الشكل عن التسمية اللاتينية. فقدمت جزئين : طرس و أسباط. والواقع أن هذا التقسيم الكتابي لا يغير من النطق في شيء فالكلمة العربية تنطق عادة وكأن الهمزة وصلية فيقال طرسباط. وهكذا نقترب بعض الشيء من التّسمية الأصلية.

أما التغيير الثاني الذي طرأ على اللفظ العربي فيتمثّل في إضافة الراء بالمتقدمة طاس (Thas) فتصبح طرس ، وحذف اللاّم بلاحقة الكلمة (فتصير باط عوض بالط (balte). هذه التغييرات لها ما يبرّرها من الناحية الصوتية فهي تخفّف النطق العربي من جهة وكذلك قد تكون بالنسبة إلى طرس بالخصوص تحريفا صوتيا ناتجا عن تعود العرب بلفظ طرس الذي ورد في عديد المدن الرومانية الأخرى. في حين أن السابقة طاس(Thas) لم ترد كثيرا. أما اللاّم في نهاية الكلمة فإنها ثقيلة النطق في العربية إذا كانت مسبوقة بالمد ومشفوعة بالطاء، فمن السّهل أن ننطق باط عوض بالط. وهكذا نرى أن الاسم العربي الجديد لا يختلف جوهريا عن السابق له وبالتالي هو امتداد له ولا يوجد فرق كبير بين طاسبالط وطرسباط، فاللّفظان يتحدان في تألفهما من نفس الأحرف.

إذا ما أقررنا إذن بتواصل اللفظ -وهو ما نعتقده شخصيا - يصبح من السهل علينا أن نثبت موضع الأسقفية المسيحية، فلقدّ ذكر اللّبيدي أن القرية كانت توجد قرب جبنيانة وأن الصبي أبي إسحاق الجبنياني كان يرتادها في الصباح والعشي لتلقي العلم عن المعلم ابن عاصم. وهذا يعني أن التفتيش عن قرية طاسبالط لا يمكن أن يبتعد كثيرا عن جبنيانة. فإذا ما رجعنا إلى الميدان يمكن أن نرى أنه لا يزال يوجد بها بقايا آثار لا تبعد عن جبنيانه في الجهة الشمالية الغربية سوى كيلومتر تقريبا، وهذا الموضع يطلق عليه سكّان المنطقة اسم «هنشير طربلي»، وهو مثبّت بالخريطة الطبغرافية وقد أكد المرحوم حسن حسني عبد الوهاب أنه هو ذاته موضع طرس أسباط التي وردت لدى اللّبيدي(27). ولا يخفى أن

(27) تاريخ صفاقس لأبي بكر عبد الكافي ،ج1،صفاقس، 1966، أنظر الرسالة الموجهة للمؤلف والمذيلة للكتاب.

التّسمية الحالية على ماهي عليه من تغاير فيها ما يذكر بالتسميات القديمة نظرا إلى احتوائها على أحرف متشابهة مع اللفظ اللاّتيني والعربي القديم.

أما النص الثاني الذي يهمّنا في تحديد موضع هذه الأسقفية فقد ورد لدى المالكي المتوفى في سنة 453 هـ/1062 م، فلقدْ ذكر المالكي في ترجمة محمد بن سهلون الفقيه الزاهد أحمد السائح وقال إنه : « من أهل طرس التي عند صدف»(28).

إنطلاقا من هذا النص، ومن مقارنته بالنصوص اللاتينية، ذهب الأستاذ باشاوش إلى القول بأن طرس هذه هي أسقفية طرسة المذكورة في نصٍّ بالتّراجم المسيحية و أن طرسة كانت بإقليم رصفة الذي تنتمي إليه صدف كما أثبت ذلك ياقوت الحموي(29).

هذه الاستنتاجات التي لم تمكن الباحث من تحديد مكان طرسة، توجب في الواقع بعض الاحترازات وذلك لعديد الاعتبارات:

- أن النص الذي يتحدّث فيه المالكي عن طرس مأخوذ عن اللّبيدي كما أشار هو بنفسه في مستهل الترجمة . وبالرجوع إلى كتاب اللّبيدي يتضح أن لا وجود لطرس سوى التي ذكرنا.

- أن النص الوحيد الذي يتعرض فيه اللبيدي إلى حمود بن سهلون السائح لم يرد فيه ذكر طرس.

- أن رصفة الإسلامية تختلف من حيث الموقع عن رصفة القديمة (30).

ولهذه الأسباب نرى أن طرس التي وردت لدى المالكي هي ذاتها التي يسميها اللبيدي طرس اسباط وأن المالكي عمد إلى اختصار التّسمية بإسقاط جزئها الثاني. ولا شك أن التحديد الجغرافي لطرس عند المالكي لا يتناقض وما جاء عند اللبيدي إذا ما علمنا أن رصفة عند العرب كانت تحتل في القديم مدينة الشابة وهي لا تبعد بالفعل كثيرا عن جنبيانة.

---

(28) المالكي: رياض النفوس. . . ، تحقيق البشير البكوش، بيروت، 1983، ج2، ص. 262.

(29) Beschaouch (A) : " De l'Africa latino-chrétienne à l'Ifriqiya arabo-musulmane : questions de toponymie", *Comptes Rendus de l'Académie des Inscriptions, 1986, p. 545 et sui.*

(30) انظر الفصل المتعلق برصفة في هذا المقال.

هكذا إذن يتبين لنا أن موقع طاسبالط الذي يصبح في الفترة العربية طرس أسباط عمّر طويلا، من منتصف القرن الرابع الميلادي إلى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، وأنه واصل كذلك القيام بالدور الديني المتميز سواء في الفترة المسيحية بإيوائه لعدد من الأساقفة أو في الفترة الإسلامية بأن أصبح مركزا لبعض المعلمين ورجال الدين. وقد يكون وجود هذه الأسقفية ونمو الحركة والنشاط بها من جملة الدوافع التي حملت العرب على إنشاء مدينة جبنيانة.

2 ـ مواضع حافظت على التّسميات القديمة:

أ) بليانة:

لقد ورد ذكر لأسقفية إفريقية في كتاب التراجم المسيحية (Prosopographie chrétienne du Bas-Empire) تسمّى ب : بليانة (Baliana) و إليها ينسب القديس بنكراتيوس(Pancreatus) الذي حضر مجمع سبرسوسي (Cebarsussi) سنة 393م وكان من الدوناتيين. ويشير المعلق على هذه الترجمة إلى أن بليانة موضع غير معروف (31)، ونفس الإشارة أقرّها لنسال (Lancel) في نشره لأعمال مجمع قرطاج الواقعة سنة 411 م (32). ولا تخصّص الوثائق المرسومة أي إشارة إلى هذه الأسقفية التي لا يعرف عنها وعن تاريخها سوى ما يخصّ قدّيسها هذا الذي ذكرنا.

لكن اللّجوء هنا أيضا إلى المصادرالعربية يمكّن من التّعرف على بليانة وتعيين موضعها و إلقاء بعض الأضواء على تاريخها في الفترة الوسيطة. والحقيقة أن معرفة موضع بليانة ليس اكتشافا جديدا أو حديثا فلقد سبق أن زاره الرحالة الفرنسي قيران(Guérin) سنة 1861 وترك لنا وصفا للقرية القائمة آنذاك وأشار كذلك إلى وجود آثار لتجمع قديم (33)، ولكنه لم يتنبه إلى أن التّسمية قديمة وردت في المصادر المسيحية وأنّ المكان كان في القرن الرابع الميلادي أسقفية. و أثناء توليه قيادة المثاليث تنبّه حسن حسني

(31) *Prosopographie..; p.812.*

(32) *Les Actes de la conférence de Carthage, T1,* p.130. Note 2.

(33) Guérin: *Voyage archéologique dans la Régence de Tunis*, Paris 1861, T1, p.166.

عبد الوهاب إلى أنّ قرية بلـيانة الواقعـة جنوب جبنيـانة هي التي ورد ذكرها فـي المصادر العربية(34)، وهذا الثّبت هو الذي اعتـمـده هادي روجي إدريس (35). غيـر أن كليهـما لم يوفق في الرّبط بين بليانه المسيحيـة وبليانة العربية. فقد واعتقدا أن القريـة الإسلامية محدثة تعـود إلي العـصـر الأغلبي. وهكذا إنطلاقـا من هذا المثـال نلمس الانقـطاع الحـاصل بين المؤرخين وبالتّحـديد بين المختـصّين في الفـتـرة القـديمة و المشتـغلين بالتّاريخ الإسـلامي، فهؤلاء يجهلون أعمال أولئك. إن تحديد موقع بليانه يبرز مدى أهمية قراءة المصادر ومطابقة معلوماتها بالواقع، وهي من هذا الوجه عمل منهجي يمكن الاحتذاء به في المستقبل.

كـتب اللّبـيدي: « عـرّفني بعض شـيـوخنا أن أبا العـباس أحـمـد بن نافـذ وزير بني الأغلب منهم. وكان رجلا على سنة، وابن عمّه على بدعة. فـبنى كل واحد منهما قصرا وجعل حوله بستانا بقرية بليانة نافذ. قال: أمـا أبو العبّاس فإنّه لمّا كمل قصره وكملت له قبة عجيبة على باب قصره قال: ما تمنّيت إلاّ سماع العلم فيها على سحنون بن سعيد. فخرج سحنون من قـريته يريد قصـر زياد لزيارة عبد الرحـيم المستجاب. فـترك الطريق وأخذ غـير الجادّة... حتّى أتى قصر أبي العباس... »(36).

هذا النّص يستنتج منه أن بليـانة نافذ المشار إليـها لم تكن بعيدة عن قـصر زياد الذي اتجـه إليه سـحنون بن سـعيد وهي في نفس الوقت لا تقع على الجادّة العظمى أي على الطريق السـاحلية الرئيسية وهو ما يعني أن بليانة توجد غرب قصر زياد.

وقد أورد المالكي خبرا آخر يهم بليانة و إن لم يقع تسميتها علنا، جاء فيه أنه بالقرب من قصـر زياد كان رجل من بـني نافذ قريب مـن السلطان يطلق خيله في حـمى المرابطين فقاموا بالشكوى إلى عبد الرحيم بن عبد ربه(37).

هذه الإشارة التي وردت لدى المالكي تهمّ في نظرنا بليانة وفيها مواضع اتفاق عديدة مع ما ورد لدى اللّبيدي. ففي كلا النّصين تجـرى الأحداث بالقرب من قصر زياد. إضافة

(34) انظر الرسـالة التي وجـهـها إلى مـؤلف كـتـاب تاريخ صفـاقس أبي بكر عبـد الكافي، ج1، صفاقس، 1966.

(35) *La Berbérie orientale sous les Zirides*, Paris, 1962, T2, p. 444.

(36) اللبيدي : مناقب أبي إسحاق، ص55. ونفس النص نجده كذلك عند مقديش : نزهة الأنظار، ط. بيروت، 1988، ص 266 - 265

(37) المالكي : رياض النفوس، ج1، ص 427.

إلى ذلك نجد نصّ المالكي يذكر أن أحد الأقرباء من السلطان كان يطلق خيله في حمى المرابطين بقصر زياد وكان اللّبيدي أشار من قبل إلى وزير وإلى شخصية على البدعة ولعله هو المقصود بإطلاق الخيل في الحمى. فإذا ما علمنا أن امتداد الحمى يمكن حصره ، إذ أن المالكي ذكر أنه كان به أكثر من 17000 شجرة زيتون -أي مساحته الجملية كانت تبلغ حوالي 4200 هكتار-(إذا ما أخذنا بأن الزيتونة الواحدة تبعد عن جارتها 20 م فقط). و إذا ما طبقت المساحة على الميدان فإنها تجعلنا غير بعيدين عن منطقة بليانة.

كما أن المصدرين يتفقان فيما يخصّ التّواريخ. فالأحداث تقع في زمن سحنون وقبل وفاة صاحب قصر زياد أي قبل سنة 240 هـ/ 855 م ولكنها تقع بعد بناء قصر زياد أي سنة 210 هـ/ 826 م.

هذه المعطيات النّصية لا تدع مجالا للشك في نظرنا في تحديد موضع بليانة الذي يقع بالضرورة جنوب جبنيانة في غرب قصر زياد أي على المجال الذي كان يمتد عليه الحمى. ولعل بعض التّسميات الحالية التي نجدها بالمنطقة تذكرنا بامتداد حمى قصر زياد في أماكن هي غير بعيدة اليوم عن قرية بليانة. ذلك أنه يوجد في جنوب جبنيانة اليوم برج دائري يشبه المنارات التي صنعت في العصر الأغلبي للرباطات. ويطلق على هذه المنارة تسمية قصر ابن يزيد وهي تسمية تحيلنا إلى قصر زياد. وقد تكون هذه المنارة شيدت لمراقبة أراضي الحمى، وهي عادة دارجة خاصة في الفترة القديمة. كما أنه لا بد أن نشير إلى أن المنطقة الممتدة جنوب جبنيانة في اتجاه صفاقس تسمّى اليوم ذراع ابن زياد(38)، والتسمية هنا تبرز كذلك العلاقة بقصر زياد، وهي في اعتقادنا إشارة ضمنية إلى الممتلكات التي كانت تابعة لهذا الرباط.

إن العودة إلى التّفتيش عن الموضع حسب ما ذكرته لنا المصادر من بيانات تتوافق وموقع بليانة الحالي إذ هي بالفعل جنوب جبنيانة من جهة وغرب قصر زياد من جهة أخرى، بدون أن تكون بعيدة عنه كثيرا (خريطة جبنيانة 190/594). وهذ الثّبت يؤيده ما جاء في رحلة ابن بطوطة الذي مرّ بالقرية في القرن الثامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي(39)، كما يدعمه نصّ ورد لدى الشّيخ مقديش الذي أشار إلى أن الولي الصّالح

(38) للتعرف على هذه المواضع أنظر خريطة جبنيانة الطبغرافية وبالتحديد الإحداثيات 582 / 193 .

(39) أنظر برانشفيك : تاريخ إفريقية في العصر الحفصي، تعريب حمادي الساحلي، بيروت، 1988، ج 1، ص 342.

على الكراي كان في القرن العاشر الهجري/ السّادس عشر الميلادي عند زيارته إلى جبنيانة قد مرّ من بليانة وتوقّف عندها قبل أن يواصل سفره (40) لزيارة مقام أبي إسحاق الجبنياني.

فالنّصوص العربية سهلت علينا العثور على الموضع ومكنتنا من معرفة تاريخ المنطقة خاصة فيما يخص ملكية الأراضي ونظامها، وهو ما لا يسمح المقام بالتعرض له هنا. كما إن العودة إلى المصادر القديمة والميدان بينت لنا التواصل لا من حيث التّسمية فقط بل من حيث التوسع المجالي أيضا. فبليانة العربية الإسلامية ورثت مكان بليانة الرومانية، ويكفي الآن زيارة الموضع لنرى مدى تداخل هذا الإرث وتواصله.

ب) أكولا/ بطرية/ قناطة :

موقع مدينة أكولا (Acholla) القديمة معروف اليوم عند المختصين والشغوفين بالآثار على أنه هنشير بطرية الواقع شمال مدينة صفاقس على بعد 45 كلم، وهو على ساحل البحر. لكن التّعرف عليه وتحديده لم يتمّ بصفة نهائية إلا بعد سنة 1947 وذلك بعد العثور على نقيشة بهنشير بطرية أثبتت بصفة قطعية أن المكان يسمّى بأكولا(41). قبل هذا التّاريخ عدّت أكولا قرية العالية الحالية وهي قرية تقع شمال الشّابة على بعد إثني عشر كيلومترا منها(42). وقد أدّى التّحديد الخاطئ للموضع بالجغرافي المؤرخ شارل تيسو (Tissot) إلى اقتراح تصحيح المعلومات التي وردت في خريطة بوتنجر التي أشارت إلى أن المسافة الفاصلة بين سلقطة و أكولا هي 12 ميلا ، فاقترح تيسو تعويضها بـ 7 أميال حتّى تتناسب والمسافة الفاصلة بين سلقطة والعالية(43). أما اليوم وعلى ضوء الاكتشاف الأثري فإنه لا مجال لتغيير المعطيات التي وردت في خريطة بوتنجر إذ هي تتطابق والواقع الميداني.

إن الزائر للموقع الأثري لأكولا يشد اهتمامه امتداده و ثراؤه سواء من حيث الفسيفساء أو من حيث الخزف أو المباني التي لا يزال أغلبها تحت الأنقاض. ولا غرابة في

(40) النزهة، ج2، ص. 333 - 330.

(41) Fendri (M.) : "Cités antiques de Sfax", *Africa*, IX, 1985, p. 155.

(42) هذا مثلا ما ذهب إليه قيران في كتابه، ج1، ص. 143.

(43) Tissot : Géographie comparée, TII, p. 180 et siuv.

ذلك إذا ما علمنا أن المدينة من أقدم المواقع بالمنطقة أو هي لعلها أقدمها. فلقد ذكرها ستيفن البيزنطي(Stéphane de Byzance) على أنها كانت معمرة للمالطين وقد يعني بها أنها كانت لفينيقيّي مالطة . في سنة 149 قبل الميلاد يذكر أنها انحازت إلى روما ضد قرطاج وقد وقع مجازاتها بأن اعتبرت مدينة حرّة. ويبدو أيضا أنها انضمت إلى قيصر في حربه ضد بومباي(Pompée) و أنه روعي لها ذلك ووقع إقرار حريتها وهذا ما جعلها تتولى سكّ عملة خاصة بها فيما بين 12 قبل الميلاد و 2 بعد الميلاد. ويبدو أنها بقيت من المدن الحرّة كما ذكر ذلك المؤرخ استرابو(Strabon) في القرن الأول الميلادي، على أنّ وضعها بعد هذا التّاريخ يبقى مجهولا لانعدام المعطيات(44).

أما من حيث التّسمية فقد سمّيت في نصّ قانوني يعود إلى 111 قبل الميلاد أكيلا (Aquilla)) كما وردت أيضا ب Acilla وAcylla و Agyllaو Achulla. وأطلق عليها استرابو أكولاAcholla بحذف حرف الـ u وتعويضه بالـ o وهو أمر دارج في اللغة اللاتينية(45).

إن أول ما يلفت الانتباه أن أيّا من النّصوص العربية المعروفة لدينا لحد الآن لم يتعرض لمدينة بهذا الاسم كيفما اختلفت صيغته وطرق رسمه، وهو ما يفسر التأرجح وصعوبة تحديد الموقع في نهاية القرن الماضي، كما أنّ التّسمية اليوم غير معتمدة لدى أهالي المنطقة. والمتصفح لنصّ أبي عبيد البكري يرى أنه يسمّي مدينة أكولا القديمة بطرية وقد عدّها من محارس صفاقس و وصف بها منارا مرتفعا يرقى إليه في مائة وستّين درجة(46).

انطلاقا من هذا النّص واعتمادا عليه ساد الاعتقاد أن تسمية الموقع ببطرية، حدثت في الفترة الإسلامية وبالتحديد في القرنين الرابع والخامس الهجريّين/ العاشر و الحادي عشر الميلاديين وعوضت الاسم القديم نهائيا. غير أنّ هذا الاستنتاج يفنده هنا أيضا

---

(44) Pline : *Histoire naturelle,* V, p. 306

(45) Desanges (J.) : "Agylla d'Etrurie et Acylla d'Afrique", *Latomus,* 1969, p.460-462

(46) كتاب المسالك، ج 2، ص. 669. وقد صحف المحققان اللفظ ليصبح بطوية وطبوية.

الاطلاع على أشغال ندوة الأساقفة التي جدّت بقرطاج سنة 411 م (47)، إذ تشير إلى أحد الأساقفة الدوناتيين وهو دوناتوس(Donatus) وتنسبه إلى أسقفية بطريه(Episcopus Botriaensis) وهو ما لا يدع مجالا للشك في وجود لفظ بطرية منذ نهاية العصر الامبراطوري المتأخر. وبالتّالي فإنّ التّسمية التي أطلقها البكري على الموضع والتي لا تزال إلى اليوم محل استعمال لها جذور قديمة إذ وردت في بداية القرن الخامس الميلادي.

غير أن الإشكال يبقى قائما ذلك أن أكولا ذكرت من جديد في فترة متأخرة عن سنة 411 م وبالتحديد في سنة 484 . كيف نفسّر هذا التواصل وربما التّزامن بين التسميتين؟ هل هذا يعني أنّه كانت بالمنطقة وهي شاسعة مدينتان متجاورتان طغى اسم إحداهما على الأخرى فتواصلت تسمية الموضع بإحداهما؟ أم أن هناك تسميتين الأولى رسمية وهي أكولا والثانية شعبية وهي بطرية وهذا ما يفسر أن الأسقف المعارض أي الدوناتي نسب نفسه إلى الثانية؟ ليس لدينا ما يؤيد أو ما يفند هذه الفرضيات التي نسوقها في انتظار مزيد البحث.

لكن اللافت للنظر أن تسمية بطرية وكذلك تسمية أكولا لا نجد لها أثرا في القرون اللاحقة، حتّى إننا في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي نجد الإدريسي يطلق على الموقع اسما غير معروف ينفرد بإيراده وهو قناطة . و هي حسب قوله من المرافئ الساحلية التي كانت تنتج خزفا أحمر اللون يرسل إلى المهدية. وقد أورد الإدريسي المسافات الفاصلة بين قناطة وبعض المراسي المجاورة فذكر أنها توجد شمال اللوزة على بعد أربعة أميال أي ما يقارب 6 كلم (48). انطلاقا من هذه الإحداثيات وأخذا بالمسافة التي وردت لدى الجغرافي المغربي يمكن الجزم بأن قناطة هي بالفعل بطرية، فالمدينة تقع على بعد حوالي 6 كلم من قرية اللوزة التي لا تزال إلى اليوم تحمل اسمها الوسيطي الذي ذكر في المصادر العربية سواء منها البكري أو اللبيدي أو المالكي أوالإدريسي نفسه. والسؤال الذي يبقى مطروحا هو كيف نفسر زوال تسمية بطرية لدى الإدريسي مع استمرارها لدى العامة للدلالة على الموضع؟

---

(47) راجع .Prosopographie, p. 313

(48) الإدريسي : نزهة المشتاق، ليدن- بريل، 1968، ص،136.

3 - بين التواصل والتحول: طينة/ قصر الماجوس :

لا يزال الموقع الأثري المسمّى بطينة معروفا في جنوب مدينة صفاقس على الطريق الساحلية الرابطة مع قابس وعلى بعد نحو 12 كلم فقط. وتاريخ المدينة في العصر الروماني والبيزنطي معرف تقريبا(49) بحيث يمكن رسم خطوطه العامة. فقد انظمت المدينة إلى الأمبراطورية الرومانية سنة 146 ق. م. أي في السنة التي دمرت فيها قرطاجة، وكانت تمثل الحد الجنوبي لأفريقا القديمة. وفي القرن الأول بعد الميلاد وصفها استرابو (Strabon) بأنها مدينة صغيرة. وفي أثناء الحرب الأهلية التي قامت بين قيصر و بومبي(Pompée) تعرضت على ما يبدو إلى بعض التهديم نتيجة مناصرتها لقيصر. ولمجازاتها منح قيصر حق المواطنة الرومانية لكل الذين ساندوه. ولذا فقد صارت طينة من المدن الحرة كما أشار إلى ذلك بلين (Pline l'ancien) في القرن الرابع بعد الميلاد. ومع الإمبراطور هدريانوس (Hadrien) ارتقت المدينة إلى مصاف المعمرات الرومانية (Colonie romaine). وقد تزامن هذا الإرتقاء مع النهظة التي شهدتها المدينة خلال القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد. وبقيت المدينة قائمة حتّى دخول العرب شمال إفريقيا حيث ذكر بها أسقف سنة 649 أي بعد ستين من حملة عبد الله بن أبي سرح وهو ما يعني أن زوال المدينة واندثارها تم أثناء أو بعد هذا التحول العميق الذي شهدته البلاد.

إن ما يجلب الانتباه فعلا هو أن هذه المدينة التي كانت تمثل الحد الفاصل بين العالم المترومن وغير المترومن، وكانت تمتد على أكثر من مائة هكتار و عرفت بمنازلها وحماماتها الفخمة المحتوية على لوحات فسيفسائية فريدة، لا نجد لها ذكرا في المصادر العربية ويظل الصمت والسكوت عنها متواصلين حتّى القرن الرابع عشر الميلادي حينما ذكر التجاني اسمها لأول مرة (50). و نعتقد أن ذكرها وبقاء التّسمية بعد قرون لدى العامة وبين الناس

---

(49) حول تاريخ المدينة في الفترة الرومانية راجع بالخصوص:
Fendri (M.) : *Les cités antiques de Sfax", Africa,* IX, 1985, p. 151-208;
Lepelly (Cl.) : *Les cités de l'Afrique romaine au Bas-empire,* Paris, 1983, TII, p. 313; Ferchiou (N.) : " L'occupation du Sud de la province rmaine d'Afrique au 1er siècle apr. J.C.", Cahiers de Tunisie, 155-156, 1991, p. 65-104.

(50) التجاني : الرحلة، ص 84.

تؤيد عدم زوالـه لدى سكان المنطقة الذين حـافظوا على اللفظ القديم بدون أدنى تحريف. كما إن المتـأمل في جغرافيـة الإدريـسي يلاحظ أنه وإن لم يرد ذكر طينة فقـد وقعت الإشارة إلى موضـعهـا بتـسمية جـديدة محملة بالدلالات. فلقد أشـار هذا الجغرافـي إلى موضع ساحلي أطلق عليه اسم قـصر الماجوس(51) وحدّد مكانه علـى بعد 8 أميال من صـفاقس وهو مـا يعطي مسـافـة تقارب 12 كلم هـي التي تفصل اليـوم بالفـعل بين المدينتين المعنيـتين بالدرس. والتـسـميـة التي وردت لدى الإدريـسي تبين نظرة العـرب والـسكان آنذاك إلى الموقع، فعدّ من مدن المجوس أي سابقا للفترة المسيحية أو البيزنطية التي كثيرا ما يطلق عليها لفظ الروم. ولا شك أن اعتبارها من مدن المجوس حلـل وبرر اللجوء إلى طينة واستعمال حجارتهـا بكثافة في بناء معالم مـدينة صفاقس وكذلك في استـعمالها في تشيـيد عديد المدن الإسلامية الأخرى داخل البلاد وخارجها. من ذلك يذكر أن عبد الرحمان الناصر كان عند بناء مدينة الزهراء جلب الرخـام من صفاقس. فإذا ما علـمنا بأنه ليس بهذه المدينة أو بالمواقع القريبة منها مناجم ومقاطع لإنتاج الرخـام و إذا ما علمنا أن المكان الوحيد الذي تتوفر به هذه المادة هي طينة أمكن القول أن الرخام المصدر إلى الأندلس إنما صدر منها وعلى حسابها.

أما في المصادر التي كـتبت قبل ذلك، فإننا لانكاد نعثر على إشارة إلى المدينة وذلك إذا ما استثنينا نص اليعقوبي(52)، وهو نص غامض إلى حد ما. فقـد أشار في كتاب البلدان إلى أن من مـدن الساحل- ويـعني به ساحل صـفـاقس- مدينتـان الأولى قـبيشـة والثانيـة تـلـلـــة. ولم يتمكن المحقق من قراءتها كـما أنه لم يتمكن من تحـديد موقعهـا و موقع قبيشة أيضا.

إن الاسم الغـامض يمكن قـراءته بالفـعل على أنه «تـيـنـة» وفي هذه الحـال يكون حرف (T) اللاتيني قـد نقل إلى العربيـة تاء لا إلى طاء كـما جـاء عند التجـاني. وهو قلب درج العـرب عليـه ولـنا أمـثلة عـديدة على ذلـك في كل من تونس و تالة وتيـنجـة و تيـابر وغيـرها. ويبقى الإشكال هو : هل إن المكان الذي أشار إليـه اليعقـوبي هو بالفعل طينة أم إنه موضع آخر؟ فلقد عـدّه على بعد مرحلتين من إسفاقس أي على مسافة تجعله واقعا إما

(51) نزهة المشتاق، ص. 127، طبعة ليدن- بريل، 1968.

(52) كتاب البلدان، ط. ليدن، 1967، ص. 350.

في بلد القيروان و إما في بلد قمودة وهو ما يتناقض جوهريا مع سياق نصه الذي يتحدث فيه عن ساحل صفاقس والمدن المجاورة له.

4 ـ تواصل التّسمية وتغير المجال الجغرافي : رصبة/ رصفة:

موضع رصفة من أشهر المواضع في الفترة القديمة والوسيطة، ومع ذلك فإنه يطرح إشكالا يتعلق بتثبيته على الخريطة وتحديد أهم فترات تاريخه. فلقد عمد المؤرخون والأثريون في القرن الماضي إلى القول بأن رصبة(Ruspae) القديمة هي رصفة التي ورد ذكرها في المصادر العربية أي منطقة الشابة حاليا (53)، وقد دفعهم إلى هذا الاعتقاد التشابه الصوتي بين اللفظ اللاتيني واللفظ العربي. غير أن هذا التحديد الذي أقره كل من قيران وتيسو وغيرهما من الدارسين يتناقض مع ما جاء في المصادر القديمة وبالتحديد في خريطة بوتنجر التي تذكر المراحل انطلاقا من الشمال إلى الجنوب فيقع المرور بأكولا ومنها إلى رصبة ومنها إلى أوسيلا. ولا تعطي الخريطة المسافة الفاصلة بين أكولا ورصبة في حين تذكر أن هذه الأخيرة تبعد عن أوسيلا ستة أميال.

إذن في عهد تيسو (Tissot) وفي المدة التي اشتغل أثناءها بتفسير خريطة بوتنجر اعتبرت أكولا العالية و كان من باب التوافق مع المصادر العربية أن تبقى رصفة في مكان الشابة. غير أن هذا التفسير تناقض مع المسافة التي ذكرها صاحب الخريطة والتي تفصل بين أوسيلا ورصفة. وهو ما حدا به كالعادة إلى إصلاح مسافة بوتنجر(54).

أما اليوم فإن موقع أكولا مثبت بصفة قطعية. كما أن مدينة أوسيلا معروفة فهي التي سميت في الفترة العربية بإنشلة كما ورد ذلك لدى اللبيدي(55) وفي الوثائق والرحلات التي تمت في العصر الحفصي. و لم يتحول اسم إنشلة إلى سيدي مخلوف - وهو الاسم الحالي - إلا في القرن الرابع عشر(56). وتؤيد الوثائق القديمة أن موقع إنشلة

(53) Tissot : *Géographie comparée ..., TII, p. 180* و هو يجل الآراء في تثبيت الموضع.

(54) *Géographie comparée*, p. 179 et suiv.

(55) المناقب، ص. 35.

(56) Brunschvig (R.): *La Berbérie orientale sous les Hafsides*, Paris 1940, T1, p. 310.

الإسلامية هو ذاتة أوسيلا الرومانية. فلقد ذكر مسلك أنطونيوس(57) أنها تبعد عن مدينة الجم بنحو 32 ميلا وتبعد عن طينة 27 ميلا وهما المسافتان اللتان يمكن إقرارهما اليوم بالزيارات الميدانية. كما أن الآثار لا تدع شكا في أن إنشلة قامت بالفعل على أنقاض مدينة سابقة، وقد أشار الرحالة الفرنسي قيران بالوصف إلى مسجد إسلامي أقيم فوق كنيسة مسيحية بمواد معادة الاستعمال مثل التيجان والأساطين والحجارة (58)...

اعتمادا إذا على المستجدات في البحث وعلى التثبت النهائي من أوسيلا من ناحية ومن أكولا من ناحية أخرى وقع الرجوع عن القراءات الأولى واقترحت العودة إلى نص بوتنجر والتقيد به دون إضافات. ولذلك وقع التفتيش عن موضع رصبة بين بطرية وبين إنشلة وبالفعل لفت الإنتباه أنه لا يزال في هذه المنطقة بقايا لآثار كثيفة، في الموقع المعروف اليوم بسيدي مسرة وهو الذي عرف في العصر الوسيط الإسلامي على أنه الرباط المشهور بقصر زياد. و بالقرب منه في اتجاه الشمال الغربي لا تزال إحدى الهضاب الأثرية تحمل اسم كدية رصفة . وهذا يعني أن التسمية و إن لم تبق لكامل المنطقة فإنها لم تمح نهائيا ولا تزال تحمل ذكراها أكبر الهضاب وأعلاها. والموقع المقترح يتناسق والستة أميال التي ذكرها بوتنجر بين رصفة و أوسيلا.

إن التثبت النهائي من مكان رصبة القديمة يعني أن التسمية العربية و إن حافظت على اللفظ فإنها لم تكن لتطلق على نفس المجال. ولدينا هنا مثال هام عن التواصل الصوتي والتغاير الجغرافي. فالمصادر الإسلامية لا تترك أي مجال للجدل في صحة هذا الاستنتاج.

فلقد أورد المقدسي أنّ من مدن أفريقية رصفة وعدّها كذلك كورة مركزها مدينة ينونش (ملولش حاليا) التي اعتبر أنها تشبه مدينة الرملة بفلسطين من حيث اعتمادها على شرب ماء المواجل وذكر أنها تحتوي على 360 معصرة للزيتون و أن منازلها مدر أي مبنية(59). أما إبن رشيق القيرواني فإنه يذكر رصفة على أنها قرية و إليها ينسب الشاعرة

(57) حول هذه الوثيقة راجع. Grenier : *Manuel d'archéologie gallo-romaine*, Paris, T2. 1988 وقد أرجع الباحث المسلك إلى ما بعد سنة 275 للميلادي كما أشار إلى عدم الوثوق بمعطياته.

(58) Guérin : *Voyage archéologique*, TI, p. 153-154.

(59) أحسن التقاسيم، ص. 216.

خدوج(60) (التي ينسب إليها برج خديجة اليوم)، كما يذكر أنها من كور إفريقية ومن مدنها باجة الزيت(61) و زبنة (62) وينونش(63). وانطلاقا من نص ابن رشيق بالخصوص يمكن أن نرى أن رصفة في الفترة العربية كانت تطلق على المجال الواقع اليوم قرب برج خديجة بالشابة وقد ظلت هذه التّسمية مستعملة حتّى بداية هذا القرن إلى جانب تسمية أخرى هي تسمية الصبية وهي التي فيها إشارة ضمنية إلى تاريخ خدوج التي ذكرها ابن رشيق و لعل تسمية الشابة أيضا مرتبطة بقصة هذه الشاعرة التي ذكرابن رشيق أنها كانت وفية لمن أحبت وفيه قالت شعرها.

إن الاحتفاظ بالتسمية القديمة رصبة و جعلها دالة على كورة بأكملها فيه اعتراف ولو ضمني بأهمية المدينة القديمة ومدى إشعاعها. ويكفي أن نذكر أن القدّيس المسيحي فولجونس (Saint Fulgence de Ruspae)؛ لذائع الصيت الذي قاوم الوندال بضراوة وعمل على نشر الديانة المسيحية كان سكن برصفة وكانت له علاقات مع كل الأساقفة المسيحيين الكاتوليك الموجودين بالمنطقة سواء بيليانة أو طرسباط أو بطرية أو غيرها من المدن. كما آوت رصفة عددا من القديسين أمثال سيكندوس(Secundus - 411 - 418م) وستيفانوس(Stéphanus -484 م) وفيليسيانوس (Felicianus – 508 - 536م) و فيليكس (Felix - 508م). وهذا ما يعني أهمية المنطقة من الناحية الدينية. وقد ترسخ ذلك في الذاكرة الشعبية بحيث أطلق اسم المدينة المسيحية ليس على مدينة بل على إقليم شاسع بعض الشيء أيضا. أما موضع المدينة ذاته فقد حلّ محله أحد الرباطات التي كانت تعتبر أجلّ المواضع للمرابطة والجهاد حتّى إنها دعيت دار مالك.

الخاتمة :

إن هذه الأسماء التي اخترناها في منطقة ساحل صفاقس، تبين مدى أهمية التواصل بين الفترة القديمة والإسلامية لا من حيث «المواقعيّة» (Toponymie) فحسب بل

---

(60) ابن رشيق : أنموذج الزمان، تحقيق محمد العروسي المطوي والبشير البكوش ، تونس الجزائر، 1986، ص. :123

(61) حول باجة الزيت، راجع حسن حسني عبد الوهاب: ورقات، ج3، ص. 429، تونس، 1972.

(62) ابن رشيق، ص. 351، 353.

(63) ابن رشيق، ص. 381، 417.

وكذلك من حيث استعمال البنية التحتية. فالطرقات القديمة بقيت هي نفسها مستعملة في العصر الوسيط. وهكذا تبدو بالفعل إفريقية وريثة بأتم معنى الكلمة لأفريقا اللاتينية. ولا شك أن هذا التواصل يلمس بجلاء أكثر في المجال الريفي الذي بقي بعيدا عن التقلبات والتأثيرات السياسية والاجتماعية المباشرة التي عرفتها المدن. وهذا يعني بالنسبة إلينا أن التحولات مهما كانت عنيفة وعميقة لا بد أن تبقي في نفس الوقت بصورة واعية أو بدون وعي على بعض المخلفات والرواسب السابقة.

وهذه الرواسب لا يمكن الانتباه إليها وتفسيرها بالاكتفاء أو باعتماد قراءة أحادية. فالمصادر العربية إذا ما عزلت عن المصادر اللاتينية يبقي فيها الكثير من الغموض. وكذلك فإن معرفة الفترة القديمة السابقة للوجود العربي الإسلامي لا يمكن أن تغفل عن أهمية الكتابات العربية التي تمكن وبلا جدال من حلّ الكثير من المشاكل خاصّة تلك العالقة بموضوع لمواقعيّة أي أسماء المواضع، وهي مبحث متصل - كما رأينا - بثلاثة علوم، هي المعجميّة، والجغرافيا، والتاريخ.

فوزي محفوظ
كليـــة الآداب بمنوبـــة
جامعـــة تـونـــس الأولـــى

معجم الأمثال العربيّة

تأليف : محمد إسماعيل صيني
وناصف مصطفى عبد العزيز
ومصطفى أحمد سليمان
مكتبة لبنان، بيروت، 1992

تقديم : رفيق بن حمّودة

مقدّمـــــة

كانت الأمثال من المواضيع التي اهتمّ بها اللغويون في عصر مبكّر. فلقد تزامنت الكتابة فيها مع الكتابة في غريب اللغة (1). وقد يرجع ذلك إلى أنّها شكّلت إلى جانب الشعر أهمّ قسم من المدوّنة المعتمدة في شرح ألفاظ القرآن ومعانيه، وازداد اهتمام اللغويّين بالأمثال مع المعجميين الذّين عدّوها من الأقوال التي يحتجّ بها في الاستشهاد على سلامة الاستعمال ويستعان بها في إدراج وحدة من الوحدات المعجميّة في سياق معلوم (2).

ولقد أفرد اللغويّون الأمثال بمصنّفات تهتمّ بها لذاتها من حيث الجمع وتخصّها بطرق متميّزة من حيث الوضع. واشتهرت من تلك المصنفات كتب كثيرة يعتبر «مجمع الأمثال» للميداني (3) من أهمّها وأشملها.

ولم يخف على بعض المحدثين ما تتوفّر عليه الأمثال من مادّة طريفة يمكن أن تساعدنا اليوم على الكشف عن بعض «أسرار العربيّة» (4) وتنمية قدرة المتعلّمين على

---

(1) آل ياسين : الدراسات اللغويّة ص 180.

(2) ابن منظور : لسان العرب تضمّن 652 مثلا - الفهارس ج 3، صص 2028-2044.

(3) تضمّن مجمع الأمثال للميداني 4765 مثلا دون اعتبار لأمثال المولّدين.

(4) معجم الأمثال العربية، ص (ص).

استعمال اللغة. كما لم يخف عليهم ما تخلّده قصص هذه الأمثال من قيم أصيلة (5) تمثّل مقوّما من مقوّمات شخصيتنا، وفي هذا الاطار يندرج الكتاب الذي نقدّم، أي، «معجم الأمثال العربيّة» الذي اشترك في تأليفه محمود اسماعيل صيني وناصف مصطفى عبد العزيز ومصطفى احمد سليمان، وصدر مشتملا على 882 من الأمثلة الشائعة، مع شروحها؛ إذ لما كان «الهدف الأساسي لهذا المعجم هو أن يفيد منه الطّالب النّاشئ إلى جانب العالم المتخصّص والدّارس غير الناطق بالعربيّة إلى جانب ابن العربيّة» (6) رأينا - مزيدا لتعميم الفائدة - أن نقدّمهُ بوصف محتواه في مرحلة أولى وإبداء جملة من الملاحظات المتعلّقة بذلك في مرحلة ثانية.

1 - المعجم :

يحتوي «معجم الأمثال العربيّة» على مقدّمة مطوّلة في ست عشرة صفحة مرقّمة وفق الترتيب الأبجدي من (ز) إلى (ت) ويلي ذلك قسم أوّل للأمثال مرتّبة وفق موضوعاتها ويمتدّ هذا القسم من الصفحة 1 إلى الصفحة 122. ويتلو ذلك قسم ثان يتضمّن قصص الأمثال من ص 123 إلى ص 153. وينتهي المعجم بفهرسين أوّلهما فهرس هجائي للأمثال وثانيهما فهرس هجائي للموضوعات الفرعيّة ويشغل ملحق الفهرسين الصفحات الواقعة بين 155 و 181.

1 - أ. المقدّمة :

قسّمت إلى قسمين هما المقدّمة ذاتها والتعريف بالمعجم.

1 - أ - (1). أمّا المقدّمة في حدّ ذاتها فقد اشتملت على ثلاثة عشر عنوانا يمكن - على كثرتها - أن تدور أفكارها حول محاور ثلاثة هي أهمية الأمثال مطلقا ثم الأمثال العربيّة القديمة : مصادرها وقيمتها ثم الفائدة المرجوّة من دراسة تلك الأمثال حديثا.

جرت العادة في المعاجم المختصّة أن يعرّف المجال المُختصّ فتصدّرت المقدّمة مرحلة حاول فيها أصحاب المعجم أن يعرّفوا المثل وقدّموا لذلك مجموعة من الأقوال

(5) نفسه، ص (ف).

(6) نفسه، ص (ق).

لمفكّرين قدماء ومحدثين، عربٍ وغير عرب (7) لم يقتصر اهتمامهم على تعريف المثل اشتقاقا أو دلالة أو خصائص بل تجاوز ذلك إلى ذكر الفائدة منه. يقول آرثر تايلور «المثل أسلوب تعليميّ ذائع بالطريقة التقليديّة يعمل أو يصدر حكما على وضع من الأوضاع» (8). وقد يكون ثراء مادّة الأمثال وتعدّد وجهات النّظر إليها من الأسباب التي تفسّر اختراق الأمثال لحدود الزّمان والمكان وتعدّد المهتمّين بها فقد «حظيت باهتمام البلغاء والفصحاء والعلماء قديما وحديثا» (9).

يخصّ المؤلفون بعد ذلك القرآن فالحديث فالشعر بوقفة قصيرة ليؤكّدوا أنّ هذه المصادر الثلاثة ثريّة بالمادّة المثليّة (10) ويبدو أن الشعر أقربها إلى مجال الأمثال حتّى «إنّ بعض الشعراء في مختلف العصور اشتهروا بغلبة الحكم والأمثال على شعرهم» (11). ويؤكّد المؤلفون بعد ذلك قيمة الأمثال الوثيقيّة فهي تصوّر الخصائص المعيشيّة للمجتمع الذي أنتجها وخير شاهد على ذلك ما تعكسه الأسماء المنتشرة في الأمثال العربيّة القديمة من بيئة طبيعيّة «فكانت المرآة التي تعكس مظاهر الطبيعة من جميع جوانبها» (12).

وينتهي الحديث عن الأمثال قديما بحصر خصائصها الأسلوبيّة فهي تمتاز بروح الفكاهة وبمحافظتها على «صيغتها الصافية الخالصة» (13) وبتنوّعها من حيث أساليب الخطاب وبالايجاز ودقّة التصوير وبمحسناتها اللفظيّة والمعنويّة.

أما حديثا فإن الناس يستعملون الأمثال ويهتمّون بها بسبب الدّور الذي تؤدّيه في المجتمع، فهي «مقوّمة للسلوك الإنساني» (14) تختزل تجارب القدماء وتمدّ الأجيال الحاضرة

---

(7) الملاحظ أن اغلب هذه الأقوال غير موثقة فإمـا أن يذكر القائل ولا يذكر الأثر وإمّا أن يذكر القائل والأثر ولا تذكر الصفحة والطبعة.

(8) معجم الأمثال العربيّة، ص (ط).

(9) نفسه ص (ي).

(10) قلنا المادة المثلية لأنه تأكّد لدينا أن المقصود بالمثل عند أصحاب هذا المعجم يتجاوز المثل بالمعنى الاصطلاحي إلى الحكمة والنصيحة والأقوال السائرة...

(11) معجم الأمثال العربيّة، ص (ل).

(12) نفسه، ص (م).

(13) نفسه، ص (س).

(14) نفسه، ص (ع).

بخلاصة تلك التّجارب، ويتعيّن على الطّلاب اليوم - من العرب وغيرهم - أن يعتنوا بها دراسة وبحثا لقيمتها التي تتجاوز مجالات اللغة والأدب والحضارة والتاريخ إلى مجال الأخلاق ففيها «أهداف تربويّة لأنها تضع أمام الدّارس المُثل العليا للمجتمع والقيم التي يجب أن تسود» (15).

1 - أ - (2). حدّد المؤلفون في مرحلة التعريف بالمعجم جمهور قرائه فصرّحوا بأنه يستهدف به المتخصّصون وغير المتخصّصين بصرف النظر عن درجتهم في العلم كما ضبطوا الأهداف المرجوّة من وضعه وتتلخّص في بابين أحدهما لساني يتمثّل في تقريب الأمثال من فهم القارئ لغة وسياقا وإكساب المتعلّم قدرة على استعمالها عند الحاجة وثانيهما تربوي خلقي «بما ترسمه [الأمثال] للمرء في حياته من أنواع السلوك الحميد... وبما تنهاه عنه من السلوك السيء...» (16).

يوطئ المؤلفون بعد ذلك لكلّ قسم من قسميه ولكلّ ملحق من ملحقيه بفقرة قصيرة يلخّصون فيها المحتوى وطريقة الترتيب ثمّ يشرحون طريقة استغلال المعجم وهو أمر سنقف عليه في المرحلة الثانية من هذا التقديم.

1 - ب. متن المعجم :

قام متن المعجم على الفصل المادّي بين الأمثال والقصص التي تساعد على الوصول إلى معناها الحقيقي ،وهو فصل يقصد منه أن تتاح «للقارئ سرعة الوصول إلى المعنى» (17).

وقد احتوى قسم الأمثال على 882 مثلا مرتّبة وفق موضوعاتها ورتبت هذه الموضوعات ترتيبا سلّميا فهي تسعة رئيسيّة كلّ منها تنضوي تحته موضوعات فرعيّة. فإذا أحصينا الموضوعات جميعا وجدنا عددها يبلغ 209 مواضيع. أمّا الأمثال في حدّ ذاتها فإنّ طريقة تقديمها اتّبع فيها نسق واحد يبدأ بكتابة المثل بأحرف متميّزة من حيث الحجم ثم يشرح ما فيه من ألفاظ صعبة إذا وجدت ثم يشرح المثل نفسه وتنبّه كلمة «الاستعمال» في

(15) نفسه، ص (ف).

(16) نفسه، ص (ق).

(17) نفسه، ص 0ش).

آخر كلّ مثل إلى الملابسات التي يمكن أن يوظف فيها.

أمّا القسم الثاني من المتن فيشمل على 105 قصص من قصص الأمثال مرتّبة ترتيبا هجائيّا (18) باعتبار صورة الإنجاز للكلمة التي يبدأ بها المثل لا باعتبار حروف مادّتها الأصلية ولم يعتدّ في هذا الترتيب بلام التعريف وحرص أصحاب المعجم على ضمان سرعة الوصول إلى هذه القصص. فكلّ قصّة تحمل رقما يرافق ذكر المثل في قسم الأمثال حتّى إذا شعر مستعمل المعجم بالحاجة الى الرجوع إلى قصّة المثل ساعده ذلك الرّقم إن لم يسعفه الترتيب الهجائي.

2 - النقد :

يندرج وضع معجم مّا في إطار صناعة المعاجم La lexicographie، وهو مجال قام في زمن محدود من تاريخ اللغة العربيّة على تقليد اللاّحق للسّابق توسيعا أو تضييقا أو شرحا أو اختصارا. لكنّه أصبح اليوم - بعد أن تقدّمت علوم اللسان - مجالا لا يستقيم الوضع فيه حتّى يستند إلى مقدمات نظريّة صريحة تبلور جلّها في علم المعجم La lexicologie. هذا ما يجعلنا نقرأ «معجم الأمثال العربيّة» من زاويتي نظر متكاملتين هما: الأسس النظرية وخصائص الوضع.

2 - أ. الأسس النظريّة :

اختار واضعو هذا الكتاب عنوانا هو «معجم الأمثال العربية»، وسنحاول أن نبيّن فيما يلي مدى إدراك واضعيه للمقصود به.

2 - أ - (1). فليس المعجم اليوم مجرّد مصنّف يضمّ وحدات رتّبت ترتيبا معلوما وإنما هو أداة معرفيّة خطيرة يحتاج فيها إلى تحديد مجموعة من الضوابط تضمن وصول المادّة المعرفيّة إلى جمهور معيّن ويصرّح بهذه الضوابط في بداية المعجم وذلك أمر لم نتبيّنه في هذا الكتاب. بل إن مجموعة من الملاحظات تجعلنا نشكّ في إدراك الواضعين لقيمة هذا الأمر.

---

(18) هو هجائي في نظرنا رغم ان أصحاب المعجم سمّوه بالأبجدي، ص (ش).

فالكتاب موجّه إلى جمهور يجمع العرب وغير العرب والمتخصّص وغير المتخصّص، وهو أمر يصعب أن يحقّقه أيّ معجم. فقد أصبحت المعاجم تتحدّد حقولها الدّلاليّة وعدد وحداتها بالرّجوع إلى فئة من الجمهور تتعيّن بالاعتماد على معطيات علميّة دقيقة.

وفي الكتاب تناقض بين مقدّمة يتحدّث فيها أصحابها عن الأمثال المتداولة في لسان العرب من الجاهليّة إلى اليوم وبين اختصارها في المتن في 882 مثلا وهو عدد ضئيل إذا قارنّاه بما جاء في مدوّنة الميداني، فقد احتوت هذه المدوّنة على 4765 مثلا (19) دون احتساب للأمثال المولّدة. ولَسْتَ تجد في هذا الكتاب تصريحا بدوافع الإعراض عن مراعاة الضابط التاريخي (20) ولا بضوابط اختصار عدد الأمثال إلاّ ما قد تستنتجه استنتاجا من العنوان الفرعي للكتاب : فهو يقول "882 مثلا شائعا . . . "، ومقياس الشيوع يصعب حصره.

2 - أ - (2). أمّا الأمثال وهي المادّة التي استوى بها الكتاب معجما فقد خصّص أصحابه فقرة لتعريفها في المقدّمة (21) فاستعرضوا مجموعة من الأقوال لم تتّجه نحو تدقيق المفهوم لإدراك الدّلالة الاصطلاحيّة بقدر ما اتّجهت إلى توسيع المفهوم حتى شمل التعريف الغايات والفوائد. وليس يشفع في ذلك أنّ بعض القدماء قد داخل عنده مفهوم المثل مفهوم الحكمة (22)، فبعضهم أيضا قد شرع في التمييز بين المفهومين (23). ذلك أن للمثل خصائص قابلة للحصر يمكن أن تميّزه عمّا يشابهه من الظواهر الكلاميّة الأخرى (24)، لكن يبدو أن وجهة نظر المؤلفين لم تكن علميّة مجرّدة بقدر ما كانت أخلاقيّة، وقد أكدوا ذلك أكثر من مرّة عند حديثهم عن فوائد الأمثال فهي «علامات مضيئة للاهتداء بها في معترك الحياة بما تتضمّنه من توجيه أو تنبيه» (25).

(19) الميداني : مجمع الأمثال 2/ 427.

(20) المدوّنة القديمة ميّزت بين ما هو قديم وما هو مولّد - ينظر الميداني على سبيل المثال.

(21) معجم الأمثال العربيّة، ص (ط).

(22) الميداني : مجمع الأمثال 1/ 6.

(23) أحمد الحذيري : التمييز بين المثل والحكمة، ص 125.

(24) الشاذلي الهيشري : المثل لغة واصطلاحا، ص 64.

(25) معجم الأمثال العربيّة، ص (ع).

وقد نتج عن هذا التوسيع في مفهوم المثل أن احتوى «معجم الأمثال العربيّة» على الأمثال كما احتوى على الحكم وعلى النصائح وعلى الصيغ البليغة وعلى العبارات الموجزة المشحونة بالأفكار والنظرة الصائبة (26).

2 - ب. خصائص الوضع :

يقصد بالوضع صورة إخراج المادّة المعجميّة من حيث استجابتها لخصائص تلك المادّة من ناحية ولحاجة الجمهور المستعمل للمعجم من ناحية أخرى، وكنّا قد أشرنا في وصف المعجم إلى أن فهارسه تيسّر الوصول إلى المطلوب بتنويع المداخل لكن رغم ذلك لم نجد هذا المعجم قد حقّق في كلّ المرّات التوازن المرجوّ بين مقتضيات مادّة الأمثال من وجهة نظر علمية وما يتطلّبه الجمهور المتلقي من وجهة نظر عمليّة. ويمكن أن نختصر ذلك في الملاحظات التالية :

2 - ب - (1). ليس تبويب الأمثال وفق الموضوعات مستحدثا في الصناعة المعجميّة العربيّة بل إنه موغل في القدم إذ تعود أوّل محاولة في ذلك إلى أبي عبيد (ت 224 هـ) (27) وإذا أردنا أن نتّبع اليوم المنهج نفسه في الترتيب وجب أن نجد مبررا مقنعا لذلك. وإذا قيّمنا النتيجة التي توصّل اليها المؤلفون في هذا المعجم لم نقتنع بجدوى هذا الترتيب فيه، فالموضوعات المداخل عددها 209 والأمثال عددها 882 ممّا جعل بعض المداخل لا ينضوي تحته الأ مثل واحد (28)، وفي ذلك إخلال خفّف من حدّته وجود فهرس هجائي للموضوعات.

2 - ب - (2). من مزايا هذا المعجم الاهتمام في مستوى كل مثل بنقاط ثلاث تكاد تكون قارّة هي الشرح اللغوي ثم بيان معنى المثل ثم تحديد ملابسات الاستعمال. لكن ما يسترعي الانتباه هو الفصل بين المثل ومورده (29) وذلك أمر - فيما نعلم - لم يسبق إليه ولا هو يراعي ما يقتضيه المثل خاصّة إذا كان مثلا بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأن المورد

(26) نفسه ص (ز).

(27) آل ياسين : الدراسات اللغويّة. . . ص 184.

(28) انظر على سبيل المثال ص 53 و 54 من المعجم.

(29) المقصود بمورد المثل القصّة التي حفّت بإرساله أوّل مرّة.

بالنسبة إلى المثل كالجملة بالنسبة إلى الكلمة يحتاج كلّ منهما إلى السياق الذي يحقّق دلالته ويدقّقها. بل إنّ البنية التركيبيّة لبعض الأمثال تقتضي بالضّرورة أن تنزّل في سياقها اللغوي بله سياقها الحدثي القصصي لأنها مركبات نحويّة غير مفيدة وذلك كقولهم:

... «كقابض على الماء» (30) وهو مركب بالجرّ،

... «كمجير أمّ عامر» (31) وهو مركب بالجرّ أيضا.

2 - ب (3). تصرّف المؤلفون في قصص الأمثال بطرق مختلفة. فالقصّة التي أوردها الميداني في مثل «الحديث ذو شجون» (32) أصبحت في «معجم الأمثال العربيّة» قصتين (33). أمّا القصّة 19 المصاحبة لمثل «ترى الفتيان كالنخل وما يدريك ما الدّخل» فقد اختزل ثلثها تقريبا (34)، والعكس وقع للقصّة 23 المصاحبة لمثل «جزاء سنمّار» (35) فلقد تمطّطت صياغة أحداثها...

ولقد تقرّر عند المؤلفين أن «بعضها [قصص الأمثال] قد يكون مضلّلا للقارئ... وفي بعض الأحيان قد تخرج القصّة عن قواعد الأدب وأصول اللياقة والذوق لذلك رأينا تنقية هذه القصص من تلك الشوائب ... وأوردناها في إيجاز وبأسلوب سهل واضح» (36). ونعتقد أن القدماء لم يكونوا أقلّ وعيا «بقواعد الأدب وأصول اللياقة والذوق» عندما أدرجوا تلك الأحداث «المستقبحة» في كتبهم، كما نعتقد أن القارئ العربي المعاصر قادر قدرة القارئ العربي القديم على التمييز بين الغث والسمين غير محتاج إلى من يأخذ بيده في ذلك.

2 - ب - (4). يعدّ المعجم مرجعا يحتكم اليه عند التردّد بين السليم وغير السليم. لذلك يفترض أن يخلو في صورة إخراجه من كلّ زلل أو تصحيف. وقد

---

(30) المثل رقم 8 وهو في مجمع الأمثال للميداني ج 2/رقم 3062.

(31) المثل رقم 465.

(32) مجمع الأمثال للميداني ج 1/ رقم 1044.

(33) القصة رقم 27 والقصة رقم 47.

(34) قارن بمجمع الأمثال للميداني، ج 1/رقم 685.

(35) قارن بجمع الأمثال للميداني ج 1/رقم 828.

(36) معجم الأمثال العربية، ص (ش).

تسرّبت إلى هذه الطبعة بعض الزّلات - رغم كثرة القرائن الدّالة على حرص المؤلفين على الدقّة - ويحسن أن تتدارك بشكل من الأشكال. نذكر من ذلك أن الحكمة الواقعة تحت رقم 697 قد أثبتت برفع الفعلين المضارعين فيها وهما في الأصل مجزومان (37). أمّا ما سوى ذلك من الزّلات - وهو ليس كثيرا - فموجود في الشروح وفي القصص ويمكن الاهتداء اليه عند المراجعة. ولعلّ بعض القراء قادر بنفسه على تبيّن ذلك.

رفيق بن حمودة

كلية الآداب بسوسة

جامعة الوسط.

قائمة المراجع المحال اليها

1 - آل ياسين، محمد حسين : الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، بيروت، 1980.

2 - الحذيري، أحمد : «التمييز بين المثل والحكمة في كتب الأمثال القديمة عند العرب» حوليات الجامعة التونسية، 31 (1990)، ص ص 110-134.

3 - الزوزني، أبو عبد الله الحسين : شرح المعلقات السبع، بيروت، 1969.

4 - ابن منظور، جمال الدّين : لسان العرب، دار المعارف - القاهرة 1968.

5 - الميداني، أبو الفضل أحمد : مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، القاهرة، 1955.

6 - الهيشري، الشاذلي : «المثل لغة واصطلاحا»، مجلة المعجمية، 4 (1988)، ص ص 59-69.

(37) الزوزني : شرح المعلقات، ص 88.

المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات

إعداد : مكتب تنسيق التعريب بالرباط
نشـر : المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعوم،
تونس 1898

بقلم : محمد شندول

أعدّ مكتب تنسيق التعريب بالرباط، بإشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معجما مختصّا في اللسانيـات في إطار سلسلة من المعاجم في مستوى التعليم العام والمهني والجامعي. وهذا المعجم هو «المعجم الموحّد لمصطلحـات اللسانيات»، طبع بمطبعة المنظمة العربية للتـربية والثقافة والعلوم، ونشر بتـونس سنة 1989، وهو الأول من سلسلة المعاجم الموحّدة في مـصطلحـات العلوم، يحـتـوي على 3059 مـدخل أصليّ باللغـة الانجليـزية وُضِعَ تحت كلّ واحد منها مُقَابِلُهُ بالفرنسية وبإزائهما المصطلحات العربية فكان بذلك ثلاثيّ اللغة : انجليزيّا - فرنسيّا - عربيّا. وقد رتّب متنه من اليسار إلى اليمين.

ويشتمل هذا المعجم الى جانب المتن، على تقديم، ومقدمة، وتوضيحات للرموز المستـعـملة. ونحن نتـعرّض لكلّ ذلك فـيـما يلي بالإشـارة إلى المحـتوى ثمّ بذكـر بعض الملاحظات التي جمعناها أثناء قراءتنا لهذا التأليف. ونأمل أن تؤخذ ملاحظاتنا هذه على أنها من باب التنبيه الى بعض ما رأيناه في حاجة الى التقويم.

1 -التقديم (ص ص 5 - 9) :

هو تقـديم عامّ يبيّن فيه محـرّره منزلة اللّغـة العربيـة في الأمّة العربيّة والإسـلامـيـة وسـعي المنظمـة إلى إحيـائهـا. كـمـا يتطرق فـيـه الى جـهـود المنظمـة وأعـمـالـهـا في المجـال المصطلحي بصفة عامّة.

وهذا التقديم يكاد يتكرّر نصّه في كلّ المعاجم الموحّدة التي أصدرتها المنظّمة. وهو لا يشتمل على ذكر المنهجية العامة التي تتّبع في إنجاز هذه المعاجم سواء في الترجمة أو وَضْعِ المصطلحات ولا على المراحل التي قطعت في وضع كلّ معجم منها، بل يحاط فيه بأمور عامّة تتّصل بأعمال المنظمة في المجال المعجمي.

2 - المقدمة (ص ص 11 - 12) :

ذُكِرَ فيها كيفيّةُ إعداد المعجم. ويتبيّن منها أنّ الإعداد مرّ بثلاث مراحل :

1 - مراسلة الدول العربية ومؤسساتها المتخصّصة لموافاة المكتب بما يتوفّر لديها من مصطلحات انجليزية وفرنسية مع المتداول من المقابلات العربية.

2 - استخراج المستعمل من المصطلحات في مؤلفات التعليم العالي.

3 - تنسيق ما تجمّع من المادة المصطلحية ضمن قوائم ثلاثية اللغة.

وكنّا نتوقّع أن يتمّ في هذه المقدّمة تدارك ما أغفل في التقديم من ذكر منهجيّة الترجمة، والمراحل التي قطعت في وضع المعجم، والمنهجية العامة التي اتّبعت في إثبات المادة، والطريقة التي اعتمدت في ضبط مقاييس توحيد المصطلحات، لكنّ ذلك لم يحصل.

ويلاحظ أيضا من خلال هذه المقدمة الوجيزة أنّ العمل أنجز بالطريقة السريعة التي أنجزت بها أعمال مكتب تنسيق التعريب السّابقة، فقد أعدَّتْ مادّة المعجم في الجزائر في لقاء بين ثمانية خبراء بمناسبة انعقاد ندوة في الغرض أعدّها المكتب بين 28/ 11/ 1983 و2/ 12/ 1983، ثمّ أقرّت المادة نهائيا في مؤتمر التعريب الخامس بعمان (المملكة الأردنية الهاشمية) بتاريخ 21-25/ 9/ 1985.

كما يلاحظ أن اللجنة التي أعدّت الكتاب يقلّ فيها اللساني المتخصّص، بل إنّ المشاركة المباشرة لخبراء بارزين من أهل التجربة والاختصاص في الميدان المعجمي اللساني كانت متقلّصة في إعداد المعجم وتأليفه.

3 - التوضيحات (ص 13) :

تشتمل هذه التوضيحات على إشارة إلى أقسام المتن وطريقة ترتيبها وعلى بيان للرموز المستعملة، لكنّها لم تف بما كان منتظرا، مثلها مثل التقديم والمقدّمة، من ذكر للخطّة

المتّبعة في تحقيق مادة المعجم ومراحلها، فلا نجد توضيحا لكيفية انتقاء المصطلحات أو طريقة وضعها ولا بيانا لعمليّة الأخذ من المصادر. ومن أبرز ما نلاحظه فيها أيضا إثبات رَمْزَيْنِ للفصل بين المترادفات باللغة العربية : الفاصلة (،) والأرقام (2,1) دون ذكر تبرير لذلك، وهو ما يثير التساؤل عن السبب الداعي إليهما معا. ومثال ذلك ممّا نجده في المتن :

حُكْلَة، رُتّة anarthia anarthie; aphasie d'expression 153

1) فضلة expansion 928

2) اتساع معنى expansion

3) فرع

4 - المتن : به ثلاثة أقسام :

أ- المعجم (انجليزي - فرسي - عربي) (ص ص 5 - 157) تضمّن 3059 مصطلح انجليزي تحت كلّ واحد منها المقابل الفرنسيّ وبإزائهما المصطلح العربي. وهو مرتب ترتيبا ألفبائيّا، بحسب حروف الهجاء الأنجليزية.

ب - فهرس المصطلحات الفرنسية المستعملة في المعجم (ص ص 158 - 206).

ج - فهرس المصطلحات العربية : (من اليمين إلى اليسار، ص ص 14 - 66).

والناظر في المتن يتبيّن له وجوه من النقص منها ماهو منهجيّ يتعلّق بطريقة الجمع ومنها ماهو علمي يتعلق بمنهج الوضع.

أ - منهج الجمع :

نعني بمنهج الجمع طريقة جمع المادة واستقصائها، والخطة المتبعة في تمييز المصطلحات وتحديدها وتبويبها وضبط مصادرها، لمعرفة ماجدّ في ميدان اللسانيات وتبين مناهج دراستها، ووصف المصطلحات الجديدة المعرّبة ومعرفة مدى الاتفاق حولها، باعتبار كلّ ذلك مفاتيح لمعالجة قضية توحيد المصطلح اللساني. وبناء على ذلك أثبتنا الملاحظات التالية أثناء قراءتنا للمعجم.

أ- 1 المصادر :

لم يرفق المؤلفون المعجم بقائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبيّة التي اعتمدوها.

وهذا من شأنه أن يحدّ من تحقيق فائدته إذ ليس من الضرورة أن يكون القارئ في غنى عن مثل هذه القائمة، فذكرها ضروريّ، بل إنّ إهمالها نقص. ويبدو أن المؤلّفين لم يعتمدوا في جمع مادتهم مصادر معيّنة بل اعتمدوا على «خبرتهم» فدوّنوا ما عدّوه مهمّا من المصطلحات. وقد أثّر ذلك في مادّة الكتاب المصطلحيّة، فلم تكن مستوفية للمصطلحات الأساسية المهمّة في اللسانيات، وقد لاحظنا نقصا كبيرا في المادة في عديد المجالات : في علم اللغة العام، وعلم اللغة التطبيقي، وعلم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم النحو، وعلم الدلالة، وعلم اللغة الإجتماعي، وعلم اللغة النفسي، الخ . . .

ولنتبيّن النقص نشير إلى بعض ما أهمل من المصطلحات المتصلة بعلم الأصوات وعلم المعجم وعلم النحو على سبيل المثال، معتمدين في ذكرها- وفي مواضع أخرى من مقالنا هذا - بعض المعاجم التي صدرت قبل المعجم الذي نقدّم، وهي : «معجم مصطلحات علم اللغة الحديث»، تأليف محمد حسن باكلا وآخرين (بيروت، 1983)، وسنرمز إليه بـ«مصطلحات»، و«قاموس اللسانيات»، لعبد السّلام المسدّي (تونس، 1984)، وسنرمز إليه بـ «قاموس»، و«معجم اللسانية» لبسّام بركة (طرابلس لبنان، 1985)، وسنرمز إليه» بـ اللسانية»، وكتاب «المصطلحات اللغويّة الحديثة في اللغة العربيّة» لمحمد رشاد الحمزاوي (تونس، 1987)، وسنرمز إليه بـ «المصطلحات اللغوية»، ونضيف إلى هذه المراجع مرجعا آخر مهمّا جدّا صدر بعد «المعجم الموحد» هو «معجم المصطلحات اللغوية» لرمزي منير بعلبكي (بيروت، 1990) وسنرمز اليه بـ «معجم».

1) نماذج من النقص المصطلحي في علم الأصوات :

المصطلح الأعجمي (الإنجليزي - الفرنسي)	المقابل العربي المقترح في المراجع	المراجـــــــع
- Consonant shift/ mutation (changement consonatique).	- تحوّل الصوامت ، تحوّل صامتي.	- مصطلحات : ص 13، اللسانية : ص 135، معجم : ص 116.
- phenomena/ phénomène	- ظاهرة	- قاموس : ص 195، اللسانية ص 158، المصطلحات اللغويّة : ص 309.
- Syllabification/ syllabation	- تقطيع، تقسيم مقطعي	- مصطلحات : ص 89، اللسانية : ص 196، قاموس : ص 181.
- Syllabic writing/ écriture syllabique	- كتابة مقطعية	مصطلحات : ص 89،، اللسانية : ص 196، معجم : ص 487.
- Vocalic tract ; vocal apparatus / appareil phonatoire	جهاز النطق، جهاز التصويت ، آلة مصوّتة مجموعة أعضاء النطق).	مصطلحات : ص 100، معجم: ص529، قاموس : ص 244، اللسانية: ص 17.
- Vowel shift/ mutation vocalique	- تحوّل الصوائت، تحوّل صائتي	- مصطلحات : ص 100، اللسانيّة: ص 135، معجم: ص 534.

2) نماذج من النقص المصطلحي في علم المعجم :

definition / définition	- تعريف ، تحديد	- مصطلحات : ص 17، قاموس : ص 230، معجم : ص 138، اللسانية . ص 54.
- Ful word / mot plein	- كلمة تامة ؛ لفظ مخصوص، كلمة مليئة، كلمة معجميّة.	- مصطلاحات : ص 29 ، قاموس: ص 202 ، اللسانية: ص 161.
- Hierarchy / hiérarchie	- تسلسل هرمي ، ترتيب هرمي، مراتبية، هرمية	- مصطلحات : ص 35 ، اللسانية : ص 99 ، معجم : ص 226.
- Hybrid word / mot hybride	- كلمة هجين.	- اللسانية: ص 101، معجم : ص 231.
- imitative word / mot imitatif	- كلمة محاكية	- مصطلحات : ص 37، اللسانية : ص 105، معجم : ص 237.
- Lexical / lexical	- معجمي ، قاموسي	- مصطلحات : ص 50، قاموس: ص 207، اللسانية : ص 123.
- Lexical rule/ règle lexicale	- قاعدة معجمية، قاعدة المفردات	- اللسانية: ص 123 ؛ معجم: ص 282.
- Locution / locution	- عبارة، قول	- قاموس : ص 206، اللسانية : ص 126، معجم : ص 203.
- Semantic interpreta-tion/ interprétation sémantique.	- تأويل دلالي	- اللسانية: ص 113، معجم : ص 443.

3) نماذج من النقص المصطلحي في علم النحو :

- Antiposis / antipose	- تغيّر إعرابي	- المصطلحات اللغوية، ص 296، معجم : ص 49.
- Case / Cas	- حالة ، حالة إعرابية	- مصطلحات : ص 9، المصطلحات اللغوية : ص 299، قاموس : ص 238، اللسانيّة : ص 32.
- Class / Classe	- صنف، فئة، نوع، باب	- مصطلحات : ص 10، اللسانية : ص 37، المصطلحات اللغويّة : ص 300، معجم : ص 90 ، قاموس : ص 237.
- Formal analogy / Analogie formelle	- قياس شكلي	- قاموس : ص 246 ، المصطلحات اللغوية : ص 296.
- Grammatical catégories / Catégories grammaticales	- فصائل نحوية، باب نحوي ، فصيلة نحوية ، تقسيمات نحوية	- مصطلحات : ص 9، قاموس : ص 238، معجم : ص 217 ، اللسانية : ص 33 ، المصطلحات اللغوية : ص 299.
- Weak verb / verbe faible ; verbe (s) débile (s)	- الفعل المنتظم ، فعل معتلّ، فعل ضعيف ، أفعال ضعيفة	- مصطلحات : ص 101، قاموس: ص 175، اللسانية : ص 2/3، معجم 536 ، المصطلحات اللغويّة ص 312.

هذه إذن نماذج من مصطلحات وقع إهمالها . وكما هو ملاحظ فإنها جميعا ذكرت في أكثر من مرجع وذلك يعني أهميتها، ولذلك فإنّ إهمالها يعدّ نقصاً.

أ - 2 التعريف :

لم تتوفّر في المعجم الشروط البيداغوجية المطلوبة التي تجعله سهل التناول، فإنّ مداخله لم ترفق بشروح تمكّن المتعلّمين من الإفادة الكاملة منه. ونحن نعتقد أنّ الاكتفاء بذكر المقابلات العربية للمصطلحات الانجليزية والفرنسيّة لا يفي بتحقيق الأهداف البيداغوجية التي وضع المعجم من أجلها، ولايمكّن من إدراك المصطلح إدراكا واضحا وتمثّله تمثّلا جليّا.

أ - 3 تبويب المادة :

نزّلت المصطلحات العربية في المعجم تنزيلا ثانويا بدت فيه عاجزة عن القيام بنفسها. فقد رتّبت المداخل ترتيبا ألفبائيا على الحروف الأعجمية واتخذت المصطلحات الأجنبية مداخل رئيسية لا يكتسب المقابل العربيّ دلالته إلاّ من خلالها فبدا لذلك ضعيفا لا يقوى على الاستقلال أو اكتساب مرجعيته بنفسه.

ويمكن ان نعد من باب الخطإ في التبويب ايضا ما وجد من اضطراب في الترتيب الألفبائي للمصطلحات العربية المجموعة في الفهرس العربيّ. فنحن لم نعرف إلى أيّ مدى اعتُدّ بأداة التعريف (الـ)في هذا الترتيب. والأولى عدم الاعتداد بها في هذه الحال. فالاعتداد بها مرة والتخلّي عنها مرّة أخرى دون ضابط من شأنه أن يحدث اضطرابا وبلبلة في الذهن أثناء البحث والمراجعة، ويمكنك النظر في ماوقفنا عليه من المواد، فيما يلي، لترى ما تخلّل الفهرس العربي بسبب ذلك من تداخل واضطراب ممّا جعل المادة المجموعة لا يخضع لترتيب ألفبائي سليم: فمن ذلك :

-«إحالة الشيوع» (ص 14)، وردت بعد مصطلح إحراف» (ص 14)، والصواب أن تلي مصطلح «أحادية الدلالة» ص 14.

- «أداة العطف» (ص 15)، وردت قبل «أداة التعريف»، والصواب أن تكون بعد أداة ربط اتباعي.

- «أداة التعريف» (ص 15)، وردت قبل «آداة استقبال، والصواب أن توضع بعد أداة تبليغ.

- «اسم الفـاعل» و « اسم المفـعـول بـه» وردا قـبـل «الاسـمـانيـة» (ص 17)، والصواب ان يتأخّرا إلى ما بعد مواسم غير معروف»

-«إعادة بناء الكلـمة» (ص 18)، جاء إثر «إعـادة الصياغـة» والصواب وضعـه بعد «أطلس اللهجات».

ب - منهج الوضع :

نعني به طريقة بناء المصطلح وصياغته بالنظر في ما يختصّ به كلّ مصطلح شكلا ومحتوى، ومدى قابليته للاستعمال مستقلاّ بنفسه باعتبـار أنّ اللسانيات ليست علما حديثا فقط بل هي أيضا علم دخيل على الدراسات اللغوية العربية الحديثـة، وهو ما من شأنه أن يحدث ارتبـاكا في صياغـة المصطلح المطلوب أثناء الترجمـة نظرا إلى للفراغ الحاصل أحـيانا في المقابلات العربية.

وقد برزت حـديثا جهود فـردية عديدة في نطاق الترجـمة منها الآثار التي أشرنا إليـها آنفا (أ - 1 المصادر)، إلاّ أن المؤلفين، على مـايبدو، لم يستعينـوا بها في وضع هذا المعجم وعـولّوا أساسـا على مـا وفّره المكتب من المواد، فـاعـترى وضع المصطـلحات وجـوه من النقص يتـمثّل أهمّهـا في الخطإ في التـرجمة وعدم الحـسم في المشـترك والمتـرادف. وهو مايتنافى ومبدأ الصوغ المصطلحي الدقيق.

بـ - 1 الخطأ في الترجمة :

(1) - ترجموا agglomeration (رقم 85) بـ «تركـيب مزجي» وهذا خطأ صـرف لأنّ التركيب المزجيّ مصطلح دال في العربية على مظهر معين من التركيب مثاله قولنا «بين بين»، أمّا المصطلح الإنجليـزي agglomertion ويقابـله في الفرنسـية agglutination, فيدلّ على مـفهـوم «الإلصـاق»، ومنه تسـمية Agglomerating langage بـ «اللغة الالـتصاقـية» وAgglomerative langage بـ «اللغـة الالتصـاقيـة» أيضا، ويكون الإلصـاق بضمّ زائدة الى الجذر أو الجذع لتحديد وظيفة الكلمة النحوية، أو بالنحت كأن يلصق عنصر معجميّ في عنصر ثان لتوليد كلمة جديدة مـثال ذلك [جاء + ب] اللذين تولّد عنهما في العربيـة العاميّة فعل «جاب» (1).

---

(1) بعلبكي : معجم، ص 36.

(2) - ترجموا Bilingualism بـ «ازدواجية اللّغة» (رقم 317)، و Diglossia بـ «ثنائيّة لغويّة» (رقم 762)، لكنهم ترجموا «Bilingual» بـ «ثنائي اللغة» (رقم 315)، وفي هذا اضطراب، وكان ينبغي أن تترجم Bilingualism بـ «ثنائية لغوية» و «Diglossia» بـ «ازدواجية لغوية».

(3) - ترجموا equivalence (رقم 893) بـ «توافق (البناء)» والمشهور في ترجمته «المقابلة»، وترجمة Equivalent بـ «المقابل»؛ والمصطلح يستعمل في الترجمة خاصة فيقال عن مصطلح اللغة (أ) إنه يقابل المصطلح من اللغة (ب).

(4) - ترجموا مصطلح Homonymy بـ «اشتراك لفظي» (رقم 1209)، و omonym بـ «مشترك لفظي» (رقم 1207). والصواب أن يترجم الأول بـ «الجناس» والثاني بـ «التجانس»، وهو ما اتفق لفظه واختلف معناه في العربية، وترجموا «Polysemy» بـ «اشتراك لفظي» إيضا (رقم 2146) وهو اللفظ الواحد تتعدّد معانيه.

(5) - ترجموا Hyponymy بـ «نوعية (نسبة إلى جنس)» (رقم 1230) ومصطلح Hyponymبـ «نوع (تحت الجنس)» و «فرد الجنس» (رقم 1229)، وكله خطأ، والصواب «انضواء» أو «تضمّن» للأول و «منضو» أو «متضمّن» للثاني.

(6) - ترجموا مصطلح Lexical catégory بـ«جنس معجمي» و «قبيل إفرادي» (رقم 1523)، وقد أخطأوا في ترجمة catégory والمشهور في ترجمتها «مقولة» وهو مصطلح مشهور منذ ترجم العرب في القرن الثالث الهجري «مقولات أرسطو»، وإذن فالصواب أن يقال «المقولة المعجمية» (دون القبيل الإفرادي ايضا، فهذا لا معنى له)، والمقولات المعجمية هي الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة.

(7) ترجموا nexus بـ «نواة» (رقم 1821)، وهذه الترجمة لا موجب لها، ويبدو أنها ناتجة عن خلط بين nexus هذه، و nucléus (بالفرنسية) وهو النواة. أما nexus فمصطلح قد استعمله اللساني الدانماركي هيلمسليف Hjelmslev للدلالة على الجملة (phrase)، ونواة هذه الجملة الفعل. كما استعمل هذا اللساني مصطلحا آخر هو nexie للدلالة على مجموعة الجمل، أي الفقرة أو الخطاب عامة، وإذن فإنّ مصطلح nexus تقابله «جملة» لأنه مرادف لها مرادفة حقيقية، أمّا nexie، وقد أهمله المؤلفون، فيقابله «مجموعة الجمل».

(8) - ترجموا polysemy بـ «اشتراك لفظي» (رقم 2146) والصواب «اشتراك» فقط، وهو تعدد الدلالة للدال الواحد.

(9) - ترجموا مصطلح stem بـ«مبنى الكلمة» (رقم 2644)، وهذا عام جداً، والأوفق له «الجذع» لأنّ stem مرحلة تلي الجذر (Racine) في اللغات السّامية أو الأسّ (Radical) في اللغات الهندية الأوروبية، فالمرحلة الأولى في بنية الكلمة هي الجذر أو الأسّ، ثم تليهامرحلة الجذع، وكلّ جذع قابل لأنّ يكون أصلا في الاشتقاق. فإنّ الذال والهاء والباء (ذ. هـ. بـ) جذر، فإذا قلنا (ذهب) اشتققنامن الجذر جذعا، وإذا قلنا «ذاهب» اشتققنا جذعا (2) من الجذع (1). وإذن فتفسيرهم لـ «مبنى الكلمة» بأنّه «الكلمة المجرّدة من لواحق التصريف أو الإعراب» خطأ.

بـ - 2 الاشتراك :

وهو أن يكون لمصطلحات أجنبيّة عديدة مقابل عربيّ واحد، وقد ضبطنا من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

(1) - ترجمت المصطلحات التالية كلّها بمقابل عربي واحد، هو «تحوّل صوتي»:

(أ) رقم 109 allophonic change/ changement allophonique : وفي هذه الترجمة خطأ لأنّ المصطلح الأعجمي يعني التغيّر الذي يحصل في البديل الصوتي (Allophone)، فليس allophonic «صوتي» إذن بل هو أخصّ من ذلك.

(ب) رقم 2079 (Phonetic change/ changement phonétique) : وهذا أقرب إلى المصطلح العربي، ويرادفه المصطلح الذي ورد تحت رقم 2587، أي (Sound change / changement phonétique).

(ج) رقم 2084 (phonetic modification / modification phonétique) : والخطأ هنا في ترجمة modification بـ «تحوّل» والصواب ان تنقل بـ «تحوير» حسب دلالتها اللغوية، فتكون الترجمة الدقيقة بـ «تحوير صوتي».

(د) رقم 2090 (phonetic sound change/ changment phonétique) : وهذا المصطلح مرادف لما ورد تحت رقم 109، أي Allophonic change لأنّه نوع من التغيّر الصوتي يفضي الى تغيّر في بدائل اللغة الصوتية (Allophones) في مرحلة من مراحل

تطوّرها»(2) ولذلك كان ينبغي أن يترجم بـ «تغيّر صوتي بديلي» أو «تغيّر صوتي ألوفوني.»

(هـ) رقم 2102 (Phonological change / changement phonologique) :

والخطأ ظاهر في ترجمة (phonological) بـ «صوتي» وكأنّه (phonetic)، والصواب أن يقال «تغيّر فونولوجي» أو «تغيّر صوتمي».

(و) رقم 2587 (Sound change/ changement phonétique) : وهذا المصطلح مرادف لرقم 2079، والمصطلح المثبت في الترجمة قريب منه.

(ز) رقم 2588 (Sound change byallophones / changement phonétique) :

وهذا المصطلح مرادف لرقم 2090 لذلك فقد كان يمكن أن يترجم بـ «تغيّر صوتي بديلي» أو «ألوفوني».

ويلاحظ من هذه الترجمات القائمة على الاشتراك أن المؤلفين لم ينظروا إلى المصطلحات الانجليزية حسب تنوّع مفاهيمها بل نظروا إلى المقابل الفرنسي المشترك الذي وضعوه لها وهو changement phonétique، فنقلوه حرفيًا إلى العربيّة دون تفكير في الفوارق بين المفاهيم. وهذا دال على تساهل كلّيّ في التعامل مع المصطلح اللّساني.

(2) - مصطلح «تداخل» :

(أ) ترجم به مصطلح Contagion / contanimation (رقم 573) : ويحسن ترجمة المصطلح الأجنبي ترجمة دقيقة فيقال «عدوى لغوية»، وقد استعمله المرحوم صالح القرمادي في بحث له عنوانه «الترجمة من حيث هي عامل هام من عوامل العدوى اللغوية» نشر في مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد 11، (1974) ص ص 7 - 25.

(ب) وترجم به مصطلح Interference / interférence (1360)، وهذه الترجمة موفقة، وهي المشهورة المعروفة.

(ج) وترجم به مصطلح tranfer الذي جعل المصطلح الفرنسي interférence مقابلا له أيضا (رقم 2873). وكان يحسن أن يوضع مصطلح transfert الفرنسي مقابلا للمصطلح الانجليزي، فإنّه المصطلح الفرنسيّ المستعمل (3) . ولئن كان المصطلح

(2) بعلبكيّ : معجم، ص 375.

(3) Dubois, J. et al : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Paris, Larousse, 1994. p. 490.

الانجليـزي والمصطلح الفـرنسي مـرادفين لمـصطلح interférence فـإنّ الدقـة تفـرض أن يخص transfer بمقابل عربيّ خاص وهو «نقل»، وهو مـعناه الحرفيّ، وقد قابله به رمزي بعلبكي (4).

(3) - مصطلحٌ تركيب : اشترك فيه :

(أ) مصطلح رقم 479 conbination / conbinaison : والأصحّ في ترجمـته هو «التأليف»، والمصطلح من اللسانيات السوسورية، ويدلّ على نقيض Substitution، وهو الاسـتبـدال. وإذن فإنّ التـأليف هو ضمّ الوحدات اللغـويّة بعـضهـا إلى بعض في سلسلة الكلام لتكـوين المركّبـات (Syntagmes)، على أنّ للمـصطـلح الأعـجـمي مـعنى آخر مـستـعـمـلا في علم الأصـوات وقد أسـقط في هذا المعـجم ولـم يدوّن، وهو «التـمـاثل التبادلي» Assimilation réciproque (بالفـرنسيـة)، وهو نوع من التـماثـل يتأثّر فـيه أحـد الصوتين بالآخر.

(بـ) مصطلح construct / construit (رقم 568) :

وقـد ترجم المصطـلح بـ «تمثـيل» أيضـا، وليـست عـلاقـة التـمـثـيل بـ construct واضحـة، إذ المشـهور هو مـقابلة التـمثـيل بمصطلح representation. أمّا «التـركيب» فـلا يستـقيم البتّة لأن الأولى به غـيره. أمّا construct فإنه مـصطلح نحويّ يدل على مـا يعرف في العربية بالمضاف وهو الجزء الأول من تركيب الإضافة في اللغات السامية (5).

وقد استعمل المؤلفـون مصطلح «تركيب» لمقابلة construction (رقم 570) أيضا. وهذه الترجمـة أوفق من غيرها لأنّ المصطلح الأعجـمي نحويّ يعني كيفيـة تركيب الجمل والجملة المركبّة نفسها (أيْ السلسة المكوّنة من مجموعة من الوحدات النحويّة).

(ج) المصـطلحـــان 2113 و 2788 : نجـــد «التـــركـــيب» يقـــابـل في 2113 مصطلحي phrase / syntagme ، وقد ترجـم بـ «مجموعة» أيضا، أمّا في 2788 فإنّه يقابل Syntagm / syntagme ، وقد رادفـه مصطلح «بناء» أيضـا. فنحن إذن أمام مـصطلحين انجليـزيين همـا phrase و Syntagm ومـصطلح فـرنسي واحـد هو Syntagme ،وقد

(4) بعلبكي : معجم، ص 508.

(5) المرجع نفسه، ص 117.

وضعت لهذه المصطلحات ثلاثة مصطلحات عربية هي «تركيب» وقد تكرّر في الموضعين، ثمّ «مجموعة» و«بناء». ويلاحظ أنّ المصطلح الفرنسي syntagme قد قابل مصطلحين انجليزيين مختلفين هما phrase و syntagm ، وفي هذا خطأ أول لأنّ مصطلح phrase الانجليزي لا يوافق syntagme الفرنسي بل يوافق groupe de mots ويقابله في العربية مصطلح «مركّب» وذلك ما نجده مثلا في الحديث عن المركّب الاسمي (SN) والمركب الفعلي (SV) .

(د) المصطلح رقم 2793: نجد التركيب هنا مقابلا لـ Synthesis / synthèse والمقصود بالمصطلح الأجنبي تأليف الكلم بجمع العناصر اللغوية، مثل إضافة الزوائد لتكوين الكلمة، أو جمع المفردات لتكوين جملة. والمقابل العربيّ الذي يوافق المصطلح هو التأليف. ولكن تفاديا للترادف نقترح التأليف لـ «combinaison» 0بالفرنسية) وترجمة «synthèse» بـ «توليف».

بـ - 3 التَّرادف :

رغم إيراد العديد من المترادفات العربية للمصطلح الأجنبيّ الواحد فإنّ المعجم بقي يفتقر في كثير من مواده إلى الوضوح لاختزال الشرح واقتضابه دون أن ترفع المترادفات التعاوضية اللبس والغموض، من ذلك :

(1) - مصطلح expansion (رقم 928) : فقد قابل ثلاثة مصطلحات عربية وهي 1) فضلة، 2) اتساع معنى، 3) فرع. وكان من الأولى توضيح مجال استعمالها لتبرير الداعي إلى الترادف، فاتساع المعنى مجاله علم الدلالة، وفضلة وفرع مجالهما النحو، ويعنيان العناصر الزائدة على نواة الجملة، وفي هذا المجال يمكن الاكتفاء بأحدهما فقط اجتنابا بالترادف الذي لا موجب له.

(2) - مصطلح intensity (رقم 1354) : ترجم «بشدّة الصوت» وبـ «التوتّر العضلات». وكلاهما مجاله علم الأصوات رغم بعد العلاقة بينهما في المعنى العام. والصواب الاكتفاء بشدّة (6). وإذا كان الترادف واجبا فالأولى أن يكون بين مصطلحي «شدّة» و«حدّة»، على أن يكون مجالهما علم الدلالة ومعناهما «القوّة النسبيّة لمعنى

(6) محمد حسن باكلاّ وآخرون : مصطلحات، ص 40،

الكلمة»، فبعض الكلمات يتميّز - قياسا على كلمات أخرى - بقوّة الدلالة وشدّتها، أو في المبالغة في الدلالة (7).

(3) -مطلح mentalism (رقم 1666) : ترجم «بالذهنية» و«الذاتية». ولا نرى علاقة بين المصطلحين في المعنى العام الذي يؤديّانه، فالأولى أن يقال بدل «الذاتية» «عقلية» حتى يكون المصطلحان «ذهنية» و «عقلية» متقاربين في المعنى، على أنّه يحسن الاكتفاء «بعقلية».

وفي المعجم مظاهر أخرى من النقص ليست غايتنا الوقوف عليها جميعا. ونكتفي في هذا السياق بالاشارة إلى الصيغ المطوّلة لكثير من المقابلات العربية في مواضع عديدة من المعجم فتجيئ الوحدة المعجمية معقدة حتى يتجاوز بعضها ثلاث وحدات معجمية، من ذلك :

(1) - «مصوّت ساكن ما بعده» ترجمة لـ : checked vowel (رقم 419) والأولى أن يقال «صائت مغلق» (8) لما في هذا المصطلح البديل من اختصار ووضوح دلالة.

(2) - «مجموعة منساقة من المصوّتات» ترجمة لـ : vowel cluster (رقم 2999) والمقابل العربيّ طويل وأفضل منه «عنقودٌ صائتي» أو «صائت مركّب» (9).

(3) - «رسم رباعيّ الأضلاع للمصوّتات» ترجمة لـ : vowel quadrilateral (رقم 3002)، والأولى «رباعيّ الصوائت» (10) اختصارا للعبارة.

(4) - «صيغة غير سليمة نحويا» ترجمة لـ : starred form (رقم 2635) وهذه ترجمة جانبية اعتنت بالمعنى واهملت اللفظ فجاء بناء المقابل بعيدا عن الصوغ المصطلحيّ، والأولى الترجمة الحرفية «صيغة منجومة» (معلّمة بنجمة) (11).

ومن المصطلحات ما يرد تراكيب لا يستقلّ بناؤها ولا تقوم بنفسها ولا تحصل منها

---

(7) بعلبكي : معجم، ص 252.

(8) المرجع نفسه، ص 88.

(9) محمد حسن باكلاّ وآخرون : مصطلحات، ص 100.

(10) بعلبكي : معجم، ص 533.

(11) محمد حسن باكلاّ وآخرون : مصطلحات، ص 54.

فائدة دقيقة أو متصوّرات ذهنية واضحة، وهي ليست من الصياغة المصطلحية في شيء، ومن ذلك :

«من الشفتين والثنايا» ترجمة لـ : bilabiodental (رقم 311)، و «من ظهر اللسان» مقابلا لـ : dorsal (رقم 809)، و «بدون معنى» مقابلا لـ : meaningless (رقم 1651)، و«الاخبار بالذي» مقابلا لـ : pseudo-cleaving (رقم 2263) الخ...

إنّ مثل هذه التراكيب لا تعدّ مصطلحات ولا يعرف المقصود منها مالم تدرج في جملة تحدّد معناها فهي لا تقوم بذاتها، ومن الأفضل البحث لها عن صياغة أخرى أو بديل فيقابل المصطلح رقم 311 بـ «شفوي أسناني» مثلا ورقم 809 بـ «بخلفي» أو بـ «حنكي - ظهْري».

ج - خاتمة :

خلاصة القول إن السّمة الأساسية في «المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات» هي الترجمة، فتخلّلته مشاكل عديدة تتعلق بمنهج التأليف ووضع المصطلح العربي، ومن أبرزها جعل اللغة العربية لغة ثانويّة، وخلوّ المعجم من التعريف، وعدم الدقة في تحديد المصطلحات، فكان من أهمّ ما أثاره في هذا المجال، مشاكل تأليف المعجم العربي المختصّ.

ولم يكن المعجم أيضا تتويجا للأبحاث العربيّة التي سبقته في مجال اللسانيات رغم أنه جهد جماعي، ويُظهر ذلك فيه نَقْصُ المادّة المدوّنة فيه مقارنةً بما ظهر في اللسانيّات الحديثة - وفي العربيّة ذاتها - من مصطلحات لسانيّة، والتفردُ ببعض الترجمات لمصطلحات قد شاعت مقابلاتها العربيّة واشتهرت، وانعدامُ الدقّة في نقل المصطلح الاعجمي الى العربيّة، بالوقوع في ظاهرتي الاشتراك والترّادف.

على أنّ النقائص التي ذكرنا ليْست خاصّة بـ «المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّات» : فهي تكاد تشمل كل المعاجم التي أصدرها مكتب تنسيق التعريب حتّى الآن، بل إنّها من السّمات الغالبة في مُعْظم معاجمنا العربيّة المختصّة الحديثة : فإنّها بدون شك معاجم دالّة على اجتهادات مؤلّفيها، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، وهي اجتهادات

مشكورة لأنّها محاولات دالّة على الرغبة في جعل العربيّة لغة علم وحضارة، لكنّ الجهود التي بُذلت إلى حدّ الآن في مجال المعجميّة المختصّة العربيّة لا تزال في نظرنا غير كافية لإنتاج المعاجم المختصّة الجيدة.

محمد شندول

كلية الآداب بالقيروان

جامعة الوسط

ببليوغرافيا المعجميّة العربيّة

(1994 - 1983)

إعداد : إبراهيم بن مراد

نواصل في هذا العـدد من «مـجلّة المعجميّة» متابعة ما نُشِر من كتب وبحوث مفردة في المعجميّة العربيّة، فنضيف إلى ما نشر في الأعـداد السّابقة قائمة جديدة مشتملة على 180 عنوانا منها 128 بالعربية و 52 باللغات الأجنبية، وقد غلب في هذه القائمة ما نشر خلال سنوات 1992 و1993 و 1994، لكنّ القائمة - إذا نُظِرَ إلى عدد العناوين التي اشتملت عليها - تعدّ منقوصة لأنّ ما فيها يمثل ما انتهى إليه علمنا من خلال مطالعاتنا. فليس استقراؤنا إذن بالاستقراء الاستقصائي، ونأمل أن يتمّ النقصُ في أعداد المجلة القادمة.

ونقدّم فيما يلي مصادرنا المعتمدة في استقراء العناوين المدوّنة في هذا العدد، وقد رتّبناها ترتيبا ألفبائيّا في القائمة التّالية :

1 - باللغة العربيّة :

- الأبحاث : مجلة تصدرها الجامعة الأمريكيّة ببيروت.

- الإنسان والإبل : الإنسان والإبل في إفريقيا : أعمال الحلقة الدراسيّة الدوليّة، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بأكادير، أكادير، (المغرب)، 1994.

- ترجمان : مجلة تصدرها مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، المغرب.

- ت ع : التراث العربي، يصدرها اتحاد الكتاب العربي بسوريا، دمشق.

- دراسات : تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بأكادير، المغرب.

- ع ك : عالم الكتب : الرياض.

- ل ع : اللسان العربيّ : مكتب تنسيق التعريب، الرباط.

- م ت : المجلة الثقافية : تصدرها الجامعة الأردنيّة، عمّان.

- م ج إ : مجلّة الجامعة الاسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

- م ج أ ق : مجلة جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة.

- م ج م س : مجلة جامعة الملك سعود بالرياض.

- م ع ع إ : المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، جامعة الكويت.

- م كـ آ ع إ : مجلـّة كلـيـة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- م كـ ف : مجلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بفاس، المغرب.

- م م : مجلّة المعجميّة.

- م م ق : مجلّة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة.

- م م ل ع د : مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق.

- المناهل : الرباط.

2 - باللغات الأجنبيّة :

- **A B** : Al-Abhâth = **الأبحاث**

- **AJH** : Arab Journal for the humanities = م ع ع إ -

- **BFO** : Bulletin des Etudes Orientales - Institut Français de Damas.

- **E R** : Etudes Romanes - Bulletin de la Société Roumaine de Linguistique Romane.

- **ILAPE** : Actas del Congreso Internacional sobre : Interferencias Linguisticas Arabo-Romanics y Paralelos Extra-Iberos (Madrid, 10-14 diciembre 1990), Aguade (J.), Corriente (F.), y Marugan (M.), (ed.), Zaragoza, 1994 (209 + 50p.).

- **LA** : Al-Lisân al-'Arabî = ل ع

- **LIC** : Linguistica Communicatio.

- **MG** : Mas Gellas. Materiaux Arabes et Sud-Arabiques - Paris.

- **QSA** : Quaderni di Studi Arabi-Venezia.

- **Turjumân** = **ترجمان**

- **WZKM** : Wiener Zeitschrift die Kunde des Morgenlandes.

أ- ما نشر بالعربية :

1 - الكتب :

(1) الكتب التراثية :

- ابن حزم الأندلسي (أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد - ت. 456 هـ / 1064 م).

1 = تفسير ألفاظ تجري بين المتكلّمين في الأصول - ضمن : رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، الجزء الرابع، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص ص 407-416.

2 - التقريب لحدّ المنطق، تحقيق إحسان عبّاس، ضمن : رسائل ابن حزم الأندلسي، الجزء الرابع، ص ص 93-356 [تنظر فيه خاصّة ص ص 104-189، حيث عني ابن حزم بمنطق المفردات].

- ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان - ت. 940 هـ / 1534 م): التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، تحقيق محمد سواعي، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، دمشق، 1994 (127 + 17 ص).

- أبو حنيفة الدينوري (أحمد بن داود - ت. 282 هـ / 895 م) : كتاب النبات (ملتقطات ما نسب عند المتأخرين إلى المجلد الأول والثاني والرابع الضائعة من كتاب النبات)، اعتنى بجمعها محمد حميد الله، بيت الحكمة، كراتشي، 1993 (692 + 19 ص).

- أبو عبيد (القاسم بن سلاّم الهروي - ت. 223 هـ / 839 م)، كتاب غريب الحديث، تحقيق حسين محمد شرف، منشورات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، القاهرة، 1984-1994 (5 أجزاء).

- الرازي (خضر بن محمد بن علي - ت. 850 هـ / 1446 م)، شرح الغرّة في المنطق، تحقيق ألبير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، 1983 (قسم أوّل من قسمين) ص ص 21-100 [تنظر خاصّة ص ص 27-52 : الباب الأوّل : في التصوّرات، وفيه «منطق المفردات»].

- السّاوي (عمر بن سهلان، ت. 540 هـ / 1145 م) : البصائر النصيرية في علم المنطق، نشر رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1993 (302 ص)، [هذه النّشرة إعادة للنشر المحقّقة التي أخرجها الشيخ محمد عبده بالقاهرة سنة 1898، دون أيّ إضافة تستحق الذكر. يهم المعجم من هذا الكتاب : المقالة الأولى : في المفردات، ص ص 31-77؛ والمقالة الثانية في : تعرّف الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصوّر، ص ص 79-92].

- الصّفوي (عيسى بن محمّد بن عبد الله الايجي - ت. 953 هـ / 1546 م) : شرح الغرّة في المنطق، تحقيق ألبير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، 1983 (نشره تاليًا لشرح الرازي على الغرّة)، ص ص 101-228 [ينظر الباب الأوّل : التصوّرات، ص ص 109-152].

(2) الكتب الحديثة :

- إبراهيم (عبد الحميد) : قاموس الألوان عند العرب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة 1989 (303 ص).

- ابن مراد (إبراهيم) : المعجم العلميّ العربيّ المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1993 (178 ص).

- اتحاد مجامع اللغة العربية : الرموز العلميّة وطريقة أدائها باللغة العربيّة، القاهرة، 1988 (184 ص).

- البكّوش (الطيب) والماجري (صالح) : في الكلمة في النحو العربيّ

واللسانيات الحديثة، دار الجنوب للنشر، تونس، 1993 (151 ص). [يشتمل على مقدمة ونصوص مترجمة من الفرنسيّة].

- البوشيخي (الشاهد) : مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليّين والإسلاميّين، قضايا ونماذج ونصوص، دار القلم، باريس، 1993 (3 أجزاء).

- التونجي (محمد) : المعجم الذّهبي، فارسي عربي، ط. 3، دار العلم للملايين، بيروت، 1992 (623 ص).

-ثيودوري (قسطنطين) : أخطاء مستورة في لغة كتّابنا، دار الكرمل، عمّان، 1994 (93 ص).

- جبل (محمد حسن) : الاستدراك على المعاجم العربيّة، في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986 (296 ص).

- الخويسكي (زين) : معجم الألوان في اللغة والأدب والعلم، مكتبة لبنان، بيروت، 1992 (204 ص).

- دنان (فوزي مصطفى)، وغيره :

1 - معجم الرياضيّات، مؤسّسة الكويت للتقدّم العلميّ، الكويت، 1984 (325 ص).

2 - موسوعة الكويت العلميّة للرياضيات، مؤسسة الكويت للتقدّم العلميّ، الكويت، 1984 (4 أجزاء).

3 - معجم الرياضيات ط. 2، مؤسّسة الكويت للتقدّم العلميّ، الكويت، 1990 (جزآن).

- السلطان (يوسف يعقوب)، وغيره: قاموس الكيمياء، مؤسسة الكويت للتقدّم العلميّ، الكويت، 1985 (5 أجزاء).

- عبد البديع (لطفي) : فلسفة المجاز بين البلاغة العربيّة والفكر الحديث ط. 2، النادي الأدبي الثقافي بجدة، جدّة، 1986 (277 ص).

- الفهري (عبد القادر الفاسي) : البناء الموازي، نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990 (275 ص).

- فيصل (شكري) : الحركة اللغويّة في الوطن العربيّ (1918-1975)، أدلّة بكتبها وابحاثها ودراساتها، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، الامارات العربيّة المتحدّة، 1992 (240 ص).

- الغنيم (عبد الله يوسف)، وغيره :

1 - قاموس القرآن الكريم (المدخل)، مؤسّسة الكويت للتقدّم العلمي، الكويت، 1992 (256 ص).

2 - قاموس القرآن الكريم: معجم النبات، مؤسسة الكويت للتقدّم العلمي، الكويت، 1992 (138 ص).

3 - القاموس الجيولوجي (عربي

انجليزي-أنجليزي عربي)، مؤسّسة الكويت للتقدّم العلمي، الكويت، 1993 (278 ص).

- الكباريتي (أحمد محمّد)، وغيره : قاموس النبات والميكروبيولوجيا، مؤسّسة الكويت للتقدّم العلمي، الكويت 1988 (جزآن).

- الكتّانيّ (محمد الناصر) : معجم فقه السّلف، عترة وصحابة وتابعين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، 1405 هـ / [1985 م] (9 أجزاء).

- كمال (ربحي) : المعجم الحديث، عبري - عربي، ط. 2، دار العلم للملايين، بيروت، 1992 (567 ص).

- كورينتي (فيديريكو) : قاموس جديد اسباني عربي، المعهد الاسباني العربي للثقافة، مدريد، 1988 (1215 ص).

- اللقاني (رشيدة عبد الحميد) : ألفاظ الحياة الاجتماعية في أدب الجاحظ، جامعة الملك سعود [الرياض]، 1413 هـ / 1993م، (446 ص).

- ماطوري (جورج) : منهج المعجميّة، ترجمة عبد العلي الودغيري، كليّة الآداب، الرباط، 1993 (216 ص).

- مجمع اللغة العربية الأردني :

1 - مصطلحات الدهانات والورنيشات، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، 1989 (52 ص).

2 - المصطلحات العسكريّة : «مصطلحات الدروع»، ط. 2، منشورات المجمع، عمّان، 1994 (34 ص).

3 - المصطلحات العسكرية : «مصطلحات الصيانة»، ط. 2، منشورات المجمع، عمّان، 1994 (82 ص).

4 - المصطلحات العسكريّة : «مصطلحات المشاة»، ط. 2، منشورات المجمع، عمّان، 1994 (56 ص).

- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة :

1 - مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما (1934 - 1984)، أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة، 1984 (326 ص).

2 - القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب، من 1934 إلى 1987، أعدّها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، منشورات المجمع، القاهرة، 1989 (293 ص).

3 - معجم ألفاظ القرآن الكريم، ط. 2 منقّحة، منشورات المجمع، القاهرة، 1988 - 1990 (جزآن).

- مطر (عبد العزيز) : البحوث المعاصرة في اللهجات العربيّة، رصيد وتحليل وتقديم، قطر، 1994 (130 ص).

- نمو (أحمد) : في المعجم الهيدروجيولوجي العربي (القسم

الثـــالـث)، م م ، 8 (1992)، ص ص 123-154.

- منسيّة (منجيّة عرفة) : سلطة الكلمة عند مفكّري الإصلاح : الطهطاوي وخير الدين، الدار التونسية للنشر، تونس، 1993 (172 ص).

- المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم :

1 - المعجم الموحّد لمصطلحات الآثار والتـــاريخ، تونس، 1993 (187 + 56 ص).

2 - المعـــجم الموحّد لمصطلحـــات الجـغرافـيـا، تونس، 1994 (169 + 55 ص).

- المهيري (عبد القادر) : أعلام وآثار من التراث اللغوي، دار الجنوب للنشر، تونس، 1993 (163 ص).

- نيـومـارك (بيـتـر) : الجامع في الترجـمة، ترجمة حسن غزالة، دار الحكمة، [؟]، 1992 (421 ص).

- هارون (عبد السلام محمد) : معجم مقيّدات ابن خلدون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987 (445 ص).

- الهيئة العليا للتعريب بالسّودان :

1 - مشــروع معـجم الرياضـيّات الموحّد، الخرطوم، 1993 (65 ص).

2 - مشروع معجم الفيزياء الموحّد، الخرطوم، 1993 (92 ص).

3 - مشروع معجم الكيمياء الموحّد، الخرطوم، 1993 (185 ص).

4 - مشروع المعجم الهندسيّ الموحّد، الخرطوم، 1993 (217 ص).

2 - الدوريّات :

(1) المقالات والبحوث :

- ابن مراد (إبراهيم) :

1 - المصطلحيّة وعلم المعجم، م م ، 8 (1992)، ص ص 5-16.

2 - من قضايا المنهج في نقل المصطلح العلميّ ووضعه وتقييسه في اللغة العربيّة، م م، 8 (1992)، ص ص 45-68.

3 - المصطلحات اليونانيّة واللاتينيّة في كتب الأدوية المفردة المغربيّة والأندلسيّة من القرن الرابع إلى القرن السّابع الهجريّين، ILAPE، ص ص21-37.

- الأسد (ناصر الدين) : جهود بعض المحدثين في العاميّ الفصيح، م م ق، 66 (1990)، ص ص 202-220.

- بلاسي (محـمد السيّد) : دلالة الألفـــاظ وتطوّرها، م ث، 26 (1991-1992)، ص ص 95-104.

- بلبول (محمد) : كُمدَة المشتقّات وشفافيّتها الدلاليّة، دراسات، 3 (1989)، ص ص 37-45.

- بنحمزة (مصطفى) : إسهام

الأصوليّين في دراسة صلة اللفظ بالمعنى، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 417-426.

- بنشريفة (محمد) : العاميّة الأندلسيّة والمغربيّة بين أمثال الزجالي وملعبة الكفيف الزهروني، ILAPE، ص ص 9-19.

- بودين (جرهارد) : التحليل المصطلحي لعباريّة لغة الأغراض الخاصّة، ترجمة محمد حلمي هليّل. ل ع، 38 (1994)، ص ص 173-177.

- التازي (عبد الهادي) :

1 - ألفاظ الحضارة في الوثائق العربيّة ذات الطابع الدوليّ، م م ق، 64 (1989)، ص ص 236-258.

2 - اهتمام المغاربة بالتأليف حول العاميّ والفصيح، م م ق، 66 (1990)، ص ص 150-156.

- جبر (يحيى عبد الرؤوف) : الصوتُ لفظا ومعنى، ل ع، 37 (1993)، ص ص 34-48.

- الجيلالي (حلاّم): المعجم الأساسي: قراءة أوّليّة في الرصيد والتعريف، ل ع، 38 (1994)، ص ص 186-195.

- الحاج صالح (عبد الرحمن) : اللغة العربيّة بين المشافهة والتحرير، م م ق، 66 (1990)، ص ص 114-133.

- حجيج (عبد العلي) : اضطراب المصطلح في النقد العربيّ الحديث، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 60- 68.

- حسّوني (المصطفى) : جموع التكسير في اللغة العربيّة، دراسات، 5 (1991)، ص ص115-149.

- حمادة (فاروق) : تأسيس المصطلح النقديّ بين المحدّثين والأدباء، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 385-403.

- الحمزاوي (محمد رشاد) : في سبيل نظريّة مصطلحيّة عربيّة ممكنة، م م، 8 (1992)، ص ص 17-44.

- الخطيب (أحمد شفيق) :

1 - ألفاظ الحضارة بين العاميّ والفصيح، م م ق، 66 (1990)، ص ص 57-79 [وقد نشره مستقلا في كتيّب، مكتبة لبنان، 1990].

2 - حول صياغة «فَعُول» من الفعل «نقل» صفة لما يمكن نقله أو انتقاله، ل ع، 37 (1993)، ص ص 92-101 [وقد نشره من قبل في كتيب مستقل، مكتبة لبنان، 1992].

- الخطيب (عدنان عمر) : الفصل بين لغات المفرد الواحد وجموعه، ت ع، 13/ 53 (1993)، ص ص 129-142.

- خليفة (عبد الكريم) :

1 - أفكار وقضايا حول معجم مُوحّد لألفاظ الحضارة في الوطن العربيّ، م م ق، 64 (1989)، ص ص 81-88.

2 - المختصرات وطريقة أدائها باللغة

العـــربيّة، م م ق، 67 (1990)، ص ص 21-32.

- الخوام (رياض حسن) : «مهما» واختلافات النحويّين حولها، م ج أ ق، 2/ 3 (1410 هـ / [1989-1990 م])، ص ص 53-95.

- الدناني (محمد) : تداخل المصطلحات وإشكاليّة الأنماط الشعريّة العربيّة الضائعة، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 32-41.

- دونر (فرد) : اللهجات العاميّة العربيّة وأهميّة دراستها، الأبحاث، 41 (1993)، ص ص 3-26.

- الزعبلاوي (صلاح الدين) :

1 - الأدوات النحويّة وما يعترض الكتّاب من اللبس في استعمالها، ت ع، 13/ 53 (1993)، ص ص 30-46.

2 - مسائل صرفيّة وما يعترض الكتّاب فيها من اللبس والإشكال، ت ع، 14/ 54 (1994)، ص ص 141-160.

- السّامرّائي (إبراهيم) :

1 - العاميّ الفصيح، م م ق، 66 (1990)، ص ص 80-103.

2 - الأصل القديم للمصطلح الحضاريّ، م ث، 30 (1993)، ص ص 84-99.

- سلاّم (محمد زغلول) : المصطلح النقديّ والبلاغي في الدراسات القرآنيّة نشأة وتطوّرا، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 368-384.

- سليمان (أحمد السعيد) : ألفاظ حضاريّة بطل استعمالها، م م ق، 64 (1989)، ص ص 152-163.

- سماعنة (جواد حسني) : المصطلحيّة العربيّة المعاصرة : (التباس المنهج ورشكاليّة التوحيد)، ل ع، 37 (1993)، ص ص 161-168.

- السيّد (أمين علي) : العاميّ الفصيح، شذور من وحي هذا العنوان، م م ق، 66 (1990)، ص ص 168-189.

- الشربجي (محمد يوسف) : الألفاظ المعرّبة في القرآن الكريم وموقف السيوطي منه [كذا]، ت ع، 13/ 51 (1993)، ص ص 137-162.

- صلاحيّة (أحمد عبد القادر) : البحر في معاجم اللغة، ت ع، 14/ 54 (1994)، ص ص 121-131.

- ضامر (محمّد): البنية الصرفيّة للكلمة العربيّة: الفعل الرباعيّ، دراسات، 5 (1991)، ص ص 151-174.

- ضيف (شوقي) : بين الفصحى والعاميّة المصريّة، م م ق، 66 (1990)، ص ص 134-149.

- **طمان (حسن عطيّة): نحو نظريّة** وظيفيّة لنحت المصطلحات في اللغة العربيّة، ل ع، 37 (1993)، ص ص 141-160.

- العايد (سليمان بن إبراهيم) :

1 - احتمال الصورة اللفظيّة لغير وزن، م ج أ ق، 2/ 3 (1410 هـ / [1989-1990 م])، ص ص 97-144.

2 - فَعَلٌ في دلالتها على الجمعيّة، م ج إ، 21/ 83-84 (1409 هـ / 1989م)، ص ص 125-149.

- عبد التوّاب (رمضان) : معاجم المصطلحات العربيّة، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 414-417.

- عبد الرحمان (بودرع) : مصطلحات اللفظ والمعنى ومستويات التحليل اللغوي عند عبد القاهر، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 335-343.

- عبد العزيز (محمد حسن) : من التراث اللغوي الدرعميّ : (تسمية المسمّيات الحديثة بين التعريب والتوليد)، م م ق، 68 (1991)، ص ص 176-223 [الدرعميّ نسبة إلى دار المعلّمين].

- عبيد (عبد اللطيف) : المصطلح الفلاحي العربي، تاريخه وقضاياه، م م، 8 (1992)، ص ص 69-122.

- علم (يحيى مير) : الندوة العلميّة الدوليّة الثالثة حول «المعجم المختص»، م م ل ع د، 69/ 1 (1994)، ص ص 173-191 [تعريف بالندوات العلميّة الدوليّة التي نظمتها جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، وخاصّة بندوتها الثالثة].

- علّوش (جميل) : بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، م م ل ع د، 68/ 3 (1993)، ص ص 498-528 [في المصطلح النحويّ في التراث].

- غزالة (حسن) : ترجمة المتلازمات اللفظيّة (عربي - انكليزي)، ترجمان، 2/ 1 (1993)، ص ص 7-44 ؛ 2/ 2 (1993)، ص ص 7-33.

- الفاسي (محمد) : الألفاظ العربيّة في اللغة البربريّة، م م ق، 64 (1989)، ص ص 187-191.

- فضل (صلاح) : إشكاليّة المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 69-86.

- قاسم (محمد أحمد) : علم المُعجمَة عند العرب، ت ع، 13/ 50 (1993)، ص ص 130-145.

- القاسمي (علي) :

1 - النظريّة العامّة والنظريّة الخاصّة في علم المصطلح، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 15-19.

2 - المترجم والمعجم الثنائي اللغة (مبادىء نظريّة مع دراسة تطبيقيّة على معجم المنهل)، ل ع، 37 (1993)، ص ص 121-140.

- قدّور (أحمد محمد) : العربيّة الفُصْحى ومشكلة اللحن، م م ل ع د، 69/ 1 (1994)، ص ص 19-90.

- القطّ (عبد القادر) : قضيّة المصطلح في مناهج النقد الأدبي الحديث، م ع ع إ، 48 (1994)، ص ص 96-115.

- قنيبي (حامد صادق)، القياس اللغويّ وتنمية الألفاظ، ل ع، 37 (1993)، ص ص 9-33.

- قورة (حسين سليمان) : المعاجم العربيّة : تطوّرها وطريقة كلّ معجم، م ث، 26 (1991-1992)، ص ص 72-94.

- لوكيرن (ميشال) : عن العلاقة بين المصطلحات والمعجم، ترجمة وتعليق سلوى عزيز الوزاني، ترجمان، 2/1 (1993)، ص ص 45-54.

- محفوظ (حسين علي) : ألفاظ الحضارة في التراث، م م ق، 64 (1989)، ص ص 89-95.

- المختون (محمد بدوي) : خصائص العربيّة في نظر ابن درستويه، م م ق، 68 (1991)، ص ص 149-175.

- المدلاوي (محمد) : بنية الكلمة في اللغات الحاميّة - السّاميّة : بعض القيود العروضية، دراسات، 5 (1991)، ص ص 91-114.

- مطر (عبد العزيز) : المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، م م ق، 69 (1991)، ص ص 93-126.

- المعتوق (أحمد محمد) : ظاهرة اللفظية : أسبابها، نتائجها، وسائل علاجها، م ج م س، 2/5 (1993)، ص ص 499-538.

- مكي (محمود) : مدْخل إلى الألفاظ الإسبانيّة المأخوذة من العربيّة، م م ق، 64 (1989)، ص ص 259-273.

- ناجي (محمد) : مرجعيّة الإبل في المصطلح النقدي والعروضيّ، الإنسان والإبل، ص ص 24-29.

- نايل (محمد) : العاميّ الفصيح وحاجته إلى معجم يردّه إلى أصُوله، م م ق، 66 (1990)، ص ص 197-201.

- هليّل (محمد حلمي) :

1 - نحو خطّة منهجيّة لوضع مُعجم ثنائيّ متخصّص : تطبيق على اللسانيّات، م م، 8 (1992)، ص ص 155-176.

2 - معجم المتلازمات اللّفظيّة، خطوة نحو النهوض بالترجمة، ترجمان، 1/3 (1994)، ص ص 35-59.

- الودغيري (عبد العلي) :

1 - الألفاظ المغربيّة - الأندلسية في معيار الونشريسي، م كـ آ ع إ، 17 (1992)، ص ص 39-52 ؛ وفي : ILAPE، ص ص 39-50.

2 - في ضبْط ابن سيده، المناهل، 35 (1986)، ص ص81-86.

(2) نقد الكتب :

- دبيش (لطفي) : معجم المعاجم :

تعــريـف بنحــو ألـف ونصف ألـف من المعاجم العربيّة التراثية، [تأليف أحمد الشرقاوي إقبال]، م م، 8 (1992)، ص ص 221- 220.

- الـسامرّائي (إبراهيم) :

1 - مع معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب [تأليف مجدي وهبة وكامل المهندس]، م م ق، 69 (1991)، ص ص5-23.

2 - كتابان : الرصيد اللغوي الوظيفي [تأليف جماعي]، والمعرّب الصوتيّ عند العلماء المغاربة [تأليف إبراهيم بن مراد]، م م، 8 (1992)، ص ص 191-209.

3 - المعجم العربيّ الأساسيّ [نشر المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم]، ع كـ، 13/ 1 (1992)، ص ص 88-99.

- النوري (محمد جواد) : البارع في اللغة لأبي علي القالي، تنبيهات وتصحيحات [نقد لتحقيق هاشم الطحّان، بيروت، 1975]، ل ع، 38 (1994)، ص ص 113-136.

- اليعقوبي (حسين) : الغريب المصنف لأبي عُبْد في تحقيقين [في نقد تحقيق المختار العبيدي الصادر بتونس وتحقيق رمضان عبد التوّاب الصادر بالقاهرة]، القسم الثاني، م م، 8 (1992)، ص ص 179-190.

ب - ما نشر باللغات الأجنبيّة

A - LIVRES :

- ANGHELESCU (Nadia) : Mic dictionar roman-arab de termeni linguistici (Romanian-arab concise dictionary of linguistics terms), Bucharest University Press, Bucharest, 1988 (40 p.).

- BACCOUCHE (Taïeb) : L'emprunt en arabe moderne, Beït al-Hikma - I.B.L.V., Tunis, 1994 (544 p.).

- BEHNSTEDT (Peter), und WOIDICH (Manfred) : Die ägyptisch-arabischen Dialekte, Dr. Ludwig Reichert Verlag, Wiesbaden, 1985-1994 (4 Bds).

- COHEN (David) : Dictionnaire des racines sémitiques ou attestées dans les langues sémitiques, Fasc. 3 et 4, Paris-Louvain, Peters, 1993 (pp.119-342).

- COLIN (Georges S.) : Dictionnaire Colin d'arabe marocain, Fasc. 1 (Lettres , éd. par Zakia Iraqi - Sinaceur, Rabat, 1993.

- DOBRISAN (Nicolae) :

1 - Curs de lexicologie arab à, Bucharest University Press, Bucharest, 1984 (251 p.).

2 - Vocabular român-arab. Architectura, Constructii civile, drumuri si poduri (Romanian-Arab Vocabulary in Architecture, Civil Buildings, Roads and Bridges), Bucharest University Press, 1988 (108 p.).

- ENDRESS (Gerhard) and GUTAS (Dimitri) : A Greek and arabic lexicon (Materials for a dictionary of the medieval translations from greck into arabic), E. J. Brill, Leiden, 1992, [Fasc. 1-2].

- GROSSET - GRANGE (Henri) : Glossaire nautique arabe ancien et moderne, texte établi par Alain Rouand, Mémoires de la Section d'Histoire, des Sciences et des Techniques, Paris, 1993 (LII + 217 + 74 p.).

- SINGER (Hans-Rudolf) : Grammatik der Arabischen mundart der Medina von Tunis, Walter de Gruyter, Berlin-New York, 1984 (738 p.).

- TAINE-CHEIKH (Catherine) :